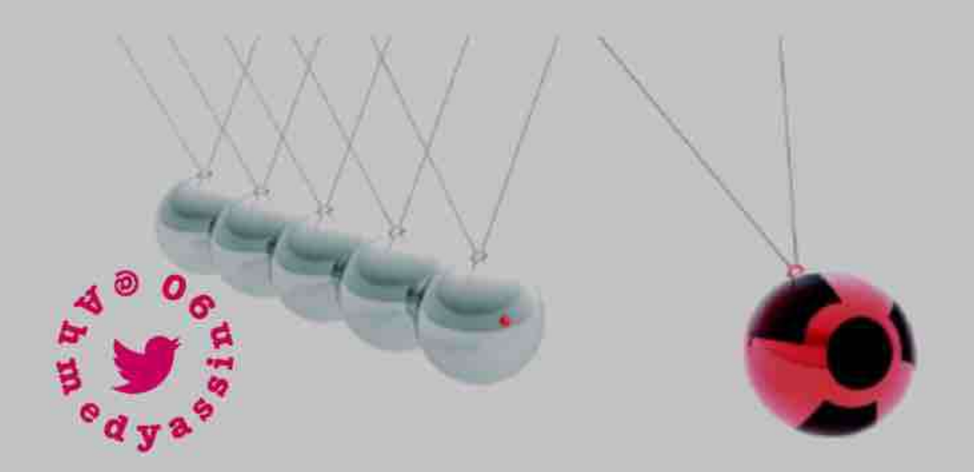


العصر النووي الثاني

THE SECOND NUCLEAR AGE

الإستراتيجيا، والأخطار وسياسات القوى الجديدة

يتضمن تصوّراً أولياً شبه واقعي، أو لعبة افتراضية، لاندلاع حرب نووية في الشرق الأوسط تنخرط فيها أطراف عدّة أهمها إسرائيل من جهة، وحزب الله وحماس ومن ورائهما إيران من جهة أخرى، وربما تورطت فيها الولايات المتحدة الأميركية. إذاً، ما هي حدود «اللعبة»؟ ومن الذي سيحدد خطوطها الحمراء؟ وما هو ردّ الفعل الإيراني على تفجير نووي على علو منخفض فوق طهران؟

بول براكن

PAUL BRACKEN



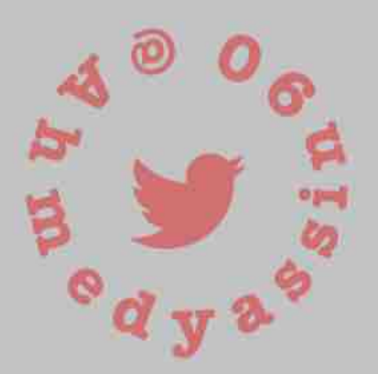
The Second Nuclear Age

تأليف
بول براكن
Paul Bracken

ترجمة
بسام شيحا و سعيد الحسنية

مراجعة وتحرير
مركز التعريب والبرمجة

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The Second Nuclear Age
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
Times Books, Henry Holt and Company, LLC
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.



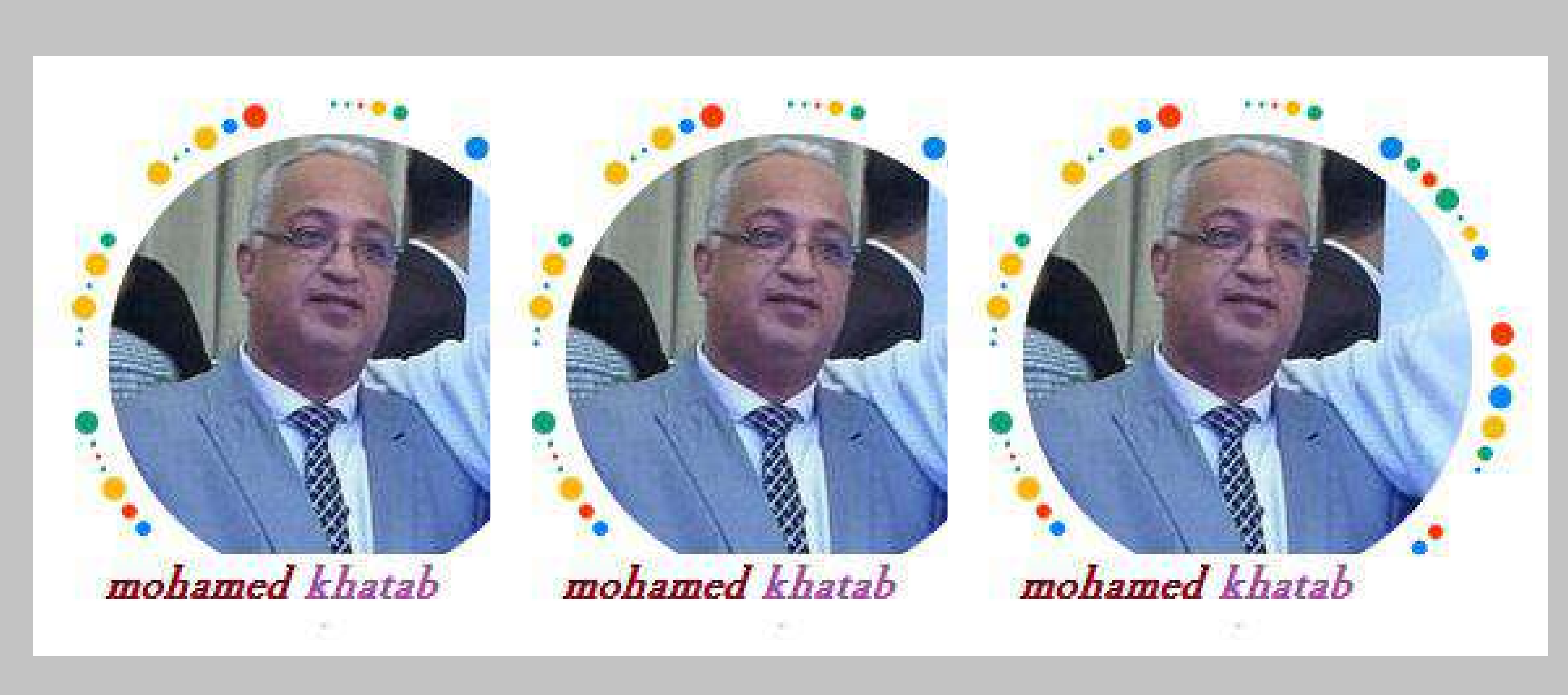
الطبعة الأولى
1434 هـ - 2013 م

ISBN: 978-614-02-0406-5

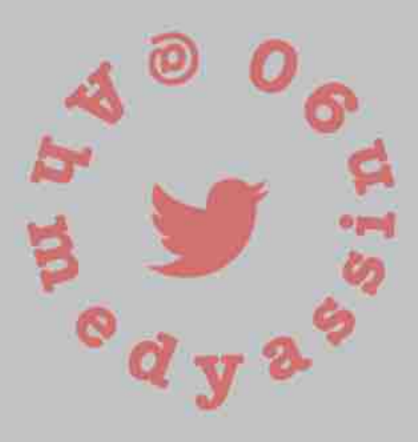
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: (+961-1) 785107 - 785108 - 786233
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: (+961-1) 786230 - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

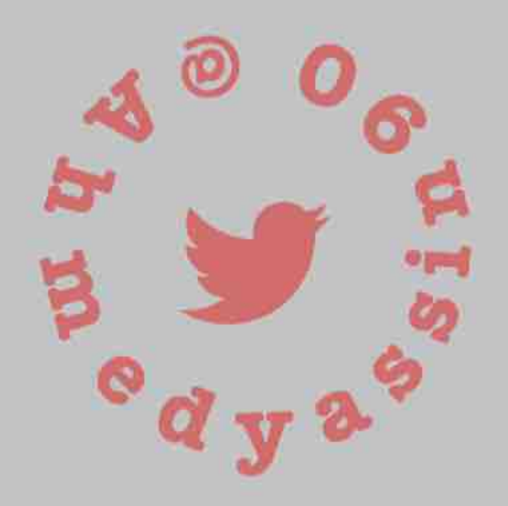

mohamed khatab
mohamed khatab
mohamed khatab


mohamed khatab
mohamed khatab
mohamed khatab


mohamed khatab
mohamed khatab
mohamed khatab

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف (+9611) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف (+9611) 786233




@Ahmedyassin90

مقدمة

القنبلة تعود في فصل ثانٍ

الأسلحة النووية تعود في فصل ثانٍ. هذه ليست رسالة مبشرة بالخير، ولا تتعلق المسألة بكون الأسلحة النووية جيدة أم سيئة، أو بما إذا كان ينبغي إزالتها أم تقييدها بطريقة ما، فالتحدي الذي نواجهه يتمثل في إجراء تقييم - بعيون صافية - للديناميات الجيوسياسية الجديدة التي أحدثها ظهور القنبلة في ما أدعوه العصر النووي الثاني.

هذه المرة لا علاقة لانتشار الأسلحة بالحرب الباردة التي كانت العصر النووي الأول، ولا تزال تمثل السياق المحيط للكثير من أفكارنا المتعلقة بالأسلحة النووية. في العقدين الماضيين، ظهرت قوىً نووية جديدة من *أسباب طبيعية؛* وهي الديناميات الطبيعية للخوف وانعدام الأمن التي لطالما ميَّزت القضايا الدولية. ربما كان بوسع الولايات المتحدة أن تفعل المزيد من أجل إيقاف انتشار الأسلحة النووية، عبر الضغط بقوة على الهند أو إسرائيل، أو كوريا الشمالية أو باكستان. لكن، مثل هذه المحاولة كانت ستبدو وكأنها مخطط تاريخي كبير لتجميد حقائق القوة الموجودة بهدف الحفاظ على الهيمنة العسكرية الأميركية من خلال الحد من الأسلحة. في عصر تتغير فيه القوى الكبرى، وتبرز فيه قوى إقليمية، ويحوم فيه الشك حول شكل النظام العالمي، كان مقدَّراً لمثل هذه الجهود أن تفشل.

لا أعتقد أنه من الممكن تفادي مشاكل عصر نووي جديد بالقول إن الأسلحة النووية خطرة أو فظيعة. فهذه الحجة لم تنفع في الحرب الباردة، ولن تنفع الآن. غير أن إخراج القنبلة من النظام الدولي صعب على نحو استثنائي لأن العصر النووي الثاني - بعكس سابقه - لا مركزي، بوجود صانعي قرار نووي مستقلين كثر، في أقاليم حيوية من العالم، إضافة إلى القوى العظمى في العالم. فالقنبلة مكوِّن جوهري في السياسات الدفاعية والخارجية في الشرق الأوسط وشرق آسيا وجنوب آسيا، وأصبحت متجذرة بعمق في هذه المناطق. بل إن نظاماً أكبر تشكَّل من التفاعلات والروابط التي تربط بين هذه الأقاليم والقوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الهند)، وكلها تملك القنبلة. ولا بد أن نضيف أيضاً مجموعات أصغر حجماً من الدول إلى هذا الخليط، أي المجموعات الإرهابية والميليشيات التي يمكن أن تستفيد من البيئة النووية حتى لو لم تكن تملك قنبلة. لهذه القوى الكبرى والقوى الثانوية والمجموعات الصغرى ثقافات وآراء مختلفة جوهرياً، وهي أكثر تنوُّعاً بما لا يقاس من اللاعبين النوويين خلال الحرب الباردة. من هنا، من المؤكد أن وجود مخطط كبير لنظام عالمي يتخلص من القنبلة - لا سيما إذا كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة - قد يكون أمراً مرغوباً. لكن المزج بين مرغوبيته وإمكانية حدوثه ليس تحليلاً منهجياً جيداً. كما أن التخلص من القنبلة لن يحدث في أي وقت قريب.

المطلوب رؤية بعيدة المدى للمشكلة. يجادل البعض بالقول إنه ينبغي لنا التفكير في انتشار القنبلة كما

لو أنه عرض بطيء لأزمة الصواريخ الكوبية[1]. وينبغي التعامل مع هذا الأمر كسلسلة من الخطوات والخطوات المضادة التكتيكية الفردية للابتعاد عن أي مواجهات مباشرة يمكن أن تؤدي إلى الحرب؛ بهذه الطريقة تعاملت الولايات المتحدة مع انتشار القنبلة خلال العقدين الماضيين.

لكنني لا أوافق على هذه الرؤية، بل أعتقد أننا بحاجة إلى إطار أوسع. إذ إن تأسيس السياسة على مهارة الخطوات والخطوات المضادة الفردية يُهمل العلاقة التي تربط بين هذه الأفعال. لو لم تكن هذه الخطوات الفردية تملك علاقة أعمق، لتبددت السياسة في الريح بين النزعات السياسية العابرة والصرامة البيروقراطية. بهذه الطريقة أيضاً تعاملت الولايات المتحدة مع انتشار القنبلة خلال العقدين الماضيين؛ عبر توجيه خطاب قوي تليه سنوات من انعدام الفعل. في الحرب الباردة، كان هناك تسليم بأنه لو وقعت السياسة في قبضة أي من هذه القوى، فإن خطر حدوث كارثة نووية سيزداد إلى حدٍّ كبير.

إن التعامل مع العصر النووي الثاني على أنه حركة بطيئة لأزمة الصواريخ الكوبية يغفل النظر في كيفية تغيُّر ظروف أزمة ما؛ حينما تتسلَّح الدول حتى التخمة، أو تتبع استراتيجيات خطرة كالإطلاق عند الإنذار. كما أنه يغفل النظر في إمكانية أن يؤدي الحدّ من الأسلحة إلى تغيير ظروف وعواقب أزمة ما. لكن أكثر ما يغفله هو عدم النظر في كيفية تأثير اتساع رقعة التنافس على بيئة الصراع.

بدلاً من الخطوات التكتيكية والخطوات التكتيكية المضادة المعزولة، نحن بحاجة إلى النظر إلى العصر النووي الثاني على أنه مشكلة طويلة الأمد - مشكلة تدوم خمسين عاماً - إذا أردنا امتلاك المنظور والأرضية اللازمين لفهمه. ثمة نظام نووي متعدد الأقطاب يتشكّل؛ وهذا النظام سيمتلك تفاعلاته الخاصة به وبينما هو آخذ في النضوج سيخضع لتغييرات قوية. لن تتخلى الهند عن ذراعها النووية الرادعة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوى الرئيسة الأخرى. لكنّ وصف هذا النظام بالأزمة يخلط المصطلح مع قوى أعمق بكثير تقود العلاقات الدولية. إن وصف النظام النووي متعدد الأقطاب بالأزمة يربك النقاش، حتى لو كان يؤدي بالفعل إلى أزمات معينة.

إن فهم هذا النظام المكوَّن من قوى رئيسة وأخرى ثانوية ومجموعات صغيرة أمر جوهري لتجنب كارثة أمنية وصدمات كبرى قد لا يكون النظام الدولي قادراً على امتصاصها. من المرجح أن يحفل العصر النووي الثاني بسباقات تسلُّح نووي إقليمية، وأزمات إقليمية، وتنافس نووي بين القوى العظمى. ولكن، لا بد لنا من الاعتراف بهذا النظام الأكبر؛ بهذه المجموعة الأوسع من الدول الكبرى والثانوية إذا أردنا للسياسات المتعلقة بالتعامل مع العصر النووي الثاني أن تكون فعالة.

هنالك ما يدعونا للتفاؤل؛ لقد نجح العالم في اجتياز الحرب الباردة بمزيج من البراعة والحظ. فقد تجنبت الولايات المتحدة وحلفاؤها كارثة أمنية كخسارة أوروبا أو قطعة كبيرة من العالم النامي لو اعتنقت أوروبا الشيوعية؛ وهو جوهر الحرب الباردة. وإضافة إلى ذلك، لم تحدث حرب نووية.

لكنّ المشكلة التي تواجه العصر النووي الثاني تكمن في أن قلة من الناس فكَّرت في مسألة كيف يمكن

للأسلحة النووية أن تعيد صياغة المنافسات الاستراتيجية في المناطق الأشد تنازعاً في العالم، أو على مستوى العالم ككل. بل إن نسبة أقل من الناس فكَّرت في كيفية إدارة هذه الصراعات في سياق نووي. *الإدارة* هي الكلمة الجوهرية هنا؛ أي إدراك المخاطر وانعدام الاستقرار وديناميات العلاقات الدولية في البيئة النووية الجديدة. إنه هدف أكثر واقعيةً من إعادة رسم مستقبل العالم على نحو جذري. ثمة حاجة هنا إلى شيء من التواضع، لأنه إذا لم يكن باستطاعة القوى العظمى منع باكستان وكوريا الشمالية ودول أخرى من الحصول على القنبلة، فمن الصعب تصديق أن هناك إمكانية لإقناع هذه الدول بالتخلي عنها.

لم تحظَ مقاربة الإدارة الأميركية بالكثير من الاهتمام بسبب إيلائها أهمية أكبر لمنع ظهور عصر نووي ثانٍ، وليس لإدارته. لقد افتُرض أن معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) والقيادة الأميركية والديمقراطية ستمنعان العصر الثاني للقنبلة؛ هذه هي الحجة التي قُدِّمت بعد الحرب الباردة عندما قيل إنّ القنبلة ستتلاشى في الخلفية. بمعنى أنه كان بوسع القوتين الكبريين في العالم الاحتفاظ بترسانتيهما، لكنّ هذا الأمر لن يكون مؤثراً كمصدر للنفوذ أو كأداة استراتيجية.

فعلت الولايات المتحدة كل ما بوسعها للترويج لهذه النظرية. لقد قلَّصت جذرياً اعتمادها على الأسلحة النووية؛ من خلال تقليص عددها بمقدار الثلثين، ونشرت بدلاً منها تقنيات عسكرية غير نووية. لم تعد أميركا بحاجة إلى القنبلة كوسيلة للردع؛ لأن الأسلحة التقليدية قادرة على الاضطلاع بهذا الدور بصورة أفضل. وكان الدافع وراء ذلك استراتيجياً وأخلاقياً؛ لإبعاد الأسلحة النووية عن الشؤون الدولية، ولأن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في تهديد الآخرين بإبادة نووية، إلا في ظروف بعيدة ومستحيلة التصوُّر. صحيح أن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى ردع هجوم نووي كبير من الاتحاد السوفياتي أو الصين، ولكن - بصدق - من كان يتخيل أن هذا يمكن حدوثه بعد التسعينيات؟

لأغراض عملية صرفة، انخفض اعتماد الولايات المتحدة على الأسلحة النووية إلى الصفر، وتُركت القوى النووية لتتعفَّن، تكنولوجياً وفكرياً، ولم تعد الأسلحة النووية تشغل حيزاً في التفكير الاستراتيجي؛ أي التفكير الذي يتجاوز مسألة منع الانتشار النووي أو نزع الأسلحة النووية. أما أن ترى باكستان أو الهند أو الصين أو إيران أو إسرائيل قيمة في هذه الأسلحة، وأن تلجأ للابتكار تكنولوجياً واستراتيجياً، فهذا كان بعيداً عن التصوُّر كلياً. أظهرت الولايات المتحدة مبادئها المعادية للأسلحة النووية إلى العالم، ولكن، لم يكن الجميع يشاركونها هذه القيم.

فعلت الولايات المتحدة كل ما بوسعها تقريباً لترويج سياسات مناهضة للأسلحة النووية بعد الحرب الباردة. لا أعرف أي سياسة في التاريخ الأميركي - لا مبدأ مونرو، ولا التعاون الدولي الليبرالي، ولا الاحتواء - امتلكت دعماً أشد صلابة وأكثر اتساعاً من كلا الحزبين في الحياة السياسية المحلية من الدعم الذي حظيت به سياسة مكافحة الأسلحة النووية. غير أنها ببساطة لم تنجح؛ إذ لم تقتنع بها الدول الأخرى؛ فتلك الدول مستقلة ومسؤولة عن تقرير مصيرها، ولهذا السبب اختارت الحفاظ على القنبلة أو الحصول

عليها. ولم يكن انتشار القنبلة والتكنولوجيات العسكرية المتقدمة الأخرى مجرد انحراف أو بداية غير صحيحة، أو مجرّد طريق اتُّبع لمدة وجيزة إلى أن وعى الناس المخاطر، بل أصبحت القنبلة راسخة بعمق في العلاقات الدولية، على المستويين العالمي والإقليمي.

لا أعتقد أن أي سياسة أميركية تهدف لمنع بزوغ عصر نووي ثانٍ كانت ستنجح من دون بذل جهد هائل بمستوى دولارات ودماء الحرب العالمية الثانية. هذا لأن الدول التي أصبحت نووية لم تكن مجرد مجموعة من الدول المارقة مثل كوريا الشمالية، إذ إن دولاً أساسية فعلت ذلك أيضاً. فالهند، أكبر دولة ديمقراطية في العالم انضمت إلى النادي النووي، والصين طوّرت قواتها النووية إلى جانب بقية جيشها، وأضيفت إلى هذه المجموعة، روسيا وثلاث دول من دول بريكس[2]. وحتى إن بريطانيا وفرنسا لم تتخليا عن أسلحتهما النووية، ويعود جزء كبير من السبب في ذلك للحفاظ على نفوذهما المتناقص مع ازدياد قوة بعض الدول الأخرى. عندما نفكر في الماضي، نجد أن هذه التطورات طبيعية في النظام الدولي كردود فعل على إيقاعات التحوُّل الجيوسياسي.

إن القوى الكبرى مثل روسيا والصين والهند، إلى جانب القوى النووية الثانوية مثل باكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، وعلى الأرجح إيران، ليست واثقة إلى أين يتجه العالم؛ حيث ترى هذه القوى أن هناك الكثير من الاحتمالات المختلفة في ما يتعلق بالمستقبل. إن انخفاض القدرة الأميركية - سياسياً واقتصادياً - على فرض النظام في مناطق مختلفة، وعدم وجود بنى جديدة واعدة (مؤسسات حكم، ديمقراطية، مصالح ذاتية) للقيام بذلك، وانتشار تكنولوجيات عسكرية متقدمة من جميع الأنواع؛ كل هذا جعل من غير المحتمل أن تتخذ هذه الدول الخطوة الاستثنائية المتمثلة بنزع أسلحتها بقرار ذاتي.

لكن، ثمة سبب آخر لانتشار القنبلة، بعيداً عن الطبيعة غير القابلة للتوقع للبيئة الأمنية؛ ألا وهو عدم الثقة في الولايات المتحدة، الأمر الذي غذّى نشر القنبلة كإجراء مضاد للتدخلات العسكرية الأميركية. إن الصين وروسيا والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران بالكاد ترغب بوجود عالم *آمن* بالنسبة إلى التكتيكات الأميركية القوية التي تعتمدها مع القوات التقليدية. من وجهة نظرها، إن القنبلة تردع أميركا تماماً لأنها خطرة جداً. إذا كان هناك أمر واحد تقوم به القنبلة، فهو أنها تزيد المخاطر في أي مواجهة عسكرية، مع احتمال حدوث تصاعد كبير في مستوى العنف؛ وهذا يناسب الكثير من الدول، بل إن هذا ما تريده بالتحديد، نظراً لأنها لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة بالتقنيات التقليدية.

هناك تسع دول تمتلك القنبلة، ثمانٍ منها حدَّثت ترسانتها النووية بأسلحة ذات مدى أطول وبلائحة متنوعة من وسائل التوصيل وصنوف الرؤوس الحربية. في عالم العصر النووي الثاني، من الخطأ بمكان بالنسبة إلى أميركا أن تستمر في عبثية القول إن الأسلحة النووية عديمة النفع، إذ ليس هناك أدنى شك في أن دولاً أخرى لا تشاطرها هذا الرأي، وهذه الدول هي الدول المؤثرة.

إن ما يجري الآن يصل إلى ما هو أبعد من امتلاك القنبلة. فالابتكار الاستراتيجي يزداد بين الدول

المنتمية للنادي النووي، وحتى بين تلك التي توشك على الانضمام إليه. فما إن تضع الدول يدها على هذه الأسلحة، حتى تفكر في أساليب جديدة لاستخدامها بغية تطوير أغراضها الاستراتيجية. وبعض هذه الأفكار ذكية، وبعضها مجنونة. ولكن، سواء أكانت جيدة أم سيئة، فإن هذه الابتكارات الاستراتيجية ستلعب دوراً هائلاً في رفع مستوى الخطر في مناطق متنوعة من العالم. كما أن الابتكارات الاستراتيجية ستؤثر على طريقة رد فعل القوى العظمى. ولكن، قد تفوتنا هذه الأشياء كلّها بسبب اقتناع أميركا بأن القنبلة النووية عديمة الفائدة.

لا، لم تخرج القنبلة نهائياً من المسرح بعد الحرب الباردة، رغم أن معاهدة حظر الانتشار النووي أو القوة الأميركية قد كتبت موتها. لا شك في أن الديمقراطية لم تحذفها من النص تماماً، والهند خير دليل على ذلك، وكل ما في الأمر أنها خرجت من المسرح لبعض الوقت فقط، بينما كان يتم تحضيرها للفصل التالي. لقد برزت فرص طبيعية لدور عودتها، وسيستمر هذا الوضع في المستقبل؛ وهذا الدور ليس ثانوياً على الإطلاق، فالقنبلة تعود للعب دور جوهري في الدراما.

مضامين استراتيجية

هناك سؤالان يبرزان بوضوح في البيئة الجديدة، أحدهما عملي بدرجة كبيرة، وهو: كيف سيدير العالم شؤونه بأكبر قدر ممكن من الأمان في العصر النووي الثاني؟ هذا السؤال واجهته القوى العظمى في أواخر الأربعينيات عند فجر العصر النووي الأول. بالرغم من أن ذلك العصر مختلف أشد الاختلاف عن هذا العصر، ولكن، هناك الكثير لنتعلّمه من فهم الطرق التي نجح، أو لم ينجح فيها العالم في إدارة شؤونه في تلك التجربة.

أما السؤال الثاني فهو: هل من الممكن بالنسبة إلى بعض الدول أن تنجح في البقاء خلال العصر النووي الثاني؟ قد تكون الأسلحة النووية سمة ثابتة في النظام الدولي، وقد لا تكون. فإذا كانت مخاطر حدوث كارثة أمنية دولية - سباقات تسلح نووي خارجة عن السيطرة في منطقة ملتهبة، تدمير إسرائيل أو دولة أخرى - عظيمة بالقدر الذي تبدو عليه، فقد يستحيل على النظام الدولي متعدد الأقطاب البقاء طويلاً. وعندئذ، قد يصبح السؤال: كيف يمكن استغلال الكوارث في العصر النووي الثاني من أجل إنتاج نظام نووي عالمي أشد تقييداً، أو حتى نظام يزيل القنبلة نفسها؟

إن الدول التي بالكاد كانت مزاياها الاستراتيجية مؤثرة في الحرب الباردة أصبحت الآن تملك قدرات نووية خاصة بها. إن جغرافية هذه الدول وتوجهاتها السياسية مختلفة إلى حدٍّ بعيد في ما بينها، ومختلفة بالدرجة نفسها عن الجغرافيا والتوجهات السياسية للقوتين العظميين خلال الحرب الباردة. وهذا التنوُّع في اللاعبين يثير نقطة حاسمة. ثمة شك كبير في أن يتمكن مبدأ تصوُّري شامل وحيد، كالردع أو الاحتواء، من التعامل مع التنوع الشديد في الطبيعة الاستراتيجية. عندما كانت هناك قوتان نوويتان كبيرتان فقط، كان هذا التبسيط معقولاً، لكنه - حتى في تلك الحقبة - كان يملك نقاط ضعف واضحة. إن البنية السياسية

للعالم، التي تؤدي في المقام الأول إلى عدم استقرار خفي، ليست الآن في مصلحة الردع النووي. لا يمكنك أن تكون واثقاً بأن الردع سيربح هذه المنافسة على الدوام، ومع ذلك، فهذا الوضع يضع ثقة كبيرة في الردع.

بعبارة بسيطة، إن البنى السياسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها تعيش في بيئة نووية الآن، بعكس ما كان عليه الحال في الحرب الباردة، على الأقل ليس بشكل مباشر. فالطريق إلى الحرب النووية في هذه المناطق كان دائماً يمرّ عبر واشنطن وموسكو، بصفتهما المتحكمتين بصاعق التفجير. كانت الحكومتان الأميركية والسوفياتية تلعبان دور صمامي أمان لضمان عدم تحوُّل أي شيء يحدث في تلك المناطق إلى مشكلة نووية. لربما أراد اللاعبون المحليون حدوث ذلك وربما لا. ولكن من المؤكد أن القوتين العظميين لم تكونا راغبتين في هذا الأمر.

إن تحوُّل الخطر النووي إلى تلك المناطق يبرز فرقاً جوهرياً آخر. لا يدور الحديث في هذا الكتاب حول الاستراتيجية النووية، بل حول الاستراتيجيا في حقبة نووية، وهو موضوع مختلف تماماً. إن مقاربة العصر النووي الثاني باستخدام مصطلحات مبادئ الردع الخاصة بالعصر النووي الأول - مثل البقاء بعد الضربة الصاروخية الأولى (والضربة الثانية)، والاستهداف العسكري مقابل الاستهداف المدني، والهجوم التقليدي مقابل الهجوم النووي - لا تصف بشكل صحيح التحديات التي يواجهها العالم اليوم، لأن هذه المقاربة تهمل أسباب الصراع في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها؛ صراعات أصبحت تمتلك الآن بُعداً نووياً. إن القفز فوق هذه الأسباب السياسية إلى مبدأ مختلف كلياً يقلل من تأثيرها إلى الحد الأقصى - أي الردع النووي - ويعني إغفال مصادر الخطر الرئيسة. إنه يستبدل معايير مألوفة نجحت في الحرب الباردة بوقائع استراتيجية مختلفة على نحو جوهري. إن مناقشة الاستراتيجية النووية تتضمن على سبيل المثال: ما هي الأهداف الأميركية التي قد تستهدفها الصين؟ أو ما عواقب امتلاك إسرائيل أسلحة نووية أكبر في مواجهة إيران؟ وهذه تغفل الأخطار الرئيسة للعصر النووي الثاني، لأنها لا تشمل الصراعات السياسية التي تلعب دورها في سياق أشد خطورة بما لا يقاس.

عصران نوويان

جاءت فكرة هذا الكتاب من رغبتي في رؤية ما انتقل من العصر النووي الأول إلى الثاني. العصران مختلفان بصورة جوهرية. وفي الحقيقة، لم أقابل أحداً يرى ديناميات اليوم النووية تتفاعل بالطريقة نفسها التي تفاعلت بها خلال الحرب الباردة. ببساطة، من غير المعقول أن تبني الصين والولايات المتحدة ترسانات مضادة هائلة في وجه بعضهما. وأنا ما زلت أنتظر مقابلة شخص يعتقد أن هذا معقول.

لكن، ثمة رابط أعمق يربط بين العصرين النوويين؛ وبحسب تعبير روديارد كيبلينغ: "إنهم يتبادلون النحيب؛ وما الذي يعرفُه عن إنكلترا أولئك الذين لا يعرفون سوى إنكلترا؟". يقول كيبلينغ إنّه لا يمكن لأحد أن يفهم إنكلترا إذا لم ينظر إليها من خلال تشابهاتها واختلافاتها مع فرنسا وألمانيا. وبما أن العالم واجه

أسلحة نووية من قبل، فهذا يعني أن هناك دروساً يجب استخلاصها. لقد أُسيء فهم القنبلة في البداية، وارتُكبت أخطاء، وركَّزت الاستراتيجيات على المشكلات الخاطئة. والاستراتيجية الرسمية لم تحمل أي إشارة إلى كيفية استخدام الأسلحة النووية من قبل الزعماء؟ وكانت المنافسة متغيِّرة، وليست ثابتة، مع حدوث تغييرات على مدار السنين، وحتى صرعات، في التكنولوجيا والاستراتيجيا.

كل هذه الدروس هامة، ومن الخطورة بمكان نسيانها، لأن عدم حدوث شيء شبيه بها مجدداً سيكون أمراً غريباً حقاً. مقصد القول إن دراسة العصرين النوويين معاً أكثر نفعاً من دراسة كل واحد منهما بمعزل عن الآخر. ففي كلا العصرين، واجه القادة تحديات تتعلق بدرجة غير معقولة من العنف، وحاجة إلى فرض بعض الحدود، وبعض العقلانية؛ من أجل كسر زخم التصعيد، وسباقات التسلح، والتنافس الذي يمكن بحدّ ذاته أن يؤدي إلى الكارثة نفسها التي وُجدت الأسلحة بهدف منع حدوثها.

في كلا العصرين النوويين، أيضاً، وثق القادة بأنّ القنبلة مفيدة. وإلا، لأي سبب آخر بَنَت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الكثير منها؟ لأي سبب آخر تسند باكستان وكوريا الشمالية، والبقية، وجودها الوطني عليها؟ إنها بدورها تجد هذه الأسلحة مفيدة.

يشير سطر كيبلينغ إلى مسألة رئيسة أخرى، وهي أنه ليست جميع الدول التي تملك أسلحة نووية متشابهة. فالمراكَمة النووية في الصين جزء من تحوُّل عسكري أكبر، وأسلحة إسرائيل النووية تخدم أغراضاً مختلفة بالكامل، وكوريا الشمالية بدورها مختلفة أيضاً؛ فهي كجرذ يتضور جوعاً ويملك لقمة نووية. إن جمع كل هذه الدول معاً ليس منطقياً، فكل واحدة منها تختلف بشدة عن الدول الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أوضاعها الاستراتيجية. ولكن، هذا ما يفعله الاستخدام غير المدروس للغة الخاصة بالحرب الباردة، من خلال استخدام مفردات ابتُكرت في الخمسينيات لوصف منافسة بين قوتين صناعيتين بحجم قارتين. الحد الأدنى من الردع، الحرب النووية، القوة المضادة، والقيمة المضادة، كل هذه المصطلحات تُستخدَم اليوم كما لو أن معانيها واضحة بحد ذاتها، أو ليست بحاجة إلى إيضاح عند تطبيقها على أوضاع مختلفة بالكامل.

صحيح أن العصر النووي الثاني يفتقر إلى صراع عالمي شامل كالحرب الباردة، لكنه يمتلك موضوعاً شاملاً؛ وهو انهيار احتكار القوى العظمى للقنبلة. كانت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية - الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا - ذات يوم تمتلك حقوقاً حصرية بها، وقد وُثِّقت أوضاعها الاحتكارية بواسطة معاهدة حظر الانتشار النووي وبمقاعدها الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لكن عقد احتكارها النووي انفرط الآن، كما هو الحال بالنسبة إلى نفوذها الاقتصادي والسياسي، ومع مضاعفات عميقة. إذ لم تستطع القوى النووية الخمس الأصلية السيطرة على العضوية في النادي النووي للقوى العظمى؛ فالهند استخدمت القنبلة بنجاح من أجل فرض عضويتها فيه ومن أجل رفع مكانتها الدولية. لكن الانفراط الأوسع، والأشد خطراً بالتأكيد، يتمثل في الإخفاق في منع القوى الثانوية من الحصول على

القنبلة. في هذه الأيام، لا يوجد قاطع دارة في الطريق المؤدي إلى الحرب النووية، ولا يوجد شرط مفاده أنّ تصعيد الأزمات يتطلب بالضرورة قوة عظمى كي يصبح نووياً. هذا ما يعنيه انهيار احتكار القوى العظمى: لقد نُزعت قواطع الدارة من نظام الأسلاك العالمي المتعلق بالحرب والسلم النوويين.

هل يمكن للتفكير أن يزيد الأمر سوءاً؟

هل يمكن للتفكير في هذه المشاكل، بحدّ ذاته، أن يزيد التوترات ويجعل الأمر أكثر سوءاً؟ هل يمكنه أن يزيد الشكوك والمخاوف عبر التركيز على الاحتمالات المظلمة؟ أعتقد أن الجواب الصادق عن هذين السؤالين هو نعم. ولكن، بالرغم من ذلك، يجب متابعة العمل.

برز السؤال ذاته في العصر النووي الأول. لقد فكَّر استراتيجيون من أمثال *هنري كيسنجر وهيرمان كان* في ما لم يكن يخطر في بال أحد. وبفعلهم ذلك أثاروا العديد من القضايا غير السارة، لكنهم فعلوا شيئاً آخر أشد أهمية، وهو أنهم كسروا احتكار الحكومة للجدل المتعلق بالأسلحة النووية. لقد وسَّعوه ليسمحوا بجدل وطني أوسع أدخلَ اعتبارات أخلاقية وسياسية إضافة إلى الاعتبارات التقنية والاستراتيجية. قبل ذلك، كانت الحكومة الأميركية تغلِّف الأسلحة النووية بالكثير من السرية؛ حيث لم يكن باستطاعة أحد إدراك مدى فشل التفكير المتعلق بقضايا الحرب والسلم النوويين.

من السهل نسيان كم كانت الحكومة الأميركية غير مدركة لقواها الذاتية في بداية الحرب الباردة. لو أنها حافظت على سيطرتها على القضايا النووية، لما حدثت الاختراقات التي أنهت سباق التسلح ووضعت حدوداً للأزمات. إذ إنّ الحد من الأسلحة، وأهمية القوات النووية القابلة للبقاء، والدور الجوهري الذي تلعبه القيادة والسيطرة، وحظر الأسلحة في الفضاء - واستخدامات استفزازية أخرى - كل هذا لم يكن ليحدث. والاتصالات الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن - عندما أخبر كل طرف الآخر بما كان يعتقد أنه الأشد إثارةً لزعزعة الاستقرار - لم تكن لتحدث أيضاً. كان هذا سيُعتبَر جزءاً من المعلومات فائقة السرية التي لا يمكن مناقشتها مع العدو. ولم تكن الحرب العرضية لتبرز كمصدر للقلق قطّ. لقد أوقف البيت الأبيض المقالات الأولى حول الموضوع؛ عندما طُلب من الصحف وناشري المجلات سحب الموضوع من التداول. كانت أنظمة الإنذار المترابطة واتصالات القنوات الخلفية موضوعات ممنوعة؛ واللائحة تطول.

لم يحدث تقدُّم إلا بعد أن كسر أولئك الاستراتيجيون المستقلون احتكار الدولة للنقاش. إنني مقتنع بأن هذا الأمر خفَّض خطر وقوع حرب نووية. ولو بقي النقاش الأوسع مكبوتاً بسبب حساسيته، أو إثارته للرعب، لما حدث هذا.

بل يمكننا القول بمزيد من الصراحة إن استراتيجيي بدايات الحرب الباردة عمدوا إلى تضخيم المخاطر النووية، مقدِّمين بذلك خدمة بالغة القيمة. إن تركيز الاهتمام على ديناميات غير محتملة على وجه الخصوص أنتج جهوداً مركَّزة واهتماماً عالي المستوى من أجل جعل احتمالها أقل. لقد جيء بأشخاص أذكياء لينظروا في المشاكل، وطُرحت على القادة السياسيين أسئلة لم يكن النظام البيروقراطي ليطرحها.

من الدروس الرئيسة التي قدَّمتها هذه التجربة الميلُ الخطر للتركيز فقط على الاحتمالات *الممكنة*. ولكن، لم يكن أحد يمتلك فكرة حقيقية عن ماهية هذه الأحداث المحتملة. وهذا كان يناسب تماماً الطبقة البيروقراطية، فهم لم يكونوا يريدون استكشاف أي مشكلات صعبة.

ما كان بحاجة إلى الاهتمام ليس الأمور *الممكنة*، بحسب تعريفها الضيِّق من قبل الطبقة البيروقراطية، وإنما الاحتمالات الكارثية غير المحسوبة التي لم تكن تحظى إلا بالقليل من الاهتمام. إذ إنّ كل الأزمات التي وقعت في برلين وكوبا وتايوان اعتُبرت غير *محتملة*؛ وكلها لم تتوقعها الحكومة. هذا تذكير مفيد آخر من العصر النووي الأول للثاني. من دون نقاش على نطاق أوسع، ستلمِّع الحكومات أحداثاً تملك تاريخاً من الأخطاء. أي شيء يُسمَّى غير *محتمل* سيُعتبَر مستحيلاً وسيُهمَل بالكامل.

إن الكثير من إنكار الحقيقة النووية، والكثير من الانضباط، والكثير من الأمل بتجنُّب عصر نووي ثانٍ ينطوي على مخاطر أخرى. فعندما تدحض الوقائع القسرية وجهة النظر الفرحة التي تفيد أن للأسلحة النووية القليل من المنافع تحدث صدمة. لكن هذه الصدمة لا تأتي من هجوم مباغت للعدو، بل من إخفاق في التحليل ومن فهم ناقص للعالم كما هو. حينئذ تصبح إمكانية حدوث تصعيد طائش أو غير مسؤول أكبر. وبالنسبة إلى الأسلحة النووية بصفة خاصة، سيزداد الارتياب بشكل حاد؛ كما حدث في بعض الأوقات خلال الحرب الباردة. كان هناك زخم سياسي محلي حاد - وأحياناً إلى درجة جنون الارتياب - في الولايات المتحدة خلال العصر النووي الأول. جُسِّد هذا الأمر في الأفلام السينمائية وفي برامج تلفزيونية مثل "*The Twilight Zone*": منطقة الغسق (وتعني هنا حالة انعدام اليقين). مع ذلك، فقد ساهمت توليفة من الانضباط والبراعة والحظ على التخفيف من حدة هذه الحالات المفرطة بالمقارنة مع ما كان يمكن أن يحدث.

الآن، في العصر النووي الثاني، تخيَّل حدثاً إرهابياً نووياً، أو كارثة أمنية إسرائيلية. إذا لم تفكر الحكومة الأميركية في هذين الأمرين مسبقاً، فمن الممكن بسهولة أن يحدث تحوُّل إيديولوجي حاد، بدافع العاطفة وليس العقل. وقد تحدث أيضاً تصعيدات متهورة - بما فيها ردود نووية أميركية - يمكن أن تجعل مشكلةً سيئةً أشد سوءاً.

إن العواطف السياسية المحلية الأميركية جاهزة تحت الطلب في العصر النووي الثاني. وأي أزمة نووية تكشف عن ثغرات هائلة في القدرة العسكرية الأميركية يمكن أن تؤدي إلى موجة عارمة من الذعر والارتياب. كما أنّ أي صدمة نووية إقليمية يمكن أن تؤدي إلى تحقيقات رسمية وبحث عن المذنب؛ كما فعلت أحداث 11/9. لكن الكارثة التي نتحدث عنها الآن ستجعل 11/9 بسيطة بالمقارنة معها.

وهذا يفضي إلى استنتاج جوهري؛ استنتاج كان صحيحاً أيضاً في العصر النووي الأول: إذا لم نتدبَّر أمر العصر النووي الثاني، فإن العصر النووي الثاني سيتدبَّر أمرنا.

القسم الأول

حقائق باقية

الفصل الأول

مغيِّر اللعبة

لطالما استُخدمت ألعاب الحرب من أجل اكتشاف واختبار الاستراتيجيات. لقد لعبت البحرية الأميركية الحرب ضد اليابان لمدة عشرين عاماً قبل بيرل هاربر. عندما فكَّر قائد الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ، تشيستر و. نيميتز، في هذا الأمر لاحقاً، قال إن القليل فاجأه خلال الحرب لأنه رآها تُلعَب مرات كثيرة من قبل في كلية الحرب البحرية في نيوبورت في رود آيلند. كان الكاميكاز هم الوحيدين الذين شكلوا مفاجأة بالنسبة إليه، لأنهم لم يُصوَّروا في ألعاب الحرب في نيوبورت.

خلال الحرب الباردة، استخدم المحللون في مؤسسة راند[3] الألعابَ من أجل استكشاف عالم الاستراتيجيا النووية الجديد والغريب. ما الذي يسهم في الردع؟ كيف يمكن أن تندلع حرب نووية؟ ماذا يعني بالتحديد أن تربح حرباً نووية؟ وهذا السؤال الأخير أوصلهم إلى إسقاط مصطلح الحرب من عملهم، حيث بدأوا باستخدام مصطلحات جديدة تشير إلى تحوُّل في الأهمية الاستراتيجية، مثل ألعاب الأزمة، وتدريبات عسكرية - سياسية، وألعاب التصعيد. وتكمن الفكرة في أن الحروب النووية لم تكن شيئاً يمكن للولايات المتحدة أن تربحه أو تخسره مثل الحرب العالمية الثانية. وهكذا انتقل التركيز إلى معالجتها، وليس إلى الفوز بها، كي لا يتم الوصول إلى مرحلة الإبادة النووية.

تستخدم الألعاب أداة أخرى، هي السيناريو الذي يحضِّر الشروط والظروف اللازمة لتفاعلات اللعبة. والسيناريوهات - استُعير المصطلح والفكرة من هوليوود من قبل محللي مؤسسة راند في الخمسينيات - خطوط عامة افتراضية لتطورات مستقبلية ممكنة. إنها ليست توقعات من قبيل "ستطلق الصين صواريخ على الولايات المتحدة في 12 آذار 2015"، لكنها تصف الظروف والديناميات كما يراها اللاعبون المختلفون، إلى جانب تفاعلات قد تؤدي إلى نشوب نزاع.

عندما انتشرت الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، برزت حاجة إلى طرح أسئلة جوهرية تتعلق بالفارق الذي تحدِثه الظروف النووية. ولاكتشاف هذه الأسئلة في ما يتعلق بالشرق الأوسط، صُمِّمت ألعاب معينة كي تُلعَب في الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد اشتركت بنفسي في بعض هذه التمارين (الألعاب) وأجد أنها تساعد على الفهم؛ وتثير القلق. إن الأسئلة التي تثيرها هذه الألعاب ليست مخالفة لتلك التي طُرحت في بداية العصر النووي الأول، لكنها فقط محدَّثة بما يتوافق مع بيئة العصر الحالي. هل ستكتفي إيران النووية فقط بامتلاك القنبلة، أم ستستخدمها بطريقة ما؟ كيف يمكن أن تنشب حرب نووية في الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن أن تنتهي؟

في ألعاب حرة من حيث التصميم، تُحضَّر فرقٌ معينة لتمثيل اللاعبين الأساسيين: الولايات المتحدة، إسرائيل، إيران، مصر، سوريا، حزب الله، وحماس. يُطلَب من كل فريق أن يجسد الدور الذي يعتقد أن بلده

أو مجموعته ستلعبه. ويتكون المشاركون من دبلوماسيين ومسؤولين متقاعدين وضباط. وغالباً ما يُضاف إليهم أكاديميون للتجول بين الفرق والتقاط الأفكار حول ما يجري أمامهم.

ويمكن للألعاب أن تكون إشكالية منذ البداية. تتمثل السياسة الرسمية للحكومة الأميركية بحظر الانتشار النووي. والولايات المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ((IAEA والأمم المتحدة، مصممة على منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. [4] ولكن، في حين أن واشنطن الرسمية تصرِّح بأن إيران لن تحصل على القنبلة، فإن اللعبة التي تفترض مسبقاً بأن إيران ستفعل ذلك توحي بأن السياسة الحالية ستفشل. ولهذا السبب يعارض بعض المسؤولين هذا السيناريو، حيث يسألون: ما الفائدة من تضييع الوقت على شيء لن يحدث؟ من الأفضل - برأيهم - التركيز على منع إيران من الحصول على القنبلة بدلاً من تصوُّر ما سيحدث إن فعلت ذلك.

ثمة شيء ما يجري هنا أبعد من الهدف الضيق المتمثل بعدم الالتزام بالسياسة الأميركية الرسمية، وهذا إحدى مزايا الألعاب التي تجعلها مُحفِّزة للفكر. بعض الأشخاص في واشنطن وتل أبيب يشعرون بالارتياب عندما يرون لعبة تصوِّر إيران نووية. إنهم يعرفون أن إدارات الحكومة نادراً ما تعارض السياسة الرسمية علناً، بل تعارضها خلف الكواليس بدعوى الاستعداد لحالات طارئة يمكن أن تحدث. بهذه الطريقة تتغير السياسات غالباً، وليس بسبب اجتماع معين لبعض الشخصيات الهامة في البيت الأبيض. والتغييرات الصغيرة تمهد المسرح لتغيير السياسة؛ وقد يكون هذا موضوع لعبة ما، أو كلمات تُستخدَم في تقرير هيئة معينة. هذه التغييرات الصغيرة تعطي إنذاراً مبكراً ممّا هو آتٍ حقاً. الكثير من الخبراء يعرفون هذا، ولهذا السبب لا يحبون أبداً لعب لعبة تكون فيها إيران نووية لأنهم يرون تغييراً في السياسة يلوح في الأفق، ولأنهم يملكون اسماً لهذه الحالة، وهو"تقبُّل ناعم" لإيران النووية.

إنّ معظم الأشخاص يقبلون بأدوارهم في الألعاب؛ وتجمع الألعاب وكالات مختلفة في مكان سري ومحمي، رغم أن هذه الوكالات، غالباً، لا تتحدث إلى بعضها إلا عبر قنوات بيروقراطية رسمية.

إن تفاعلات الفرق في ما بينها تجعل الألعاب نموذجاً *للتعلُّم المنظماتي*، وليس التعلم الفردي فقط. ويسميه أحد برامج الماجستير في إدارة الأعمال *التعلُّم التجريبي*. إنه يختلف عن التعلم الفردي حيث تجلس فيه بشكل سلبي وتصغي لرأس متحدِّث يقلِّب شرائحه المُعدة عبر برنامج باوَربوينت (PowerPoint)، عادةً من دون أي تفاعل، أو على الأقل من دون تفاعل دينامي. عندما يبلغ الحاضرون نهاية شرح بواسطة الباوَربوينت، فإنّ معظمهم يرغبون بالهرب من القاعة، كي لا يطيلوا مدة عذاب الاستماع لأسئلة وأجوبة موجَّهة.

ترغم الألعاب كبار المسؤولين على الانتباه لمشاكل يفضِّل الكثير منهم عدم التفكير فيها، ولا يمكن لأحد أن يضمن عدم تحوُّل لعبة ما إلى مناطق حساسة تتخطى السياسة الرسمية. إن الاختباء خلف السياسة الرسمية أكثر أمناً، إذ لن يعارض أي زعيم رواية رسمية جيدة، ما لم تتعرَّض لأي تحدٍّ. وضمان هذا بطريقة

المحاضرة ذات الاتجاه الواحد - متحدث مع مستمعين - أسهل بكثير من اللعبة الحرة. لهذا السبب يبتعد بعض المسؤولين الكبار عن الألعاب.

تملك الألعاب عكس مزايا الدراسات الرسمية؛ إنها أصعب من حيث ترتيبها بنتائج مقررة مسبقاً، كما أن الناس ينخرطون في الألعاب بشكل عاطفي. ثمة خطوات غير متوقعة، وأخطاء تُرتكَب. صحيح أن البعض يعتقدون أن هذا سيئ، بمعنى أنه ابتعادٌ عن العقلانية الموضوعية، لكنني أعتقد أنه ميزة تُضاف إلى الألعاب لأنها أكثر واقعية.

بعض أكثر الأفكار إثارة للاهتمام حول الحرب الباردة جاءت من ألعاب الأزمات التي كانت مؤسسة راند ومعهد هدسون ومراكز بحوث أخرى تلعبها. كانت الألعاب تُلعب من أجل اكتشاف ديناميات لم يسبق لأحد أن فكَّر فيها من قبل، ولم يكن منهج الألعاب يُعدُّ بالصرامة نفسها التي تعدُّ بها غالباً مناهج الدراسات؛ لأن الألعاب تقوم بشيء لا تفعله أي منهجية أخرى على حدّ علمي: إنها تريك أشياء لم تفكر فيها من قبل. بوسع كل فريق القيام بما يعتقد أن اللاعبين الحقيقيين سيفعلونه، وهناك حَكَم يستثني أفعالاً مستحيلة؛ إذ لا يُسمَح لأحد بامتلاك معلومات سرية كاملة عن العدو، على سبيل المثال، ولا يُسمَح كذلك باستخدام *أسلحة الليزر*؛ الأسلحة التي تقتل على الفور جميع الأشرار بكبسة زر.

لنتأمل في لعبة تتحدث عن شرق أوسط نووي لنرى بعض الأشياء التي برزت وجعلت الأسلحة النووية مغيِّرة للعبة بالنسبة إلى المنطقة. تُظهر هذه التوليفة العامة المكونة من عدة ألعاب أن البلدان ليست بحاجة إلى تفجير سلاح نووي من أجل استخدامه. إنه درس من العصر النووي الأول أيضاً، ولكن يبدو أنه منسيّ في الخطاب المتعلق بالشرق الأوسط النووي.

تبدأ اللعبة بحدث معين: يخطف حزب الله جنوداً إسرائيليين، أو يحدث هجوم كبير داخل إسرائيل، ثمّ تردُّ إسرائيل بغارات جوية على قرىً يُعتقَد أنها تحوي مخازن ذخيرة لحزب الله، وبعد ذلك تشتعل غزة والضفة الغربية.

بعد الهجمات الجوية الإسرائيلية على لبنان، أطلق حزب الله صواريخ سكود ذات الرؤوس الحربية المحمَّلة بقنابل عنقودية على حيفا وتل أبيب. وهذه الأسلحة جاءت من إيران، بل هنالك خبراء إيرانيون مع عناصر حزب الله. كما يملك الحزب أيضاً صواريخ كروز ماك 2 مضادة للسفن. في حرب لبنان الحقيقية في العام 2006، كان حزب الله يمتلك صاروخ كروز بطيئاً، لكنه انفجر قبل الأوان عند ارتطامه بالسفينة الحربية الإسرائيلية. ولو انفجر كما أُريد له أن ينفجر داخل السفينة الإسرائيلية، لربما تسبَّب بإصابة كارثية؛ لكنه كان صاروخاً قديماً بطيئاً. تساءل الجميع حينئذ: ماذا لو أعطت إيران حزب الله صواريخ حديثة أسرع؟ عندها، لن يكون باستطاعة أي سفينة إسرائيلية الدفاع عن نفسها، لأنها لن تعرف بأنها أُصيبت إلا من وميض الانفجار.

إن الأسلحة التي استخدمها حزب الله في اللعبة أشد فتكاً، وقد تمكنت من قتل أعداد أكبر بكثير من

الناس. بيد أن تأثيرها لم يقتصر على هذا الحد؛ فقد أبطأت إيقاع اللعبة، وتوقّع معظم اللاعبين أن استخدام الأسلحة التقليدية الفتاكة سيسرِّع الهجمات الإسرائيلية، غير أنه فعل العكس تماماً؛ فقد أبطأت إسرائيل من سرعة الإيقاع.

لم يكن هذا نموذج ألعاب الحرب ما قبل النووية في الشرق الأوسط، حيث كانت إسرائيل تبادر إلى الهجوم مباشرة إثر أي استفزاز عربي. في حرب غزة عام 2009 وحرب لبنان عام 2006، صعَّدت إسرائيل الأمور بسرعة. كانت ثمة إمكانية لأن يُقدِم الطرف الآخر على توجيه الضربة الأولى، لكن إسرائيل كانت ترد بضربة كاسحة.

لكن ليس هنا؛ إذ لاحظتُ أن اللاعبين، في الفرق جميعها، كانوا متحمسين ويملأهم الفضول لمعرفة كيف كانت إسرائيل ستعالج هذا الأمر. إن النقاشات الجانبية - التي أطلقتُ عليها في بعض الكتابات الأكاديمية اسم *لعبة الظل* - هي الأحاديث غير الرسمية التي تدور بين المشاركين، بعيداً عن أدوارهم - حول فنجان من القهوة أو مائدة طعام - إنها الأحاديث العادية التي يفصح فيها الناس عن آرائهم الصادقة بشأن ما يرونه. لكن أهم الأفكار غالباً ما تظهر في هذه النقاشات الجانبية. تُصمَّم اللعبة الرسمية لاستنباط العبَر والدروس، لكن الأفكار الثاقبة تبرز عندما يعود المشاركون لممارسة أدوارهم الإدارية وليس أدوارهم في اللعبة.

كان ثمة حرص كبير من الجانب الإسرائيلي هنا؛ والجميع لاحظوه. إذ لم تحدث هجمات جوية على سوريا، وتراجعت البحرية الإسرائيلية من الساحل اللبناني - السوري خوفاً من فقدان إحدى سفنها؛ لأنه لو حدث ذلك، وخسرت إحدى السفن، لاضطرّت للرد. وهذا لب المسألة؛ الأمر الذي لم يحسب حسابه أحد مسبقاً، من وجهة نظري. التصعيد في سياق نووي ليس كالتصعيد في النزاعات السابقة من دون القنبلة.

إذاً، القنبلة هي العامل الذي غيَّر اللعبة. كانت إسرائيل تعرف كيف تصعِّد في حرب تقليدية أو في وجه انتفاضة. صحيح أن الجيش الإسرائيلي والموساد كانا يواجهان مشاكل جوهرية دائمة، لكن الوضع اختلف في الظروف النووية. إذ لم يعد النزاع يتعلق بمدى الألم الذي تسبِّبه للجانب الآخر قبل أن يستسلم، بل أصبحت اللعبة الآن تتعلق بالمجازفة. إن الأمر أشبه بتبديل مفاجئ للطاولات في أحد الكازينوهات من عجلة روليت ذات سقف محدد للرهان إلى عجلة أخرى من دون أي سقف. حتى في لعبة الروليت ذات السقف المحدد، كانت هناك فرصة للتعرُّض لفترة من الحظ السيئ. ولكن في اللعبة محددة السقف، لم يكن الأمر ليسوء كثيراً بالنسبة إلى إسرائيل، فالولايات المتحدة كانت ستتدخّل بعد فترة وجيزة وتعوِّض الخسارة في كل الأحوال.

على أرض الواقع، ليس لعجلة الروليت النووية أي سقف؛ وهذا الأمر لم يغير القرارات الكبرى فحسب وإنما الصغرى أيضاً، مثل سحب السفن الحربية من أمام الساحل اللبناني؛ إنّ أي تصعيد غير مرغوب فيه يمكن أن يدفع اللعبة في اتجاه بالغ السوء.

لم تكن إسرائيل في هذه اللعبة واثقة على الإطلاق مما ستقوم به إيران. هذا ما كان الفريق الإسرائيلي بحاجة إلى معرفته، والموساد لم يكن يعرف على وجه اليقين. تباحثوا حول مسألة تحديد الخطوط الحمراء لكنهم لم يخلصوا إلى اتفاق. قد تكون خطوط إسرائيل الحمراء مختلفة عن خطوط إيران الحمراء، وهذا يمكن أن ينذر بكارثة وطنية، أو قد لا تكون هناك أي حدود واضحة في مستويات التصعيد العالية، أو قد يلقي التصعيد اللعبة في أيدي القدر، حيث يمكن أن يؤدي خطأ صغير - إشارة تحذير خاطئة على رادار إيران، رسالة محرَّفة إلى قواها الصاروخية، *جنرال* متهور في الحرس الثوري الإيراني - إلى تحويل اللعبة إلى كارثة.

أحبَّت إسرائيل اللعبة القديمة أكثر وأتقنتها، لكنّ هذا لم يؤثر لأن الوتيرة أصبحت أسرع. فقد ضغطت إيران وسوريا وحزب الله وحماس بشدة أكبر، وارتفعت إصابات المدنيين الإسرائيليين من جراء صواريخ سكود المحمَّلة بالقنابل العنقودية. ناقش فريق إسرائيل فكرة القيام بتصعيد كبير لمفاجأة إيران، لكن الموضوع شائك جداً؛ بسبب وجود عدة عوامل كان ينبغي أخذها في الاعتبار. وكانت هناك مصر أيضاً؛ وأي هجوم ضخم على أي طرف كان يمكن أن يدفع إلى فتح الجبهة المصرية عملياً، وهذا يعني حرباً على جبهتين؛ كما حدث عام 1973.

لكن المجهول الأكبر هو نتائج التصعيد نفسه. فإذا أدى التصعيد إلى مزيد من التصعيد، فإن وضع إسرائيل سيسوء أكثر. وقد ارتأى البعض في فريق إسرائيل وجوب تخفيف التصعيد ورفع مجسَّات السلام، وتفعيل القنوات السرية، والطلب من الولايات المتحدة بأن تطالب بوقف فوري لإطلاق النار، والقيام بشيء ما لتخفيف إيقاع الحرب؛ وهذا المنطق أوصلهم إلى اتخاذ قرار سحب البحرية الإسرائيلية وقواتها الأخرى.

لكن، كيف تخفف التصعيد في حال كانت إيران متجرِّئة. ظلت الصواريخ التقليدية تأتي من جنوب لبنان، فبدأ الفريق الإسرائيلي بالتفكير في ما لم يكن قابلاً للتفكير فيه؛ لقد فكّر في توجيه ضربة نووية استعراضية لإثبات قدرة إسرائيل؛ صاروخ برأس حربي ينفجر على علو 100,000 قدم فوق طهران. كان هذا خياراً في خطط حربية فائقة السرية وُضعت في سنوات سابقة، وكان يهدف إلى تحويل أزمة ما إلى أزمة نووية بشكل مفاجئ. منذ السبعينيات، كانت هناك خطط إسرائيلية تدعو إلى القيام بذلك كبديل أخير عن الهجمات النووية الشاملة.

إذ إنّ التفجير النووي على علو مرتفع سيحطم نوافذ في وسط طهران، لكنه لن يقتل أحداً، أو سيقتل عدداً ضئيلاً من الناس. لا شك في أن الصدمة ستدفع إيران حينها إلى إيقاف إطلاق النار، وإلى الضغط على حزب الله كي ينسحب ويجمع أوراقه؛ وهذا ما كان فريق إسرائيل يرجوه على أي حال.

لكن، ماذا بشأن الولايات المتحدة؟ هل ينبغي لإسرائيل القيام بذلك وحسب، أو ينبغي لها مناقشة الأمر مع واشنطن أولاً؟ نوقش هذا الأمر، لكن فريق إسرائيل لم يصل إلى اتفاق حوله.

غير أن الأحداث تجاوزت النقاش، كما يحدث غالباً، فقد رفعت إيران الرهان عبر إعلان حالة تأهب

نووي كامل من أجل *الدفاع في وجه إسرائيل النووية*، وأُخرجت صواريخ نووية محمولة على شاحنات من قواعد تخزينها أيام السلم، بالإضافة إلى مئات الصواريخ التقليدية والصواريخ قصيرة المدى القادرة على إصابة القواعد الأميركية في شتى أنحاء الشرق الأوسط.

كانت تكتيكات إيران مذهلة؛ صحيح أن إيران لم تكن تملك قوة نووية ذات شأن، لكنها كرَّست الكثير من الوقت للتفكير فيها. وعندما يملك بلد ما بضعة أسلحة فقط، فإنه يدرك تماماً كم من السهل بالنسبة إلى العدو أن يقضي عليها. إضافة إلى ذلك، كانت إيران تفهم عقلية الغرب؛ فبما أن أعداء إيران لم يكونوا يريدون قتل ملايين الناس الأبرياء، عمدت إيران إلى وضع بعض الصواريخ المتحركة في حدائق في طهران وأصفهان ومشهد، كما وُضعت شبكات تمويه فوق أجزاء كثيرة من هذه المدن بغية إخفاء الصواريخ وتضليل الأقمار الاصطناعية الأميركية. لكنّ السلطات الإيرانية نشرت في الوقت نفسه بعضاً من هذه الصواريخ الموجودة في الحدائق في الهواء المكشوف كي يراها كل قمر اصطناعي أميركي وإسرائيلي؛ إذ كانت إيران تريد من أعدائها أن يروا هذه الصواريخ المدينية (المنتشرة في الأماكن المأهولة).

بعض الصواريخ النووية الأخرى كانت مختلطة مع مئات الصواريخ المزودة بذخائر تقليدية بهدف خداع المخابرات الأميركية والإسرائيلية التي لم تستطع تمييز الصواريخ النووية من التقليدية. فقد كانت تبدو حقيقية بما يكفي. ولكن، لو سنح وقتٌ كافٍ لخبراء السي آي أيه لتمكَّنوا ربما من تمييزها من بعض الفوارق الدقيقة. بيد أن الصواريخ المتحركة - النووية والتقليدية والدمى - ظلَّت تُنقَل إلى مواقع جديدة. كانت هذه العملية أسرع من الوقت الذي كانت الدوائر الاستخبارية تحتاج إليه لإجراء تقديرات دقيقة.

إن وضع الصواريخ في المدن يعني أن عشرات الآلاف من الأبرياء سيموتون في حال هاجمتها إسرائيل أو الولايات المتحدة بأسلحة تقليدية، وعندها قد ترد إيران بضرب إسرائيل بأسلحة نووية. أما بالنسبة إلى الهجوم النووي الإسرائيلي، فهذا كان سيرفع الإصابات إلى الملايين لأنه يعني إطلاق قنابل موجهة مباشرة إلى المدن الإيرانية. لم يعتقد أحد أن إيران ستكبح نفسها عن الرد بعد ذلك.

كانت إيران تحتفظ أيضاً ببضعة صواريخ نووية في مخازن محصّنة تحت الأرض. بدا وكأن هذه الصواريخ كانت معدَّة للإطلاق كرد فعل سريع، حيث كانت جاهزةً للانطلاق عند أي إنذار، بعكس الصواريخ المتنقلة التي كانت تتطلب ساعات للتحريك والتجهيز. يبدو أن شخصاً ما في إيران فكَّر في عدة سيناريوهات محتملة وخلص إلى أن إيران كانت بحاجة إلى عملية إطلاق فورية كوسيلة رادعة؛ في حال كانت إسرائيل أو أميركا تملك أفكاراً تتعلق بتوجيه ضربة استباقية. كانت هذه الصواريخ الموضوعة في مخازن محصنة تحت الأرض مجهزة للإطلاق حالما يلتقط الرادار إشارة هجوم معادٍ؛ ما يذكِّرنا بتكتيك كلاسيكي من الحرب الباردة: *الإطلاق عند الإنذار*.

لم يكن أحد متأكداً تماماً من مدى تحصين المخازن. جادل البعض أن بإمكانهم تفجيرها بواسطة أسلحة تقليدية دقيقة، مثل صواريخ كروز. عندئذ، طرح أحدهم سؤالاً حول *الإطلاق عند الإنذار* في إيران:

هل كان باستطاعة أحد قادة الحرس الثوري المحليين إعطاء الأمر بإطلاق الصواريخ؟ ربما كانت لديه أوامر ثابتة بالإطلاق إذا ظهرت إشارة واحدة على شاشة رادار ما.

لكن ما فعلته اليقظة النووية الإيرانية أمر آخر؛ فقد مطَّت علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة إلى نقطة القطع، وأراد الفريق الأميركي التصرُّف كما لو أن الحرب النووية غير واردة على الإطلاق؛ إذ لم يكن يريد الوصول إلى هذه المرحلة، حتى نظرياً، بأي طريقة أو شكل. عدة مشتركين في فريق الولايات المتحدة كانوا قد تشرَّبوا فكرة عدم الانتشار النووي من خلال أبحاث التخرُّج والخدمة في الحكومة. لقد بُنيت حياتهم المهنية حول فكرة منع نشر القنبلة، وجلبوا هذه الرؤية معهم إلى اللعبة. كانت الحرب النووية أمراً ينبغي لك الحؤول دون وقوعه؛ ذلك هو الهدف.

لكن فريق إيران لم يكن يرى الأمور على هذا النحو، على الإطلاق. لقد فكَّر أحدهم مليًا في خطة توزيع الصواريخ ووضع بعضها في المدن. كان هناك فكر مستقبلي حقيقي في مسألة امتلاك صواريخ متنقلة وصواريخ محفوظة في مخازن. إن التأثير الردعي المشترك لكلا النوعين من الصواريخ جعل من الصعوبة بمكان توجيه ضربة استباقية لإيران. صحيح أن إيران كانت تمتلك قوة نووية بسيطة، لكن استراتيجيتها السياسية المتعلقة باستخدام هذه القوة كانت معقدة، بل كانت حاذقة. وقد شكَّل هذا الأمر مفاجأة لفريق الولايات المتحدة، الذي جاء إلى اللعبة مقتنعاً بأن إيران لن تكون مجنونة بما يكفي بحيث تطلق الصواريخ على إسرائيل، وبأن الردعين النوويين، لإسرائيل وإيران، سينتجان حالة ردع متبادلة. بيد أن الوضع لم يكن يسير على هذا النحو، بل كانت الديناميات تتخذ منعطفاً جديداً لا يبشِّر بالخير.

برزت مفاجأة أخرى لفريقي الولايات المتحدة وإسرائيل من الاتصالات التي كانت تجري في ما بينهما. حليفان في خندق واحد، بالطبع، أو على الأقل تلك كانت السياسة الرسمية. لكن بعض المسائل الحساسة التي كان يجب أن تُناقَش في أوقات السلم تم تجاهلها لأن ذلك كان يعني مناقشة كيفية استخدام الأسلحة النووية. ولا أحد في فريق الولايات المتحدة كان يريد التطرق إلى هذه النقطة. ولكن، لم يعد بالإمكان تجنب هذا الموضوع حينها. إلى أي حدّ يمكن للولايات المتحدة أن تدعم إسرائيل حقاً؟ هل يمكن أن تسمح أميركا بهجمات على إيران؟ هل ينبغي لواشنطن المطالبة بتعهُّد عدم البدء بالاستخدام من إسرائيل؟ كيف يمكن كبح جماح إسرائيل؟ في خضم الأزمات حيث يكون الوقت مضغوطاً وعصيباً يستحيل تحليل كل هذه المسائل بصورة مناسبة.

كانت إسرائيل تريد أن تعرف بشكل ملموس ما ستفعله الولايات المتحدة من أجل إيقاف إيران. لقد سبق للولايات المتحدة أن قالت إنه لن يُسمَح لإيران بالتحوُّل إلى دولة نووية، لكنها أصبحت كذلك. بل أكثر من ذلك، كانت إيران تهدد إسرائيل بأسلحة نووية. رد الفريق الأميركي على السؤال الإسرائيلي برسالة مفادها أن واشنطن "ستتخذ جميع الإجراءات الضرورية". بيد أن فريق إسرائيل كان يريد أن يعرف بالتحديد ماهيّة الإجراءات الضرورية؛ وهل ستنضم الولايات المتحدة إلى إسرائيل في توجيه ضربة استباقية إلى

إيران؟

كان فريق الولايات المتحدة قلقاً من أن تؤدي الأزمة إلى تسريع انتشار الأسلحة النووية. وكانت هناك برامج نووية سرية مصرية. واليابان والبرازيل والجزائر كانت أيضاً مرشحة محتملة لاتباع الطريق النووي.

لكن الإسرائيليين لم يكونوا في مزاج يمكِّنهم من تحمُّل الاستماع لمحاضرة أميركية حول مخاطر الانتشار النووي؛ فقد كان وجودهم على المحك. وهكذا أَمَروا بتجهيز صاروخين من طراز جيريكو (أريحا) وفق خطة خاصة تضمن تصويرهما بواسطة الأقمار الاصطناعية الأميركية. كما جرى توقيتهما بحيث يتحركان إلى موقعي إطلاقهما في وقت مرور الأقمار الاصطناعية الأميركية فوق المنطقة. لقد نُفِّذت هذه الخطة منذ سنوات من أجل تقديم الأسلحة النووية للشرق الأوسط. من الواضح أن الهدف من هذه الرسالة السرية من تل أبيب إلى واشنطن كان إحداث صدمة للبيت الأبيض. "نأمل أن يتسرب الخبر إلى الإعلام أيضاً. ربما ينبغي لنا التأكد من حدوث ذلك"، بحسب تعبير أحد أعضاء الفريق الإسرائيلي.

أرغمت خطوة إسرائيل الولايات المتحدة على اتخاذ قرار. كانت واشنطن تريد ضبط إسرائيل، والدفاع عنها، وإرعاب إيران. وهكذا أعطت الولايات المتحدة علناً تعهُّداً نووياً لإسرائيل. فقد أعلنت الولايات المتحدة بصراحة وحزم شديدين أنه إذا أصاب صاروخ نووي إسرائيل، فستكون النهاية بالنسبة لإيران. لقد صيغ التعهد بذكاء، حيث لم يحدد أي نوع من الأسلحة ستستخدم أميركا، فقد أُشير بكلمة نووي إلى الهجوم الإيراني على إسرائيل فقط.

أثناء تناول القهوة في فترات الاستراحة - في لعبة الظل - عبَّر عدة أعضاء في فريق الولايات المتحدة عن خيبة أملهم الكبيرة من المخططين لوضعهم في هذا الموقف المريع. وكان هناك غضب من فريق إسرائيل أيضاً، وفي الحقيقة، من إسرائيل نفسها. قال أحدهم: "لماذا بحق الله لم ترغم الولايات المتحدة إسرائيل على توقيع معاهدة منع الانتشار النووي منذ سنوات طويلة، وعلى التخلي عن أسلحتها النووية؟ لم نكن لنجد أنفسنا في هذا الوضع المجنون لو كانت قد فعلت ذلك".

كان الفريق الأميركي يريد إنهاء الأزمة وتجنب حدوث حرب نووية، فإذا به يجد نفسه منجراً إلى أعماقها. ماذا لو طُلب منه الإيفاء بتعهد الولايات المتحدة؟ في نهاية الأمر، لم تكن هذه حلقة بحث جامعية، حيث تجري مناقشة مختلف نواحي مشكلة ما، ثم يُقرَع الجرس، وينصرف الطلاب.

الكثير من المسائل لم يتم التفكير فيها ملياً، وكانت هيئة الأركان المشتركة تصرخ طلباً للإرشادات. ماذا لو اضطرُّت الولايات المتحدة حقاً لضرب إيران؟ على ماذا ستُطلق بالتحديد؟ وبماذا؟ هل ستستعمل أسلحة تقليدية أم نووية؟ كانت هيئة الأركان بحاجة إلى معرفة هذه الأمور من أجل إعداد الخطط ووضع الطائرات والسفن في مواقعها. لم تسقط الولايات المتحدة قنبلة نووية بدافع الغضب منذ العام 1945، ولم تجرِ تدريباً نووياً واقعياً منذ نهاية الحرب الباردة؛ وتعد هذه فترة طويلة. لا يمكنك ببساطة أن ترفع سماعة الهاتف وتأمر شخصاً ما بفعل شيء لم يكن بالحسبان منذ عقود.

أشار رؤساء الأركان إلى بعض الوقائع المقلقة؛ إذ لم يكن بالإمكان تحديد مواقع الصواريخ النووية الإيرانية؛ الأهداف الشرعية المحتملة. هل ينبغي ضرب مدن إيران؟ هل ستستخدم الولايات المتحدة أسلحة نووية أم تقليدية؟ أفاد أحد الآراء بأن الهجوم النووي هو الأمر الوحيد الذي سيعلِّم إيران - والدول الأخرى - الدرس المناسب. ولكن، ما هو هذا الدرس على وجه التحديد؟ قال الشخص الذي يمثل دور الرئيس إنه لا يريد أن يُذكَر في التاريخ على أنه أول قائد يقتل خمسة ملايين إنسان في عصر يوم ما.

حاجج بعض أعضاء الفريق الأميركي بأنه من غير الأخلاقي استخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين، وبدلاً من ذلك، طالبوا بتوجيه ضربة تقليدية واسعة النطاق يمكن أن تدمر القوة العسكرية الإيرانية لعقود. وأضافوا أنه إذا أمر القادة في إيران برد نووي انتقامي على هجوم تقليدي، فإنهم سيُقدَّمون إلى لاهاي للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ويُشنَقون. بدا ذلك رائعاً، ولكن الرئيس سأل عندئذ: ماذا لو امتصَّت إيران الضربة وردت بهجوم مفاجئ يتكشَّف على مدار عشرة أسابيع، ممتنعة عن توجيه ضربة نووية لإسرائيل والدول الأخرى؟ كان الرئيس غاضباً حقاً. وتساءل أيضاً، لماذا لم يتم تطوير خيارات أفضل على امتداد سنوات عندما كان العالم يراقب إيران وهي تسلك الطريق النووي؟ ففي النهاية، لم يكن برنامج القنبلة الإيراني مفاجئاً، لا بل إنه كان البرنامج الأشد مراقبةً عن قرب من أي برنامج آخر في التاريخ. عندما كان إحصاء كل جهاز طرد مركزي لعين يجري، لم يكن هناك أحد يفكر في ما كان يعنيه كل ذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

الجميع كانوا يتحدثون عن الردع، ولكن إيران أصبحت الآن تمتلك ردعاً *هجومياً*. لماذا لم يتوقّع أحد هذا الأمر؟ لماذا لم يفكر أي شخص في هذا الأمر من قبل؟

تحوَّل الانتباه إلى إسرائيل مجدداً؛ التي لم يعجبها التعهُّد النووي الأميركي نهائياً، لأنه منح إيران وحزب الله ضوءاً أخضر لقصف إسرائيل بالمزيد من الصواريخ التقليدية. ازداد القلق والخوف والتوتر، وهذا لم يكن مزيفاً - على الأقل من وجهة نظري - وانتقلت هذه المشاعر إلى استراحات الغداء والقهوة. كان الأشخاص يغضبون خارج اللعبة، ولكن، ممن؟ هذا ما كانوا غير متأكدين منه.

أصاب الشك فريق إسرائيل، أو لنقل إنه ربما كان جنون الارتياب. كان أعضاء الفريق يشتمّون رائحة خيانة؛ بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تختبئ وراء مسؤولياتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي من أجل تجاهل أن الأزمة كانت مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الدولة العبرية. هل كانت أميركا تبيع إسرائيل كلاماً رخيصاً حول منع انتشار الأسلحة النووية بينما كانت إسرائيل تسير في طريقها نحو الهاوية؟ قالوا إن الوضع ربما يشبه ما حدث في العام 1975؛ عندما راقبت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية وهي تسقط بينما كانت تناقش قضايا كبيرة مثل السلطة الرئاسية والغاية. بالنظر إلى التاريخ اليهودي، من يلومهم على التفكير بهذه الطريقة؟

كانت الأزمة تخرج عن السيطرة.

رفعت خطوة إيران التالية مستوى التوتر إلى درجة الغليان؛ كانت خطوة لامعة بحق. فقد عمدت إيران - من دون التفوُّه بكلمة - إلى إخلاء مدنها الكبيرة، واحتشد السكان في الحافلات والسيارات والشاحنات وتوجهوا إلى خارج طهران وأصفهان ومشهد؛ إلى ضواحٍ بعيدة وما وراءها، فأصبحت مدن إيران تضم ربع عدد سكانها في الحالة الطبيعية. وبعد وقت قصير، وضعت السي أن أن على الإنترنت مقاطع فيديو صُوِّرت على الأرض.

أصبحت إيران مستعدة للقيام بهجوم نووي، في أي لحظة. كانت الصواريخ جاهزة للإطلاق عند أدنى إشارة خطر، ومعظم سكان إيران سينجون من أي هجوم إسرائيلي مضاد.

بالمقابل، كانت إسرائيل في حالة من الفوضى، إذ لم يكن لدى الإسرائيليين مكان يلجأون إليه. فقد أُغلق مطار بن غوريون القريب من تل أبيب بالصواريخ التي كانت تأتي إليه، وتدفّق مئات آلاف اليهود إلى المرافئ السياحية، محاولين بيأس الفرار إلى قبرص في قوارب صغيرة. وقد أظهر التلفزيون حالة الذعر هذه. الردع، وأسطورة إسرائيل التي لا تُقهَر - حجر الأساس الحقيقي الذي بُني عليه الأمن الإسرائيلي - كانا يتلاشيان.

فجأةً، أعلنت إيران أنها سترجع عن حافة الهاوية من أجل مصلحة السلم العالمي، بعد أن كشفت الطبيعة الحقيقية *للكيان النووي الصهيوني*. وكان هذا الخبر مصدر ارتياح كبيراً، وخصوصاً للفريق الأميركي الذي كان يريد مخرجاً.

هكذا انتهت اللعبة. أعتقد أن هذه النهاية المفاجئة كانت مصطنعة، لكنها لم تكن مصادفة؛ لقد شاركت في ألعاب انتهت بشكل متوتر جداً. كان فريق التصميم مضطراً لإيقافها من أجل منع العداوة من الخروج عن السيطرة.

استُخلصت الدروس؛ كما يحدث دائماً بعد كل لعبة: كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى معلومات أفضل. وصواريخ كروز كانت بحدّ ذاتها مشكلة، وإلى ما هنالك من أشياء عادية أخرى.

لكن، كان هناك درس شامل. لقد ألقت إيران إسرائيلَ في حالة من الفوضى العارمة من دون أن تطلق طلقة واحدة. كان السكان مذعورين، والاقتصاد منهاراً. كما تحطّمت سمعة إسرائيل بصفتها بروسيا الشرق الأوسط. صحيح أنه تم تجنُّب حدوث حرب نووية ونجح الردع، ولكن من يمكنه في إسرائيل أو الولايات المتحدة - أو حتى في إيران نفسها في هذا الموضوع - أن يدَّعي أن هذا هو الدرس الحقيقي؟ لقد استخدمت إيران قوة نووية صغيرة من أجل إسقاط الردع الإسرائيلي وتمزيق نظام الشرق الأوسط. هذا ما استخلصه الناس.

في المرة القادمة، قد يُضغَط على زناد المسدس بوجود طلقة نووية في حجرة النار؛ وكان هناك شك قليل في أنه ستكون هناك مرة قادمة. في النهاية، هذا هو الشرق الأوسط. لقد ازدادت إيران جرأةً بعد النصر النفسي الهائل، فقد تمكّنت من الوقوف في وجه الإسرائيليين والأميركيين وأفلتت بفعلتها هذه، وقد تناولت

النقاشات الجانبية هذا التأثير. من الذي سيستثمر في إسرائيل إذا كانت معاملها يمكن أن تُفجَّر؟ الكثير من المشتركين كانوا يعتقدون أن الإسرائيليين سيتوقعون الانهيار وسيحاولون الحصول احتياطياً على جواز سفر ثانٍ من أجل الفرار.

ما أذهلني تقريباً بقدر العبَر المستخلصة من اللعبة، هو المشاعر؛ والخوف هو الشعور الغالب الذي رأيته في ألعاب الأزمة النووية. لقد رأيته في الألعاب التي اشتركتُ فيها خلال الحرب الباردة، حيث قمتُ بإدارة ألعاب أزمة لصالح البنتاغون ومؤسسات أخرى، وقد حفلت بالكثير من المشاعر المأساوية. كما رأيت هذا النوع من الخوف على وجوه قادة خاضوا أزمة الصواريخ الكوبية وكوارث أخرى تجنَّبناها بصعوبة؛ أشخاص من أمثال روبرت ماكنمارا، وماكجورج باندي، وتيد سورينسن، وأندرو جودباستر. في كل مثال، سواء أكان في ألعاب المحاكاة التي كان البنتاغون يديرها أم في الأزمات الحقيقية، كان هذا الخوف هو الذي يبرز أكثر من أي شيء آخر. إنه نوع مختلف جداً من خوف التواجد في معركة؛ كما في فيلم *إنقاذ الجندي رايان*، أو الخوف من ضرب شاطئ أوماها، أو بين أشخاص أعرفهم قاتلوا في هواي الفيتنامية أو في الفلوجة؛ وذلك لأن المشاركين في الألعاب النووية لا تُطلَق النار عليهم، وبالتالي، إن حياتهم ليست في خطر، على الأقل ليس بشكل مباشر، ولكن يتوجب عليهم اتخاذ قرارات حياة أو موت عن ملايين البشر. إنه نوع مختلف جداً من الخوف. التوتر ناجم عن اتخاذ خيار خاطئ يترتَّب عليه فقدان مدن بأكملها.

كان اللاعبون في هذه اللعبة أصغر بكثير من أن يعرفوا هذا النوع من الخوف. فهم لم يشهدوا الحرب الباردة وتمارين الدفاع المدني *duck-and-cover* وصفّارات إنذار الغارات الجوية. إن الإمكانية المرعبة للحرب الباردة بالنسبة إليهم صُوِّرت كنوع من الجنون الهزلي المريض، كما في فيلم دكتور *سترينجلوف*. أنت تسخر منها، وترى كم كانت تتصف بالحماقة، أو تتعامل معها كنقاش أكاديمي. لا أعتقد أن أيًّا من المشاركين في الألعاب صدّق أن مثل خيارات الحياة أو الموت الهائلة تلك يمكن أن تكون موجودة في الواقع. لكنها بكل تأكيد كانت موجودة بالنسبة إلى بعض القادة في العصر النووي الأول. والآن، مع دخولنا العصر النووي الثاني، ها هي تعود مجدداً. وهذا درس آخر؛ درس تعلَّمته من ألعاب أخرى في السنوات الأخيرة. وليس بالضرورة أن يكون الشرق الأوسط هو المسرح، فقد يكون المسرح في جنوب آسيا أو شرقها. إن الكوابيس التي غابت منذ فترة طويلة تعود الآن؛ بشكل مختلف، هذا صحيح، لكن الرعب الناجم عن الدمار الهائل الكامن في الأسلحة النووية لا يزال موجوداً، غير أنّه ابتعد عن الأضواء فحسب.

لم تعد هذه الخيارات مجرد نقاشات أكاديمية. ثمة جيل قديم يريد تبديد الكابوس النووي من خلال تلقيح الشبان بأفكار وقائية من قبيل: الأسلحة النووية لا تفيد وينبغي التخلص منها، ومن خلال تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتخلص من الصواريخ الباليستية، وبأن الردع سينجح. لكن هذه اللعبة تدحض كل هذه الأوهام.

الفصل الثاني

مِن أكثر الأسلحة فائدةً

لقد أصبح من الممل سماع مدى فظاعة الأسلحة النووية، وكيف أنها تمثل جلّاد الأرض وأنه ينبغي إدانتها في كل لحظة. من منظور هذه الأيام، إنها تُرى كبقايا من الحرب الباردة، والأسوأ من ذلك اعتبار التفكير بشأنها على أنه تفكير *بالحرب الباردة*. عندما ينقلب المحاربون الأميركيون القدامى الذين خاضوا الحرب الباردة على القنبلة[5] ويحثّون الولايات المتحدة على التخلص منها، كما حدث مؤخراً، فهذه إشارة أخرى إلى وجوب إرسال القنبلة إلى حاوية القمامة الاستراتيجية.

ليتنا نستطيع التخلص من القنبلة بسهولة. إن وجهة النظر التي تفيد بأن القنبلة بطلت ولم تعد نافعة لا تستقيم مع حقيقتين اثنتين هما: ثمة بلدان أخرى لن تتخلى عنها، والولايات المتحدة في وقت سابق كانت تعتقد جازمة أنها ليست عديمة الفائدة.

إن القوى الكبرى التي تملك القنبلة لم تتخلَّ عنها، لا بل إنها تحدِّث ترساناتها النووية. والهند - وهي قوة كبرى صاعدة، ودولة ديمقراطية أيضاً - لم تتخلَّ عن سعيها للحصول على القنبلة. كما أن القوى الثانوية التي تملكها، مثل إسرائيل وباكستان، لم تتخلَّ عنها أيضاً، كما أن هناك قوى ثانوية أخرى تحاول الحصول عليها. فلو كانت القنبلة فظيعة جداً وغير نافعة، فلا بد أن هذه الدول جميعاً مخطئة؛ لكنها بالتأكيد لا تعتقد أنها على خطأ.

الحقيقة الثانية، التي تفيد بأن الولايات المتحدة وجدت أن القنبلة نافعةً في الحرب الباردة، أشد حساسيةً لأنها تلامس حقيقة صلبة يفضِّل الناس نسيانها. في الواقع، من المؤكد أن الولايات المتحدة كانت تعتبر القنبلة سلاحاً مفيداً جداً بصرف النظر عما يقوله عنها اليوم محاربو الحرب الباردة. فإذا كانت أميركا تجد أنها مفيدة، فهل من المستغرَب أن تنظر إليها باكستان وكوريا الشمالية النظرة نفسها؟

لا شك في أن القنبلة فظيعة؛ إن قصدي الوحيد من الإشارة إلى فائدتها هو أننا بحاجة إلى النظر للأسلحة النووية في السياق الاستراتيجي للزمن. في إحدى المواد الذي أدرِّسها في جامعة ييل، أُجري تقييماً شاملاً للقنبلة الذرية في الحرب الباردة، حيث أخوض في السلبيات والرعب والقتلى الأبرياء وهيروشيما والدمار النووي، لكنني بعد ذلك أشرح إيجابيات اعتبار الأسلحة النووية مفيدة من قبل الولايات المتحدة. لم يسبق للطلاب أن سمعوا شيئاً كهذا من قبل، حيث قُدِّمت لهم صورة أحادية الجانب للأسلحة النووية. إن إغفال حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تعتبر الأسلحة النووية مفيدة في سياق جيوسياسي أوسع هو خطأ خطير، لأن ذلك سيؤدي إلى إغفال سبب اعتبار القنبلة مفيدة من قبل دول أخرى في وقتنا الحالي.

قلة من الناس في الولايات المتحدة تريد مواجهة الحقيقة التي مفادها أن الأسلحة النووية كانت نافعة

في الحرب الباردة. ولكن من المهم أن نفهم لماذا كانت نافعة إذا أردنا أن نعرف لماذا يعتبرها الآخرون كذلك أيضاً. من الصعب مناقشة هذا الموضوع بطريقة عقلانية هادئة لأن التفكير الأميركي بخصوص الأسلحة النووية تغيَّر بصورة جوهرية. لقد نُزعت شرعية القنبلة بسبب تحوُّل السياسة الرسمية الأميركية إلى ما يمكن تسميته *نزع الأسلحة النووية للآخرين*. وقد نتج هذا التحوُّل من طريقة جديدة في التفكير بخصوص الحرب الباردة، حيث يُحاجَج اليوم بمقولة *إننا انتصرنا في الحرب الباردة بواسطة القيم الغربية*. لقد انتصرت الحرية والأسواق الحرة والديمقراطية على الاستبداد وسيطرة الدولة والإنفاق العسكري. لا شيء يمكنه الوقوف في طريق تسيُّد القيم الغربية، كما يُقال في هذه الأيام.

إنها قصة انتصار؛ وفي هذه القصة لا دور للقنبلة، أو ليس لها دورُ إيجابي على الأقل. لنكن واضحين: لا شك في أن القيم الغربية تفوَّقت على نحو كاسح، لكن إخراج القنبلة من القصة ليس سرداً صادقاً للحرب الباردة.

كثير من الروايات لا تتمحور حول دور تابع للقنبلة بقدر ما تتحدث عن دور ملعون ومدان، وهذا يرتبط بانعدام تكافؤ صاروخي زائف وهيستيريا معاداة الشيوعية.

يتحدث الفيلسوف بول ريكور[6] عن *المبالغة في تذكُّر* بعض الذكريات ونسيان ذكريات أخرى. لا تُذكَر القنبلة للدور الذي لعبته عملياً في الحرب الباردة - أي ما إذا شكَّلت عاملاً هاماً أو ثانوياً - بل *يُبالَغ في تذكُّرها* كأداة شريرة، أداة كادت أن تؤدي إلى كارثة. وتذهب النسخ الكرتونية عن الحرب الباردة أبعد من ذلك، بسخريتها من القنبلة. هناك مقاطع فيديو بالأبيض والأسود لتلاميذ مدرسة يتجمّعون تحت المناضد في تمارين للدفاع المدني، بينما تضيء السماء بوميض ذري. ودعونا لا ننسى الفيلم الكوميدي *الدكتور سترينجلوف*؛ القنبلة كابوس مضحك.

لعل السخرية من الأسلحة النووية سيبددها؛ لربما هذه هي الغاية. الضحك لمشاهدة أفلام قديمة قد يُري الجيل الأميركي الجديد شرور الحرب الباردة. ربما، لكنني لن أراهن على هذا الأمر. حتى الآن لم يقنع المنطق كوريا الشمالية وإسرائيل والهند والصين وروسيا وباكستان وإيران برؤية القنبلة بهذه الصورة.

كي نفهم كيف تنظر هذه الدول إلى القنبلة اليوم، من المفيد أن نفهم كيف كان ينظر صانعو القرار الأميركيون إلى الأسلحة النووية في الحرب الباردة. لم تكن المشكلة الاستراتيجية التي كانت تواجه الولايات المتحدة تتعلق بسبُل تقديم قيم سياسية واقتصادية سامية للعالم، فالدول الديمقراطية الغربية لطالما امتلكت جاذبية أكبر من الناحية الاقتصادية والسياسية. لكن المشكلة كانت تتمثل بالاستفادة من هذه القيم في الأوضاع المحلية. لا أحد كان يصوِّت على أي طرف كان يقدم قيماً أسمى. على سبيل المثال، في أزمة برلين في العام 1948، أول أزمة كبرى في الحرب الباردة، لم يكن شعب برلين يريد الحكم الشيوعي، بل كان يريد البقاء مع الغرب، والعيش برفاهية وتنشئة العائلات من دون الخوف من قرع البوليس السري على الأبواب عند الثانية بعد منتصف الليل. كان الفوز بسباق القيم سهلاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة والغرب.

لكن الجزء الصعب كان يتمثل بإيقاف التوسع السوفياتي والقهر والاستبداد. وقد لعبت القنبلة دورها الأكبر في هذه الحالات بالذات، لأنه لو خسرت الولايات المتحدة في هذه المنافسات المحلية، لاختلف تاريخ الحرب الباردة اختلافاً جوهرياً. في أواخر الأربعينيات، كان من الممكن أن تخضع أوروبا الغربية للهيمنة السوفياتية. فإذا أضفنا ناتجها المحلي الإجمالي إلى ناتج الاتحاد السوفياتي الإجمالي، فإن ذلك كان يعني أن الاتحاد السوفياتي سيمثل قوة اقتصادية عظيمة تكاد تقارب قوة الولايات المتحدة. وكان يمكن أن يحدث سيناريو مشابه في آسيا، لو تمكنت الشيوعية من السيطرة على اليابان وإندونيسيا وتايلند.

بعض هذه التطورات - لو حدثت - كان يمكن إبطالها، لكن هذا متعذر بالنسبة إلى بعضها الآخر. لقد تطلَّب إخراج السوفيات من أوروبا الشرقية خمسين عاماً. فلو أنهم سيطروا على أوروبا الغربية، لكان هذا سيستغرق وقتاً أطول بكثير. ولو ذهبت مناطق أوسع من آسيا إلى الشيوعية، لما شهدت آسيا انتصار الرأسمالية بالطريقة التي حققتها.

ما أقصده هو التالي: لو تقدمت الشيوعية إلى مناطق أبعد مما فعلت، لكنا شهدنا تنافساً أعنف وأخطر بما لا يقاس من التنافس الحقيقي الذي حدث. إن شراسة وإنفاق وخطورة الحرب الباردة كانت ستكون أعظم بكثير مما شهدناه في الواقع.

قلة من الناس ينظرون إلى الحرب الباردة بهذا المنظار؛ فقد كان من الممكن أن تكون أشد عنفاً من الحرب الباردة التي عرفناها. كانت احتمالات تحوُّلها إلى حرب نووية ستكون أكبر بكثير. والتطرف الذي وصلت إليه الحرب الباردة في كوريا وفيتنام وإندونيسيا وكوبا وفي الحياة السياسية المحلية في الولايات المتحدة - أعني المكارثية والمخاوف الحمراء - كان سيكون أعظم بعدة أضعاف. لم تكن المخاطر تتعلق بالحرب النووية فقط، فالإنفاق العسكري كان سيكون أعلى بكثير، الأمر الذي كان سيقوِّض مجتمع الاستهلاك الشعبي الذي أصبح يحدد التفوق السياسي والأخلاقي الأميركي. لو كانت هناك درجة أكبر من التنافس، لربما أدى ذلك إلى سياسة الدولة - الحامية العسكرية، وهو أمر كان يقلق الكثير من الخبراء الأميركيين في ذلك الحين.

عوامل سياسية وأخلاقية

من الأهمية بمكان في البداية أن نشير إلى حقيقة أن قضية الأسلحة النووية لا تشبه غالبية القضايا الأمنية. إن مناقشة استخدامها أو انتشارها ليست كمناقشة السياسة الأميركية في أفغانستان، أو مناقشة هل يجب تخفيض ميزانية الدفاع بنسبة 10 بالمئة أم لا. فهذه المشاكل يمكن بحثها بأسلوب حيادي وعملي بعيد عن العاطفة، حيث توضَع الخيارات ثم يُقدِّم أشخاص نزيهون أفضل حججهم.

لكن قضية القنبلة مسألة مختلفة، إذ إن مناقشتها مشوبة بقدر أكبر من الاعتبارات العاطفية والأخلاقية لأن نتيجة النقاش مرتبطة بعواقب سياسية وأخلاقية. كما أن ابتكار الولايات المتحدة للقنبلة واستخدامها على مدينتين يابانيتين وإمكانية أن يفضي انتشار القنبلة إلى مستويات هائلة من الدمار يجعلها مسألة

مختلفة أشد الاختلاف عن نظرية مكافحة التمرد أو استخدام طائرات من دون طيار في أفغانستان.

إن الجدل حول القنبلة يشبه إلى حدٍ ما مناقشة الإبادة الجماعية أو احتجاز الأميركيين-اليابانيين أو اغتصاب مدينة يانجينغ. فالتفكير في أي من هذه المواضيع من دون إدراك أهميتها السياسية والأخلاقية غير مثمر؛ القنبلة ليست مجرد سلاح آخر.

أما بالنسبة إلى الوقت الراهن، فهنالك حاجة إلى نقاش أوسع يبني العصر النووي الثاني ليس على أسس استراتيجية وحسب، وإنما على أسس سياسية وأخلاقية أيضاً. وهذا ليس شيئاً يمكننا فعله بواسطة وكالة حكومية، وليس عبر دعوات أخلاقية لنزع القنبلة أيضاً. في أيامنا هذه، ليست القنابل الأميركية هي المشكلة، بل قنابل الدول الأخرى.

كيف نطوِّر مثل هذه الأسس السياسية والأخلاقية؟ إحدى المقاربات تتمثل بالنظر إلى الماضي لمعرفة كيف نجح ذلك النقاش ولماذا كان مهماً. رغم أن الظروف الماضية لم تعد تنطبق اليوم، إلا أن النقاشات الماضية يمكن أن تبيِّن كيفية إدخال العوامل السياسية والأخلاقية إلى الجدل. في العصر النووي الأول، كان هناك نقاش وطني رفيع المستوى حول هذه العوامل السياسية والأخلاقية. وقد كشف ذلك النقاش مسائل جديدة لم يسبق للحكومة أن فكَّرت فيها من قبل. لا يحدث أي من هذا اليوم مع دخول العالم العصر النووي الثاني.

ما هو منسيٌّ اليوم، أو ما اختار النقاد إغفاله، هو كيف غيَّرت مناقشة الحرب الباردة مشكلة الأسلحة النووية. لقد خلص ذلك النقاش إلى أن التحدي لم يكن يكمن في هزيمة السوفيات في سباق التسلح أو احتوائهم، وإنما في إنتاج تنافس طويل الأمد (شيء آخر ينبغي تذكُّره) لتجنب حدوث كارثة أمنية؛ بطريقة لا يخرج فيها التنافس نفسه عن السيطرة. لكن المشكلة كانت تكمن في ضمان ألا يتسبب سباق التسلح نفسه بالكارثة التي كانت السياسة الدفاعية تحاول تجنبها. هذا ما كان يفكر فيه الاستراتيجيون والأخلاقيون وآخرون.

كان لوضع التصورات تأثير هائل على ديناميات الحرب الباردة. لنأخذ سباق التسلح على سبيل المثال. ثمة اعتقاد عام أنه كان هناك سباق تسلح شامل ومكلف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مع أن معظم الأسلحة التي اقتُرحت في الولايات المتحدة لم تُصنَع قطّ، مثل قنبلة الكوبالت، وهي عبارة عن سلاح فتاك ذي نشاط إشعاعي مصمَّم لمنع استعادة العافية بعد هجوم نووي؛ والأسلحة الجرثومية؛ وقاذفة القنابل بي - 70؛ وآلاف الصواريخ الباليستية العابرة للقارات؛ والقنابل الهيدروجينية ذات الحجم الكبير؛ والصواريخ النقالة، وأسلحة تكاد أن تسبب نهاية العالم، والقنبلة النيوترونية، وأسلحة الليزر التي تُستخدَم من الفضاء الخارجي، والقنابل الذرية المثبتة في قعر البحر بهدف إحداث موجات تسونامي؛ كل هذه الأسلحة اقتُرحت، لكنها رُفضت جميعاً.

لماذا؟ لأنها اعتُبرت متجاوزة للخطوط الحمراء، سياسياً وأخلاقياً. لو أنها صُنعت، لكانت قد أوصلت

سباق التسلح إلى مستوى أعلى وأشد خطورةً بما لا يُقاس.

علاوة على ذلك، كان هناك شيء لم يُقتَرح - على الأقل من قبل الحكومة الأميركية - لكنه قُبِل بدلاً من ذلك: الحد من الأسلحة. لم تأتِ هذه الفكرة من الحكومة بل من مراكز البحوث والجامعات والمفكرين والأخلاقيين الذين تراجعوا خطوة إلى الوراء وطرحوا السؤال البسيط التالي: ماذا كانت تفعل الولايات المتحدة بخصوص الوضع الذي أشعل فتيل الحرب الباردة؟

أن يمتلك خبراء خارجيون، من جميع المجالات، رأياً بخصوص المسائل الاستراتيجية، فتلك كانت فكرة جديدة بحدّ ذاتها. وذلك لأن آراء الجيش وحدها - بحسب التقاليد المتبعة - التي كانت تؤخَذ في الحسبان في القضايا الاستراتيجية. غير أن هذا الوضع تغيَّر في الحرب الباردة، حيث أصبحت الأفكار الخارجية تؤثر في النقاش على نحو جوهري.

نتج عن هذا الأمر آثار واسعة النطاق. لا يُذكَر اليوم، بصورة عامة، كيف أدى القلق بشأن الأسلحة النووية إلى أحد أهم التحولات التكنولوجية في التاريخ العسكري. لقد نشأ القلق مع الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين في الحرب العالمية الثانية، وما ترتب من استخدام القنبلة الذرية، ومن ثم تحضير القنبلة الهيدروجينية. وفي الستينيات، بدأت الولايات المتحدة البحث لجعل الضربات التقليدية أشد دقة وتحكماً بغية تجنب قتل المدنيين الأبرياء. وتوصَّل هذا البرنامج في نهاية المطاف إلى تخفيض دراماتيكي في التركيز على القنبلة الذرية نفسها لصالح أسلحة تقليدية دقيقة. وبحلول منتصف الستينيات، تقلَّص دور القنبلة إلى حدٍّ كبير في الفكر والخطط الاستراتيجية الأميركية.

لم يحدث على الإطلاق نقاش مشابه في الاتحاد السوفياتي. لقد بنى ذلك النظام مؤسسات لا يمكن وصفها إلا بأنها مجنونة بطريقة خارجة عن نطاق التصوُّر. وهذا يستحق التذكُّر أيضاً. إن الأنظمة الاستبدادية لا تملك البوصلة الأخلاقية التي تملكها الأنظمة الديمقراطية[7]. وامتلاك هذه الأنظمة القدرة على صنع أهوال غير قابلة للتصديق أمر مفهوم بالنظر إلى القرن العشرين. ولكن، من غير المرجح اختفاء هذا الميل بصورة عجيبة في القرن الواحد والعشرين.

أعتقد أن النقاش الأميركي حول الحرب الباردة خفَّض خطر نشوب حرب نووية، بالرغم من عدم وجود طريقة علمية لإثبات ذلك. لقد أظهر النقاش التزام أميركا بعدم الاستسلام، ولكن أيضاً بعدم الذهاب بعيداً. إن الموازنة بين الهدف الاستراتيجي وضبط النفس أمر ممكن. ولن يؤدي النقاش بالضرورة إلى نهايتي العسكرة أو الضعف. إن اعتقاداً غير ذلك يقوِّض الديمقراطية الأميركية.

الأسلحة النووية والحرب الباردة

لم تكن الحرب الباردة تتعلق بالأسلحة النووية. أقول هذا لأنني أصادف طلاباً يعتقدون ذلك، ولهذا السبب من المهم تصحيح الفكرة غير الصحيحة التي تفيد بأن الحرب الباردة كانت في جوهرها تمثل سباق تسلح نووي. صحيح أن الحرب الباردة كانت تتضمن سباق تسلح ومكوِّناً نووياً، إلا أن هذا لم يكن جوهرها.

كانت الحرب الباردة عبارة عن منافسة طويلة الأمد بين قوتين صناعيتين من أجل السيطرة على أوروبا والعالم النامي. صحيح أن التكلفة المميتة للحرب الباردة لم تقع في أوروبا ولا نجمت عن نزاع نووي، إلا أن ذلك كان ممكناً. لقد حدثت الخسائر الباهظة في الأرواح نتيجة حروب إقليمية وداخلية، في جنوب شرق آسيا وكوريا وأفريقيا وأماكن أخرى.

إن العلاقات العالمية - الإقليمية فائقة الأهمية بالنسبة إلى فهم الحرب الباردة، وبشكل خاص ديناميات‌ها النووية؛ وهي ذات أهمية فائقة في العصر النووي الثاني أيضاً. كانت النزاعات الإقليمية تملك دينامية خاصة بها مختلفة كلياً عن مصالح القوى الكبرى أو حتى فهمها، لكن اللاعبين المحليين لم يكونوا يملكون أسلحة نووية، على الأقل خارج أوروبا الغربية، وحتى هذه كانت حالة خاصة بسبب الانضباط الصارم المفروض من قبل حلفي الناتو ووارسو.

العلاقات العالمية - الإقليمية، كما سنرى، تنطبق على العصر النووي الثاني أيضاً، لكن اللاعبين المحليين في هذه المرة يملكون أسلحة نووية، فضلاً عن غايات مختلفة بشكل جوهري عن غايات القوى الكبرى.

لقد وسَّع وجود الأسلحة النووية في الحرب الباردة حدود الدمار المتصوَّر إلى آفاق أبعد بكثير مما وصلت إليه قبلها. صحيح أن التكنولوجيا العسكرية كانت تسير على هذا الطريق منذ بعض الوقت، حيث شهدت الحروب العالمية هجمات غير محدودة لغواصات على سفن مدنية، وغازات سامة، وقصف للسكان، ومعسكرات موت؛ إلا أن إضافة القنبلة الذرية إلى محفظة الأهوال هذه زادت من مستوى الكارثة بدرجة هائلة؛ فكِّر في الأمر على هذا النحو. لقد تسبب قصف السكان المدنيين في الحرب العالمية الثانية بقتل نصف مليون ألماني ونصف مليون ياباني. مثِّل هذه الحملة التي دامت أربع سنوات - من 1942 إلى 1945 - بخط زمني أفقي، والآن، ارفع هذا الخط عمودياً وتخيَّل أن ذلك يمكن فعله في عصر أحد الأيام. مليون شخص يُقتَلون في يوم واحد بواسطة أسلحة ذات قدرة تدميرية تعادل قدرة آلاف الأطنان من المتفجرات. أما الأسلحة التي لها قدرة تدميرية تعادل قدرة ملايين الأطنان من المتفجرات، مثل القنبلة الهيدروجينية، فقد جعلت مستوى العنف أشد رعباً بما لا يُقاس.

كانت هنالك عدة طرق أثَّر من خلالها هذا التطور في الاستراتيجيا، وبصورة أساسية، من خلال فرض بيئة نووية على استخدام القوة. كان المتنافسون القدامى مضطرين للتفكير في احتمال أنهم إذا تصادموا فإنهم قد يجدون أنفسهم أمام صراع نووي. ومن هنا برز السؤال - في ذلك الحين والآن - كيف ندير هذا التغيُّر في البيئة؟

لقد غيَّرت البيئة النووية طبيعة التنافس على نحو جذري. الكثير من طلابي دخلوا صفوفي معتقدين أن الجيش يُبنَى من أجل القتال والانتصار في الحروب، وأعرف كثيراً من العسكريين الذين يعتقدون ذلك أيضاً. إذا ما نُظر إلى الأمر من هذه الزاوية، فإن الحد الفاصل الرئيس يكون بين الحرب والسلم. إذا كان هناك

سلام، فلماذا سيحتاج المرء إلى استخدام القوة؟ وإذا كانت الحرب، فإن القوة ينبغي أن تكون حاسمة، ومطلقة إذا اقتضت الضرورة.

لقد انحرفت الحرب الباردة عن هذا النموذج انحرافاً كبيراً. في بيئة نووية، لم يكن باستطاعة الجيش استخدام أقصى إمكانياته من دون جلب دمار مشابه على ذاته، ولهذا السبب، فإن تجنب نشوب حرب نووية، *والتعامل* مع سباق التسلح، وإخماد محفزات تفجير الأوضاع، كلّها أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل.

لقد خفَّفت البيئة النووية للحرب الباردة الحد الفاصل بين السلم والحرب، حيث حلَّ محله طيف واسع من استخدام القوة؛ وكان هذا الطيف يبدأ بالسلم وينتهي بالحرب، ولكن، في ما بينهما كان هناك الكثير الكثير من الاحتمالات والخيارات. والحرب الباردة كانت تجري ضمن هذه الطيف، بين النهايتين، السلم والحرب النووية.

بدلاً من استخدام القوة لخوض الحروب والانتصار فيها، أصبحت هناك غايات أشد تنوعاً بكثير. كان يمكن استخدام القوة للعقاب، أو إبداء التصميم، أو كان يمكن استخدامها على سبيل الاستعراض؛ استعراض التهور أو الحرص؛ كما كان من الممكن استخدام القوة من أجل الردع أو من أجل الانتقام.

صحيح أن هذه الغايات كلها كانت موجودة قبل ابتكار الأسلحة النووية، لكن البيئة النووية غيَّرتها بشكل جذري. لقد أصبح من الضروري التفكير فيها، ليس فقط بالنسبة إلى تكاليفها ومنافعها، وإنما لتأثيرها على التقديرات المتعلقة بالنتيجة التي يمكن أن تحققها. حتى أصغر استخدام للقوة أصبح هاماً. إذا فعلت الولايات المتحدة س، وردَّ الاتحاد السوفياتي بـ ع، فإلى أين سيقود هذا إن استمرت سلسلة الأفعال وردود الأفعال؟ كان هذا هو السؤال.

على هذا الأساس، أصبحت حسابات *الخطوة التالية*، بفضل الأسلحة النووية، أساسيةً بالنسبة إلى الاستراتيجيا، فأيّ خطأ، أو أيّ قرار طائش، أو أيّ سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى ما هو أشد خطورة بكثير من مجرد إحراج سياسي.

لقد قُسِّمت القرارات الكبرى المتعلقة بالحرب أو السلم إلى كثير من القرارات الصغيرة حول استخدام القوة وما يمكن أن تؤدي إليه. وحتى القرارات الأصغر كانت تنال قسطاً عالياً من الاهتمام. على سبيل المثال، في أزمة برلين عام 1948، رُحِّل القرار المتعلق بنوع البنادق الذي سيحملها الحراس الأميركيون على متن القطارات المتجهة إلى برلين - بنادق أم - 1 أو بنادق قصيرة من نوع كاربين - إلى البيت الأبيض نفسه.

كل شيء قلناه هنا حول الاستخدام المحسوب للقوة بغية تحقيق أغراض متنوعة، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة بناءً على تقديرات رد فعل الخصم، وتقسيم القرارات الحاسمة حول الحرب أو السلم إلى قرارات أصغر بكثير، وإيلاء اهتمام عالي المستوى للخطوات بالغة الصغر؛ كل هذا لم يكن متوقَّعاً، لكنه *اكتُشف* من قبل قادة وطنيين، وفي العادة بعد دخولهم في أزمة ما.

هذا يستحق أن يُحفَظ في الذهن من أجل العصر النووي الثاني. كانت السنوات الأولى من الحرب الباردة خطيرة جداً لأن الكثير مما سيصبح لاحقاً دروساً استراتيجية *واضحة* لم يكن معروفاً أو حتى لم يخطر في بال أحد من قبل. إنه لم يُكتسَب بصورة تلقائية، تماماً كتعلُّم السباحة أو القيادة. لهذا السبب، كانت سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات أشد خطراً من السبعينيات والثمانينيات، عندما تعلَّم الجانبان على الأقل الدروس الواضحة للمنافسة النووية.

كما أظهرت بداية الحرب الباردة شيئاً آخر يمكن أن يكون جزءاً من العصر النووي الثاني، وهو أن القوى العظمى لم تكن تفهم قواها العسكرية بالذات. لنأخذ مثالاً واحداً فقط. كان الدفاع عن أوروبا الغربية باستخدام الأسلحة التقليدية شيئاً، وباستخدام الأسلحة النووية شيئاً آخر مختلفاً تماماً. لقد سافر وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى أوروبا الغربية في العام 1957 للتأكيد للألمان الغربيين أن الولايات المتحدة ستستخدم القنبلة للدفاع عنهم، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. غير أن دالاس صُدم عندما اكتشف أن هذه المسألة لم تكن تهم المستشار الألماني الغربي كونراد أديناور، بل العكس تماماً. لقد ناشد أديناور دالاس ألا يُدافع عن ألمانيا بالقنبلة، إذ إنّ الدفاع النووي كان يعني إطلاق مئات القنابل النووية، الأمر الذي كان سيدمر مدناً ألمانية وسيؤدي ليس فقط إلى دمار دولة ألمانيا، وإنما إلى دمار الشعب الألماني أيضاً. هكذا كان أديناور ينظر إلى هذه المسألة، ولسبب وجيه جداً. في أول عمل لي بعد الجامعة عملت على هذه المشكلة - في السبعينيات - باستخدام محاكاة كومبيوترية لحرب نووية تكتيكية في أوروبا، مع توجيه قنابل ذرية إلى قوافل دبابات سوفياتية.

لم أستطع تصديق الخطط الأميركية؛ كانوا يفترضون أن جميع الأسلحة النووية ستُطلَق على الفرَق المدرَّعة والميكانيكية السوفياتية في المناطق الريفية، بعيداً عن المدن الألمانية، كما لو أن ألمانيا لم تكن تملك مدناً. وكان هذا الافتراض في السبعينيات؛ قد يكون هذا مفهوماً لولا أن الحرب العالمية الثانية أظهرت بوضوح كيف يدخل القتال بسرعة إلى المناطق المدينية. يبدو أن هذا الجزء من التاريخ غاب عن أذهان المخططين في واشنطن.

علاوة على ذلك، بدا لي واضحاً تماماً أن الأوامر كانت ستُعطى بسرعة كبيرة للبقاء بعيداً عن الأراضي المكشوفة في المناطق الريفية بعد تدمير أول فرقة دبابات سوفياتية بواسطة أسلحة نووية تكتيكية. ستُذهَل من سرعة انتشار الأوامر عبر اللاسلكي إذا كان السير في الأراضي المكشوفة يعني أنك ستُضرَب بقنابل تعادل قوتها خمسة عشر ألف طنٍّ من المتفجرات. ومع ذلك، لم تتضمن الخطط الأميركية أيًّا من هذا.

رغم انقضاء سنوات على بدء الحرب الباردة، لم تكن الحكومة الأميركية تفهم الأسلحة النووية، مع أنها كانت تصنع الآلاف منها. لم تكن واشنطن تفهم كيف كان حلفاؤنا ينظرون إلى مخاوفهم الأمنية في البيئة النووية. الأمر ذاته ظهر في اختبار مغيِّر اللعبة في الفصل الأول، حيث غاب كلياً عن الفريق الأميركي المكوَّن من مسؤولين رفيعي المستوى - حتى في اللعبة - كيف كان ينظر أحد حلفائنا الأساسيين، أي

إسرائيل، إلى التطورات النووية؛ لربما كل هذا كان صدفة. لقد أظهر تاريخ الخمسينيات المجسَّد في دالاس وأديناور، والخطط الموضوعة للدفاع عن أوروبا في السبعينيات، وسيناريو لعبة الحرب في شرق أوسط نووي، أن الحكومة الأميركية لم تفكر في بعض المسائل الواضحة وضوح الشمس. بيد أنني لا أعتقد أنها كانت صدفة.

هناك نقطة أخرى؛ بالرغم من أن الحرب الباردة أظهرت أنواعاً كثيرة من استخدامات القوة، كما ناقشنا آنفاً، إلا أن أحدها حصل على اهتمام وتركيز أكبر من البقية: ألا وهو الردع. هذا الاهتمام الكبير بالردع كان سمة مميزة للعصر النووي الأول، إذ كان يُنظَر إلى القنبلة بشكل أساسي عبر الموشور النفسي. والردع، أكثر من أي شيء آخر، مسألة نفسية.

هذا التركيز الأحادي كان يعني أن تقييم *أداء* الأسلحة النووية كان يجري بحسابات نفسية أكثر من أي حسابات أخرى. أما التكتيكات، والسيطرة والتحكم، وديناميات التحذير، والخداع، وغير ذلك، فقد كانت تنال اهتماماً أقل بكثير مما ينبغي لأن صانعي القرار كانوا يعتقدون أن مثل هذه التفاصيل، بوجود الردع، لم تكن مهمة.

إنني لا أنتقد هنا الاعتماد على الردع خلال الحرب الباردة، فهو كان الاستخدام الأهم للأسلحة النووية، لكن القنبلة كانت تملك وظائف أخرى أيضاً. ما يجدر بنا الإشارة إليه هو انعدام التوازن بين الاهتمام والتفكير والجهد. والسبب في أهمية تسليط الضوء على هذا الأمر يعود إلى أن أميركا نجحت في عبور العصر النووي الأول باعتماد مفرط على جوانب الردع المتعلقة بالأسلحة النووية، لكنها قد لا تكون محظوظة جداً في العصر النووي الثاني. لقد لعبتُ الكثير من ألعاب الأزمات في السنوات الأخيرة وغالباً ما كنتُ أُصدَم لاكتشافي أهمية عوامل لها علاقة قليلة بالردع، مثل القيادة والسيطرة أو التكتيكات أو الجغرافيا أو قلة الخبرة أو سوء الطقس أو حتى الأخطاء الصريحة. هناك انحياز قوي لصالح استراتيجيات الردع وكره شديد للتفكير في أي شيء آخر له علاقة بالأسلحة النووية، وهذا الانحياز يمكن أن يؤدي إلى إغفال احتمال أن تكون دول أخرى لا تشاطر الولايات المتحدة النظرة ذاتها.

كان للبيئة النووية أيضاً نتائج تتجاوز دراما *لحظة الاختيار* في إدارة الأزمات. لقد انسجمت - أي البيئة النووية - مع اقتصاد وسياسة تلك الحقبة؛ وهذه هي الطريقة الثانية التي أثرت من خلالها الأسلحة النووية على التنافس الأميركي السوفياتي. صحيح أن هذا الأمر لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقّه، إلا أنه كان السبب الرئيس وراء صناعة الكثير من الأسلحة النووية. ليس واضحاً كيف ستنسجم، أو لا تنسجم، القنبلة مع اقتصاد وسياسة القرن الواحد والعشرين، لكنه سؤال ينبغي طرحه. في الحقيقة، لم يكن واضحاً كيف تم هذا الانسجام في الحرب الباردة أيضاً.

لقد سمحت الأسلحة النووية للولايات المتحدة بخوض الحرب الباردة بيد موثوقة خلف ظهرها. لنتأمَّل العبء الدفاعي؛ بلغت أعلى ميزانية دفاع أميركية (في العام 1953، خلال الحرب الكورية) 11.7 بالمئة من

الناتج المحلي الإجمالي، وكان معدل الميزانية الدفاعية في السنوات ما بين حربي كوريا وفيتنام يعادل 10 بالمئة. وبعد فيتنام انخفضت بحدة، حيث بلغت أعلى ميزانية دفاع في عهد ريغان 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية الحرب الباردة، في العام 1991، خلال حكم الرئيس جورج بوش الأب، بلغت 4.6 بالمئة فقط.

لو أن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى إنفاق المزيد، لحصلت عليه بكل تأكيد. لقد أنفقت الولايات المتحدة 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل هزيمة ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، بيد أن فعل ذلك كان سيؤدي إلى عواقب وخيمة، أولها تمرُّد المجتمع الاستهلاكي الشعبي في الخمسينيات والستينيات. لو أنفقت الولايات المتحدة المزيد من ثروتها القومية على الدفاع، فلا بد أن الأموال كانت ستُحوَّل من شيء آخر، وهذا بالتأكيد سيكون الاستهلاك.

هذه بالضبط كانت مشكلة الاتحاد السوفياتي، حيث كان ينفق على نحو ثابت 25 بالمئة من ناتجه الإجمالي المحلي على الجيش؛ ومعظم الأموال كانت تُحوَّل من الاستهلاك. وجد البلد نفسه عالقاً في مشكلة في الثلاثينيات، مع اقتصاد صناعي يملك فائضاً في الاستثمار، وجيش ضخم إلى حدٍّ كبير جداً وبيروقراطية حكومية بشعة، واستهلاك متدنٍّ. الجميع يعتقد أن الاقتصاد السوفياتي كان كارثياً، لقد كان كذلك في النهاية، لكن هذا الوضع لم ينجم عن خطأ معين، بل عن خيار استراتيجي. في الحقيقة، كان الاقتصاد السوفياتي ناجحاً في بعض النواحي الضيقة، لكن المشكلة كانت تكمن في أنه نُظِّم من أجل عقد الثلاثينيات وليس الثمانينيات.

ما يُعتَرَف به نادراً، أو يُغضُّ النظر عنه عمداً، هو كيف تَناسَبَ اقتصاد الدفاع مع الالتزام النووي الأميركي في ذلك العصر. لقد سمحت الأسلحة النووية للولايات المتحدة بالنجاة بدفاع رخيص. بعبارة أخرى، لقد نجح البرنامج الدفاعي الأميركي الصغير في احتواء البرنامج الدفاعي السوفياتي الضخم.

لنحوِّل الاهتمام الآن من الدولارات إلى الناس. كان الجيش الأميركي الأكبر في الحرب الباردة - في العام 1953 - يتكون من عشرين فرقة، في حين أن الجيش السوفياتي كان يتكون من مئتي فرقة. صحيح أن الفرق السوفياتية كانت أصغر، إلا أن الجيش السوفياتي كان أكبر بما لا يُقاس من الجيش الأميركي في أي مرحلة من مراحل الحرب الباردة.

ثمة قاعدة قديمة تفيد بأنه يجب أن تكون هناك فرقة لكل مليون شخص من عدد السكان. في الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تملك 89 فرقة عسكرية برية و18 فرقة تابعة لمشاة البحرية. استناداً لعدد سكان أميركا في الخمسينيات، وهو 165 مليوناً، فإن هذا كان يعني - بحسب القاعدة نفسها - أن عدد الفرق كان يجب أن يكون 165 فرقة. ومع إمكانات تكنولوجية أفضل مما كان لدى السوفيات، فإن هذه القوة كانت قادرة على الدفاع عن أوروبا الغربية.

لكن المشكلة كانت تكمن في أن الولايات المتحدة لم تكن موجودة في أوروبا، حيث كانت تملك قوة

صغيرة هناك، مع خطط بجلب قوة كبيرة في حال نشبت الحرب. لو سقطت أوروبا، إما بواسطة هجوم عسكري سوفياتي وإما عبر أي نوع من أنواع السيطرة السياسية، فإن الأمر كان سيتطلب سنوات لحشد وتدريب وإنزال قوة أميركية من أجل استعادتها. لم تكن هناك إمكانية لإنزال قوات على طريقة إنزال قوات التحالف على شواطئ فرنسا في الحرب العالمية الثانية لأن السوفيات كانوا يملكون القنبلة، حيث إن خطر إسقاط أربع أو خمس قنابل على شواطئ الإنزال جعل مثل هذه الاستراتيجية مستحيلة.

إذاً، ماذا بشأن الحفاظ على قوة ضخمة في أوروبا طوال الوقت؟ دعونا نفكر في الآثار الاقتصادية والسياسية لهذا الأمر. كان هذا سيعني جهداً دفاعياً أميركياً أكبر من أي شيء عرفناه في الحرب الباردة الحقيقية. صحيح أن أميركا كانت تملك التجنيد الإجباري، وهو رخيص اقتصادياً على الأقل، إلا أن جيشاً مؤلفاً من 165 فرقة كان سيمزق المجتمع الأميركي. تخيَّل أن التجنيد الإجباري كان أكبر بعشرين مرة مما كان في الواقع، مع مدٍّ سن الاستحقاق، لنقل، إلى عمر الخامسة والثلاثين. رجال في منتصف العقد الثالث يُقتلَعون من أعمالهم، عائلات تُشتَّت، صناعات جديدة لا تولَد أبداً؛ من الصعب تصوُّر ذلك. ومن أسباب عدم حدوثه هو أن القنبلة الذرية سمحت بامتلاك جيش أصغر بكثير، مُقاساً بالدولارات والقوة البشرية.

دعونا نتأمل الآن توافق الأسلحة النووية مع السياسة والاقتصاد؛ كانت التوترات المحلية في الخمسينيات وبداية الستينيات تنمو تحت سطح الرفاهية الأميركية. مكارثية، حقوق مدنية، جيل مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية. فإذا أضفت إلى هذا الوضع الاجتماعي متطلبات تجنيد أكبر بعشرين ضعفاً، فإن ذلك كان سيوتِّر الحياة السياسة المحلية إلى نقطة الانقطاع. فكِّر في تأثير ذلك على العلاقات العرقية في الستينيات والسبعينيات، أو في عواقب تجنيد أعداد أكبر من طلاب الجامعات من أجل برنامج دفاعي شديد الضخامة. قال بعض الباحثين، مثل هارولد لاسويل من جامعة ييل، إنّ الولايات المتحدة يمكن أن تتحول إلى دولة - حامية عسكرية في مثل هذا المستوى من الدفاع. ولم يكن هذا القلق من دون مبرر، ولكن من المهم أن نذكر أن قلق لاسويل كان شكلاً من أشكال الدفاع، ميزانيات دفاعية مرتفعة جداً وجيش ثابت وضخم، وهذا لم يحصل أبداً.

مع ذلك، فقد كان وجود جيش دائم وضخم في وقت السلم يمثل مصدر قلق عظيم. الرئيس دوايت آيزنهاور كان قلقاً بشأنه، وعبَّر عن ذلك صراحةً في خطابه الوداعي الشهير الذي ألقاه في العام 1961. قال آيك (كما كان يلقَّب الرئيس آيزنهاور) إن الولايات المتحدة تمتلك جيشاً ثابتاً وصناعة أسلحة في وقت السلم للمرة الأولى في تاريخها. وأضاف محذِّراً أنه ينبغي لجميع المواطنين أن يقلقوا بشأن تأثيرهم غير المضمون في أروقة السلطة.

نوَّه آيزنهاور إلى أن الحرب الباردة لم تُحارَب بواسطة شركتي فورد وجنرال موتورز، كما كان الحال في الحرب العالمية الثانية، بل بواسطة شركات دفاعية متخصصة ارتأت على الفور أنها كانت بحاجة إلى تدعيم برامجها بمساندة برلمانية.

كان آيزنهاور - الرئيس الذي ابتكر مصطلح المجمّع الصناعي العسكري، وأعرب عن مخاوفه منه - أيضاً الرئيس المسؤول عن الزيادة الكبيرة في الأسلحة النووية الأميركية؛ وهذا لم يكن صدفة. لقد تلاءمت الأسلحة النووية مع الرفاه في الوطن، من خلال عدم السماح للميزانية الدفاعية بتمزيق الاقتصاد. عندما جاء آيك إلى السلطة، كانت هناك بضعة أسلحة نووية، فإذا به يصل بالبلاد إلى حقبة سُمِّيت آنذاك حقبة جوود *آند بلينتي النووية*، تيمُّناً باسم حلوى رائجة في تلك الأيام. كل علبة من جوود آند بلينتي كانت تحوي دزينات من قطع صغيرة من عرق السوس المغطى بالسكاكر، وكان الأولاد يبعثرونها ليلعبوا بها، وكانت المراكمة النووية الأميركية في عهد آيك شبيهة جداً بذلك. جميع الأقسام العسكرية أصبحت نووية؛ القوات البرية والبحرية والجوية. كان البنتاغون يضع رأساً نووياً على أي شيء يمكنه أن يسير أو يطوف أو يطير.

تصف تواريخ الحرب الباردة، في العادة، السياسة الأميركية بمصطلحي الاحتواء والردع. وهذا صحيح، لكنه ليس كافياً. من المهم أن ندرك أن التحدي الذي كانت تواجهه أميركا لم يكن يتعلق بالفوز في الحرب الباردة أو احتواء السوفيات أو حتى ردعهم، بل بتحقيق هذه الأشياء من دون دفع سباق التسلح، أو السياسة الدولية، إلى مستويات خطرة حيث تفضي إلى الكارثة التي كان الردع يسعى لمنع حدوثها. هذه نقطة بالغة الأهمية وجديرة بإبقائها في الذهن. لا تتعلق الاستراتيجيا بماهية الأهداف وحسب، وإنما بكيفية تحقيقها أيضاً.

على سبيل المثال، كان بوسع الولايات المتحدة بسهولة مضاعفة برنامجها الدفاعي مرتين أو ثلاث مرات لو أنها قررت فعل ذلك. وهذا كان سيشكل عامل ضغط كبيراً على السوفيات بناتجهم المحلي الإجمالي الأصغر. بيد أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك، لأن ذلك كان خطيراً جداً؛ لقد اندلعت الحرب العالمية الأولى من سباق تسلح بين ألمانيا وبريطانيا. إن التأثير السياسي لسباق تسلح تطلقه الولايات المتحدة في أوائل الحرب الباردة كان سيزيد من مخاطر الحرب، ربما بدرجة كبيرة، وذلك لأن السوفيات كانوا ضعفاء جداً اقتصادياً، كما هو معلوم الآن.

كان باستطاعة أميركا اتخاذ قرارات سياسية شبيهة خلال الحرب الباردة لكنها لم تفعل لأنها كانت ستزيد من توتر العلاقات السياسية الدولية. كانت اليابان عدوة روسيا التقليدية في الشرق الأقصى، وخصمها في الحرب الروسية اليابانية التي دارت بين عامي 1904 و1905. وقد نتج عن انتصار اليابان في تلك الحرب عواقب سياسية بعيدة في المدى في روسيا وآسيا، وبقي لطخة عار بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تدرك هذه العلاقة، إلا أنها أمضت الحرب الباردة بأكملها من دون أن تحاول دفع اليابان لإعادة التسلح. كانت طوكيو تنفق أقل من واحد بالمئة من ناتجها الإجمالي المحلي على الدفاع طوال فترة الحرب الباردة. ولم تدعم الولايات المتحدة اليمين المتطرف في اليابان كنوع من التهديد لإبقاء السوفيات في حالة من القلق، لأن هذا أيضاً اعتُبر خطراً جداً.

مجدداً، كان بوسع الولايات المتحدة - لكنها لم تفعل - أن تبني نظاماً عسكرياً قومياً في ألمانيا الغربية،

فألمانيا ليست أمة تنقصها التقاليد العسكرية كما يتذكَّر الأوروبيون جيداً في الخمسينيات والستينيات. بيد أن الولايات المتحدة أبقت ألمانيا الغربية تحت حصار مطبق على الدوام من قبل الناتو.

إن تحرير العدوين التاريخيين لروسيا، اليابان وألمانيا - هذه المرة مع ثقل اقتصادي يسندهما، أي الناتج الإجمالي المحلي لأميركا - كان سيضع موسكو بين فكي كماشة جغرافية واسعة، غير أن واشنطن لم تفعل ذلك.

كان باستطاعة أميركا أيضاً الاستفادة من نقاط الضعف السوفياتية في أوروبا الشرقية، لكن واشنطن كانت دائماً حذرة على هذه الجبهة، التي كانت تمثل خطَّ تصدُّع رئيساً دُرس عدة مرات. لقد عملت بنفسي على بعض هذه الدراسات في معهد هدسون؛ عمليات سرية وعمليات سي آي أيه كبرى، اغتيالات، تسليح نقابات بولندية، إنزال مليون مضاد دبابات في بولندا وتشيكوسلوفاكيا. كل هذه الأشياء دُرست، لكنها لحسن الحظ رُفضت تماماً من قبل الحكومة الأميركية.

في وقت متأخر من الحرب الباردة فقط - بُدِئت في عهد الرئيس كارتر وتزايدت في عهد الرئيس ريغان - ركَّزت بعض الأنشطة السياسية الأميركية المحدودة على بولندا ودول أخرى. في تلك المرحلة من الحرب الباردة كانت الإمبراطورية السوفياتية في طور الانحدار.

بالنسبة إلى الأسلحة، ألغت الولايات المتحدة الكثير من الأسلحة التي كانت ستمنحها أفضلية عسكرية بالمعنى الضيِّق للكلمة، والتي كانت تريدها القوات المسلحة. قنبلة نيوترونية، صواريخ متحركة متوسطة المدى، صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، برنامج دفاعي استراتيجي؛ كلها أُلغيت. في العام 1961، فجَّر الروس أكبر قنبلة تم صنعها؛ عبارة عن وحش هائل بحجم خمسين ميغاطون أُطلِقَ بوساطة مظلة من طائرة في القطب الشمالي. نُشرت الصور المذهلة للانفجار في كل صحيفة ومجلة حول العالم، وهرع البنتاغون إلى الرئيس جون ف. كنيدي قائلاً إن أميركا بحاجة إلى صنع نظير لها؛ لكنه ردَّهم على أعقابهم خائبين.

لماذا لم تفعل الولايات المتحدة هذه الأشياء؟ لأن التحدي، مرة أخرى، كان يتعلق في الفوز بالحرب الباردة من دون المبالغة في سباق التسلح، ومن دون زعزعة استقرار أوروبا والنظام الدولي، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى كارثة.

العصر النووي الأول كان ديناميا ً

درسُ آخر بالغ الأهمية ينبغي تذكُّره، وهو أن العصر النووي الأول لم يكن ساكناً. ثمة ميل اليوم للنظر إلى الحرب الباردة على أنها تنافس ثابت بطيء الحركة. معظم الروايات التاريخية حول الحرب الباردة تركِّز على الاحتواء والردع وكأنهما كانا استراتيجيتين كبيرتين لا زمنيّتين وُضعتا في بداية الحرب الباردة والتُزم بهما حتى نهايتها.

بيد أن الحرب الباردة كانت أكثر دينامية بكثير. وبكلمة *دينامية* أعني أنه كانت هنالك تغييرات كبيرة

في أجزاء أساسية من الحرب الباردة على مدار الزمن. وترجع أهمية هذه النقطة إلى أن أولئك الذين يعتقدون أن العصر النووي الثاني سيكون ساكناً وقابلاً للحفاظ عليه مستقراً بسهولة بواسطة مبادئ استراتيجية عامة كالاحتواء والردع يفترضون خطأً أن العصر النووي الأول كان ساكناً. إنهم لا يفهمون الديناميات الهامة التي لم يكن التعامل معها سهلاً على الإطلاق. وثمة أسباب عديدة تدعو للاعتقاد أن العصر النووي الثاني ربما سيكون أشد دينامية من العصر الأول.

ما الذي كان يقود ديناميات العصر النووي الأول؟ التكنولوجيا والسياسة والاستراتيجيا، كلها تغيرت مع الزمن. وكان هناك أيضاً صرعات وبدع أتت وذهبت، وكان هناك مد وجزر في شدة الحرب الباردة، ففي بعض الأحيان، كان الوضع يبدو وكأن الحرب قد تنشب في أي لحظة، وبعد مضي عام، يظل الاهتمام الأساسي منصباً على الحدّ من الأسلحة.

لنتأمل في دور الأسلحة النووية؛ في الخمسينيات، كانت الولايات المتحدة في طور تعزيز القدرات النووية لأن كلفة بناء دفاع تقليدي في أوروبا كانت عالية جداً بحسب التقديرات آنذاك. كل قسم من القوات المسلحة كان يقاتل من أجل الحصول على حصته من الشطيرة النووية، فالمزيد من الأسلحة النووية كان يُعتبَر أفضل في حقبة جوود آند بلينتي النووية تلك. كانت المعامل الذرية تنتج القنابل كما لو أنها كانت قطعاً من السكاكر. وبعد عشر سنوات، في منتصف الستينيات، أصبحت حروب التحرر الوطني ومكافحة التمرد محط الاهتمام الأساسي، وبدأت الحكومة الأميركية بتقليص اهتمامها بالردع النووي. وفي السبعينيات أصبح السلام مركز الاهتمام. لا شك أنه كان يملك مكوِّناً نووياً، لكنه كان يتحدث عن وضع حدّ لسباق التسلح الذي بدأ في الخمسينيات. وفي الثمانينيات، عادت الأسلحة النووية لبعض الوقت إلى التفكير الاستراتيجي الأميركي؛ هذه المرة، ليس لتخفيضها، وإنما لاستخدامها في أساليب سياسية لترهيب الاتحاد السوفياتي.

لرؤية هذه الدينامية عملياً، تأمَّل في الأزمة الأولى في العصر النووي الأول؛ إنها تُظهر بوضوح أكبر من أي نقاش مجرَّد كيف أثَّرت الأحداث في السياسة بالقدر نفسه الذي أثَّرت فيه السياسة في الأحداث. هذا أيضاً درس هام من العصر النووي الأول ينبغي تذكُّره في العصر النووي الثاني.

مغيِّر اللعبة 1.0: أزمة برلين في العام 1948

لُعبت لعبة الأزمة المذكورة في الفصل الأول بغية فهم ديناميات شرق أوسط نووي. بدأ العصر النووي الأول مع أزمة حقيقية كانت عاملاً مغيِّراً للعبة أيضاً، حيث وضعت قواعد وأسلوب الديناميات السياسية والعسكرية التي اتُّبعت لاحقاً. لقد أرست أزمة برلين ممارسات نموذجية للعصر النووي الأول، وقواعد اشتباك واضحة، وخطوط حمراء ثابتة بقيت طوال عمر الحرب الباردة.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن أزمةً فعلت ذلك. في غياب فهم جيد للديناميات السياسية العسكرية، تأتي أزمة معينة لتسلط الضوء على مشاكل ربما كانت ستبقى متجاهَلة لولا هذه الأزمة. لا

يمكن للقادة الوطنيين، والمسؤولين بصفة عامة، أن يتجاهلوا الأزمات، إذ إن الأزمات ترغم اللاعبين على الاستجابة للأحداث، بدلاً من الاستجابة لمشاكل الصراع البيروقراطي.

لكن برلين مهمة لسبب آخر. إن الأزمة النووية الأولى للعصر النووي الثاني يُرجَّح أن تخلِّف تأثيراً كبيراً أيضاً لأنها ستؤسس قواعد وخطوطاً حمراء لسنوات كثيرة لاحقة. من الممكن قلب هذه القواعد والخطوط الحمراء لاحقاً، لكن ذلك سيكون أصعب بكثير لأن عادات وتوقعات معينة أصبحت راسخة. بالفعل، من المفيد دراسة الحرب الباردة كمنافسة لتثبيت نماذج تُحتذى لسلوك مقبول.

نشأت أزمة برلين من تدهور العلاقات الأميركية السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية. كانت ألمانيا خاضعة لحكم أربع قوى، حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا تتشارك السيطرة على المدينة. لكن برلين كانت واقعة داخل المنطقة السوفياتية من ألمانيا، محاطةً من الجهات الأربع بقوات سوفياتية.

في ربيع العام 1948، بدأ السوفيات بعرقلة دخول الحلفاء إلى المدينة بواسطة حواجز طرقية مؤقتة، وعمليات تفتيش مرهقة للسيارات، وأشياء من هذا القبيل. احتجت الولايات المتحدة فخفَّ الخناق السوفياتي على المدينة.

لكن واشنطن فعلت أكثر من مجرد الاحتجاج، حيث قامت بتجربة ثلاث قنابل ذرية جنوب المحيط الهادئ في نيسان وأيار من العام 1948، ونُشرت أخبار هذه التجارب في جميع الصحف الكبرى في العالم، مع صور لغيوم فطرية الشكل.

في 24 حزيران 1948، فرض السوفيات حصاراً أرضياً كاملاً على برلين، حيث منعوا وصول جميع السيارات والشاحنات والقطارات. وما يدعو للدهشة، قلة من الأشخاص في أميركا توقّعوا ذلك، بالرغم من المضايقة السابقة؛ لم يخطر هذا الأمر في ذهن أحد في البنتاغون أو البيت الأبيض. وهذا أيضاً أمر ينبغي تذكُّره - الخطوة التي كان ينبغي توقعها - لكن هذا لم يحدث.

كان الرئيس هاري ترومان يواجه خياراً صعباً. كان الوضع العسكري على الأرض ضعيفاً، لأن الاتحاد السوفياتي - بعكس الولايات المتحدة - حافظ على جيشه بعد الحرب، وكان يملك ما يزيد عن 350,000 مقاتل يشكلون خمس عشرة فرقة في ألمانيا. صحيح أن موسكو لم تكن قد صنعت القنبلة بعد، فأول تجربة سوفياتية ناجحة لن تجري إلا في آب 1949، لكن السوفيات كانوا يملكون 180 فرقة أخرى في غرب روسيا وكان بوسعهم الدخول إلى ألمانيا. علاوة على ذلك، كان ستالين يملك حركة شيوعية مسلحة سرية في أوروبا الغربية باقية من زمن محاربة النازية، وكانت تنتظر إشارة للانتفاض على الحلفاء الغربيين. كانت هناك إمكانية لحدوث عمليات تخريب، واضطرابات عمّالية، وإضرابات، وإرهاب ليس في برلين فحسب، وإنما في فرنسا وبلجيكا وهولندا أيضاً.

كانت الولايات المتحدة تمتلك 60,000 جندي فقط في ألمانيا، معظمهم ينتمون للشرطة العسكرية

ووحدات معنية بالشؤون المدنية، أما القوات القتالية فقد سُحبت بعد الحرب. كانت هناك فرقة مشاة وحيدة فقط، وبضع وحدات مدرعة؛ والقوات البريطانية والفرنسية كانت أضعف من ذلك.

لا بد من فهم الوضع العالمي من أجل رؤية الخيارات التي كان ترومان يواجهها - لم يكن الناتو موجوداً بعد - وكان هذا هو لب المشكلة بالنسبة إلى ترومان ومعظم المسؤولين في واشنطن. فالأزمة لم تكن تتعلق ببرلين بشكل مباشر، بل بمحاولة السوفيات إعاقة إنشاء كتلة بقيادة أميركا في أوروبا الغربية. لو تمكّن ستالين من شق صف الأوروبيين ومنعهم من التحالف، لربما كان قد تمكّن من مواصلة تكتيكات شرائح السلامي *salami tactics* (نوع من السجق)، أي قضم بلد واحد في كل مرة كما فعل بنجاح في أوروبا الشرقية.

كان ترومان يواجه مشاكل أخرى أيضاً، إذ كان ماو تسي تونغ يحقق النصر في الصين في العام 1948. وإمكانية خسارة أوروبا الغربية والصين لصالح الشيوعية في الوقت عينه لم تكن أمراً يمكن لترومان تحمُّله؛ كان تأثير ذلك على ميزان القوة العالمي جلياً.

علاوة على ذلك، كانت الانتخابات الرئاسية، التي ستجري في تشرين الثاني 1948، قد باتت قريبة. وكان الشعب الأميركي سئماً من الحرب وغير راغب في مساندة برنامج عسكري كبير، ولم يكن قد مضى وقت طويل على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كانت الأوراق في يد ترومان ضعيفة. لعلك ستسأل نفسك: ماذا كنت ستفعل لو كنت مكانه؟ إنه سؤال مثير للاهتمام، ولكن بالنسبة إلى ترومان، لم يكن هذا تدريباً أكاديمياً.

لجأ إلى البنتاغون بحثاً عن أفكار؛ خرج الجنرالات بخطة مفادها إرسال قافلة مدرعة إلى برلين. وإذا مُنعت - وهذا كان مؤكداً عملياً - فلم تكن هناك خطط تتعلق بما سيفعلونه تالياً سوى مهاجمة الاتحاد السوفياتي بالقنبلة الذرية. بعبارة أخرى، "أرسلوا قافلة مدرعات، فإذا لم ينجح ذلك، فشنّوا حرباً عالمية ثالثة". رفض ترومان هذه النصيحة.

تُقدَّم أزمة برلين عادةً من خلال قرار ترومان الذكي بإعادة إمداد برلين عن طريق الجو، بما أن الطريق البري كان مقطوعاً. كانت لمسة عبقرية وخطوة شجاعة، لكنها تثير أسئلة معينة: لماذا لم يسقط السوفيات طائرات الإمداد، أو بضع طائرات منها فقط، لإعادة الكرة إلى الملعب الأميركي لمعرفة ما سيفعلونه تالياً؟ لماذا لم يستولوا على المدينة بواسطة جيشهم الأضخم؟ ولماذا لم يطلقوا العنان لحرب سياسية تهدف لزعزعة استقرار أوروبا الغربية عبر إضرابات ومظاهرات وعمليات تخريب؟ هذه هي الأسئلة الجوهرية.

لننظر إلى الخيارات الأميركية من وجهة نظر هاري ترومان. كانت الولايات المتحدة تملك القنبلة وقوة جوية أكبر وأفضل من الناحية التكنولوجية من نظيرتها السوفياتية. كانت أميركا تملك طائرة بي - 29 التي استخدمتها ضد هيروشيما وناغازاكي، والطائرة الجديدة بي - 36، التي صُمِّمت إحدى نسخها من أجل النزاع الذري. وكانت الولايات المتحدة تملك أيضاً نظاماً جوياً عالمياً يطوِّق الاتحاد السوفياتي بقواعد جوية

في اليابان وإسبانيا وألمانيا وليبيا، ومع بريطانيا، في مصر.

ما فعله ترومان هو رفع مستوى الضغط على السوفيات من خلال وضع طائرات قاذفة في القواعد الجوية المتقدمة وزيادة وتيرة التدريبات *الروتينية*. كانت الخطة تريد أن تزيد تدريجياً تدريبات هذه الطائرات القاذفة من أجل الضغط على السوفيات كي يتراجعوا.

لو أن ستالين أعطى الإشارة لنقابات العمال الشيوعية كي تعلن الإضراب في فرنسا وبلجيكا، فإن هذا كان سيمزق التحالف الغربي، لكنه أيضاً كان سيزيد المخاطر، لأن الولايات كانت ستضطر للرد. فإذا صعَّد ستالين أكثر، فهذا كان سيزيد من تصلُّب الموقف الأميركي؛ بمستويات أعلى من الخطورة بالنسبة إلى موسكو. وإذا استولى ستالين على برلين في هذه الظروف، فإنه كان سيواجه احتمال نشوب حرب حقيقية، وقد لُقِّب هذا التكتيك لاحقاً *بسياسة حافة الهاوية*. تخيَّلوا شخصين يتقاتلان على قمة جرف مرتفع، أحدهما يحاول توجيه القتال إلى مكان أقرب من الحافة، ولكن ليس إلى الحافة تماماً. هناك في الواقع صراعان يحدثان في الوقت عينه: واحد هو القتال نفسه، والآخر هو توجيه القتال نحو الحافة كي يصبح خطراً جداً لدرجة تدفع أحدهما لاتخاذ قرار بعدم الاستمرار في الصراع، لأن كليهما سيسقطان في الهاوية.

من الضروري التشديد على أن هذا لم يكن ابتزازاً نووياً، وإنما هو مفهوم مختلف تماماً. إن الابتزاز النووي يعني القول "إذا لم تفتح برلين، فإنني سأضربك بالقنبلة". غالباً ما يجادل الأكاديميون حول الابتزاز النووي في الحرب الباردة، حيث يقولون إنه خطر أو غير ذي فائدة. بيد أن تقييمي مختلف، فالابتزاز لم يُستخدَم أبداً في الحرب الباردة، ولا مرة واحدة. لم يوجِّه أحد أي إنذار نووي نهائي، أبداً. لم يقدم ترومان على فعل ذلك، بل لم يفكر في ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي رئيس آخر.

لم يكن ترومان يهدد بإلقاء القنبلة على الاتحاد السوفياتي، بل كان يهدد بالذهاب إلى مستويات أعلى من الخطورة. وهذا أمر مختلف أشد الاختلاف. هذا هو جوهر جدية أزمة برلين، التي أصبحت نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى الولايات المتحدة لعقود قادمة.

إليكم بعض الأمثلة التي تُظهر بوضوح كيف نجح عملياً التهديد بالذهاب إلى مستويات أعلى من الشدة. في تموز، أي بعد شهر واحد على بدء الحصار، أُرسلت ثلاث قاذفات قنابل بي-29 في رحلة حول العالم تلقّت دعاية واسعة، مختبرةً الهبوط في قواعد جوية ومظهرةً ما كانت الولايات المتحدة تملكه وما لا يملكه الاتحاد السوفياتي، ألا وهو حلقة من القواعد تحيط بخصمها وقوة جوية قادرة على استخدامها.

في الشهر نفسه، أمر ترومان بإرسال ستين طائرة بي - 29 من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، وثلاثين أخرى إلى ألمانيا. لم تكن هذه الطائرات تحمل قنابل ذرية لكن السوفيات لم يكونوا يعرفون ذلك؛ في الواقع، كان من الممكن إرسال القنابل إلى قواعدها خلال أيام، وتجهيز الطائرات بحاملات القنابل خلال ساعات. بل إن قواعد الطائرات بي - 29 في إنكلترا كانت تملك مرافق خاصة لتخزين القنابل الذرية بُنيت في صيف وخريف العام 1948 استعداداً لمثل هذه الحالات الطارئة. وأُطيلت مدارج المطارات في ألمانيا كي تناسب

البي - 29، وأُرسلت مئة طائرة مقاتلة لحماية الموانئ الجوية. كما أُرسل الآلاف من أخصائيي الصيانة إلى بريطانيا وألمانيا، مع مستودع صيانة كامل تابع للقوى الجوية. كل هذا تم بشكل علني صريح، ولم يكن الأمر خدعة على الإطلاق.

ثمة نموذج أوسع لهذه الخطوات؛ كانت الولايات المتحدة تحرِّك قوتها الجوية إلى الأمام، من أميركا إلى الحدود السوفياتية، وكانت القاذفات تطير حول هذه القواعد بالتناوب في *طلعات تدريبية روتينية* مكثفة، وكانت موسكو لا تتوقف عن تخمين ما يمكن أن يحدث تالياً، وأين. لم يكن ذلك يروق للسوفيات أبداً، في ذلك الحين، لم يكونوا يملكون قاعدة جوية واحدة خارج أراضيهم. (كان انعدام التكافؤ هذا أحد الدوافع وراء أزمة الصواريخ الكوبية لاحقاً). كان بوسع الأميركيين الوصول إليهم، لكنهم لم يكونوا يستطيعون الوصول إلى الأميركيين؛ القوة الجوية والقنبلة والجغرافيا شكّلت الأفضلية.

ستأتي تدريبات أكثر استفزازية لاحقاً. في تموز 1948، تجمّعت سبعمئة طائرة تابعة للقوى الجوية الأميركية على أرض مطار آيدلوايلد (يُدعى الآن مطار جون أف. كنيدي الدولي) في نيويورك لإظهار القدرة على التركيز السريع على هدف واحد من قواعد متفرقة وبعيدة؛ غُطِّي التدريب بإثارة بالغة في وسائل الإعلام. تُنشَر قاذفات القنابل، في العادة، في قواعد متعددة لحمايتها من هجوم مفاجئ، لأنه إذا كانت جميعها موجودة في قاعدة جوية واحدة، فمن الممكن تدمير القوة بأكملها بضربة واحدة، وهذا التكتيك كان يعني أنها كانت مضطرة للإقلاع والتجمُّع لضرب هدفها. من الجانب السوفياتي، لم يكن هناك أي غموض بخصوص تدريب تموز؛ كان اختباراً لهجوم عليهم.

في أيلول 1948، أُجريت تدريبات أخرى على القاذفة الجديدة بي - 36، فحلّقت ست منها فوق عدة مدن أميركية، وأقلعت تسع وأربعون قاذفة بي - 29 من ميساوا في اليابان، وأرخبيل أزوريس، وفورستنفيلدبروك في ألمانيا، ومن قواعد بعيدة أخرى، من أجل قصف نيويورك وشيكاغو ودالاس وسان فرانسيسكو. خمسون ألف شخص شاهدوا التمرين في ميتشيل فيلد على جزيرة لونغ آيلند، خارج مدينة نيويورك (يقع الموقع اليوم في مسرح ناساو كوليزيوم)، بمن فيهم الرئيس ترومان ومتحدّيه الجمهوري في انتخاب تشرين الثاني، الحاكم توماس ديوي، اللذان شاهدا التمرين وهما جالسان معاً في المدرجات.

هذا الاستعراض للوحدة السياسية لا يمكن أن يمضي من دون أن يلاحظه أحد في موسكو. كانت الرسالة واضحة، وهي أنه إذا كان باستطاعة القاذفات الأميركية الطيران من وراء البحار لمهاجمة المدن الأميركية، فمن المؤكد أنها قادرة على الطيران في الاتجاه المعاكس. كانت الولايات المتحدة قادرة على مهاجمة الاتحاد السوفياتي من 360 درجة تقريباً، وكان من المستحيل بناء دفاعات جوية لمواجهة مثل هذا التهديد، الذي سيستمر، بصرف النظر عن الفائز في الانتخابات الرئاسية.

جرَّب السوفيات بالفعل بعض الإجراءات المضادة المثيرة للشفقة، حيث أجروا في تشرين الأول تدريباً جوياً بالذخيرة الحية في منطقتهم المحتلة من ألمانيا، لكن حقيقة وجودهم في أراضيهم بالذات أظهرت بجلاء

كم كانوا محاصَرين جغرافياً. كما أن قوتهم الجوية كانت قديمة جداً، حتى إنها كانت تتضمن طائرة قديمة مزدوجة الجناحين من الحرب العالمية الأولى.

كان ترومان يعتقد أن ستالين لم يكن يريد حرباً على برلين، لأنه لو كان يريد ذلك، لاستولى على المدينة ببساطة. ظلت التدريبات الجوية تتعاظم طوال العام 1948، وتقترب أكثر من أراضي الاتحاد السوفياتي. كان ترومان يتحدى السوفيات بأن يتراجعوا ويوقفوا الحصار، أو يواجهوا مخاطر متزايدة باستمرار.

دعونا نفترض، لدقيقة واحدة، أن السوفيات ضايقوا الإمداد الجوي لبرلين. كان باستطاعة الولايات المتحدة - رداً على ذلك - أن تنقل قنابل ذرية إلى بريطانيا وألمانيا، وتسريب هذه المعلومة السرية الصغيرة إلى صحيفة نيويورك تايمز. أو لمزيد من الاستفزاز، كان باستطاعتها إنزال ثلاث قاذفات بي - 36 في برلين ووضعها في وضعية التأهب للإقلاع خلال دقائق عند أي إنذار. وكان باستطاعة البحرية الأميركية إغلاق قناتي السويس وباناما أمام سفن الشحن السوفياتية، أو إغراق سفينة سوفياتية مقابل كل يوم حصار. صحيح أن أياً من هذه الأفعال لم تُتَّخَذ، إلا أنها كانت ممكنة الحدوث.

بدأت أزمة برلين مع امتلاك هاري ترومان بضع أوراق فقط ليلعبها. كان بوسعه الاستسلام والسماح بسقوط برلين، وبذلك كان سيتجنب حدوث نزاع، ولكن مع عواقب كارثية محتملة، إذ كان من الممكن أن تنهار تحالفات أميركا مع أوروبا الغربية قبل أن يبدأ حلف الناتو. ومع نصر ماو القريب في الصين (الذي سيحدث في تشرين الأول 1949)، ربما كان سيتغيَّر ميزان القوة في الحرب الباردة. إنني لا أزال أعتقد أن الولايات المتحدة كانت قادرة على الانتصار في الحرب الباردة، لكن ذلك كان سيتطلب منها جهوداً أكبر بما لا يقاس، ومخاطر أعظم.

إن حكمة هاري ترومان هي التي جعلت منه رئيساً عظيماً. لم يقبل بصورة عمياء الخيارات التي قُدِّمت إليه من البنتاغون، ولم يلجأ أبداً إلى إعطاء إنذارات نووية نهائية، ومنح ستالين خروجاً يحفظ ماء الوجه من الأزمة. هذا ما حدث عندما أنهى السوفيات الحصار أخيراً في أيار 1949.

لقد واجه ترومان حيث كان قادراً، في أوروبا - في برلين - لكنه لم يفعل ذلك في جميع الأمكنة. ففي الصين، على سبيل المثال، لم يستخدم سياسة الزيادة البطيئة في التوترات، ولم يرسل الجيش الأميركي لقلب انتصار ماو، إذ إنه وجد أن الطلب من ماو بالتراجع لن ينفع، حتى لو كان ذلك مدعوماً بالقوة الجوية الأميركية. إن عبقرية ترومان تكمن في قبوله نزاعات معينة، ورفضه نزاعات أخرى، وتمييز الفرق بين الاثنين.

لقد حوّلت القنبلة، إضافة إلى القوة الجوية السريعة، الأوراق الأميركية الضعيفة إلى أوراق قوية. كان درساً قوياً جداً ليس في الاستراتيجيا فحسب، وإنما في الابتكار أيضاً. لم يفكر أحد من قبل في استخدام القوة الجوية بهذه الطريقة، ويعود الفضل في ذلك إلى مجموعة من الضباط الجويين المبدعين الذين ابتكروا هذه الخطة أثناء الأزمة بغية منح القادة السياسيين خيارات لم يكونوا على علم أنهم كانوا يملكونها. لولا هذا، لربما أُرغمت الولايات المتحدة على استخدام الابتزاز النووي، وإعطاء إنذارات نووية نهائية لموسكو،

الأمر الذي كان ينطوي على خطورة بالغة بحسب اعتقاد القيادة الأميركية.

إذاً، إن أحد الدروس الكبرى يتمثل بأن القنبلة كانت مفيدة، ولكن ليس بالطريقة التي يفكر فيها النقاد. فمعظم الخبراء الاستراتيجيين في ذلك الحين كانوا يعتقدون أن الحرب بالقنبلة كانت تعني إطلاق نارٍ نوويًّا واسع النطاق وإصابة أهداف وتدمير مدن، بيد أن أزمة برلين أظهرت وجود أسلوب مختلف تماماً من الابتكار الاستراتيجي.

لقد تعلّمنا دروساً كثيرة أخرى خلال العصر النووي الأول. صحيح أنها قد لا تنطبق تماماً مع وقائع العصر النووي الثاني، لكنها نقطة انطلاق جيدة في محاولة فهم ديناميات.



الفصل الثالث

دروس من
العصر النووي الأول

معظم الدروس المستخلصة من العصر النووي الأول عادية: "اختاروا السلام بدلاً من الحرب النووية الحرارية"، "لا تزجوا أنفسكم في أزمة نووية"، أعتقد أن هاتين النصيحتين جيّدتان، إذا قبلتم البدائل التي نقدمها، لكنها ليست مفيدة جداً إذا لم تقبلوا هذه البدائل. لم يختر هاري ترومان بين السلام والحرب، ولم يكن جون كنيدي هو الذي وضع الصواريخ في كوبا، إن التحدي الذي واجه هذين الرئيسين كان يكمن في تجنب كارثة أمنية أميركية مع عدم الدخول في حرب نووية في السياق؛ وهذا فرق كبير في صياغة الخيارات.

مع ذلك، ثمة دروس من الحرب الباردة من المرجح أن تنطبق على العصر النووي الثاني، وأهدف من مراجعة هذه الدروس إلى استخدام التاريخ كوسيلة لتركيز الاهتمام على، والتفكير في، المجموعة الصحيحة من المشاكل.

لا شك في أن بعض الدروس التي سأقدمها ستكون موضع جدل، ولكن، بالرغم من ذلك، فمن الضروري التفكير فيها. قال مارشال ماكلوهان شيئاً لطالما أعجبني: "بالنسبة إلى العميان جميع الأشياء مفاجئة"، فإذا كانت الولايات المتحدة لا ترى ديناميات العصر النووي الأول، فإنها لن تتوقع ديناميات العصر النووي الثاني.

ثمانية دروس من العصر النووي الأول

هناك دروس كثيرة من العصر النووي الأول لا علاقة وطيدة لها بالعالم الذي نعيش فيه الآن، أما الدروس المختارة هنا فإنها تبدو لي مرجحة أكثر من غيرها للحدوث مجدداً. إنها كشف بأشياء ينبغي البحث عنها، وليست وصفة علاجية للمشاكل.

الشكل رقم 1.3

ثمانية دروس من العصر النووي الأول

1. لستَ مضطراً لإطلاق سلاح نووي كي تستخدمه.
2. الكلمات مهمة.
3. الألعاب النفسية النووية.

4. الأشخاص مهمّون.
5. ... وكذلك المؤسسات.
6. فهم المخاطر على نحو خاطئ.
7. التكنولوجيا والتخلّف الاستراتيجي.
8. التفكير في الأشياء المستبعَدة.

لستَ مضطراً لإطلاق سلاح نووي كي تستخدمه

هذا هو الدرس الأهم من العصر النووي الأول. لم تقع حرب نووية، لكن الأسلحة النووية استُخدمت بشكل يوميّ. كان هناك الكثير من الأساليب المبتكرة لاستخدام القنبلة من دون إطلاقها فعلياً.

بعض الناس يُصابون بالانزعاج عندما يُقال لهم إن الأسلحة النووية ساعدت على منع حدوث كارثة نووية وطنية ولعبت دوراً في تخفيف ديناميات الحرب الباردة. لقد نشأ الكثيرون في عالم شوَّه سمعة الأسلحة النووية بصورة كاملة من دون أي نقاش حول منافعها. صحيح أن تبيان أهوال الحرب النووية يستحق الثناء، لكن التركيز بشكل كلي على شرور القنبلة يستبعد أشياء لم يكن بمقدور الولايات المتحدة تجاهلها في ذلك الحين. من المفيد تذكُّر هذا الأمر عند التفكير في الطرق التي يمكن أن تستخدم فيها كوريا الشمالية وباكستان وإسرائيل وغيرها القنبلة في العصر النووي الثاني.

لقد استُخدمت القنبلة منذ البداية، كما فعل هاري ترومان في أزمة برلين، والأساليب المتنوعة التي استُخدمت من خلالها تُظهر إبداعاً حقيقياً. كان استخدامها مقتصراً فقط على خيال القادة، ومساعديهم، والخبراء الاستراتيجيين.

بالرغم من ذلك، فإن كثيراً من المراقبين في ذلك الحين لم يدركوا ما كان يجري. جادل بعض أوائل الاستراتيجيين النوويين بالقول إنه في العصر النووي لا يمكن أن يكون هناك شيء يُدعى استراتيجيا، لأن القنبلة مدمرة لدرجة أنه لا معنى لفكرة أن يكون لها استراتيجية.

تكمن المشكلة في وجهة النظر هذه أنها لم ترَ أن هناك إبداعاً وابتكاراً يتطوران حول تعريف معنى استخدام القنبلة. إن استخدام القنبلة لم يكن يعني بالضرورة إطلاق أسلحة نووية.

لنتأمل بعضاً من هذه الاستخدامات؛ لقد استُخدمت القنبلة لمنع حدوث هجوم نووي على الولايات المتحدة - هذا واضح - كما وُضعت أكثر من سبعة آلاف قنبلة في أوروبا لمنع حدوث هجوم هناك أيضاً.

لكن، ليس من أجل الردع فقط، فقد استُخدمت الأسلحة النووية أيضاً من أجل التواصل والتفاوض. استخدم هاري ترومان تمارين لطائرات قاذفة حول العالم لرفع مستوى الخطر ولإيصال رسالته إلى موسكو، واستخدم جولات الطائرات القاذفة للتفاوض مع السوفيات. "حسناً، هيا، أسقطوا طائراتنا التي تجلب الإمدادات لبرلين، إذا فعلتم ذلك، فستواجهون طائراتنا القاذفة تستقصي كل مكان يحيط ببلدكم.

وإذا أطلقتم النار عليها فسترون ما سنفعله تالياً!"، إذا لم يكن هذا استخداماً للقنبلة، فليس لي علم بما يعنيه.

أمر الرئيس آيزنهاور بإرسال المدفع الذري توم *الطويل* إلى كوريا في العام 1953 عندما توقفت محادثات الهدنة هناك. أُرسلت مقاطع مصورة *لتوم الطويل* إلى الصحف وهو يطلق قنبلة ذرية - لست أمزح - مع ظهور غيمة ذرية على شكل فطر في الأفق. واستخدم الرئيس جون كنيدي الطائرات القاذفة النووية بي - 52 في أزمة الصواريخ الكوبية لإيصال رسالة للسوفيات حول خطورة تلك المواجهة.

السوفيات استخدموا القنبلة أيضاً؛ لقد هددوا في العام 1956 بتدمير باريس ولندن إذا لم تُجلِ الحكومتان البريطانية والفرنسية قواتهما من قناة السويس التي كانتا قد احتلتاها للتو. لم يكن السوفيات يملكون جيشاً أو قوات بحرية في الشرق الأوسط. كانوا يملكون أوراقاً ضعيفة، مثل ترومان في برلين؛ بل ليس معروفاً إن كانوا يملكون صواريخ تصل إلى باريس في العام 1956، لكن الفرنسيين لم يكونوا يعرفون ذلك. هناك رأي شائع اليوم يفيد بأنّ هذا التهديد السوفياتي بالذات كان مجرد تهديد فارغ ولم يكن يستحق أن يؤخَذ على محمل الجد. لكن هذه الأزمة، والتهديد السوفياتي، كانا سبباً كبيراً وراء شروع الفرنسيين في برنامج القنبلة الخاص بهم بعد ذلك بوقت قصير. وكما هو موثّق الآن، شارك الإسرائيليون الفرنسيين في ذلك المشروع للحصول على قنبلتهم بالتعاون مع فرنسا. أي إن أزمة السويس لم تشهد استخدام السوفيات للقنبلة وحسب، وإنما كان لهذا الاستخدام عاقبة أكبر غير متوقعة، وهي انتشار نووي لبلدين، فرنسا وإسرائيل. ولا يمكنني أن أعتبر هذا مجرد تهديد للتخويف من زمن الحرب الباردة.

استُخدمت القنبلة بوسائل أخرى أيضاً؛ لقد حافظت على وحدة التحالفات. كان الدرع الذري الأميركي بمثابة الرابط السياسي لحلف الناتو. لو لم تكن هناك قنبلة، لتطلّب الجيش السوفياتي الأضخم بكثير برنامجاً دفاعياً أميركياً أكبر بما لا يُقاس. كما استخدمت الولايات المتحدة القنبلة لعقد حلف مع اليابان، وكَبحت رغبة اليابان في الحصول على ترسانتها النووية الخاصة.

ليس من الحكمة قول ما يلي الآن، حيث يمثل عدم الانتشار النووي المبدأ الأساس للسياسة الأميركية، بيد أن واشنطن قدَّمت القنبلة لدول كثيرة أخرى. لقد أُعطيت القنابل الذرية في الستينيات لتركيا واليونان وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا، لكن استخدامها كان يحتاج إلى مفاتيح خاصة، ثم إلى شيفرات لاحقاً. إذاً، من الناحية التقنية كانت الولايات المتحدة تتحكم بهذه القنابل؛ لكن قواعد التحكم كانت متساهلة جداً في حالات عديدة، ففي ضباب الحرب كان من الصعب السيطرة عليها (أي القنابل)، وهذه هي المسألة برمتها. أي من هذه الدول كان بإمكانها استخدام القنابل؛ وكان هذا هو جوهر التهديد الأميركي، بل إن رواية التحكم الأميركي وُضعت ضمن استراتيجية *التهديدات التي تتيح مجالاً للصدفة*. فمن خلال التلميح للسوفيات بأن الولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على الحفاظ على التحكم بهذه القنابل الذرية في جميع الظروف، كانت موسكو مضطرة لوضع إمكانية استخدام أسلحة ردع الناتو في الحسبان، وإذا هاجم

الاتحاد السوفياتي، أو إذا هزَّ القارب بقوة كبيرة، حسناً، لقد أُلغيت جميع الرهانات بشأن ما يمكن أن يحدث تالياً.

هناك *استخدامات* أخرى للقنبلة غير وثيقة الصلة بالشؤون العسكرية، وهذا درس هام أيضاً. على سبيل المثال، استخدم شارل ديغول القنبلة لرسم سياسة خارجية مستقلة لفرنسا، حيث انسحب من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الناتو في العام 1965 وتصرَّف كما لو كانت فرنسا قوة عظمى ثالثة في العالم، خارج كتلتي الحرب الباردة.

لم يكن للبرنامج الفرنسي أبداً علاقة حقيقية بخوض حرب، أو حتى بالردع. عندما سُئل ديغول لماذا كانت فرنسا بحاجة إلى رادع نووي مستقل، أجاب: "كي نُدعَى لحضور اجتماعات تخفيض الأسلحة". في الحقيقة، لم تُدعَ فرنسا - كما تبيَّن لاحقاً - لتلك الاجتماعات، لكن استراتيجية ديغول أثمرت رغم ذلك، فقد أصبحت فرنسا قوة ثالثة في أوروبا، بجيش لا يخضع لسلطة الناتو (وبالتالي لسلطة أميركا). لقد استخدمت فرنسا القنبلة للحصول على أكثر مما كانت تستحق. كانت سياستها الخارجية أكثر استقلالية من القوى الأوروبية الأخرى، وللقنبلة دور جوهري في هذا الأمر. لو لم تكن فرنسا دولة تملك أسلحة نووية، لما أخذها أحد على محمل الجد، وإنما كان سيُنظَر إليها على أنها مجرد قوة استعمارية آفلة تدين بالفضل للأميركيين.

من الاستخدامات الأخرى للقنبلة التسبب بضرر سياسي؛ استفزت القنبلة الحركات المناهضة للأسلحة النووية، وأثارت احتجاجات سياسية محلية. في الثمانينيات، نُصبت صواريخ أميركية جديدة في أوروبا، رداً على نشر صواريخ سوفياتية في وقت سابق، وكان المزاج الشعبي الأوروبي معارضاً لهذه الخطوة، حيث هددت الحركات المناهضة للأسلحة النووية في ألمانيا الغربية وبريطانيا بإسقاط حكومتيهما. كان التحرّك حسن النية - لديّ شك قليل في ذلك - فهو كان يعارض الحرب النووية وسباق التسلح، لكن حلف الناتو كان غارقاً في أواخر السبعينيات بالكثير من المشاحنات الداخلية، فوجدت موسكو فرصة لشق الحلف أكثر، باستخدام القضية النووية. ذُكِّيت المشاعر المعادية للأسلحة النووية في كل مكان، فيما حاول السوفيات إثارة احتجاجات شارعية أكبر ومزيداً من المعارضة الداخلية.

لا يعني كل هذا أن استخدام القنبلة كان ناجحاً على الدوام، أو أنه كان حكيماً أو أخلاقياً، أو أنه لم يؤدِّ إلى عواقب سلبية. لقد حاول الرئيس آيزنهاور، كما شرحنا، توفير الأموال عبر تخفيض حجم الجيش والقوة البحرية، وشراء أسلحة نووية بدلاً من ذلك. ولكن، تبيَّن لاحقاً أنه وهم خطر فأُبطل هذا السعي بعد انتهاء حكمه. كما أن محاولة السوفيات شق صفوف الناتو في الثمانينيات ارتدَّت عليهم عكسياً، لأنها أنتجت رد فعل مضاداً.

لكن القنبلة استُخدمت، وهو بيت القصيد، وأي دراسة لاستخداماتها الماضية والمستقبلية ينبغي أن تنظر في الحالات الغبية أو المتهورة، وليس فقط تلك التي تبدو منطقية وحكيمة بحسب معيارنا للعقلانية.

بعض الاستخدامات لم يكن لها أدنى فرصة للنجاح. فالتهديد بضرب موسكو أو بكين بالقنابل النووية في الستينيات إذا واصلتا دعمهما للفيتناميين الشماليين لم يكن مقنعاً بكل بساطة؛ وقد قرأ جميع الاستراتيجيين هذا الأمر على الفور. صحيح أن الاتحاد السوفياتي والصين لم يكونا يسيطران على هانوي، لكنهما استغلا هذه الحقيقة لمصلحتهما، حيث أرسلا الإمدادات مع كل الثقة بأنه لن ينتج عن فعل ذلك أي شيء.

كان بعض استخدامات القنبلة طائشاً وأحمق. كما حصل مع الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف الذي تورَّط في مواجهة مذلَّة في كوبا مع الأسلحة النووية، وكان هذا أحد أسباب طرده من السلطة لاحقاً.

ما أرمي إليه هو أن قادة العصر النووي الثاني سيستخدمون القنبلة أيضاً، وستكون هناك طرق مختلفة لاستخدامها؛ ليست واحدة أو اثنتين. ستُظهر بعض الدول في العصر النووي الثاني، من دون أدنى شك، مخيلة عظيمة في هذا الخصوص؛ يجب أن نتوقّع الكثير من الابتكار. من المحتمل أن تكون بعض الابتكارات طائشة وخطيرة، وقد يكون بعضها كارثياً. ولكن، لا يمكن تجاهل هذه الاستخدامات. قد تكون الاستخدامات الطائشة والمتهورة أشدها خطراً، لكن هذا لا يعني أن أحداً لن يجرِّبها.

الكلمات مؤثرة

غالباً ما يُقال إن العصي والحجارة يمكن أن تكسر عظامنا، في حين أن الكلمات لا يمكن أن تجرحنا. إلا أن هذا ليس صحيحاً، سواء أكان في السياسة الدولية أم في باحة المدرسة.

في البيئة النووية، ثمة حاجة إلى أن نكون حذرين إلى أبعد الحدود بشأن ما نقوله، حيث ينبغي أن نحسب حساب ردود فعل الخصوم والحلفاء معاً. إن الكلام الرخيص - البيانات الخطابية المتهورة - يمكن أن يكون خطراً حقاً.

إليكم مثال حدث في العام 1956، عندما تحدَّت هنغاريا سيطرة موسكو هناك. كان الرئيس آيزنهاور قد وعد *بتقليص نفوذ* الشيوعية في أوروبا الشرقية، وعندما أشارت برامج إذاعة راديو أوروبا الحرة إلى أن الولايات المتحدة قد تتدخل لمساعدة الهنغاريين على طرد الجيش السوفياتي، اشتعلت الأزمة. ليس واضحاً تماماً ما قيل في تلك البرامج، لكن المشكلة رُبطت في بودابست بالكلام عن تقليص النفوذ، رغم أن آيزنهاور لم يكن ينوي تحدِّي السوفيات في هنغاريا. وكانت النتيجة أن دخل الجيش السوفياتي بأعداد كبيرة وقتل 2,700 شخص ونصَّب نظاماً أكثر مطواعية له.

وفيما يشير المدافعون عن إدارة آيزنهاور إلى غموض ما قيل في ذلك الحين، وإلى أن أحداً لم يكن يملك سبباً وجيهاً لتوقُّع تدخُّل أميركي في هنغاريا، فإن معظم المراقبين خلصوا إلى استنتاج مختلف تماماً. عندما يكون هناك احتمال ولو ضئيل بحدوث صدام بين قوتين نوويتين، فمن الضروري وجود مراقبة صارمة على ما يُقال. إن السماح لمؤسسات مثل راديو أوروبا الحرة بصياغة رسالتها الخاصة أمر خطير، فمثل هؤلاء اللاعبين قد لا يرون الصورة الأوسع، وقد يسمحون للخطاب بالتقدم على السياسة.

قد تلعب الكلمات دوراً رادعاً، ويمكنها رفع مستوى المخاطر على نحو دراماتيكي. يُنظَر للهجوم الاستباقي، عادةً، بمنظار عسكري ضيق، مثل إطلاق النيران على قاعدة صاروخية، ولكنّ ثمة أشكالاً لفظية للهجوم الاستباقي أيضاً. في أزمة الصواريخ الكوبية، أدلى الرئيس كنيدي بخطاب متلفز إلى الأمة كشف فيه عن وجود صواريخ سوفياتية في كوبا. وحشر بذلك موسكو في الزاوية قبل أن تتم الحكومة السوفياتية استعدادها. لقد زاد خطابه حدة الأزمة، رغم عدم إطلاق أي طلقة. وهذا ما أراده كنيدي بالتحديد. كان بوسعه الانتظار، أو العمل من خلال قنوات خلفية سرية، لكنه أراد تصعيداً حاداً، وحصل على مراده. قال في خطابه الموجّه إلى العالم إن الولايات المتحدة تعلم بوجود الصواريخ السوفياتية في كوبا، وإن من صالح السوفيات إخراجها من هناك. لم يكن بوسعه التراجع بعد هذا الخطاب، لأنه أحرق جميع سفنه؛ كان يعرف ذلك، والسوفيات أيضاً.

باستطاعة الكلمات تغيير ميزان القوة بين ليلة وضحاها، وهذا ما فعله الرئيس نيكسون في رحلته إلى الصين في العام 1972، حيث تغيَّرت العلاقات السياسية الدولية على الفور، كما يبيِّن هنري كيسنجر في مذكراته. لقد انتهى العالم ثنائي القطب إلى الأبد وأصبح السوفيات مضطرين للتخطيط للحرب على جبهتين، ضد خصمين نوويين. تخيَّل لو أن الصين لم تكن تملك القنبلة؛ كان تأثير زيارة نيكسون سيكون أقل بكثير، ومع ذلك، فإن كيسنجر يشدد على نقطة بعينها، وهي عدم تحريك فرقة واحدة، أو سلاح واحد.

أخيراً، يمكن أن يقع القادة في شرك كلماتهم؛ لقد حدث هذا مرات عديدة، لكن المخاطر تكون أكبر في البيئة النووية. قال جيمي كارتر إن "لدى الأميركيين خوفاً مفرطاً من الشيوعية". قد يكون هذا صحيحاً. ولكن، عندما غزا السوفيات أفغانستان في العام 1979، فإن هذه الكلمات جعلته يبدو ضعيفاً. لقد قيل الكثير حول أن مراكمة القوة العسكرية السوفياتية، التقليدية والنووية، هي التي جرَّأت موسكو على أخذ هذه الخطوة. لن يعرف أحد على وجه اليقين، ولكن على خلفية نبذ كارتر المقتضب للشيوعية، والاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران، فإن هذا غيَّر مسار رئاسته كلياً.

الألعاب النفسية النووية

تهيمن التأثيرات النفسية للقنبلة على كل تأثيراتها الأخرى في العصر النووي الأول. وقد أدى ذلك إلى التركيز على استراتيجيات كانت تستخدم علم النفس في ما يتعلق بتأثيرها الأساسي، أي الردع. كما أدت إلى شيء أخر، وهو محاولة إنتاج تقديرات وهمية في ذهن الخصم حول المآل الذي يمكن أن تصل إليه الأمور في حال اتخذ الخصم تصرفات معينة. إنني أدعو هذه المحاولات *ألعاباً نفسية نووية*.

مورست الألعاب النفسية النووية من قبل جميع الرؤساء خلال الحرب الباردة، سواء أكان الرئيس ليبراليًا أم محافظاً، صقراً أم حمامة، وسيمارسها القادة في العصر النووي الثاني أيضاً، لا بل إنهم يفعلون ذلك منذ الآن، كما ستُبيِّن فصول لاحقة.

إليكم بعض الأمثلة: عندما أعلن الرئيس ليندون جونسون عن أولى الهجمات الجوية على فيتنام

الشمالية في آب 1964، أُعطي الأمر بإقلاع قاذفات بي - 47 من قاعدة توريجون الجوية في إسبانيا، ومن قواعد أخرى، كي لا يفكر السوفيات أبداً في الاندفاع لمساعدة فيتنام الشمالية. كان جونسون يعرف أن السوفيات سيرون ذلك على شاشات راداراتهم، لكنه أبقى ذلك سراً على الشعب الأميركي.

لقد نظَّم جونسون ثلاثة أفعال متوازية: الخطاب المتلفز الموجه للأمة، والذي يعلن فيه الهجوم على فيتنام الشمالية، والهجوم الجوي نفسه، إلى جانب تأهُّب نووي. كان الخطاب المتلفز مُعداً في الأصل ليظهر عند الساعة السابعة مساء بتوقيت واشنطن، في 4 آب 1964. ولكن، عندما تأخَّرت حاملات الطائرات، أرجئ الخطاب إلى الساعة الثامنة، ثم إلى التاسعة مساء. ومع تواصل المشاكل أذيع الخطاب عند الساعة 11:37 مساء. لم يسبق أبداً أن جرى توقيت هجوم عسكري ليكون متزامناً مع خطاب متلفز؛ لكنه لم يكن الأخير.

في العام 1969، أمر ريتشارد نيكسون، المتلهف لإيجاد طريق للخروج من الحرب الفيتنامية، الجيش برفع حالة التأهب النووي، عالماً بأن السوفيات سيرون ذلك. إن الأمر فائق السرية الذي وجَّهه رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال ويليام ويلير، إلى القادة في القيادة الجوية الاستراتيجية (SAC)، والقيادة الباسيفيكية والأوروبية والأطلسية، وقيادة الدفاع الجوي والفضائي في أميركا الشمالية، يستحق القراءة:

فائق السرية لا يطلِّع عليه إلا كبار قادة هيئة الأركان المشتركة

1. لقد أُمرنا من قبل سلطة عليا بتنظيم سلسلة من الأفعال خلال الفترة 130000Z-250000Z، لاختبار جهوزيتنا العسكرية في أماكن مختارة حول العالم رداً على مواجهة محتملة مع الاتحاد السوفياتي. هذه الأفعال ينبغي أن تكون ملحوظة بالنسبة إلى السوفيات، ولكن ليست مهدِّدة بحد ذاتها. وهي يمكن أن تتضمن - ولكن ليست بالضرورة مقتصرة على - الأفعال التالية:

أ. إعادة مستوى الطلعات الجوية للطائرات المقاتلة إلى المستوى الطبيعي، من أجل تحسين الجهوزية العملياتية.

ب. تطبيق حالة صمت لاسلكي و/أو أنواع الاتصالات الأخرى في مناطق معينة أو قيادات معينة.

ت. زيادة مراقبة السفن السوفياتية على الطريق إلى فيتنام الشمالية.

ث. زيادة مستوى التأهُّب الأرضي للقاذفات وناقلات الوقود التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية.

2. لمباشرة أفعال ضمن الإطار الزمني المحدد، طُلب من بعض القادة إعادة الطلعات الجوية التدريبية إلى المستوى الطبيعي والبدء بدرجات متنوعة من EMCON؛ التحكم بالانبعاثات الصادرة عن الأجهزة اللاسلكية والرادارات. ستغطي هذه الأفعال الأيام الأربعة الأولى من فترة الأربعة عشر يوماً.

لقد تحدثت إلى القادة الكبار في القيادة الجوية الاستراتيجية الذين تلقَّوا هذا الأمر من البيت الأبيض - لم يكونوا يعلمون أي شيء عن الغاية منه - ولهذا السبب، رجعوا إلى *سلطة عليا* لمعرفة ما كان يجري. كانوا يعتقدون - على نحو ساذج - أنهم سيتمكنون من تحسين الخطة إذا علموا الغاية منها، فقالت لهم السلطة العليا (هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي)، بكلمات واضحة، أن يهتموا بشؤونهم الخاصة. إذا كانت هناك حاجة إلى مشورتهم، فإنهم كانوا سيُعلَمون بذلك. بعبارة أخرى: *اصمتوا واتبعوا*

الأوامر. هذا طبيعي، في الغالب، في الألعاب النفسية النووية. إن القيادة السياسية تلعب لعبتها المعقدة الخاصة، وهي لا تريد أن يعلم بها حتى الجيش.

وُصف الرئيس نيكسون وصُوِّر بأنه مجنون لقيامه بذلك، لكن هذه النظرة لا تتفق أبداً مع معرفتنا بالرجل. في ما يتعلق بالسياسة الخارجية لم يكن نيكسون أحمق على الإطلاق، بل كان واحداً من أكثر الرؤساء حنكة ودهاء. والأمر نفسه ينطبق على هنري كيسنجر الذي لم يكن مبتدئاً في السياسة الدولية. كلا الرجلين كانا يعرفان تماماً أن السوفيات لن يعتبروا هذه الأفعال هجوماً نووياً وشيكاً.

من خلال ضمان أن حالات التأهب النووي لن تُرى في موسكو على أنها هجوم نووي وشيك، أظهر نيكسون ذكاءً كبيراً. كانت لعبة نفسية حقاً أن تجعل السوفيات يعتقدون أن تصعيداً كبيراً ضد فيتنام الشمالية قادم، الأمر الذي قد يدفعهم بدورهم إلى إقناع هانوي بأن تكون أكثر مرونة في محادثات السلام. إضافة إلى ذلك، بيّنت تلك الخطوة للسوفيات أن من صالحهم عدم الاندفاع لتقديم مساعدة جديدة لهانوي، وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة. لقد شرح نيكسون كل هذا بعد استقالته من منصبه لهيرمان كان Herman Kahn، عندما كانا يلتقيان من وقت لآخر للتباحث في منزل نيكسون في نيوجيرسي.

قد يشجب بعض الناس هذا النوع من السلوك، أو قد يقولون إنه لم يكن ناجحاً، وقد يكونون محقين، لأن هانوي وموسكو، في نهاية المطاف، لم تستسلما لخدعة نيكسون.

بيد أن القادة لعبوا هذه الألعاب النفسية على أي حال. لنأخذ جيمي كارتر على سبيل المثال؛ كان أول رئيس يستقلّ *طائرة يوم القيامة* الأميركية، وهي طائرة خاصة كانت موجودة في قاعدة أندروز الجوية، وكانت معدة للقوات النووية الأميركية. في خطوة حظيت بتغطية إعلامية واسعة، طار كارتر بها عائداً إلى جورجيا في أول رحلة له إلى مسقط رأسه بعد استلامه منصبه في العام 1977، عارفاً أن السوفيات سيطّلعون على الأمر من صحيفة نيويورك تايمز. علاوة على ذلك، قام خلال الرحلة بالتمرُّن على إطلاق خطة الحرب النووية الكبرى (SIOP)، التي كانت موسكو تعلم بأمرها أيضاً.

إن الرئيس كارتر نموذج مثير للاهتمام لاستخدام الألعاب النفسية، لأن معظم الناس يعتقدون أنه ليس من نوع الرؤساء الذين يقومون بمثل هذه الأشياء. لا شك في أننا لن نقرأ حول هذه المسألة في الكتب العديدة التي ألَّفها بعد انتهاء حكمه. غير أن كارتر سمح باتخاذ خطوات استفزازية ضد غواصات سوفياتية تحمل أسلحة نووية، كجزء من حملة منهجية لدفع كبار القادة السوفيات على الاعتقاد أن غواصاتهم كانت معرَّضة للتدمير. كانت الفكرة تكمن في إقناع السوفيات أن وسائلهم الردعية لم تكن آمنة كما كانوا يظنون، وأنه من الأفضل لهم ألا يبدأوا عملاً لم يكونوا قادرين على إنهائه.

تعقَّبت البحرية الأميركية الغواصات السوفياتية عن قرب لدرجة أنه حدثت اصطدامات. كان باستطاعة السفن الأميركية، لو أُعطيت الأمر، أن تطلق النار على الغواصات السوفياتية وتدمرها أو تعطبها. لقد

تضمَّن هذا البرنامج جوانب مذهلة، منها تسريب رسائل *فائقة السرية* لجواسيس روس معروفين لإيصالها إلى موسكو. وكان هذا يجري بالتزامن مع تمارين بحرية مقابل حصونهم البحرية، في المحيطات على مقربة من الوطن السوفياتي حيث كانوا ينشرون غواصاتهم النووية. لقد وُصفت بعض جوانب هذه العملية في كتب شهيرة مثل *خدعة رجل أعمى* والقصة خيالية *البحث عن تشرين الأول الأحمر*. لكن هذه القصص لم تلامس سوى القشور، حيث فاتها الهدف الأبعد، والمدى الأوسع، والاتجاه الأساسي للبرنامج. إنه لم يكن وليد أفكار إدارة تخطَّت حدودها، بل كان يملك دعماً رئاسياً، ويُدار من قبل هيئات خاصة في البنتاغون، صُنِّفت أسماؤها ووجودها في مرتبة أعلى من *سري للغاية*. وقد استمر البرنامج، بقوة أكبر، في عهد الرئيس رونالد ريغان.

يمكن للمرء أن يجادل للأبد بالقول إن هذه الألعاب النفسية خطرة وينبغي عدم استخدامها. لكن جميع الرؤساء استخدموها. من الأرجح أن تكون الألعاب النفسية النووية في العصر النووي الثاني مختلفة، لأن الثقافات والشخصيات المعنية مختلفة عن سابقاتها في الحرب الباردة؛ لكنها ستُلعَب، لا بل إنها تُلعَب الآن.

الأشخاص مهمون

يمكن أن يكون للصدفة الصرفة المتعلقة بمن يكون في السلطة تأثير هائل بالنسبة إلى الأسلحة النووية. هذا أمر هام لأنه يتحدّى الفكرة التي تفيد بأن المخاطر النووية كبيرة جداً حيث إنها تغطي على الفروقات الشخصية. كان الأمر سيكون عظيماً لو أن الردع *تلقائي* أو أنه ناجح دوماً، بيد أن الردع يشبه جميع المتغيرات السيكولوجية الأخرى: إنه سيتغيّر تبعاً للشخص والظرف؛ ولهذا الأمر مضامين مقلقة.

في هذا الخصوص، تُعتبَر سنوات كنيدي مذهلة حقاً. لا أعتقد أنه من قبيل الصدفة في تاريخ الحرب الباردة أن تكون إدارة كنيدي هي التي أخذت العالم إلى المستوى الأعلى من الخطر النووي. في العام 1961، وصل جون أف. كنيدي ورجال *الحدود الجديدة* إلى السلطة متعهِّدين بدفع أميركا إلى الأمام مجدداً؛ كانوا محبين للعمل، ومفعمين بالنشاط.

ولكن، مع الشباب تأتي قلة الخبرة دائماً. لقد أحرج الإخفاق المذل في خليج الخنازير في نيسان 1961 إدارة كنيدي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى لقاء القمة مع خروتشوف في فيينا في حزيران من السنة نفسها، حين ظهر كنيدي ضعيفاً. وعندما بدأت أزمة الصواريخ الكوبية، كانوا مضطرين لإثبات أنفسهم، ولهذا السبب بدا كنيدي قاسياً على السوفيات بإعلانه المتلفز اكتشاف الصواريخ والدعوة لحالة تأهب نووية غير مسبوقة.

لو كان الردع تلقائياً بصرف النظر عمن يكون في السلطة، لكان العالم أكثر أماناً. لأن الحاجة إلى تعديل البيانات المتعلقة بالردع بالقول: "حسناً، إنها تعتمد على الشخص المسؤول"، أمر مثير للقلق. إنها تجعل معادلة الردع كلها أقل مدعاةً للثقة.

... وكذلك المؤسسات

إن الرأي الذي يفيد بأنّ المخاطر النووية، في جوهرها، نفسية بالكامل قد يؤدي إلى مكان بعيد جداً؛ لأنه يستثني المؤسسات. وليست المؤسسات مهمة لأنها تعقّد الأمور، رغم أنها تفعل ذلك، ولا لأنها تملك مصالح بيروقراطية خاصة بها، رغم أنها تملك مصالح خاصة. المؤسسات مهمة لأنها تُدخل ديناميات جديدة للمشكلة، ديناميات لا يمكن تقييمها بعزوها إلى علم النفس. يصف هنري كيسنجر في كتابه *دبلوماسية* أوروبا في أوائل القرن العشرين؛ كان النظام العسكري التقني لتعبئة الجيوش غير متكافئ مع الدبلوماسية البطيئة لتلك الحقبة، وظل إدراك القادة لعدم التكافؤ هذا ضئيلاً حتى صيف العام 1914، عندما غمرت دينامية التحذيرات، والحشود، والحشود المضادة عملية صنع القرار السياسي. كانت المسافة هائلة بين ما كان القادة يسعون إليه وما كان يحدث في الميدان؛ ولم يكونوا يدركون كم كانت الفجوة كبيرة.

قد يملك كبار المسؤولين سلطة رسمية، لكن هذا لا يمنحهم سيطرة، وقد لا يكونون مدركين لهذا الأمر، وفقاً لكيسنجر. هنالك أسباب كثيرة لكون هذا الأمر هاماً على نحو خاص في البيئة النووية؛ منها التكنولوجيا التي تمتلك أهمية غير مسبوقة. لقد أنتجت تكنولوجيا العصر النووي الأول ديناميات جديدة في صنع القرار، وقلة من الناس كانوا يدركونها إلى أن ظهرت خلال أزمات حقيقية. أصبح القادة يعتمدون على أنظمة تقنية كبيرة، من دون فهمها، مثل أنظمة الإنذار، والاستطلاع بواسطة الأقمار الصناعية، والكومبيوترات، والقيادة والتحكم. وقد أنتجت هذه الأنظمة ديناميات لم تكن حتى تخطر في ذهن الكثير من القادة السياسيين؛ عمليات إطلاق بالصدفة، تحذيرات متشابكة، وزيادة هائلة في قابلية تعرُّض القادة أنفسهم للهجوم.

من السمات المؤذية للعصر النووي قلة زمن اتخاذ القرار. يشرح كيسنجر هذا الأمر أيضاً في سياق وصفه لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ومع أوائل الحرب الباردة، في الخمسينيات والستينيات، أصبحت هذه السمة مشكلة أكبر بما لا يُقاس. إذا أُطلق صاروخ من الاتحاد السوفياتي باتجاه الولايات المتحدة، فسيبلغ هدفه في ثلاثين دقيقة. وضعت الحكومة الأميركية إجراءات لمعالجة رد الفعل، وكانت هذه الإجراءات ترتبط بآلاف الأشخاص؛ مراكز إطلاق الصواريخ، مراكز إنذار استخبارية، قاذفات متأهبة، مراكز قيادة *بديلة* (في حال قُتل الرئيس ونائبه)؛ كل هذه الأمور أنتجت طبقة متداخلة ومعقدة إلى حدٍّ كبير بين القيادة السياسية والجيش. لا أحد كان يفهم هذا النظام بشكل كامل، ولا كيف سيعمل أو كيف يمكن أن يثير ردود فعل خطيرة في أنظمة العدو. وهناك سبب واضح لهذا الأمر، ألا وهو أنه لم يكن بالإمكان مطلقاً اختباره في ظروف واقعية لأن ذلك يعني تفجير قنابل ذرية حقيقية.

أتذكر مناقشات دارت حول هذا الموضوع أجريتها مع مستشار الأمن القومي السابق ماكجورج باندي ووزير الدفاع السابق روبرت ماكنمارا[8] اللذين كانا في أوج نجاحهما المهني في العام 1962 خلال أزمة الصواريخ الكوبية، حين اتخذت الولايات المتحدة أعلى درجات التأهب في الحرب الباردة. وكلاهما كانا مندهشين من مدى التأهب الأميركي، رغم أنهما راجعا الخطط مسبقاً.

معظم دارسي الردع استبعدوا مثل هذه الديناميات، ملخِّصين المشكلة بمنافسة بين قائدين، مع التشديد على أن محصلة هذه اللعبة المكونة من لاعبين ليست صفراً؛ إذا استخدمنا لغة نظرية اللعبة. فخسارة أحد الطرفين لا تعني أن الطرف الآخر ربح؛ لكن هذا لا يصف المشكلة بصورة كافية.

ثمة تباين في الطريقة التي يعبِّر فيها المختصُّون في الأمن والإدارة الدوليين كلٌ عن حقل تخصصه. لقد لاحظت هذا لأنني أملك وظيفة مشتركة في كلية التجارة وقسم العلوم السياسية. كل برامج الماجستير في إدارة الأعمال في العالم تخصص جزءاً من مناهجها لما يُدعى *السلوك المنظماتي*، أو OB اختصاراً، وهو يتعامل مع طرق إنشاء وإدارة المنظمات المعقدة.

بالرغم من أن السلوك المنظماتي ليس علماً، كالفيزياء، لكنه يقدم الكثير من الأفكار القيِّمة؛ على سبيل المثال: هل ينبغي لشركة ما أن تنظم أقسامها بناءً على تكنولوجيتها أو على زبائنها؟ إليكم مثالاً آخر: يفيد *السلوك المنظماتي* بأنه من الأهمية بمكان التمييز بين السلطة والسيطرة، لأنهما ليسا شيئاً واحداً على الإطلاق. لا يعطي *السلوك المنظماتي* أجوبة سريعة وقاطعة حول مسألة كيفية التنظيم، لأن ذلك سيعتمد على تفاصيل الوضع، لكنه يقدم الكثير من الأسئلة العميقة. إنه يطلعُك على ما ينبغي لك أن تبحث عنه، بما في ذلك مسائل قد لا تكون خطرت على ذهنك من قبل. لا يمكن أن يُقدم مصرف أو شركة تكنولوجية على مشروع جديد اليوم من دون النظر من زاوية *السلوك المنظماتي* إلى ما كان يفعله.

أما بالنسبة إلى العلاقات الدولية، فليس هناك نظير للسلوك المنظماتي، ولكن، هناك اعتقاد أن المنظمات ليست مهمة كثيراً. تحدثت إلى وزير خارجية سابق قال لي إن "الأمر كله يتعلق بالأشخاص"، وقال أيضاً: "إن نقل صناديق وخطوط من مكان لآخر وفق مخطط معيّن ليس بالأمر الهام حقاً". فقلت له بالمقابل إن ديناميات السلوك المنظماتي كانت أساسية لأسلوب عمل شركات جنرال إلكتريك، وجولدمان ساكس[9] وآي بي أم، وآبِّل وكيفية تحليلها للمنافسة في ما بينها، وعلى هذا الأساس فإنني سأتفاجأ إن علمت أن السلوك المنظماتي لم يكن ذا أهمية في المنافسة الاستراتيجية بين الدول؛ لكنني لم أصل إلى أي نتيجة بحجتي هذه.

أعتقد أن جزءاً من السبب في قلة تقدير القادة والخبراء في مجال العلاقات الدولية لأهمية السلوك المنظماتي يعود إلى حقيقة أن معظم ما كان يفعلونه كان يجري في ظروف طبيعية قليلة التوتر. هناك مد وجذر في التوتر، هذا صحيح. يتحدث الناس عن يوم صعب في المكتب، ولكن ليس هناك شيء يشبه الديناميات التوربينية لاندلاع الحرب العالمية الأولى، أو لأزمة نووية. ولهذا السبب، هناك ميل للحكم على أنظمة معقدة نسبةً لأدائها في ظروف طبيعية. أي نظام ردع، مهما كان نوعه، لن يؤدي وظيفته بشكل ممتاز على الدوام؛ ما دام العدو لا يهاجم، فلا توجد أزمة، أي إن كل شيء على ما يرام. إن الحكم على أنظمة الردع بناءً على أدائها في ظل ظروف قاسية، وليس في الظروف اليومية الطبيعية، لا يخطر - كما يبدو - في ذهن الكثير من مساعدي القادة أو القادة أنفسهم.

إن الديناميات التنظيمية تكاد تكون عالمية مثل كل الأمور التي أعرفها في علم الاجتماع؛ ليس بوسع أي بلد تجنبها.

دعونا نلقي نظرة على حالة محددة من الحرب الباردة. المثال ليس نووياً، أو على الأقل ليس نووياً تماماً، إنه البرنامج السوفياتي للحرب البيولوجية. لكنني أراهن أنه ينطبق على القوى النووية السوفياتية أيضاً.

وقَّع السوفيات معاهدة مع الولايات المتحدة في العام 1972 تمنع الأسلحة البيولوجية الهجومية، بيد أنهم نكثوا بالاتفاق على الفور، فبعد أشهر من توقيع المعاهدة، أسسوا منظمة كبيرة لتوسيع تجاربهم المتعلقة بالحرب البيولوجية الهجومية. لكن انتهاك الاتحاد السوفياتي للمعاهدات ليس هو الدرس الذي أريد تسليط الضوء عليه، فهذا لا يصف على الإطلاق جنون الديناميات التي كانت تحدث.

قد يعتقد المرء أن برنامجاً للأسلحة البيولوجية، وسوفياتياً على وجه الخصوص، لا بد أنه يُدار مركزياً. فخطرُ اكتشاف انتهاك اتفاقية ما، أو وقوع خطأ ما، يشير إلى الحاجة إلى وجود تحكم مركزي. كما أن ميل السوفيات لمركَزَة كل شيء أمر يعرفه الجميع، ولا بد أنه ينطبق على هذا المثال بشكل خاص.

لكن هذا لم يحدث. كان يوجد مركزة رسمية للسلطة، ولكن ليس للتحكم. أُنشئ قسم كبير في العام 1973 سُمِّي بيوبريبارات، وكان القسمان الآخران يُداران من قِبَل وزارة الدفاع ووزارة الزراعة. كانت هناك منافسة بيروقراطية بين الأقسام الثلاثة للتفوق في الميزانية، وكل قسم منها كان يحاول سرقة *حصة السوق* من القسمين الآخرين. كانت هذه الأقسام تحاول تزويد الزبون - أي الجيش السوفياتي - بمواد بيولوجية أكثر من قدرته على استخدامها.

في السبعينيات والثمانينيات، في ذروة البرنامج، كان لدى السوفيات 70,000 شخص يصنعون تلك الأسلحة، بالإضافة إلى ما يزيد عن أربعين منشأة كبيرة في مختلف أنحاء روسيا كانت تصنع أنثراكس *مطلق* (سلالة شديدة الفتك)، وطاعون دبيلي، وإيبولا (الحمى النزفية الأفريقية)، والجدري، وأسلحة بكتيرية وفيروسية أخرى. تلك هي *الحشوات* المعدة لملء القنابل والقذائف والرؤوس الحربية وعبوات الرذاذ الفارغة.

بيد أن هذا ليس سوى البرنامج المخصص لزمن السلم، حيث كان ينتج دفعات اختبارية وقابلة للتطوير للتأكد من أن النظام يعمل بشكل صحيح. أما الجانب المذهل من البرنامج فهو خطة التوجه إلى الحرب. فعند التعبئة العسكرية، كانت هناك خطة لإنتاج آلاف الأطنان الإضافية. عشرات الآلاف من العمال المؤقتين الجدد كانوا سيُستدعون للمساعدة في عملية الإنتاج الإضافي. وستُضاف فترة عمل ثانية وثالثة، باستخدام عمال معظمهم غير مدربين.

كانت الأحواض وماكينات التعقيم مراقبة بشكل دائم لإدراك المدراء بالآثار المميتة لأي تسرُّب أو إراقة. ولكن، كان هناك فصل هائل بين الأقسام المختلفة في هذا النظام؛ لم تكن القيادة السياسة في موسكو على علم بهذه الأشياء التي يمكن أن تزجَّها في أزمة حقيقية.

على سبيل المثال، في حين أن سلامة المصنع كانت تُولى عناية عظيمة، نظرياً على الأقل، إلا أن أياً من الاهتمام لم يكن يولى لنظام التوزيع الذي كان سيملأ القنابل والقذائف في حالة التعبئة العسكرية. هذا يشبه تركيز شركة بيبسي على صنع المياه الغازية وتجاهلها نظام التوزيع الذي سينقل العبوات إلى المخازن والمطاعم. كانت الخطة السوفياتية تتطلّب إرسال مئات آلاف القنابل الفارغة بواسطة الشاحنات والقطارات إلى المصانع، كي تُملأ بالبوتولينيوم والأنثراكس... وغير ذلك، ومن ثم إرسالها إلى الجبهة.

في العام 1979، تمّ تسريب مئة غرام من الأنثراكس - حوالى ملء كأسين صغيرتين من الكؤوس المعدة لشرب جرعة واحدة فقط من شراب قوي - في مصنع في سفيردلوفسك عندما نسي أحد العمال إعادة فلتر إلى مكانه على جهاز تهوئة سقفي. كان الأنثراكس المسرَّب قوياً لدرجة هائلة، حيث تسبَّب بتلويث منطقة تمتد إلى ما يزيد عن خمسة وثلاثين ميلاً مع اتجاه الريح، ما أدى إلى مقتل مئة شخص. لم تُصَب مدينة سفيردلوفسك بسبب اتجاه الرياح في ذلك اليوم، إذ لو تغيَّر مسار الرياح، لربما عانى عشرات الآلاف من السكان موتاً مؤلماً. وهذا كان ناتجاً عن ملء كأسين صغيرتين فقط من المادة، في زمن السلم، حيث لا توجد زيادة في الإنتاج، ولا يوجد عمال مؤقتون يعملون في المصانع.

إن تعبئة السوفيات لهذا النظام كان يمكن أن يقود إلى عرض مرعب يفوق تصوُّر دانتي. والاعتقاد أن أحداً في الكرملين كان يفهم حقاً هذا النظام تحوم حوله الشكوك. لو طُلب منه الاستعداد للحرب، فإن هذا النظام كان سيفعل ذلك - الأوامر أوامر - ولكن، ماذا ستكون العواقب؟

أُعطي ميخائيل غورباتشوف لمحة موجزة عن هذا النظام الرائع عندما ارتقى إلى السلطة في العام 1985. وقّع وثائق معينة وتلقّى شرحاً مختصراً من خبراء البرنامج. أتصوَّر أن العرض الموجز قدَّم حقائق المسألة بطريقة مباشرة: الكمية المنتجة شهرياً، جداول الطبخ، عدد الجوائز المعطاة لمدراء المصانع لإدارتهم السلسة.

لكن، لم يكن بالإمكان، غالباً، بالنسبة إلى أي شخص داخل النظام أن يُعرِّفه بجنون هذا البرنامج، لأن السمكة لا تعرف أنها تعيش في الماء. لا شك في أن الخبراء كانوا يرون أن كل شيء *طبيعي*، فالخطط كانت تُنفَّذ والحصص المخصصة كانت تُصنَع.

صحيح أن غورباتشوف كان في ذروة نجاحه، وكان مسؤولاً بشكل رسمي، إلا أنه كان غير مدرك بوضوح للجنون الأوسع الذي كان سيُحاط به، لو وُضعت هذه المؤسسة قيد التطبيق الفعلي. لنأخذ مثلاً واحداً: كانت الرؤوس الخاصة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات، SS-18، ستُملأ بمادة بيولوجية لتُطلَق على الولايات المتحدة إلى جانب آلاف الرؤوس النووية. أما بالنسبة إلى الأسباب الجوهرية وراء فعل ذلك - أي إضافة هجمات صاروخية بيولوجية لهجوم صاروخي نووي ضخم - فيبدو أنها لم تحظَ بالكثير من التفكير. إنها ببساطة مؤسسة تقوم بعملها، غافلةً عن مسائل تقع خارج نطاق تركيزها الضيِّق.

صحيح أن مؤسسات العصر النووي الثاني مختلفة عن مؤسسات العصر الأول، لكن الديناميات

البيروقراطية عالمية كأي شيء آخر. والخبرة تُثبت أن بناء الإمبراطوريات، والتوسع المتهور، وتجاهل القضايا الأوسع، وتغطية الأخطاء، كل هذه الأشياء عابرة للحدود الوطنية والثقافات.

فهم المخاطر على نحو خاطئ

طوال العصر النووي الأول كان هناك توجيه خاطئ إلى حدٍّ كبير للانتباه والموارد إلى مخاطر غير محتملة، وفي الوقت عينه تجاهل مخاطر أكبر بكثير. في بعض الأحيان كان هذا مقصوداً، وفي أحيان أخرى لم يكن مقصوداً.

المثال الأشد وضوحاً لسوء توجيه الموارد والانتباه هو الاستعداد لهجوم مباغت على الولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفياتي. أعتقد أن 70 بالمئة من التركيز الاستراتيجي والميزانية كان يُمنَح لهذه المشكلة بالذات، رغم أن احتمال حدوثها كان ضئيلاً بدرجة كبيرة. وهذا ليس حكماً أُصدره بالنظر إلى الأحداث بعد وقوعها، بل تم التوصل إليه في ذلك الزمن. فقد أظهرت الاستطلاعات والدراسات التي قام بها محللون استراتيجيون من مؤسسة راند ومعهد هدسون ومراكز بحثية أخرى في أواخر الخمسينيات والستينيات أن خبراءها كانوا يعتقدون أن الهجوم المباغت بعيد الاحتمال. ومع ذلك، فقد كان سبباً لاهتمام هائل وإنفاق مليارات الدولارات.

جزء من السبب في هذا يعود للكسل الفكري. كان تصميم الهجمات الصاروخية النووية على الحاسوب في غاية السهولة، إذ توجد معادلات معتمدة لحساب الضرر الناجم عن الانفجار والغبار المشع. هذا ما كانت تفعله الحكومة الأميركية: استخدام المعادلات بدلاً من التفكير.

لقد أعطى هذا الأمر صورة ضيقة جداً للخطر. أما ألعاب الأزمات والألعاب النفسية النووية، فقد كان تصميمها أصعب بكثير لأنها تتعلق بعلم النفس واتخاذ القرارات وتقدير الخطوات المضادة للطرف الآخر. من الصعب وضع هذا على كمبيوتر، ولكن، هذه هي المشكلة الحقيقية، إذا جاز التعبير. كان من الصعب تصوُّر حرب نووية لا تنجم عن أزمة أو نزا ع عسكري تقليدي.

كانت هناك ألعاب أزمة عسكرية - سياسية تستكشف أزمات أقل حدة. وكانت هذه الألعاب فائقة الأهمية لأنها على الأقل كانت تنظر إلى المشكلة الصحيحة، أي الطريقة التي يمكن أن تتحول فيها أزمة قليلة الحدة إلى حرب نووية. ولكن، حتى هنا، لم يكن هناك الكثير من المتابعة للتأكد من وصول الدروس المستخلصة من هذه الألعاب إلى الخطط والأنظمة. كما كانت هناك صعوبة بالغة في حمل كبار القادة على الانتباه لمثل هذه المشاكل.

لقد أكّد روبرت ماكنمارا هذه النقطة لي عدة مرات خلال أحاديث جرت بيننا. قال لي إن أخطر المشاكل التي واجهها - الحرب والسلم النوويّان، فيتنام، ومشاكل كبيرة أخرى - كانت هي عينها التي تلقَّت اهتماماً تحليلياً ضئيلاً أو لم تُولَ أي اهتمام. كان الناس يجادلون حتى النهاية حول ما إذا كان ينبغي للقوى الجوية أو البحرية أن تضرب هدفاً معيناً في فيتنام، ولكن، لم يكن هناك أحد يحلل ما إذا كان ضرب ذلك الهدف

سيدفع هانوي إلى طاولة المفاوضات.

هذا سبب جعل ماكنمارا يطوِّر اتفاقاً شفهياً مع الرئيسين كنيدي وجونسون لعدم شن هجوم انتقامي على الاتحاد السوفياتي من دون انتظار طويل، ومقصود، لتقييم الوضع وتقدير ما على الولايات المتحدة فعله تالياً. لطالما سُئلت حول ما ستفعله الولايات المتحدة إذا هوجمت من قبل الاتحاد السوفياتي؛ أعتقد أن إجابة ماكنمارا على هذا السؤال تفيد بأنه كان يعرف ما لم يكن سيفعله، وهو إصدار الأمر بهجوم مضاد فوري. أخبرني بأنه لم يكن ليُدفَع إلى اتخاذ قرار كارثي في الثالثة بعد منتصف الليل، أو السماح بوضع الرئيس في هذا الموقف. من المنصف القول إن ماكنمارا لم يكن يملك ثقة وافية بالنظام لحل الاضطراب، أو تقديم خيارات منسجمة تحت ضغط هجوم نووي.

لقد ظهر سوء فهم المخاطر بطرق أخرى أيضاً. في العام 1968، كانت الولايات المتحدة تملك 530,000 جندي في فيتنام، وقوة جوية ضخمة، من دون ترك أي شيء للدفاع عن أماكن أخرى. لقد جُرِّدت أوروبا من الجنود والسلاح، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، رغم أن الحرب في كوريا كانت أكثر من مجرد احتمال نظري. لقد استولى الكوريون الشماليون على سفينة بويبلو تابعة للبحرية الأميركية في 23 كانون الثاني 1968. وبعد ذلك بأسبوع واحد، في 31 كانون الثاني، بدأ هجوم تيت (Tet تعني احتفال رأس السنة القمرية في فيتنام) في فيتنام. لو أن كوريا الشمالية هاجمت كوريا الجنوبية في العام 1968، لاضطُرَّت الولايات المتحدة للتفكير جدياً في استخدام أسلحة نووية لإيقافها، أو القبول بالهزيمة. كان الجيش الأميركي هناك ضعيفاً وقليل التجهيز، حيث كان يلعب عملياً دور بقرة حلوب تُحلَب لصالح فيتنام. في سياق هجوم تيت، ومع تركيز الاهتمام الأميركي على فيتنام، كانت هناك فرصة مثالية لكوريا الشمالية للهجوم على كوريا الجنوبية. وخسارة كوريا الجنوبية لصالح كوريا الشمالية كانت ستكون كارثة أمنية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ليس باستطاعة أحد معرفة ما كان يمكن أن يحدث إن هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية في كانون الثاني 1968. ولكن، من المنطقي القول - باعتقادي - إنّ الحكومة الأميركية كانت ستفكر جدياً في استخدام أسلحة نووية في كوريا لو أن الكوريين الشماليين هاجموا. كان يوجد مئات الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية في ذلك الحين، والخطط المعدة لاستخدامها كانت جاهزة. بدون استخدام الأسلحة النووية، كانت الولايات المتحدة تملك بضع خيارات بديلة لحماية حليفتها الهامة، كوريا الجنوبية، وخيارات أقل من ذلك لضمان بقاء جيشها المتمركز هناك.

في هذا المثال، كان خطر اندلاع حرب نووية مرتبطاً بحرب تقليدية في فيتنام وليس بهجوم صاروخي نووي سوفياتي على الولايات المتحدة. معظم الخبراء في ذلك الحين كانوا يناقشون الردع النووي في سياق خطر وقوع هجوم صاروخي سوفياتي، وكانوا يقيسون ذلك بمصطلحات وزن الحمولة الصاروخية وأعداد القتلى. بيد أن خطر الحرب النووية كان يكبر بسبب أحداث تقع في فيتنام، ومع ذلك لم يكن هناك في

واشنطن من يدرك ذلك حتى. كانت إمكانية اندلاع حرب نووية في كوريا، قطعاً، أكبر من خطر حدوث هجوم نووي سوفياتي، لكن ذلك كان مُتجاهَلاً كلياً.

في العصر النووي الأول قدمت الولايات المتحدة أداءً سيئاً في ما يتعلق بتقييم مخاطر نشوب حرب نووية. وقد لا يكون العصر النووي الثاني مختلفاً، سواء أكان بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أم بالنسبة إلى الكثير من الدول الأخرى.

التكنولوجيا والتخلف الاستراتيجي

كانت التكنولوجيا عاملاً مؤثراً في الحرب الباردة، إذ قدمت دينامية جديدة للتنافس في العصر النووي، رغم أنها كانت مهمة من قبل. كان التأخر، عملياً، يعني خسارة سباق التسلح، أو ما هو أسوأ من ذلك.

غالباً ما كانت الدينامية التكنولوجية أسرع من الاستراتيجيا، بالرغم من أن المنطق الطبيعي يفيد بأنّ التخطيط الاستراتيجي ينبغي أن يكون أولاً؛ ينبغي أن يُعطى الأولوية. بهذه الطريقة يمكن استخدام الاستراتيجيا لمعرفة أي نوع من التكنولوجيات يجب امتلاكها لتنفيذها.

لكن الأمور لم تكن تجري على هذا النحو، إذ غالباً ما كانت التكنولوجيا تقود الاستراتيجيا. للتكنولوجيا ديناميتها الخاصة وقد لا تكون منسجمة مع السياسة. وهناك سبب منطقي بسيط لذلك: لا يقرر الناس كيف يستخدمون شيئاً ما إلا بعد شرائه.

هنالك أمثلة عديدة حول قيادة التكنولوجيا للتخطيط الاستراتيجي. لم يفكر أحد قبل شراء القاذفات والصواريخ في الخمسينيات أن هناك مشكلة في الأماكن التي ستوضَع فيها. إذا كانت قريبة جداً من الاتحاد السوفياتي، فإن تدميرها يكون في غاية السهولة. علاوة على ذلك، إن امتلاك قواعد قريبة جداً من العدو يمكن أن يدفعه للهجوم. ولهذا السبب، أصبح هناك تمييز بين قوى *صلبة* (قابلة للبقاء) وقوى *ناعمة* (غير قابلة للبقاء). والقوى الناعمة يمكن أن تؤدي إلى وضع متدهور. قد لا يرغب أحد الطرفين في إطلاق النار، لكنه قد يشعر بأنه مجبر على فعل ذلك إذا اعتقد أن الطرف الآخر سيطلق النار.

هذا منطقي تماماً، صحيح؟ لكنه لم يصبح واضحاً إلا بعد نشر القوى الناعمة.

صواريخ كروز مثال جيد آخر؛ اشتُريت هذه الصواريخ في الأصل في السبعينيات كي تحمل قنابل نووية. ولكن لم يخطر في ذهن أحد أن فائدتها الحقيقية تكمن في الهجمات التقليدية الدقيقة إلا بعد امتلاك القاذفات الضخمة. إنها أرخص ثمناً من الطائرات، فضلاً عن عدم المجازفة بخسارة طيار. هذا واضح جداً، لكنه استغرق أكثر من عقد للتأثير في عمليات الانتشار الحقيقية.

التفكير في الأشياء المستبعَدة

إن الدرس الأخير المستخلَص من العصر النووي الأول إشكالي بصورة خاصة: أهمية التفكير في الأشياء المستبعدة.

هنا ينبغي التمييز بين معنيين. إن الدرس الذي يجب على الولايات المتحدة أن تتذكره هو أن تحسب

حساب الأشياء المستبعدة، لا أن تفكر في فعل أشياء مستبعدة. إنني لا أدعو لشن هجمات صاروخية على أحد، ولكنني أدعو إلى التفكير في الخيارات التي يمكن للآخرين التفكير فيها. الأسلحة النووية موجودة، وهي تنتشر، وعلى هذا الأساس، فقد تواجه الولايات المتحدة وضعاً تستخدم فيه دول أخرى هذه الأسلحة النووية. وهذه الدول يمكن أن تكون عدوة أو حليفة. وما ستفعله الولايات المتحدة يمكن أن يكون له تأثير هائل عليها. فإذا كانت نوعية التفكير الأميركي جيدة بما يكفي، فقد تكون قادرة على تقليص احتمال استخدامها من قبل الآخرين في المقام الأول.

أدرك أن التفكير في الأشياء المستبعدة سيُنتقَد لتركيزه على الاحتمالات النظرية، وأعترف أن بعض الاستراتيجيين في الحرب الباردة بالغوا في تقدير إمكانية نشوب حرب نووية. لكن التفكير في مشكلة ما هو الطريقة الوحيدة لفهم طبيعتها وأبعادها. قلة من المشاكل تحسّنت بفضل تجاهلها: أعاصير، إيدز، فضائح جنسية في الكنيسة الكاثوليكية؛ اختر واحدة منها. ولا واحدة أُزيلت من خلال تجاهلها، بل تفاقمت كلها.

بوسعي إعطاء أمثلة عديدة حول مساهمة التفكير في الأشياء المستبعدة في تجنب الحرب في العصر النووي الأول، لكن أحدها يوضح المسألة بشكل مثير للاهتمام. إنها لعبة حرب من العام 1983 - شاركتُ فيها - ساهمت في إحداث تغيير جذري في طريقة تفكير القادة الأميركيين في شأن الحرب النووية، وفي مرحلة شديدة الحساسية من الحرب الباردة؛ ولم يسبق أن نوقشت علناً من قبل.

في بداية الثمانينيات، كان قد مضى على مراكمة الاتحاد السوفياتي لقدراته العسكرية عشرين عاماً؛ وجزء كبير من هذه المراكمة كان يحصل في قواه النووية. كان لدى السوفيات برامج ضخمة لجميع أنواع الصواريخ والغواصات والقاذفات. وقد وصل الرئيس رونالد ريغان إلى سدة الحكم في العام 1981 مع رغبة في البحث عن طريقة تردُّ من خلالها أميركا على هذا التحدي. وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية في العام 1980 كانت قد قُدمت جميع أنواع الأفكار المتعلقة بإعادة تنشيط الدفاع الأميركي؛ وتلك هي المشكلة؛ إذ إن تكلفة السعي لتحقيقها جميعاً كانت باهظة جداً حتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

كانت المشكلة، بالتحديد، هي ماذا يجب على الولايات المتحدة فعله في مواجهة المراكمة العسكرية السوفياتية؟ في ذلك الحين، كان هناك مناصرون لاستراتيجيات مختلفة كثيرة: الإطلاق عند الإنذار، هجمات صاروخية استعراضية، حرب نووية محدودة، هجمات قطع رأس على مراكز القيادة والتحكم السوفياتية، تصعيد أفقي، تحويل حرب في أوروبا إلى الشرق الأقصى من خلال مهاجمة القواعد السوفياتية هناك، وضع أسلحة في الفضاء، استراتيجية هجومية للناتو، حيث تهاجم جيوش الناتو أوروبا الشرقية لتشجيع الجيشين البولندي والتشيكي على الانضمام إليها، ودفع الصين لمهاجمة الاتحاد السوفياتي لإحداث حرب على جبهتين.

كان النقاش يتميز بفوضى فكرية ومؤسساتية؛ لم يكن بوسع الولايات المتحدة اتباع كل هذه الاستراتيجيات. وكان السؤال: ما هي الاستراتيجيات المعقولة بينها؟ كل واحدة من تلك الاستراتيجيات على

اللائحة كانت مدعومة من قبل بعض الخبراء، فيما كان المسؤولون المساعدون ومراكز الدراسات يتبنّون استراتيجيات متضاربة، من دون الانتباه إلى تكلفة كل واحدة منها، أو إلى المخاطر.

كان هناك قدر كبير من الانتهازية المهنية أيضاً. أن تبدو أكثر قساوة على الاتحاد السوفياتي من الشخص المجاور كانت وسيلة فعّالة، كما يبدو، للترقية في إدارة ريغان الجديدة. الجميع كانوا يريدون المشاركة لأخذ حصة من الأرباح: استراتيجيون عديمو الخبرة، أساتذة كبار في جامعات راقية، جنرالات متقاعدون، والقوات المسلحة. أي شخص خارج الحكومة يمكنه كتابة مقالة مكونة من 700 كلمة حول أساليب سحق الاتحاد السوفياتي، مهما كانت الفكرة جنونية، كان بذلك يسدي نصيحة، أما أولئك الموجودون في الحكومة فقد كانوا في حالة من الجمود.

كانت هنالك صعوبة واضحة، إذ لم يكن باستطاعة البنتاغون اتباع ثماني استراتيجيات مختلفة، ولم تتمكن هيئة الأركان من الاتفاق حتى على استراتيجية واحدة، ولم يكن مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية يملك الوقت ولا الميل لمراجعة خطط حربية، كما لم تتمكن إدارة البنتاغون من تصوُّر أي شيء أكثر إبداعيةً من زيادة الميزانية بنسبة 5 بالمئة. إضافة إلى ذلك، كان الكونغرس والصحافة يحمِّلان وزير الدفاع الجديد، كاسبر واينبيرغر، مسؤولية الفوضى، حيث قالوا إنه لم يكن قادراً على اتخاذ قرارات قاسية.

نصح مدير التقييم الصافي صاحب الخدمة الطويلة، أندرو مارشال، بإنشاء مجموعة استراتيجية خاصة تقدم تقاريرها مباشرةً إلى وزير الدفاع؛ ويتمثل دورها الأساسي بمساعدة الوزير على مراجعة مقترحات متنوعة واستكشاف خيارات جديدة بسرية كاملة. واقترح رئيس هيئة الأركان المشتركة إكمال هذه المجموعة المختارة من المدنيين والمستشارين بضباط عسكريين من جميع أقسام الجيش ومنحها إمكانية استخدام موارد ومرافق الكلية الحربية القومية، واعداً بعدم تدخُّل الجيش في حال رغب الوزير في الحصول على نصيحة مباشرة منهم والتفاعل الشخصي معهم. لم يحظَ هذا المقترح بالترحيب من قبل الكثير من الجنرالات.

أدى هذا الاقتراح إلى إنشاء مركز تطوير الأفكار الاستراتيجية (SCDC) من أجل تطوير هذه الآراء الخارجية. عيَّن الوزير واينبيرغر فيليب أ. كاربر مديراً لهذا المركز. وكان كاربر يُشرف على دراسة أمن قومي لتقييم وضع القوات العسكرية الأميركية مقابل القوات العسكرية السوفياتية، والقوات العسكرية لحلف الناتو مقابل قوات حلف وارسو. طلب واينبيرغ من كاربر تجنيد ألمع الخبراء الاستراتيجيين الذين يمكنه الحصول عليهم، مضيفاً بأنه ينبغي أن يكونوا غير إيديولوجيين، على أن يمثِّلوا مروحة من آراء كلا الحزبين. ولكن، بشرط وحيد ألا وهو وجوب عملهم في إطار من السرية التامة.

على الفور برز اقتراح باستخدام لعبة حرب لتنفيذ هذه المهمة. طلب كاربر من توماس شيلينغ، وهو بروفيسور في جامعة هارفارد ولاحقاً حائز على جائزة نوبل، أن يصمم لعبة تختبر المقترحات المتنوعة. كان شيلينغ قد أدار ألعاب الأزمات في مؤسسة راند في الخمسينيات وفي مجلس الأمن القومي في بداية

الستينيات، وبعد استلامه المنصب، أبلغ شيلينغ واينبيرغر أن قادةً رفيعي المستوى في الدولة كانوا غير مستعدين بصورة تثير الشفقة للتأقلم مع أوضاع تتطلب اتخاذ قرارات كبرى يمكن أن تصل إليها أزمة ما.

كان واينبيرغر مستعداً لأن يكون أول قائد أمن قومي رفيع يشترك في لعبة تحاكي خططاً حربية أميركية. لكن واينبيرغر كان قلقاً من *تأثير حوض السمكة*، حيث الخوف من الانكشاف والإحراج العلنيّين يمكن أن يسكتا أو يشوِّها عملية اتخاذ القرار عند اللاعبين في مختلف الفرق. وافق على الاشتراك في اللعبة، ولكن فقط إذا تمكَّن كاربر من ابتكار طريقة سرية له ولرئيس هيئة الأركان المشتركة للقيام بذلك، وإذا أمكن لشيلينغ أن يصمم اللعبة كاختبار لخطط حربية أميركية حقيقية وكتجربة تعليمية للوزير. وأراد كاربر أيضاً مؤرِّخاً ثيوسيديدياً (نسبة للمؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس) لمراقبة صنع القرار بشكل منفصل عند الجانبين، وطلب مني الانضمام للمشروع لتسجيل انطباعاتي حول ما يجري.

سُمِّيت اللعبة *المُرسَل الفخور* وبدأت في 20 حزيران 1983؛ لم تكن لعبة حرب عادية على الإطلاق. في ألعاب شيلينغ السابقة في الخمسينيات وأوائل الستينيات، استخدم أشخاصاً من مراكز بحثية والبنتاغون والسي آي أيه للعب الأدوار، حيث كان يمكن لمحلل في أحد المراكز البحثية أن يلعب دور الرئيس، ولكولونيل في القوى الجوية أن يلعب دور رئيس هيئة الأركان المشتركة. لكن شيلينغ أراد تغيير هذا الأمر، بأن تستخدم لعبة المُرسَل الفخور صانعي قرار حقيقيين، هما وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة. ولجعل اللعبة واقعية قدر الإمكان، دُمجت خطط حربية أميركية فائقة السرية في اللعبة. وهذا لم يكن سهلاً، لأن هذه الخطط محفوظة بإحكام ويحب على الجيش عدم إظهارها لأي شخص.

لم تُنفِّذ الحكومة الأميركية تمريناً واقعياً يتعلق بالأسلحة النووية خلال الحرب الباردة يشبه لعبة *المُرسَل الفخور*. دعوني أفصِّل أكثر في هذا الموضوع. جميع الرؤساء في حقبة الحرب الباردة كانوا يُحاطون علماً بخطط الحرب النووية الأميركية. وبعضهم، مثل الرئيس كارتر، تدرَّب على هذا الأمر على متن طائرة *يوم القيامة*. وفي أحيان أخرى، كان مستشار الأمن القومي يحل محله. بيد أن هذه التمارين النووية ليست ما أتحدث عنه هنا. إنها لم تكن لعبة على الإطلاق، بل كانت عبارة عن مراجعة للائحة إجرائية محددة، وكان الرئيس، أو بديله، يختاران من هذه اللائحة. لم يكن هناك أي اتصال أو تفاوض مع الاتحاد السوفياتي أو مع الحلفاء. والأهم من ذلك، لم تكن هناك فسحة للابتكار أو الارتجال. بكلمات أخرى، كانت عملياً تمثل النقيض للّعبة الحرة التي نتحدث عنها هنا.

هناك ألعاب أخرى استخدمت مسؤولين رفيعي المستوى للعب قرارات قومية بالغة الأهمية، وكذلك للاتصال والتفاوض. ففي العام 1965، لعب ماكجورج باندي سلسلة من ألعاب الأزمات حول فيتنام. لكن هذه الألعاب، التي كانت تُسمَّى *ألعاب سيغما*، لم تكن تتضمن أسلحة نووية، ولا الاتحاد السوفياتي باستثناء رد فعله السياسي على أفعال أميركية في جنوب شرق آسيا.

في ألعاب حرب نووية أخرى في الحرب الباردة كان يُؤتى بسفير متقاعد، على سبيل المثال، للعب دور

الرئيس، وربما أستاذ جامعي كبير للعب دور زعيم الاتحاد السوفياتي. أو جنرال متقاعد للعب دور رئيس هيئة الأركان المشتركة. ولم يكن يُستخدَم في هذه الألعاب إلا نُسخ مهلهلة عن الخطط الحربية الواقعية. أما النتيجة المشتركة لهذه العوامل مجتمعة فهي قلة جدية اللعبة.

ليس هناك مثيل في تاريخ الحرب الباردة، على حدّ علمي، للعبة *المُرسَل الفخور*. لقد لُعبت في زمن حدث حقيقي في المرفق السري للكلية الحربية القومية، واستمرت من دون انقطاع لمدة أسبوعين واشترك فيها مئات الضباط العسكريين في واشنطن بالإضافة إلى تواصلهم عبر روابط اتصال فائقة السرية مع جميع الفرق العسكرية الأميركية الكبرى حول العالم. كانت اللعبة تحاكي نزاعاً في مناطق متنوعة، من شرق آسيا إلى أوروبا، وفي البحر المتوسط والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كان لا بد من توفير الأمن، ولهذا السبب أُخفيت حقيقة مشاركة وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة عن جميع اللاعبين باستثناء زمرة من الأشخاص لضرورة إعلامهم بذلك. وكانت العملية تجري على النحو التالي: في كل صباح، كان كاربر يقطع نهر بوتوماك إلى البنتاغون أو يتصل عبر هاتف أحمر بالوزير ورئيس الهيئة. وفي حال كانت هناك حاجة إلى اتخاذ قرار غير متوقَّع، كان يتصل ويتحدث بالأمر معهما عبر خط هاتفي فائق السرية. وفي هذه الاتصالات، كان كاربر يصف الوضع في اللعبة ويسألهما عما ينبغي فعله. كانوا يناقشون السياسة الأميركية، وردود فعل الحلفاء، والخطوات التالية. في اللعبة، في الكلية الحربية القومية، كان هناك مسؤولون يلعبون دور الرئيس والوزير ورئيس الهيئة، لكنهم كانوا منفصلين تماماً، وذلك لإخفاء أنشطة القيادة العليا في البنتاغون عن بقية اللاعبين.

كان هناك أيضاً حاجة إلى منع حدوث أي تسريب إعلامي يمكن أن يثير الذعر في الاتحاد السوفياتي وفي الدول الحليفة. ففي صيف عام 1983، كانت العلاقات السوفياتية الأميركية متدنية جداً. وظهور مانشيت تفيد بأن "إدارة ريغان تلعب لعبة هجمات نووية على موسكو" كان يمكن أن يشكل خطراً كبيراً، وليس إحراجاً فحسب، لأن الارتياب في الاتحاد السوفياتي كان عالياً جداً.

بالفعل، بالنظر إلى الوراء الآن، كان العام 1983 أشد خطراً مما كنا جميعاً ندركه. وقد أظهرت الأحداث بعد اللعبة ذلك. ومن المفيد ذكرها الآن، ليس لأن أحداً كان يعلم بها عندما كانت اللعبة تُلعَب، بل - بالتحديد - لأنهم لم يكونوا يعرفون. لم يكن اللاعبون في لعبة *المُرسَل الفخور* يدركون كم سيصبح القادة السوفيات متوجِّسين، وخطرين أيضاً.

أُسقطت طائرة مدنية كورية - الرحلة الجوية الكورية 007 - بواسطة دفاعات جوية سوفياتية في 1 أيلول 1983، جزئياً لأن القيادة العليا السوفياتية كانت في حالة تأهب شديدة، متوقِّعة هجوماً أميركياً. وفي 26 أيلول، وقعت حادثة بيتروف؛ كان ستانيسلاف بيتروف هو الضابط المناوب في مركز إنذار نووي سوفياتي عندما أُبلغ بإطلاق عدد صغير من الصواريخ النووية الأميركية. قرر بيتروف على مسؤوليته الخاصة ألا يبلِّغ القيادة العليا السوفياتية بهذا الأمر، ولو أنه فعل ذلك، لربما قررت القيادة الرد بهجوم

مقابل على الولايات المتحدة. وتبيَّن لاحقاً أن نظام الإنذار السوفياتي كان معطلاً، ولم تكن هناك أي حالة إطلاق صواريخ أميركية.

في 2 تشرين الثاني 1983، وقعت حادثة آبل آرتشر؛ وآبل آرتشر تمرين للناتو بواسطة أسلحة نووية. اتَّبع الضباط المشرفون التمرين الإجرائي المتعلق بالحصول على إذن من السلطات السياسية لحلف الناتو لإطلاق النار من أسلحة نووية. لكن الشيفرات كانت قد تغيَّرت بالنسبة إلى تمرين آبل آرتشر، وحل محلها صِيَغ جديدة لتبادل الرسائل وفترات من الصمت اللاسلكي. اعتقد السوفيات أن الأمر حقيقي، وليس تمريناً. وتشير بعض المصادر إلى أن الرد السوفياتي كان متطرفاً حيث قاموا بتذخير أسلحتهم النووية استعداداً للإطلاق.

أيٌّ من هذه الأمور لم تكن معروفة في العام 1983. ومع ذلك، فالتوترات النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت تتنامى منذ بداية اللعبة.

ماذا حدث في اللعبة؟ الكثير من الأفكار الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع الاتحاد السوفياتي كانت إما غير مسؤولة وإما غير متوافقة كلياً مع الإمكانيات الأميركية في ذلك الحين، وأُلغيت على الفور. رُفض الإطلاق عند التحذير بسرعة، إذ لا أحد يملك عقلاً راجحاً كان سيسلِّم قرار استخدام الأسلحة النووية لكمبيوترات متصلة برادار. كما أن اقتراح مهاجمة موسكو، وتدميرها بوصفها مركز قيادة، لم يصمد طويلاً. كان السوفيات يملكون ما يزيد عن 30,000 سلاح نووي، ولا بد أنهم كانوا سيجدون طريقة للانتقام من الولايات المتحدة.

إرسال جيوش الناتو إلى أوروبا الشرقية كانت فكرة أخرى بدت جيدة، ولكن إلى أن لُعبت ضد جيش أضخم بكثير في أوروبا الشرقية. عندئذ بدت فكرة سيئة. في الحقيقة، بدت كأنها انتحار.

وبالنسبة إلى التصعيد الأفقي ومهاجمة أقصى الشرق السوفياتي، فقد بدت موسكو وكأنها غير مكترثة. كان السوفيات يريدون الفوز في أوروبا، وخسارة شبه جزيرة كامتشاتكا مقابل الظفر بألمانيا وفرنسا وهولندا وتدمير الناتو كانت صفقة سيقبلون بها في أي يوم من الأسبوع.

كما استُخدمت هجمات نووية أميركية محدودة في اللعبة؛ وكانت الفكرة من هذه الهجمات تكمن في أن القادة السوفيات عندما يرون أن الغرب يمكن أن يستخدم قوته النووية، فإنهم سيعودون إلى رشدهم ويقبلون بوقف إطلاق النار. في الحقيقة، كانت هناك نظرية شاملة ومفصَّلة وُضعت في أوساط بحثية وأكاديمية حول هذه الهجمات النووية المحدودة، التي كان يُفترَض بها أن تحد من إمكانية اندلاع حرب نووية. على أيِّ حال، تلك هي الفكرة.

لكن، ليس هذا ما حدث؛ فقد فسَّر فريق الاتحاد السوفياتي الهجمات النووية على أنها هجمات على أمته، وطريقة عيشه، وشرفه. ولهذا السبب ردَّ الفريق بهجوم نووي واسع على الولايات المتحدة. فردَّت الولايات المتحدة بالمثل. وكانت النتيجة كارثة جعلت من جميع الحروب خلال القرون الخمسة السابقة تبدو باهتة

بالمقارنة مع هذه الحرب. قُتل نصف مليار إنسان في التبادل الصاروخي الأول، وسيموت ما لا يقل عن هذا العدد من الإشعاع والجوع. وزال حلف الناتو، ومعه جزء لا بأس به من أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ أجزاء رئيسة من النصف الشمالي للكرة الأرضية ستكون غير قابلة للسكن لعقود من الزمن.

ثمة شيء هنا يستحق الذكر: لقد بات جزءاً من المعرفة المتناقَلة حول الحرب الباردة أن الخبرة من ألعاب الحرب تُبيِّن أنه يكاد يكون من المستحيل تحويل نزاع إلى حرب نووية. تُستخدَم هذه الحجة لتبيان أن معظم القادة، أميركيين وسوفيات، لم يكونوا متلهفين لخوض حرب نووية - وهذا صحيح من دون أدنى شك - لكن انطباعي حول هذه النقطة مختلف. لقد اتخذت اللعبة منحىً نووياً ليس لأن واينبيرغر ورئيس هيئة الأركان المشتركة كانا مجنونين، بل لأنهما نفَّذا الاستراتيجية الأميركية السائدة، استراتيجية قلة من الناس فكَّروا فيها خارج نطاق دائرة ضيِّقة من الاختصاصيين. لقد شاركت في ألعاب أخرى أظهرت هذه السمة الشائعة أيضاً. قلة من الأشخاص - مقتنعون بأنهم على صواب - يتقدَّمون نحو أزمة لم يكونوا يتوقعونها أو لم يفكروا فيها من قبل، أزمةٌ ليسوا مستعدين للتعامل معها كلياً؛ لأن النتيجة ستكون كارثة.

لو كان هناك سبب واحد لإعمال العقل في ما نقوم به، فهذا هو بالذات. افتراض أن كل شيء سينجح، وأنه ينبغي لنا ألاّ نبالغ في التشاؤم، وأن الناس سيعودون إلى رشدهم، كل هذا أثبت عدم صحته في ميدان إثر آخر. وهذا ليس استثناء.

لا يمكنني القول بشكل مؤكد ما هو الأثر الذي تركته لعبة *المُرسل الفخور* على إدارة ريغان. كانت هناك أشياء كثيرة تحدث في ذلك الحين، بما فيها الرعب الشخصي الذي كان يشعر به الرئيس ريغان حيال الأسلحة النووية. فعندما أُعلم للمرة الأولى بعد توليه منصبه بخطط الهجوم النووي التي قد يُطلَب منه تنفيذها، أحس بوعكة صحيّة، فأُلغيت الجلسة وأُرجئت لوقت لاحق.

لكن، بعد لعبة *المُرسَل الفخور*، لم يعد هناك خطاب مستفز يصدر عن الولايات المتحدة: الإطلاق عند التحذير، التصعيد الأفقي، الاستخدام المبكر للأسلحة النووية، تبادل الضربات النووية (ضربة بضربة)... كل هذه أُبعدت، عن التصوُّر والخطاب. غيَّرت إدارة ريغان التروس، وأمضى رئيس هيئة الأركان المشتركة عدة سنوات تالية في تنظيف خطط الحرب الأميركية. اختفت التهديدات النووية ورُكِّز على مواجهة القوة التقليدية السوفياتية بقوة تقليدية أميركية واتباع استراتيجية تنافس طويلة الأمد.

من الجدير ذكره أيضاً أن البنتاغون لم يعلن حالة إنذار نووي أبداً عندما كان واينبيرغر وزيراً للدفاع، بعكس ما حدث في سنوات كنيدي ونيكسون. لكن إدارة ريغان فعلت أشياء أخرى بالتأكيد، حيث ازداد الإنفاق العسكري، وبدأت الخطة الدفاعية الاستراتيجية حرب *النجوم*. ولكن، حتى مشروع حرب *النجوم* كان تحدياً تقنياً اقتصادياً طويل الأمد أكثر منه استفزازاً مباشراً. وبدورها اتخذت التحديات السياسية دوراً أشد اتساعاً، (سيد غورباتشوف: حَطِّم هذا الجدار).

ازداد احترامي لواينبيرغر كثيراً بسبب *المُرسَل الفخور*. كان يدرك حقاً الحاجة إلى التفكير في بعض

القضايا المرعبة، التي يكون تجاهلها أسهل في معظم الأوقات. إضافة إلى ذلك، كان استخدامه للعبة الحرب من أجل معالجة المطالب الداخلية المتنازعة مثيراً للإعجاب. كان *المُرسَل الفخور* تمريناً تعليمياً واجه الميل لاستراتيجيات لم تخضع لتفكير مليّ، وبعضها كان خطيراً حقاً. كان الأمر يتطلب شجاعة هائلة بالنسبة إلى وزير دفاع على رأس عمله ليس للمشاركة بصفة شخصية، وإنما لاستعداده لوضع خطط حربية أميركية على محك الاختبار، ومن ثم التدخّل لتغييرها. إنه نموذج للتفكير في الأشياء المستبعدة، الذي قلّص - برأيي الشخصي - فرص نشوب نزاع وعزز في الوقت نفسه المصالح الأميركية.

قدّم غاري بريوير من جامعة ييل ملاحظة ثاقبة حول ممارسة لعب الحرب، حيث قال: "يمكنك غالباً أن تعرف عن منظمة ما مما لا تلعب أكثر مما تلعب". إنها ملاحظة تستحق التذكّر في العصر النووي الثاني.



القسم الثاني

سياسة القوة الجديدة

الفصل الرابع

المنطق الجديد للمعركة الختامية الفاصلة

لم يعد الكثير من الناس يخشون من هجوم روسي مباغت على صواريخ أميركية. إن المدارس اليوم تتدرَّب على التجمُّع في مكان مقفَل في وجه مطلقي النار، لكنهم لم يعودوا ينفذون تمارين للدفاع المدني؛ الحرب الباردة انتهت. لكن ذلك لا يعني نهاية الأسلحة النووية، بل العكس هو الصحيح، فقد انضمت كوريا الشمالية وباكستان والهند إلى النادي النووي، وإسرائيل، الموجودة منذ وقت طويل في النادي، باتت تعترف الآن بامتلاكها أسلحة نووية. كما أن هناك دولاً أخرى، مثل إيران، تحاول الانضمام إليه. أما بالنسبة إلى الصين وروسيا، فهما تطوران ترسانتيهما حيث تتوافقان مع ظروف القرن الواحد والعشرين. وهناك دول أخرى، أيضاً، تفكر في أن تصبح نووية.

هذا هو العصر النووي الثاني، إنه مختلف كلياً عن العصر الأول، ولكن، ثمة فهم ضئيل لطبيعة اختلافه أو للشكل الذي سيتخذه في المستقبل. في هذا الشأن، كما أن هناك دروساً من العصر النووي الأول يُرجَّح أن تنتقل إلى العصر النووي الثاني، هناك أيضاً ديناميات لا نظير لها في العصر النووي الأول. دعونا نتفحص هذه المعالم المتميزة للعصر النووي الثاني على مستوى الصورة الكبيرة.

الصورة الكبيرة

إن انتشار القنبلة الذرية لأسباب لا علاقة لها بالحرب الباردة يميِّز العصر النووي الثاني، الذي يملك بنية شاملة، مثل العصر النووي الأول. فالدول والتكنولوجيات والاستراتيجيات والمعاهدات والتصرفات تجتمع لتشكل ما هو أكثر من مجرد جمع للأجزاء الفردية.

وتلعب الجغرافيا دوراً أيضاً. فحتى ما قبل وقت قصير، لم يكن باستطاعة كوريا الشمالية بلوغ اليابان - دع عنك الولايات المتحدة - وبمقدور الصين والهند الوصول إلى بعضهما، ولكن ليس بسهولة ويسر بسبب جبال الهيمالايا. وكان بوسع إسرائيل في ما مضى أن تتجاهل إيران بسبب بُعدها، ولكن ليس الآن.

هنالك مجموعة أكبر من الديناميات تنبثق من هذه التطورات، لأنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض. ثمة *ديناميات منظوماتية* تتشكَّل.

هذا مختلف تماماً عن وصف انتشار القنبلة الذرية في سياق منع انتشار الأسلحة النووية. فذلك التقييم يقلل من أهمية عوامل مثل الابتكار والتعلُّم والتغييرات التي تحدث مع تطور هذا النظام المعقد. يتمثل تحدي العصر النووي الثاني بالتفكير في الديناميات وعدم الاستقرار وليس فقط في الحدّ من الانتشار النووي والاحتواء.

يملك العصر النووي الثاني بنية مكونة من ثلاث طبقات أدعوها MSG (القوى الكبرى والقوى الثانوية والمجموعات)[10]. يُرجَّح أن تكون ديناميات التفاعل بين القوى الكبرى والقوى الثانوية مختلفة عن كيفية

تفاعل القوى الكبرى في ما بينها. تملك الولايات المتحدة وروسيا صواريخ موجَّهة نحو كل منهما، لكن دينامية العلاقة بينهما مختلفة كثيراً عما يمكن أن يجري بين إسرائيل وإيران النووية.

جميع القوى الكبرى التي تملك القنبلة قامت بجهود تحديثية هامة في السنوات الأخيرة باستثناء الولايات المتحدة التي تمتنع عن فعل ذلك، على أمل لا رجاء منه بأن تثبت للعالم أن هذه الأسلحة ليست نافعة.

إن العصر النووي الثاني أكثر لامركزية بكثير من العصر النووي الأول، بوجود مراكز قرار نووي مستقلة كثيرة. إضافة إلى ذلك، ليس هناك على الإطلاق ما يشبه كتلتي الحرب الباردة لحمل الدول على إطاعة القواعد. فعلى الرغم من وجود بنىً أوسع - نظام منع الانتشار النووي، الأمم المتحدة، الرأي العام العالمي، الولايات المتحدة بصفتها القوة رقم واحد في العالم التي تضمن النظام العالمي - إلا أنها تملك نفوذاً أقل على القوى الثانوية مما كانت تملكه تحالفات الحرب الباردة.

يكمن الخطر الأعظم لنشوب حرب نووية في الأقاليم، وليس في ما بين القوى الكبرى. ليس من الصعب تخيُّل حدوث منافسات نووية شديدة بين هذه الدول؛ صحيح أن المنافسات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها ليست جديدة، لكن المنافسات في بيئة نووية هي الجديدة. أما كيف ستنتهي هذه المنافسات، فهذا سيكون واحداً من الأسئلة الأهم في العصر النووي الثاني.

متى بدأ؟

للعصر النووي الأول بداية واضحة، ففي 6 آب 1945، أسقطت الولايات المتحدة قنبلة ذرية على هيروشيما. ولكن، من الصعب تحديد بداية العصر النووي الثاني. قال جان بول سارتر، مقتبساً عن هيغل: "التاريخ هو ما يحدث خلف ظهورنا"، والعصر النووي الثاني يشبه ذلك كثيراً، لقد بدأ خلف ظهورنا، إذا جاز التعبير، من دون أن يلاحظه أحد تقريباً.

حُجب العصر النووي الثاني من قِبَل الأول، جزئياً بسبب الاعتقاد أن العصر النووي الأول والحرب الباردة كانا متطابقين. وهناك عامل آخر عتَّم على العصر النووي الثاني، ألا وهو الدراما المثيرة للحرب الباردة نفسها، بأزماتها وسياساتها. وللإيديولوجيا دور أيضاً؛ كان يُنظَر إلى الحرب الباردة على أنها شيء عالمي وشامل، حيث ضمَّت جميع المنافسات الأخرى إليها. والمنافسات التي لم تكن تنسجم معها كانت إما تُسقَط من السرد أو تُقيَّد بموضوع الحرب الباردة الأساسي.

ترجع أهمية جميع هذه القضايا إلى أنها تحجب التداخل بين العصرين النوويَّين. إن تعريفي للعصر النووي الثاني - انتشار القنبلة لأسباب لا علاقة لها بالحرب الباردة - يسمح لدول بامتلاك القنبلة خلال الحرب الباردة لأسباب لا علاقة وثيقة لها بذلك النزاع.

تخيَّلوا دائرتين تمثلان العصرين النوويّين. ما مدى تداخلهما في الزمن؟ يُظهر أحد الآراء أنهما منفصلان تماماً.

Adobe Systems

هذا هو الرأي السائد؛ إنه يفيد بأن الحرب الباردة أدت إلى العصر النووي الأول، وانتهت في العام 1991 مع نهاية الاتحاد السوفياتي، وبعد ذلك، بدأت حقبة من الانتشار النووي، في التسعينيات وما بعدها.

لهذه الطريقة في النظر إلى العصر النووي الثاني عدة مشاكل واضحة. حتى في البداية، لم تحصل الولايات المتحدة على القنبلة لإيقاف الاتحاد السوفياتي، وإنما لهزيمة ألمانيا واليابان. وثمة عيب أكبر في القصة، وهو أنها لا تميِّز أسباباً جوهرية لا علاقة لها بالحرب الباردة دفعت عدة بلدان لامتلاك القنبلة خلال الحرب الباردة.

هنالك نظرة أخرى للعصرين النوويين، وهي تبدو كما يلي:

Adobe Systems

هذه النظرة إشكالية لأنها تفيد بأن العصر النووي الثاني بدأ منذ وقت طويل، وأن بدايته لم تُلحَظ لأن كل الانتباه كان منصبًّا على الحرب الباردة. في الحقيقة، إن الحرب الباردة، على أهميتها، لم تكن تمثل القصة الكاملة للحياة السياسية الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ إن هناك الكثير من التطورات الاستراتيجية الهامة التي حصلت *خلف ظهورنا*.

بالنظر إلى الماضي الآن، تبرز رغبة الصين في الحصول على القنبلة في الخمسينيات كنقطة بداية محتملة للعصر النووي الثاني. كانت القنبلة الصينية تمثل إعلان استقلال الصين عن الاتحاد السوفياتي، رغم أن قلة من الناس في الغرب نظروا إلى الأمر بهذه الطريقة. عندما تفاقم الانشقاق الصيني - السوفياتي في أواخر الخمسينيات، أوقفت موسكو التعاون النووي مع الصين، لكن الصين تابعت طريقها واختبرت أول أسلحتها النووية في تشرين الأول 1964.

لم تأتِ الصين إلى النادي النووي كشريك صغير للاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة؛ هكذا كان الغرب ينظر إليها، في البداية على الأقل. كان هناك افتراض مفاده أن الاتحاد السوفياتي كان هو زعيم الكتلة الشيوعية الدولية وأن السوفيات كانوا يسيطرون على الصين. ولكن، بات معلوماً الآن أن هذه الصورة لم تكن حتى قريبة من الحقيقة. كانت موسكو تفهم ما تعنيه القنبلة الصينية، بعكس واشنطن.

من المفيد أن نستذكر كيف استخدمت الصين الأسلحة النووية: بعد انتصار ماو تسي تونغ في العام 1949، استُبعدت الصين من النظام العالمي من خلال مقاطعة اقتصادية بقيادة أميركية وعزل سياسي، ومُنح مقعد الصين في الأمم المتحدة لتايوان، وكان هذا يناسب موسكو تماماً.

لم تلوِّح الصين بالقنبلة وتطلق تهديدات مجنونة ضد الولايات المتحدة، رغم أن الكتابات الاستراتيجية الأميركية في ذلك الزمن كانت تبدي قلقها من هذا الأمر - أي من أن يصبح ماو تسي تونغ نوعاً من *هتلر نووي* - وبدلاً من ذلك، كان الاستخدام الرئيس للقنبلة الصينية سياسياً. صحيح أن الصين كانت بالكاد قد أصبحت قوة نووية، إلا أن امتلاكها للقنبلة أرغمت الآخرين على معاملتها بجدية أكبر. لم تكن قدرة الصين

النووية قريبة حتى من قدرة بريطانيا وفرنسا، فما بالك بالقوتين العظميين. ومع ذلك، فقد استفادت الصين كثيراً من تحوّلها النووي. من المفيد تذكُّر هذه النقطة عندما يهمل بعض الناس قوى نووية صغيرة باعتبارها غير مهمة.

لم تتغير نظرة الولايات المتحدة للصين إلا بعد إجراء تجربتها النووية. وبشكل خاص ما قاله السيناتوران إدوارد كنيدي وروبرت كنيدي إن الصين، مع 600 مليون إنسان - والقنبلة - لا بد أن تؤخَذ بجدية. كما أكد الأخوان كنيدي على أنه من الضروري التعامل مع الصين، لأن استبعادها من النظام العالمي خطير فضلاً عن أنه لن ينجح.

كما أن القنبلة الصينية جعلت حرب فيتنام قابلة للتحول إلى حرب نووية. لو أن الولايات المتحدة أقدمت على عمل تصعيدي كبير - مثلاً، عبر ضرب خطوط الإمداد الصينية المتوجهة إلى فيتنام، أو عبر غزو فيتنام الشمالية - لما كان بوسع أي شخص توقع ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الفعل. في الستينيات، لم يكن باستطاعة الصين إطلاق أي سلاح نووي ضد الولايات المتحدة - لم تكن تملك صواريخ أو طائرات يمكن أن تبلغ ذلك المدى - لكنها كانت قادرة على إثارة فوضى عارمة في آسيا. إن إرسال متطوعين، أو مواجهة غزو أميركي لكوريا الشمالية، أو إطلاق النار على سفن وطائرات أميركية كان يمكن أن يفاقم الصراع إلى حدٍّ كبير. هذا بالتحديد ما كانت تخشاه إدارة جونسون. كانت ذكرى تدخُّل الصين في الحرب الكورية لا تزال ماثلة في الأذهان، وبالتالي، لم يكن بالإمكان إغفال هذا التهديد. ولهذا السبب، أُجريت تدريبات على سيناريو غزو صيني لفيتنام من أجل تدمير القوات الأميركية مرات عديدة.

إذاً، لقد ساعدت القدرة النووية للصين على ردع تصعيدات أميركية كبرى في فيتنام. وغيَّرت الجدل الاستراتيجي في واشنطن أيضاً. لم يفهم القادة العسكريون الأميركيون أبداً هذه الحقيقة، وهذا أدى إلى نزاعات مدنية-عسكرية كبيرة خلال الحرب.

يوضِّح هذا المثال نقطة تستحق التشديد عليها. مجرد امتلاك القنبلة الذرية ينتج خيارات واحتمالات لم تكن لتوجَد لولا ذلك. ليس مهماً إن كانت هناك خطط أو قواعد لأي من هذه الخيارات والاحتمالات، فقد أرغم امتلاك الصين للقنبلة، لوحده، الولايات المتحدة على إجراء بعض الحسابات التي غيَّرت بقوة الاستراتيجية في فيتنام. ولم يكن مهماً إن لم يفكِّر الصينيون أبداً في غزو فيتنام. لو قيل لي إن الصين لم تفكر أبداً في فعل ذلك، ولم تكن هناك أي خطط للقيام بذلك، وإن القادة كانوا ضد هذه الفكرة، فإن النقطة ستظل صحيحة. لقد غيَّر وجود قنبلة صينية طريقة الحساب في واشنطن.

هذا ما فعله في الاتحاد السوفياتي أيضاً؛ إن المناوشات الحدودية مع الصين على نهر يوسوري في أقصى الشرق السوفياتي، في العام 1969، أثارت النوع نفسه من الأسئلة في موسكو، من قبيل: "إلى أي مدى يمكن أن تصل الأمور؟"، كانت الصين في ذلك الحين تشهد *ثورتها الثقافية* وكان جيشها في حالة من الفوضى العارمة. كان بوسع السوفيات غزو منشوريا، ولم يكن ليقف في طريقهم شيء، باستثناء مشاة

مزارعين مزوَّدين ببنادق. لكن هذا لم يحصل، بل إن موسكو طلبت من الولايات المتحدة اتخاذ فعل مشترك ضد الصين لتدمير قدرتها على الإنتاج النووي، اقتراحُ رُفض على الفور في واشنطن.

في الحقيقة، لقد اتخذت الصين وضعية تأهب نووي بقوتها النووية البدائية في العام 1969. اكتشفت ذلك أثناء رحلة قمت بها إلى الصين في العام 1987، حيث وصف لي جنرال عجوز قابلته كيف أنه كان مسؤولاً عن تحميل قنابل ذرية على طائرة في شمال الصين كان يُراد إطلاقها لمهاجمة مدن سوفياتية. وأخبرني أن الطائرات كانت محاطة بمجموعات من الجنود المسلحين ببنادق لحراسة القنابل.

لا يمكن اعتبار اتخاذ وضعية التأهب النووي ضد الاتحاد السوفياتي جزءاً من حرب باردة *ثنائية القطب*. أي إن القنبلة استُخدمت، حتى في العام 1969، لأسباب لا علاقة لها بالحرب الباردة. بدلاً من ذلك، كان هناك شرخ نووي في الكتلة الشيوعية. بات من المعلوم للجميع اليوم أن الولايات المتحدة أخطأت عندما كانت تعتبر الشيوعية كتلة موحدة خلال الحرب الباردة. هذا هراء، لأنه بحلول منتصف الستينيات، لم يكن هناك أي مراقب أو محلل جدي ينظر إلى الشيوعية بهذه الطريقة. وبحلول منتصف الستينيات، لم يعد يُنظَر إلى الحرب الباردة على أنها ثنائية القطب؛ لم تكن الصين في المعسكر النووي السوفياتي.

ولكن، لعل العصر النووي الثاني لم يبدأ مع الصين في نهاية المطاف، لعله بدأ في أيار 1974، عندما اختبرت الهند قنبلتها النووية الأولى. لم يكن بالإمكان وضع الهند في أي من كتلتي الحرب الباردة، لأنها اتبعت طريقاً ثالثاً بين الشيوعية والرأسمالية. صحيح أن الهند كانت تميل إلى موسكو، لكنها حافظت على سياسة خارجية حيادية. وعليه، فقد كان من الصعب الجدال بالقول إن قنبلة الهند كانت جزءاً من الحرب الباردة العالمية.

أثارت تجربة الهند قلقاً من انتشار نووي أكبر. لكن الهند، بعد التجربة، لم تتخذ أي خطوات إضافية؛ لم تقلِّص أسلحتها النووية إلى حجم وشكل يسمحان بإسقاطها من طائرة أو وضعها على رأس صاروخ. ولم تُجرِ تجربتها النووية الثانية إلا بعد أربعة وعشرين عاماً.

كانت تجربة الهند سبباً للقلق، ولكن ليس لدرجة تتطلب إعادة تفسير مبادئ الحرب الباردة التي كان صنّاع القرار ينظرون من خلالها إلى العالم. لم يغضب أحد حقاً إلا باكستان، جارة الهند ومنافستها العسكرية. ولم يُنظَر إلى الهند النووية على أنها تمثل تغييراً كبيراً في النظام العالمي. كانت مجرد بلد نامٍ فقير يملك موقفاً سلبياً من أسياده الاستعماريين السابقين. وكانت القنبلة تُرى كحبة بطاطا صغيرة في الحرب الباردة الأوسع.

لم يكن هناك من يدرك أن انضمام الصين والهند إلى النادي النووي كان يعني أن شيئاً جوهرياً يتشكَّل. ومما ساعد هاتين الدولتين أن القوة العسكرية الأقوى في آسيا لم تكن آسيوية، بل كانت بريطانيا ثم أميركا. وحتى فرنسا كانت تملك قطعتها الصغيرة في آسيا؛ لكن كل هذا كان سينتهي.

بوجود الصين والهند كقوتين نوويتين، لم تكن لتستمر السلطة العسكرية الغربية في آسيا. كان العالم

يدخل في مرحلة *ما بعد فاسكو دي غاما*، حيث الانحدار غير القابل للإيقاف للهيمنة الغربية على آسيا. وكونها لم تعد ساحة للقوى الاستعمارية كي تلعب فيها، ولا عرضاً ثانوياً للحرب الباردة، كانت آسيا تعود إلى مسرح ديناميات النفوذ العالمي.

كانت القنبلة في آسيا نقطة تحوُّل لسبب آخر أيضاً: لقد كسرت الاحتكار الغربي لهذا السلاح الفتّاك في التاريخ. أصبح *النادي* يضم عضوين آسيويين، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا. صحيح أن الغرب كان لا يزال متفوقاً كثيراً في السبعينيات، لكن القوة العسكرية الحديثة في آسيا كانت قد بدأت. وسيصبح واضحاً بعد وقت قصير جداً أن احتكار الغرب للنمو الاقتصادي والتجارة والتكنولوجيا المتطورة سيُكسَر أيضاً.

ولكن، مرة أخرى، قد يكون العصر النووي الثاني بدأ حقاً مع امتلاك إسرائيل وجنوب أفريقيا للقنبلة الذرية. لقد استغل هذان البلدان الحرب الباردة لإخفاء ما كانا يفعلانه، وحاولا التلاعب بمنافسات الحرب الباردة لأغراضهما الخاصة.

اتخذ أول رئيس وزراء في إسرائيل، ديفيد بن غوريون، قراراً بالحصول على القنبلة في أوائل الخمسينيات. ولكن، كان من الصعب على بلد فقير مثل إسرائيل القيام بذلك. لقد جعلت إسرائيل الصحراء تزهر، لكن هذا لم يجلب لها البلوتونيوم.

لقد تطلَّب تحقيق ذلك أزمة السويس التي حدثت في العام 1956. إن أزمة السويس مثال ممتاز آخر على حدوث التاريخ خلف ظهورنا. إنها واحدة من أزمات الحرب الباردة الأقل شهرة، ويُنظَر إليها عادةً في سياق الإشارة لبراعة دوايت آيزنهاور في إدارة الأزمات. في العام 1956، تواطأ البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون للاستيلاء على قناة السويس من مصر من دون أن يُعلموا الولايات المتحدة بخططهم. أنزلوا قوات مظلية وأرضية للسيطرة على القناة. غضب آيزنهاور بشدة حينما علم بالأمر، وأرغم الثلاثة على التراجع وسحب قواتهم، وأرسل رئيس الوزراء السوفياتي نيكولاي بولغانين رسائل إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل يحذّر فيها بأن الاستيلاء على القناة يمكن أن يؤدي "إلى حرب عالمية ثالثة". ربما كانت موسكو سترسل قوات إلى سوريا أو مصر، أو قد تقصف إسرائيل.

غالبية الدراسات التي تناولت الموضوع خلصت إلى نتيجة واحدة، وهي أن تهديد موسكو كان خدعة. لم يكن لدى السوفيات أي نية جدية للذهاب إلى الحرب بسبب السويس. كانت موسكو مشغولة بقمع التمرد الهنغاري الذي حدث بالتزامن مع الأزمة، ولم تكن في وضع يسمح لها بفتح جبهة جديدة في الشرق الأوسط. صحيح أن السوفيات كانوا يملكون بعض الصواريخ النووية في العام 1956، ولكن ليس كثيراً. كما أن الروايات الشخصية للقادة البريطانيين تشير إلى أنهم لم يأخذوا تهديد السوفيات بالهجوم على محمل الجد.

كل هذا صحيح، لكنه يغفل النقطة الأهم. صحيح أن قلة من الأشخاص في واشنطن أو لندن قلقوا من

هجوم صاروخي سوفياتي، لكن الحكومة الفرنسية كانت تشعر بالإذلال. فبعد سنتين من الكارثة التي حلَّت بالفرنسيين في ديين بيين فو - التي شكَّلت نهاية حكمها الاستعماري في فيتنام - جاءت أزمة السويس لتثبت حقيقة أن الأمجاد القديمة لفرنسا انتهت إلى الأبد؛ إلا إذا فعلت باريس شيئاً لتغيير هذا الوضع؛ ولهذا السبب قررت فرنسا امتلاك القنبلة. وقد أجرت تجربتها الأولى في العام 1960 في الصحراء الأفريقية.

لم تفهم هذه الديناميات في ذلك الحين سوى بضع دول قليلة، وإسرائيل واحدة منها. كان الفرنسيون يعتبرون إسرائيل حليفاً يمكنه مساعدتهم في الحفاظ على الجزائر. ولهذا السبب، أعطت فرنسا إسرائيل *مفاعلات* بحثية وتكنولوجيا المفجِّر، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مرفق البلوتونيوم في ديمونة، وفي نهاية المطاف إلى سلاح نووي.

أصبحت إسرائيل نووية في العام 1966، من دون اختبار، ولكن مع تصميم موثوق اعتُبر أنه سينفجر حتماً. كانت إسرائيل تمتلك قنبلتين ذريتين مجهزتين لضرب القاهرة ودمشق في حرب حزيران 1967.

لا يُمكن إقحام التحوُّل النووي الإسرائيلي في الموضوع الأساسي للحرب الباردة على الإطلاق. لقد علمت الولايات المتحدة بالبرنامج الإسرائيلي لكنها قررت الحفاظ على صمتها بشأنه، لأنها لم تكن تملك معطيات جيدة حول ما كان يجري، فضلاً عن أي خطط لمنعه. ولكن، لا يزال هناك جدل حول هذه النقطة. هنالك مذكرة فائقة السرية تعود للعام 1969 تناقش القنبلة الإسرائيلية، مرسلة من هنري كيسنجر إلى ريتشارد نيكسون، رُفعت السرية عنها الآن. تُظهر هذه المذكرة أن الولايات المتحدة كانت تريد الحفاظ على سرية القنبلة الإسرائيلية، تماماً كما كان الإسرائيليون يريدون ذلك:

سرية للغاية/لا تُكشَف/حساسة

مذكرة للرئيس

من: هنري أ. كيسنجر

الموضوع: البرنامج النووي الإسرائيلي

> ...تملك إسرائيل 12 صاروخَ أرض - أرض قادمة من فرنسا. لقد أنشأت خط إنتاج وتخطط لامتلاك قوة إجمالية مؤلفة من 24-30، بحلول عام 1970، عشرة منها مبرمجة لرؤوس نووية.
>
> عندما وقَّع الإسرائيليون عقد شراء طائرة فانتوم في تشرين الثاني الماضي، ألزموا أنفسهم "بألاَّ يكونوا أول من يُدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأدنى". ولكن، كان واضحاً من النقاش أنهم فسَّروا أن ذلك يعني أن باستطاعتهم امتلاك أسلحة نووية طالما أنهم لا يختبرونها أو ينشرونها أو يكشفون وجودها. وعند توقيعنا العقد، كتبنا أن رابين يقول إننا نعتقد أن *الامتلاك* بحدِّ ذاته يمثل *إدخالاً*، وإن إدخال إسرائيل للأسلحة النووية بحسب تعريفنا يمكن أن يكون سبباً يدعونا لإلغاء العقد.

...إن انكشاف هذا الأمر للعموم خطير تقريباً بقدر الامتلاك نفسه. إنه قد يدفع السوفيات لإعطاء ضمانة نووية للعرب، وتشديد القبضة السوفياتية على العرب، وزيادة خطر تورطنا.

...ما يعنيه هذا، أنه في حين أننا قد نفضِّل، بالحد الأمثل، منع الامتلاك الإسرائيلي الفعلي، إلا أن ما نريده بالحد الأدنى يمكن أن يكون مجرد منع الامتلاك الإسرائيلي من أن يصبح حقيقة دولية راسخة.

رفضت إسرائيل توقيع معاهدة منع الانتشار النووي، التي أبطأت بالفعل الدول التي وقَّعتها، مثل مصر، لأن ثقل التفتيش الدولي كلّه تحوَّل إلى هذه الدول. وكانت الولايات المتحدة معفاة من هذه المشكلة أيضاً، لأنه لا يمكن لإسرائيل أن تنتهك معاهدة لم توقِّعها.

من دون غيمة على شكل فطر أو فيلم مصوَّر يُظهر أرضاً محفورة تهتز، لم تتوضح معالم عصر نووي ثانٍ في أذهان العامة. وهذا لم يكن صدفة، كما تؤكد لي مقابلاتي ومحادثاتي مع مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى حول تاريخ برنامجهم النووي. إن بناء قوة نووية بالاختباء خلف معاهدة لم يوقِّعوها، وبذلك لم يكن بوسعهم انتهاكها، وإنكارهم العلني وجود برنامج نووي، منح الإسرائيليين خمسة وعشرين عاماً بعيداً عن المضايقة.

ثم هناك الجهود النووية لدولة جنوب أفريقيا، التي كانت متشابكة بعمق مع الجهود الإسرائيلية. بدأت حكومة البِيض في جنوب أفريقيا برنامج القنبلة في السبعينيات، رغم وجود جذور بحثية سابقة. أُنتج السلاح الأول في العام 1982، وخلال السنوات الخمس التالية أصبح العدد الإجمالي ستة.

واجهت جنوب أفريقيا مخاطر خارجية وداخلية في الثمانينيات. كانت هناك تهديدات تقليدية من القوات الكوبية المدعومة من السوفيات في أنغولا. وبالطبع، كانت هناك مشكلة التمييز العرقي في الداخل.

إن الأحداث الدولية التي لم تكن لها علاقة بأمن جنوب أفريقيا، ساعدت البرنامج. كانت إسرائيل بحاجة إلى اليورانيوم وكانت أيضاً تريد اختبار تصميم جديد لقنبلة نيوترونية. لم تكن القوة النووية الإسرائيلية قد جُرِّبت من قبل، باستثناء تجارب من دون قوة تفجيرية للتأكد من موثوقية التصميم الحربي. في حرب العام 1973، واجهت إسرائيل جيشين كبيرين - المصري والسوري - كادا أن يحققا اختراقاً، ولهذا السبب كانت إسرائيل تريد سلاحاً قادراً على إضعاف هذا التهديد. والقنبلة النيوترونية تقتل الناس، مع ضرر أقل يصيب المباني، الأمر الذي يجعلها مثالية لتدمير جيش ما مع الحفاظ على المناطق المبنية. في السبعينيات، كان هناك تفكير إسرائيلي مفاده أنه في حال اقترب جيش عربي من مستوطنات سكنية في حرب مقبلة، فقد تكون القنبلة النيوترونية مفيدة. بالفعل، ففي أواخر السبعينيات، دُرس خيار استخدام القنبلة النيوترونية في ألعاب حرب أُجريت في معهد هدسون، وكنت أحد المشاركين فيها.

لكن القنبلة النيوترونية سلاح معقد يحتاج إجراء تجربة حقيقية للتأكد من أنه سيعمل. وهكذا جرَّبت إسرائيل، بالتعاون مع جنوب أفريقيا، قنبلة نيوترونية في المحيط الهندي على بعد 1,600 ميل من مدينة كيب

تاون، بالقرب من جزر الأمير إدوارد. وعدت إسرائيل جنوب أفريقيا بتصميم أولي لهذا السلاح وحصلت بالمقابل على يورانيوم وحقوق لإجراء تجارب.

ظنت إسرائيل أن جزر الأمير إدوارد كانت بعيدة بما يكفي عن الأعين الفاحصة للأقمار الصناعية الأميركية. ولكن، كان هناك قمر صناعي قديم لا يزال يعمل، موضوع في المدار كقمر احتياطي، وقد التقط الاختبار. حدث شجار وجيز في واشنطن، ولكن سرعان ما أُهمل الموضوع بسبب وجود مشاكل أخرى ضاغطة.

لكن حادثة جزر الأمير إدوارد منحت جنوب أفريقيا القنبلة.

وإذا كانت قنابل الصين والهند وفرنسا وإسرائيل وجنوب أفريقيا لم تجعل الناس يدركون أن عصراً نووياً ثانياً كان يتطور، فمن المؤكد أن أحداث العام 1998 جعلتهم يدركون ذلك. لقد حدث الكثير في ذلك العام حيث بدا مثل شمس ساطعة بددت أوهام عالم ما بعد الحرب الباردة. فجّرت الهند خمس قنابل ذرية في أيار 1998. وردّت باكستان بتفجير ستّ قنابل بعد شهر واحد، في محاولة توّاقة للتفوق على الهند. وكلا البلدين اختبرا صواريخ باليستية قادرة على حمل هذه القنابل إلى أهداف بعيدة.

كان العام 1998 عاماً حساساً في أماكن أخرى أيضاً، حيث اختبرت إيران صاروخاً بعيد المدى قادراً على ضرب إسرائيل. ثم هناك كوريا الشمالية، التي اكتُشف برنامجها النووي في بداية التسعينيات، ولكن اعتُقد أنه متوقف إثر اتفاق رعته الولايات المتحدة والصين في العام 1994. اختبرت بيونغ يانغ صاروخاً وجعلته يطير فوق اليابان، من دون اكتراث لاحتمال تحطمه فوق مدينة يابانية. بدا غريباً أن تبني كوريا الشمالية صاروخاً برأس تقليدي، لأنه سيُحدث ضرراً ضئيلاً. كانت طريقة باهظة جداً لإسقاط متفجرات بحجم سيارة مفخخة فوق سيوول أو طوكيو. لذا، فقد كان الاستنتاج المعقول الوحيد هو أن الصاروخ بُني لحمل رأس نووي.

على أي حال، رغم أنني أعتقد أن العصر النووي الثاني بدأ قبل ذلك بفترة طويلة، إلا أن العام 1998 كان نقطة تحوُّل. كان من المستحيل تجاهل الأحداث التي وقعت في الهند وباكستان وإيران وكوريا الشمالية، تلك الأحداث التي رسَّخت طريقة جديدة لرؤية العالم. قد يكون هناك جدل حول تاريخ بدئه، لكن العصر النووي الثاني كان جارياً آنذاك.

بِمَ يختلف هذا العصر عن العصر النووي الأول؟

يتطلب فهم العصر النووي الثاني التركيز على الأشياء المميزة فيه، بالإضافة إلى دروس العصر النووي الأول التي يمكن أن تنتقل إليه. وهذا ما أعنيه بالنظر إلى العصرين معاً.

هنالك سبع سمات تميِّز العصر النووي الثاني عن الأول. صحيح أنه يمكن أن توجد فروقات إضافية، لكن هذه السمات السبع تُعتَبَر نقطة بدء جيدة لنرى لماذا سيكون للعصر الثاني دينامياته وبنيته الخاصة.

إنها لعبة تتألف من لاعبين كثر

العصر النووي الثاني لعبة يشترك فيها لاعبون كثر. إنها تملك الكثير من مراكز صنع القرار النووي، في حين أن العصر الأول كان يملك اثنين بشكل رئيس. وهذا هو الفرق الأكبر بين العصرين، ومضامينه بعيدة المدى.

بالرغم من هذه النقطة الواضحة، فإن مفاهيم الحرب الباردة لا تزال تُستخدَم حتى اليوم لوصف القضايا النووية الراهنة. على سبيل المثال، جميع المبادئ الاستراتيجية للحرب الباردة (الردع، الاستقرار، التصعيد، الدمار المتبادَل) طُوِّرت عملياً من أجل لعبة بين لاعبين فقط، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وغالبية النظريات الأكاديمية حول الردع بَنَت فرضياتها على أساس وجود لاعبين فقط. لكل هذه الأسباب، من الضروري التفكير بعمق أكبر في مسألة كيفية تغيُّر المنافسة مع انخراط لاعبين إضافيين.

إحدى الأفكار تأتي من الافتراض أن الحرب الباردة نفسها كانت لعبة مكونة من لاعبين. كان هذا ادِّعاء، لكنه ادعاء مفيد ساعد على استقرار ديناميات الحرب الباردة. كان بوسع الولايات المتحدة أن تحمِّل الاتحاد السوفياتي مسؤولية الصين، وبدوره كان بمقدور الاتحاد السوفياتي تحميل الولايات المتحدة مسؤولية بريطانيا وفرنسا.

كان ادِّعاء القطبين النوويين عبارة عن اتفاق على التظاهر بوجود قوتين نوويتين فقط. لقد ساعد هذا الاتفاق على كبح الرغبات النووية في كلا المعسكرين. على سبيل المثال، كانت واشنطن، وليست موسكو، مسؤولة عن منع ألمانيا الغربية من امتلاك القنبلة. فلو كان هذا الاتفاق غير موجود، فهذا كان سيدعو الجانب السوفياتي للضغط على ألمانيا الغربية كي تبقى خالية من القدرة النووية. لا شك في أن هذا كان سيثير توترات كبيرة.

بحلول العام 1965، كانت هناك خمس دول نووية فقط (من دون حساب الأسلحة المشتركة في الناتو). كان من السهل الدفاع عن ادعاء النظام النووي ثنائي القطب لأنه لم يكن أحد يتخيَّل أن بريطانيا وفرنسا يمكن أن تتخذا إجراءات نووية مستقلة من تلقاء نفسيهما، من دون الولايات المتحدة. بيد أن الصين كانت مختلفة، وكان هناك قلق كبير في واشنطن وموسكو بشأن هذا الأمر؛ ولكن، ليس إلى حدّ التخلي عن الادعاء.

مع ذلك، حتى في الستينيات، كانت هناك ديناميات نووية متعددة اللاعبين. كانت حرب العام 1967 في الشرق الأوسط، في حقيقة الأمر، أزمة نووية ذات ثلاثة أطراف. قلة من الناس نظروا إليها بهذه الطريقة لأن الجميع تقريباً لم يكونوا يعلمون بشأن قنابل إسرائيل. لو اتجهت حرب العام 1967 اتجاهاً سيئاً، لكان من الممكن أن تأخذ طابعاً نووياً، لأن إسرائيل كانت تملك قنبلتين ذريتين جاهزتين للإطلاق. لقد أثَّرت حتى هذه القوة الصغيرة - قنبلتان - في ديناميات الحرب. وعندما أغرق الإسرائيليون السفينة الاستخبارية الأميركية، يو أس أس ليبرتي، خلال الحرب، شعر زمرة من كبار القادة العارفين بإسرائيل في واشنطن بالخوف.

كانت ليبرتي جزءاً من نظام تحذير أميركي يجمع معلومات حول استعدادات إسرائيلية لشن هجوم

نووي وكيميائي. أما الخوف - الذي تبيَّن أنه لم يكن واقعياً - فهو من أن يكون القصد من الهجوم الإسرائيلي إرباك الاستخبارات الأميركية عمداً. فمع وجود القوات البحرية التابعة للقوتين العظميين في البحر المتوسط، المدججتين بالأسلحة الذرية، ومع الشك الأميركي في البداية حيال هوية من هاجم السفينة ليبرتي - السوفيات؟ الإسرائيليون؟ - فقد كان الوضع خطيراً.

من السهل نسيان الخوف الذي وُجد في واشنطن وموسكو في ذلك الحين، لكنه كان كبيراً لدرجة أنه أدى إلى أول استخدام للخط الساخن؛ رابط اتصالات بين واشنطن وموسكو أُنشئ بعد أزمة الصواريخ الكوبية لتجنب أي سوء فهم يمكن أن يخرج عن السيطرة. بدأت الحرب في الخامس من حزيران، وفي ذلك الصباح أرسلت الحكومة السوفياتية رسالة عبر الخط الساخن إلى واشنطن تعرب فيها عن قلقها من احتمال حدوث تصادم من نوع ما بين بحريتيهما اللتين تبحران قبالة بعضهما مباشرةً في شرق البحر المتوسط. وبعد ثلاثة أيام فقط، في 8 حزيران، هوجمت السفينة ليبرتي.

بعد سنتين، في العام 1969، عندما كتب هنري كيسنجر مذكرته للرئيس نيكسون، قال إنه إذا لم تعترف الولايات المتحدة بالقنبلة الإسرائيلية، فإنها ستُبقي العلاقات بين الأطراف النووية الثلاثة مستقرة؛ بعبارة أخرى، الاستمرار بادعاء ثنائية القطب النووية. وبذلك لن يجد الاتحاد السوفياتي نفسه مرغماً على إعطاء ضمانة نووية لمصر وسوريا، ولن يكون مضطراً لتأييد مطالبة هذين البلدين بالحصول على قنبلتهما الخاصة بهما. ومن جهتها، لن تكون الولايات المتحدة مضطرة لتجنُّب جدال سياسي محلي شديد حول السماح لإسرائيل بامتلاك القنبلة، ولا مواجهة اتهامات من دول عربية بشأن السماح لإسرائيل بامتلاك القنبلة في حين أنهم لا يستطيعون فعل ذلك.

تُلقي نظرية اللعبة game theory المزيد من الضوء على ديناميات اللعبة المؤلفة من عدة لاعبين. نظرية اللعبة هي تصوُّر رياضي مثالي للمنافسة، لكن فائدتها لا تكمن في وضع توقعات حول ما سيحدث، بل في فهم ديناميات المنافسة عندما يزداد عدد المتنافسين. وقد أكَّد جون فون نيومان وأوسكار مورجنستيرن في كتابهما الرائع *نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي*، الصادر في العام 1944، هذه النقطة بالذات، أي ظهور ظواهر استراتيجية جديدة عندما يزداد عدد اللاعبين في اللعبة.

قام آخرون بالبناء على هذه الفكرة، مثل مارتن شوبيك، بلعبته المكونة من ثلاثة لاعبين، والتي أسماها ترويل truel. تستمد لعبة ترويل الفكرة من كلمة duel، التي تعني منافسة بين لاعبين يطلقان النار على بعضهما، ثم توسِّعها لتصبح مبارزة بين ثلاثة لاعبين. في المنافسة بين لاعبين تكون الديناميات بسيطة جداً. إن القوى النووية *الناعمة*، أي المعرَّضة لهجوم استباقي من الطرف الآخر، تغري العدو بإطلاق النار أولاً لإزالتها. من الواضح أن هذا وضع غير مستقر إلى حدّ كبير؛ وهذا ما حدث في الحرب الباردة. لقد فهمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن امتلاك قوىً هشة يمكن أن يدفع كلا البلدين إلى تعزيز متبادل لدينامية الضربة الأولى. وهكذا اتُّخذت إجراءات للتعامل مع هذا الأمر، وأُنفقت مئات مليارات الدولارات

لجعل القوى النووية قابلة للبقاء عبر وضعها في مستودعات محصَّنة تحت الأرض، وعلى متن الغواصات، وتحميلها على الطائرات.

الآن، تخيّلوا ثلاث دول تملك صواريخ نووية. في هذه *الترويل* تبرز استراتيجيات أشد خطراً وتعقيداً بما لا يقاس. بإمكان أحد اللاعبين، عندما يرى أن اللاعبين الآخرين متحاربان، الانتظار حتى يقضي أحدهما على الآخر، ومن ثم يمكنه استغلال صواريخه لابتزاز الناجي الذي ضعفت قواه إلى درجة عظيمة. أو قد يحاول لاعب ضعيف التلاعب بلاعب أقوى منه من أجل مهاجمة اللاعب الثالث، من خلال الكذب بشأن بعض المعلومات الاستخبارية السرية أو تضخيم التهديد، وذلك من أجل دفع اللاعب الأقوى للتصرف لمنفعته (أي منفعة اللاعب الأضعف) الخاصة.

في المنافسة الثلاثية، يمكن للاعب الضعيف أن يحقق مكاسب هائلة من اتباع سلوك ماكر. وهنا تتوضح واحدة من أشد الاكتشافات إثارةً: في لعبة مكونة من لاعبين، يربح اللاعب الأقوى دائماً تقريباً؛ لكن هذا قد لا يصح بالضرورة في لعبة مكونة من عدة لاعبين. بل في الحقيقة، كما يؤكد شوبيك، من الممكن أن يربح اللاعب الأضعف.

هذا ليس مجرد اكتشاف أكاديمي. لنتأمّل الاستراتيجية النووية لجنوب أفريقيا في الثمانينيات. كانت هذه الدولة تمتلك ست قنابل، وكان هناك 50,000 جندي كوبي مدعومين من السوفيات في أنغولا. وكانت جنوب أفريقيا تشهد توترات عرقية عنيفة في الداخل.

إذا أقدمت القوات الكوبية على غزو جنوب أفريقيا، فكان بمقدور الثانية أن تطلق قنبلة ذرية أو اثنتين على لواندا، عاصمة أنغولا، حيث كان الكوبيون يتمركزون. بيد أن جنوب أفريقيا كانت تملك استراتيجية أكثر تعقيداً، حيث خططت لإدخال أسلحة نووية بشكل مفاجئ إلى الأزمة كي ترغم الولايات المتحدة على التدخل. كان الجنوب أفريقيون سيعلنون أنهم يمتلكون عدة قنابل، وسينتقلون إلى وضعية التأهب بطريقة تضمن ملاحظتها من قبل الأقمار الصناعية الأميركية (والسوفياتية)، ومن ثم التهديد بالإطلاق إذا لم ينسحب الجيش الكوبي.

أما بالنسبة إلى نوع الهدف - سواء أكان لواندا، أم القوات الكوبية، أم أهدافاً أخرى من المرعب التفكير فيها - فهذا لم يكن مهماً في الحقيقة، لأنه ببساطة ليس السؤال الصحيح. كان الهدف هو الاحتيال على الولايات المتحدة كي تدخل في النزاع. ويتمثل المنطق من وراء هذه الاستراتيجية بحساب أن الولايات المتحدة لن تقف وتسمح بأول استخدام للقوة الذرية منذ الحرب العالمية الثانية من قبل جنوب أفريقيا.

كانت جنوب أفريقيا *تستغل* القنبلة لتحويل أزمة تقليدية إلى أزمة نووية. تلك هي الفكرة. بامتلاك أوراق ضعيفة، كان بمقدورها محاولة خداع حليف أقوى منها بكثير - الولايات المتحدة - للتحرك ضد الكوبيين والسوفيات. أشك في أن هذه الخطة كانت ستنجح لأسباب عديدة، ولكن ليس هذا هو المهم، فجنوب أفريقيا كانت تعتقد أن هذه الاستراتيجية جيدة. إنها تُظهر حسابات معقدة وخطرة يمكن أن تكون من الأشياء التي

ستدخل في العصر النووي الثاني متعدد اللاعبين.

دعونا نتمعن في بعض التفاعلات الأخرى متعددة اللاعبين؛ هنالك مثالان بارزان، الأول يتحدث عن تفاعل المواقف الاستراتيجية، فيما يتحدث الثاني عن التعقيدات الشاذة للاستراتيجيات متعددة اللاعبين.

تفكر الولايات المتحدة حالياً في تطوير صواريخ تقليدية عالية الدقة على متن غواصاتها المحملة بالأسلحة النووية، وذلك من أجل استهداف القوى النووية الصغيرة لكوريا الشمالية أو المستودعات تحت الأرضية في البنية التحتية النووية لإيران.

لكن الصين اعترضت على ذلك، بدعوى أن هذه الصواريخ تهدد رادعها النووي بالتدمير بواسطة هجوم تقليدي محض. تخيَّلوا لو أن باستطاعة الولايات المتحدة تدمير خمسين صاروخاً باليستياً عابراً للقارات في الصين في هجوم نظيف مستخدمةً أسلحة تقليدية فقط، ومن دون أن تقتل أحداً تقريباً. رغم أن احتمال حدوث هذا بعيد جداً، إلا أن الصين لا تحب حقيقة أن تملك الولايات المتحدة هذه القدرة، لأن هذا يعني أن الولايات المتحدة ستمتلك وسيلة متدنية التكلفة قادرة على إرجاع الصين إلى وضعية أقل قوةً، وهذا يقوِّض التطوير العسكري الصيني بالكامل.

إذاً، ماذا يفعل الصينيون؟ قد يردُّوا مثلاً بإعادة تشكيل رادعهم الاستراتيجي. إنهم ينشرون الآن صواريخ نقَّالة حيث يكون اكتشافها وتدميرها أصعب، ويضعون صواريخ باليستية عابرة للقارات على متن غواصاتهم، الأمر الذي يصعِّب مهمة تحديد موقعها أيضاً.

لندفع هذا السيناريو أبعد قليلاً. إن الصواريخ الصينية المتحركة وغواصاتها التي تطلق أسلحة نووية تزعزع التوازن مع الهند. وبذلك ستكون نيودلهي مضطرة للرد بطريقة ما. في الوقت الحالي، تبني الهند صواريخ بعيدة المدى - ربما مع تقنية MIRV (التي تسمح بتركيب عدة رؤوس نووية على صاروخ واحد يمكن إطلاقها نحو أهداف مختلفة) - قادرة على بلوغ الصين برأس نووي. كما أن الغواصات المزودة بصواريخ نووية جزء من الترسانة الاستراتيجية الهندية الآخذة بالاتساع، فضلاً عن امتلاكها طائرات قاذفة نووية. وهكذا نرى أن الخطوات التي تتخذها الصين تدفع الهند لموازنة مثلثها النووي المتمثل بالصواريخ والغواصات والطائرات القاذفة.

لنعد لتقييم ما يحدث هنا في عالمنا النووي متعدد الأقطاب. إن الحاجة الأميركية المفهومة إلى أن تكون قادرة على ضرب أهداف في دولة نووية مارقة مثل كوريا الشمالية أو إيران تؤثر على الموقف الاستراتيجي الصيني. فتردُّ الصين بطريقة ما لمواجهة التغييرات، الأمر الذي يؤثر، بدوره، على الهند، التي تفعل شيئاً سيكون له حتماً تأثير كبير على باكستان.

بوسعكم رؤية الديناميات المتتابعة التي تحدث في لعبة متعددة اللاعبين. أيُّ سياسة أميركية تتعلق ببناء أسلحة قادرة على تدمير أهداف في كوريا الشمالية وإيران لها تأثير حتمي على دول من الصين إلى باكستان.

تريد الولايات المتحدة صواريخ تقليدية كي لا تضطر لاستخدام صواريخ نووية، والهدف من ذلك هو، في حقيقة الأمر، رفع العتبة النووية، أي جعل الاستخدام النووي أقل احتمالاً. بيد أن النتيجة في لعبة متعددة اللاعبين يمكن أن تكون معاكسة تماماً، عندما ترد الصين والهند وباكستان ببناء مزيد من الأسلحة النووية.

لقد حدثت دينامية شديدة الشبه بهذه في أوروبا، عندما أثَّرت خطة دفاع صاروخي لحلف الناتو، مصمَّمة لردع إيران، على قوة نووية عظمى، هي روسيا. فعلى سبيل الردِّ على وضع نظام دفاعي صاروخي في جمهورية التشيك وبولندا، عمدت روسيا للتهديد بصنع المزيد من الصواريخ. كما هددت بوضع صواريخ كروز نووية في كالينينغراد. صحيح أن هذا النظام الدفاعي الصاروخي أُلغي من قبل الرئيس أوباما - جزئياً على الأقل - بسبب هذه الدينامية، إلاّ أنّ الدفاع الصاروخي الأميركي، في الوقت نفسه، تراجع سنوات عما كان مخططاً له مع تنامي التهديد النووي الإيراني.

ثمة نقطة وثيقة الصلة بموضوع بحثنا هنا، وهي أنه عندما كانت هناك قوتان نوويتان فقط تملكان أسلحة ردعية نووية، كان التوصل إلى اتفاقات للسيطرة على الأسلحة أسهل، مثلما حدث في اتفاقي START (محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية) وSALT (محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية). كان الادعاء بوجود قوتين نوويتين فقط متضمناً فيهما، الأمر الذي ساعد كثيراً على التوصل إلى اتفاق. لو أن الصين - أو بريطانيا أو فرنسا - جُلبت إلى هذه المفاوضات، لما جرى التوصل إلى اتفاق بمثل تلك السهولة. في العصر النووي الثاني، من المستحيل الحفاظ على مثل هذا الادعاء بوجود قوتين نوويتين فقط.

لنتأمَّل نموذجاً آخر من الأمثلة، نموذجاً لا علاقة له بمراكمة الأسلحة وتفاعل المواقف الاستراتيجية، لكنه يتعلق بأسلحة دمار شامل أخرى، وما يجعله أكثر استفزازاً، في الواقع، هو أنه لم يكن يتعلق بأسلحة دمار شامل.

بعد القبض على صدام حسين على يد القوات الأميركية في العراق في كانون الأول 2003، أعطى صدام مقابلات مطوَّلة مع مكتب التحقيقات الفدرالي. تبيَّن من هذه المقابلات أنه كان يلعب لعبة مزدوجة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، حيث كان يحاول إيصال رسالة إلى إيران تفيد بأنه كان يمتلكها، وفي الوقت نفسه إيصال رسالة مختلفة إلى الولايات المتحدة تفيد بأنه لم يكن يمتلكها. وفقاً لمقابلة مكتب التحقيقات الفدرالي:

> **رغم أن صدام حسين ادَّعى بأن دولة العراق لم تكن تمتلك أسلحة دمار شامل، إلا أن التهديد من إيران كان السبب الرئيس لعدم سماحه بعودة مفتشي الأمم المتحدة. ذكر حسين أنه كان أكثر قلقاً من اكتشاف إيران نقاط ضعف العراق من ردود فعل الولايات المتحدة حيال رفضه السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق.**

من المعلوم الآن، بالطبع، أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل. هذا هو الوجه الآخر من العملة

في ما يتعلق بإسرائيل والأسلحة النووية، عندما اعتقد العالم لسنوات طويلة أنها لم تكن تمتلك هذه الأسلحة. يمثّل العراق حالة تأكيد مزيفة، بينما تمثّل إسرائيل حالة إنكار مزيفة. كلا النوعين من الخطأ يحدثان، وهناك خبرة كبيرة في التعامل مع مشاكل يكون فيها كلا النوعين من الخطأ موجودين. بشكل عام، إنه يتطلب تحديداً حريصاً لدرجة الحذر في تقييم كلا النوعين من الخطأ.

كانت خدعة صدام مرتبطة ببلدين، الولايات المتحدة وإيران. وأدت إلى حرب كارثية، بالنسبة إليه بالتأكيد، حيث فقد بلده وحكمه وحياته. ولعلها كانت كارثية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أيضاً.

مرة أخرى، من المفيد العودة لتقييم لعبة صدام حسين المزدوجة. إن اللاعب الأقوى - بفارق كبير جداً - أي الولايات المتحدة، لم يربح. في حين يبدو أن اللاعب الأضعف - إيران - خرج متفوّقاً، على الأقل في الوقت الحاضر. والعراق كان الخاسر الأكبر. أما إسرائيل، التي كانت أقوى من إيران في البداية، فقد خرجت أسوأ حالاً، حيث إنها تواجه تهديداً نووياً من إيران.

إن الاستقرار في لعبة متعددة اللاعبين يمكن أن يكون شديد التعقيد، أكثر بكثير منه في لعبة مكونة من لاعبين. وهذا لأن الخدع يمكن أن يكون لها آثار واسعة في الألعاب متعددة اللاعبين. كان صدام - الذي لم يكن يملك أسلحة دمار شامل - يحاول خداع إيران، فعجّل في حدوث هجوم أميركي على العراق. لقد انهارت استراتيجية صدام المعقدة، التي تفيد الوقت نفسه بما يلي: "أنا أمتلكها" و"أنا لا أمتلكها"، فأسقطت آخرين معها، وغيّرت ميزان القوة في الشرق الأوسط.

إن التفاصيل - مثل الشخصية والمكر والتصريحات والتكنولوجيا والمعلومات - يمكن أن تؤثر بعمق على تقديرات الردع. وهذا يُلقي مزيداً من الضوء على مقدار اختلاف العصر النووي الثاني عن الأول. بالنسبة إلى الردع والاستقرار، يمكن ألا تكون مثل هذه التفاصيل مؤثرة على الإطلاق في ما يتعلق بخطر نشوب حرب نووية. فسواء أكان آيزنهاور أم كنيدي أم نيكسون أم ريغان رئيساً للولايات المتحدة، فأنا لا أعتقد أن ذلك كان مهماً في هذه المسألة، لأن الولايات المتحدة لم تفكر جدياً في شن هجوم نووي مقصود على الاتحاد السوفياتي في أي وقت من الحرب الباردة. ولا أعتقد أن السوفيات فكّروا في ذلك أيضاً. بل ربما كان السوفيات أشد حرصاً ومحافظةً من الأميركيين في ما يتعلق بالقضايا النووية. في العصر النووي الأول، كان يمكن إهمال التفاصيل، لكن فعل ذلك في العصر الثاني ينطوي على مخاطرة كبيرة جداً.

القومية

في الحرب الباردة لم تكن القوتان العظميان تعتبران الأسلحة النووية وسيلة للقضاء على شعب مكروه. في المواجهتين بينهما على كوبا وبرلين، لم تحتشد الجماهير في ساحة تايمز سكوير أو الساحة الحمراء مطالبةً بدماء أولئك الذين لا يرقون إلى مستوى البشر (*untermenschen*، الوصف الذي كان يطلقه هتلر على شعوب أخرى غير الألمان). لكن الحشود كانت تتجمّع في ساحة تايمز سكوير لمشاهدة الشريط الإخباري بحثاً عن أي إشارة تبشّر بنهاية الأزمة، وليس للمطالبة بسفك دماء الروس. لقد قابلت دبلوماسيين

أجانب كانوا في موسكو في العام 1962، خلال أزمة الصواريخ الكوبية، ووصفوا لي عاصمةً صامتة مرعوبة حتى الموت من اندلاع حرب نووية. أخبرني أحدهم أنه لو أنزلت أميركا مجموعة من مشاة البحرية بالمظلات في موسكو وطالبت السوفيات بالاستسلام، لفعلوا ذلك. لا أظن أن هذا صحيح، لكنني أعتقد أنه يصف المزاج في موسكو خلال الأزمة.

كان من الخطورة الفائقة بمكان أن تعمد القوتان العظميان إلى تنظيم اجتماعات جماهيرية حاشدة خلال الأزمات النووية، لأن فعل ذلك كان يمكن أن يحشرهم في الزاوية، أو يجعلهم حبيسي كلامهم بالذات. إن إدخال الجماهير الهيستيرية يمكن بسهولة أن يعيق الخروج من الورطة.

بالنسبة إلى القضايا النووية، كان الاختصاصيون، وليس عامة الناس، هم الذين يديرون السياسة. إن صورة روبرت ماكنمارا وهو يرسم مخططات بيانية لمنحنيات تدل على الفائدة الهامشية المتناقصة لشن هجوم على الاتحاد السوفياتي تصف الموقف الأميركي بدقة. كانت الأسلحة النووية تُعامَل بطريقة غير دموية؛ مفارقةٌ تدعو للسخرية نظراً للدمار المتأصل فيها. وكانت الاستراتيجية تُدرَس بعقلانية صرفة بعيداً عن أي عواطف. لقد استخدم أساتذة كبار، مثل توماس شيلينغ، نظرية اللعبة لدراسة الحرب النووية كما لو أنها كانت حلقة بحث في جامعة هارفارد. وهذا النوع من التخطيط الاستراتيجي لم يكن يستفز العدو أو يدعو لتدميره بشكل هيستيري. وفي هذا الخصوص، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متشابهين.

لكن هذه المقاربة أنتجت حالات شاذة خاصة بها، وقد مُثِّلت بشكل هزلي في أفلام مثل *الدكتور سترينجلوف* (*Dr. Strangelove*). في هذا الفيلم، يستشهد الدكتور سترينجلوف - المركبة شخصيته من هنري من كيسنجر وهيرمان كان - بدراسات آتية من *شركة بلاند* حول عدد السنوات التي كان المجتمع يحتاجها من أجل استعادة عافيته من أعداد القتلى الهائلة والتسمم بمادة سترونتيوم - 90. هنا يُطوَّر المنطق التحليلي للمعركة الختامية الفاصلة (هرمجدون) إلى نهايته الهزلية المشوَّهة.

لن يكون العصر النووي الثاني شبيهاً بذلك. إنه سيكون مدفوعاً بمنافسات إقليمية عاطفية حادة، وفي بيئة نووية الآن؛ سيكون المزاج أكثر قرباً إلى الشارع.

يملك العصر النووي الثاني إيديولوجية قوية أيضاً، لكنها ليست الديمقراطية أو الشيوعية، بل القومية. إن القومية واحدة من أشد الدوافع قوةً في القرنين الماضيين، ولعله الدافع الأقوى في العالم اليوم. مع ذلك، فإن الولايات المتحدة مستمرة في التقليل من أهميتها ولا تلاحظ الارتباط الخطر الذي يمكن أن يحدث بين الأسلحة النووية والاعتزاز القومي. بالنسبة إلى الأميركيين، تبدو قومية الشعوب الأخرى سخيفة.

تحتقر الأكاديميات الأميركيةُ القوميةَ باعتبارها ارتداداً لعاطفة إنسانية أولية. وإنني لا أبالغ كثيراً إذا قلت إن عناوين منهجية مثل *القومية وسياسة الإبادة الجماعية* تجسِّد كيفية تدريسها اليوم في الجامعات.

تمعَّنوا في المشكلة التي سببها سلوبودان ميلوزوفيتش بادعاءاته السخيفة حول التفوق الصربي في التسعينيات. كان الأميركيون لا يعتقدون أن أحداً سيأخذه على محمل الجد، لكنه استطاع حشد دعم واسع

وتنظيم جرائم قتل جماعية. وبطريقة مشابهة، أبعدت كوريا الشمالية نفسها عن العالم الخارجي بواسطة فلسفة متطرفة تتعلق بالاعتماد على الذات، مع إخبار شعبها أنه الشعب الأكثر احتراماً في آسيا. بالنسبة إلى الأميركيين، كان هذا سيكون هزلياً لو لم يكن خطراً. إنه كلام مأخوذ مباشرة من كتاب مرجعي حول القومية؛ الوهم بأن هناك شعباً متفوقاً بطبيعته على آخر.

استخدم فلاديمير بوتين القومية لجمع شمل روسيا مجدداً بعد فوضى التسعينيات. وتستخدمها الصين اليوم لمعالجة مسألة انعدام المساواة المتزايدة عندها. وإسرائيل تستخدمها لمعالجة اختلافات دينية وسياسية داخلية عميقة. والهند تستخدمها لتوحيد حياة سياسية مجزّأة. وباكستان تستخدمها لتعويض غياب السلطة.

جميع الدول المذكورة هنا تستخدم القومية، لكنها تملك شيئاً آخر مشتركاً فيما بينها. كلها دول تحوز أسلحة نووية. إن الرابط بين القومية والأسلحة الذرية يحتاج إلى انتباه أكبر بكثير.

بحسب بعض الخبراء، كان من المفترض أن تنقرض القومية عندما اندمج العالم في نظام ديمقراطي تجاري ليبرالي يُدعى العولمة. من حق المرء أن يكره القومية، وربما هي كريهة بالفعل، لكن استبعادها من العوامل المؤثرة أمر خطر.

معظم الدول النووية *الجديدة* (كوريا الشمالية، باكستان، إسرائيل، الهند) هي نفسها جديدة، كونها لم تنل استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية. إنها بحاجة إلى إنجازات واضحة لشرعنة هويتها. وهذا يعني مشاريع ترمز إلى إنجازات، كتعبير عما يمكن أن يفعله الشعب عندما يُقاد بطريقة مناسبة من الدولة.

إن قوى العولمة اللامركزية تتطلب قوةً موازِنةً لإبقاء بلد ما موحداً. والقومية دافع قوي لأن القدرة البشرية على التفوق الأناني تنمو بقوة في وجه النزعات الساحقة للعولمة. إنها تحمي الأمة من التهديدات الخارجية، الحقيقية والمتخيَّلة معاً.

من المحتمل أن تكون القومية والأسلحة النووية مزيجاً ساماً. قد يُنظَر إلى القنبلة على أنها سلاح مرعب، لكنها أيضاً إنجاز قومي لأن امتلاك مثل هذه القنبلة يتطلب براعة تقنية وسياسية كبيرة. إنني معجب كثيراً بالفخر الذي يشعر به الهنود المنخرطون في البرنامج النووي لبلدهم ليس فقط للنصر الفيزيائي، وإنما للبراعة التي أظهرتها الهند في تفادي الولايات المتحدة والصين والحصول على القنبلة.

من أكبر مخاطر القومية والأسلحة النووية، تحوُّل الرأي العام - الشارع - إلى عامل هام في الأزمات. من الممكن أن يقود هذا الأمر إلى عدد من المشاكل المختلفة؛ قد يحشر الغضب الشعبي الزعيم في الزاوية عندما يستخدم خطاباً عنيفاً يمكن أن يرتد عليه. وفي هذا الخصوص، يبرز دور الشارع في العالم العربي بصفة خاصة، إذ إنّ هناك علاقة وثيقة تجمع بين الجماهير والسلطة، من عبد الناصر في الخمسينيات إلى الربيع العربي في العام 2011. من السهل إشعال المظاهرات ولكن من الصعب - غالباً - إخمادها. يعتقد الزعماء أنهم يستطيعون السيطرة عليها، ويعتقدون أنه من الممكن بسهولة إبعاد موقف العامة بأمان عن

القرارات الحقيقية، بيد أن هذا ليس سهلاً على الدوام. هناك أمثلة كثيرة لقادة خدعوا أنفسهم، وأثاروا الجماهير لإظهار عقيدة قومية، فوجدوا أنفسهم محشورين في زاوية سياسية بسببها. إذا حدثت نكسة عسكرية، فإن الحالة النفسية للجماهير يمكن أن تصلِّب المواقف بعيداً عن أي حساب منطقي للربح والخسارة.

أخيراً، ينبغي أن تُؤخَذ التأثيرات النفسية للأسلحة النووية في الاعتبار؛ العواطف الجياشة، الكره، والهيستيريا، كل هذه المشاعر كانت بعيدة عن أزمات العصر النووي الأول، لكنها لن تكون كذلك على الأرجح في العصر الثاني، وعليه، فإنها قد تكتسب أهمية أكبر بكثير.

الإرهاب

غالباً ما يُعرَّف الإرهاب بمصطلحات التدمير المدني العشوائي. ولكن، عند التفكير في الأسلحة النووية، من الأفضل اعتبار الإرهابيين كمحفزٍ للتصعيد. إنهم ينتجون فرصة جديدة لانعدام الاستقرار لم تكن موجودة في العصر النووي الأول. صحيح أن هجمات إرهابية حدثت خلال الحرب الباردة - استهداف مدنيين في فيتنام، وعمليات خطف في أميركا الجنوبية، وتفجيرات في أوروبا الغربية - إلا أنها لم تكن تتقصَّد تفجير حرب نووية؛ كانت أهدافها أبسط من ذلك بكثير.

الإرهاب سمة مميِّزة في العصر النووي الثاني بسبب قوته المؤثرة وقدرته على تسريع التصعيد. فكِّروا في ما كان يمكن أن يحصل لو أن هجمات 11/9 حدثت في خضم أزمة الصواريخ الكوبية. ربما كان الأميركيون سيضبطون أنفسهم؛ ولكن، ربما لا.

إن الهجمات الإرهابية التي تستهدف تصعيد أزمة بين بلدين مثال على حرب تقع بفعل عامل محفِّز، حيث يشن طرف ثالث - المجموعة الإرهابية - هجوماً بقصد تفجير صراع أكبر. أُجريت عدة دراسات على هذا الموضوع في معهد هدسون خلال الحرب الباردة، لكنها لم تصل إلى شيء لأن الإرهابيين في تلك الحقبة لم يكونوا مهتمين بإشعال فتيل حرب أكبر. كان هذا السيناريو يصلح للروايات المثيرة وأفلام جيمس بوند.

لكن الحرب التي تقع بفعل عامل محفِّز لم تعد فرضية الآن، وخير مثال على ذلك هجمات الحادي عشر من أيلول من قبل القاعدة. لم تكن الغاية منها إشعال حرب بين الولايات المتحدة والقاعدة، ولكن بين الولايات المتحدة والإسلام. لقد أدت تلك الهجمات إلى إرسال قوات عسكرية ضخمة إلى الشرق الأوسط، مع عواقب في غاية الوضوح.

إنني لا أتحدث هنا عن إرهاب نووي؛ لا شك في أن تفجير قنبلة ذرية في مانهاتن مشكلة كبيرة، ولكن إذا كان الهدف إشعال حرب، فإن الهجوم الإرهابي ليس بحاجة إلى أن يكون نووياً. إذا حدث إطلاق نار عنيف في مومباي في أوج أزمة نووية هندية - باكستانية، فإن ذلك قد يكون كافياً لإمالة الميزان إلى الحرب. في مثل هذه الحالات تكون التفجيرات التقليدية القديمة البسيطة وإطلاق النار وتحطم الطائرات أكثر من

كافية.

لكن الإمكانية التدميرية للإرهاب النووي يجعل منه سمة أخرى من سمات العالم النووي متعدد الأقطاب. لقد تلقى الإرهاب النووي قدراً كبيراً من الاهتمام، وهو يستحق ذلك، لكنه بالتأكيد ليس المشكلة الوحيدة.

يأتي الإرهاب بأشكال وأحجام كثيرة في العصر النووي الثاني؛ ثمة ميل لجمع احتمالات مختلفة كثيرة جداً تحت عنوان واحد. إن كان سيحصل نقاش مثمر حول تدبُّر أمرنا خلال العصر النووي الثاني، فإن تحديد الفوارق المميِّزة أمر جوهري كي يكون التواصل واضحاً. فالإرهاب في عصر نووي موضوع مختلف عن الإرهاب النووي. إن الحرب التي يفجِّرها عامل مساعد، والحرب المجهولة، والحرب البديلة (تستخدم إيران حزب الله وحماس) كلها أنواع مختلفة من الصراع. لكل واحد منها مضامين مختلفة بالنسبة إلى الردع والاستقرار والكثير من المتغيِّرات الأخرى.

امتياز اللاعب الثاني

إن العصر النووي الثاني ملحق بالأول، ويستفيد من امتياز اللاعب الثاني، الامتياز الناتج عن تعلُّم الأساليب التي واجه بها آخرون مشاكل مشابهة. يواجه مثل هؤلاء اللاعبين تحديات أسهل وأرخص من اللاعبين الأوائل، لأنهم يستفيدون من نسخ الخبرة والمعرفة. وأوضح مثال على ذلك التصميم الأولي للقنبلة نفسها، إذ يمكن لأي شخص يملك كمبيوتر ومكتبة أن يعرف الكثير عنها. لكن الأمر كان مختلفاً تماماً بالنسبة إلى أميركا عندما بنت قنبلتها في الحرب العالمية الثانية.

كوريا الشمالية هي لاعب ثانٍ، حيث عرفت الكثير حول صواريخ سكود من المهندسين الروس. وإيران تعلَّمت الكثير أيضاً من المجلات المهنية ومن عبد القدير خان، الذي طوَّر قنبلة باكستان الذرية من تصاميم تعلَّمها في أوروبا. كما حصلت باكستان على معرفة نووية من الصين؛ واللائحة تطول. لم تكن هذه الدول بحاجة إلى مشروع بحثي وتطويري عملاق من أجل اكتشاف الحلول التقنية الأساسية، بل كانت بحاجة فقط إلى أشخاص أذكياء ومؤسسات هندسية وعلمية كفوءة إلى حدٍّ معقول.

لامتيازات اللاعب الثاني عواقب عديدة؛ من الواضح أنها ستؤدي إلى تطوير أرخص لأسلحة دمار شامل من جميع الأنواع، ولكن، ما ينبغي عدم إغفاله هو أن هذه الامتيازات يمكن أن تنطبق أيضاً على الابتكار الاستراتيجي. إن القوى النووية الجديدة تمشِّط تاريخ الحرب الباردة بحثاً عن التصورات والأفكار. لا شك في أنها ستكيِّف استراتيجياتها مع ظروفها المحلية، لكنها ستتعلَّم أيضاً أفكاراً تتعلق باستخدام الأسلحة النووية.

التوقيت التاريخي

إن مجيء العصر النووي الثاني بعد الأول يشكِّل اختلافاً واضحاً وهامًّا بين الاثنين. لم تكن هناك قوى عظمى أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي توقف أو تبطئ سعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لبناء

ترسانتيهما النوويتين. في الحقيقة، لقد أوجدت القوى العظمى هذه المؤسسات من أجل تثبيت احتكارها النووي.

في هذه الأيام، إن الدول الساعية لأن تصبح نووية مضطرة لتقييم رد فعل الولايات المتحدة ونظام منع الانتشار النووي الذي بُني لمنعها. ولهذا السبب، تصبح السرية الفائقة والخداع وتوزيع الهدف ضرورية جداً بالنسبة إلى هذه الدول، وهذا ينطبق على الحصول على القنبلة، وعلى استخدامها أيضاً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن امتلاك ترسانة نووية صغيرة يتطلب انتباهاً كبيراً لضمان عدم تدميرها.

خير مثال على ذلك ما حصل في العام 1998، عندما أجرت الهند أول تجربة نووية لها خلال أربعة وعشرين عاماً. كان الهنود خائفين من اكتشاف التجربة قبل بضعة أيام من حدوثها، لأن ذلك كان سيستدعي اتصالات مذعورة من الرئيس الأميركي إلى رئيس الحكومة الهندية، وستُفرَض عقوبات وتُطلَق تهديدات، وستكتشف بقية الحكومة الهندية والطبقة السياسية (من لم يكونوا على علم بما كان يجري) الحقيقة.

كان الهنود ينقلون علماءهم إلى موقع الاختبار النووي واحداً بعد الآخر، كي لا يلفتوا انتباه أحد. وكانوا يملأون أماكن ركن سياراتهم بجانب مختبراتهم بنفس عدد السيارات بشكل يومي، مع تغيير مواقع السيارات في المرأب كي تبدو الأمور طبيعية في صور الأقمار الاصطناعية، وكي لا يثيروا الانتباه إلى حقيقة أن الكثير من أبرز العلماء والمهندسين انتقلوا إلى موقع الاختبار. وعلاوة على ذلك، كانوا يخفون هوية علمائهم بلحىً مزيفة ومكياج.

بيد أن هذه التدابير لم تكن سوى حيَل بسيطة، بالمقارنة مع خطة الخداع المعقدة التي نفذتها نيودلهي بغية تضليل البيت الأبيض. لمَّح الهنود لمسؤولين أميركيين رفيعي المستوى أنهم لم يكونوا يفكرون في إجراء تجربة نووية في ذلك العام؛ وقد سارت الخطة على خير ما يرام. بما أن كل شيء كان يبدو طبيعياً في صور الأقمار الصناعية، وبما أن بعض كبار المسؤولين الأميركيين دُفعوا للاعتقاد أنهم كانوا يملكون معلومات سرية حول السياسة الهندية - أي لم تكن هناك تجربة نووية وشيكة - فقد كانوا يشعرون برضى تام. ولهذا السبب، عندما حدثت التجربة، كانت الولايات المتحدة متفاجئة تماماً.

بعض الدول أتقنت فن الخداع، مثل إيران التي حافظت على برنامج قنبلتها مخفياً لمدة عقد من الزمن. كان الإيرانيون يدعون مجموعات أكاديمية من الولايات المتحدة وأوروبا ويعطونهم معلومات سرية وهم على يقين بأنها ستصل إلى حكوماتهم. والأمر نفسه ينطبق على إسرائيل، إذ إن السرية والخداع يقعان في قلب برنامجها النووي. لم تستطع الأقمار الصناعية أو كاميرات التجسس التقاط أي صورة لسلاح نووي إسرائيلي - كأن يكون، مثلاً، على صاروخ يُنقَل من موقع لآخر - وهذا يُعتبَر إنجازاً استثنائياً، نظراً لمستوى المجموعة الاستخباراتية الأميركية.

يشتهر السوفيات بأساليبهم الذكية في الخداع، لكنني أعتقد أن في ذلك مبالغة. فقد أظهروا في أحد

برامجهم التقنية، كما في إدارتهم لاقتصادهم، قلة براعة شديدة. من أهم أسباب اكتشاف أمر السوفيات في أزمة الصواريخ الكوبية هو أنهم بنوا مواقعهم هناك بالطريقة نفسها التي بنوا فيها مواقعهم في أوروبا الشرقية؛ كان هذا مذهلاً. عندما شاهدت السي آي أيه الصور، فهمت على الفور ما كان يجري.

أعتقد أن سبب عدم كون السوفيات أذكياء يرجع إلى حقيقة أنهم كانوا يملكون عدداً كبيراً من الأسلحة النووية، أي إنهم لم يكونوا مضطرين لذلك؛ وهذا درس ينبغي التركيز عليه. غير أن مهارات الخداع ستكون أساسية في المستقبل، مثل السرية في إخفاء قدرات نووية صغيرة عن أعين القوى العظمى التي تتعقبها بشكل حثيث. ومع وجود ثقافات شديدة الاختلاف، ربما ستجد الولايات المتحدة نفسها منهمكة في تمييز حيَل ذكية مخادعة كثيرة. قد يكون تخصيص مزيد من الأموال للاستخبارات الأميركية لهذه الغاية شيء جيد، إذ إنه سيكون استثماراً مربحاً، لكن توقُّع أن تكتشف الاستخبارات جميع الأشياء التي اكتشفتها خلال الحرب الباردة أمر غير واقعي على الأرجح.

عصر ما بعد فاسكو دي غاما

ذات يوم، كانت أوروبا وأميركا تحتكران القنبلة. من السهل نسيان كم كان العصر النووي الأول أوروبياً. لقد اختُرعت القنبلة على يد علماء فيزيائيين أوروبيين من أجل حل مشكلة أوروبية، أي هتلر، واستخدامها ضد اليابان كان نتيجة سيئة الحظ للانهيار المبكر لألمانيا النازية.

إذاً، هناك طريقة أخرى للنظر إلى العصر النووي الثاني، وهي اعتباره نهاية الاحتكار الذري الغربي. كانت الصين أول من كسرت الثلج، والآن هناك آخرون يفعلون ذلك أيضاً. ولكن، ثمة تغيير آخر أشد عمقاً يحدث، منهياً عصراً عمره خمسمئة عام، بدأ في العام 1498 عندما فتح المستكشف البرتغالي فاسكو دي غاما طريقاً بحرياً إلى الهند من أوروبا. ومع هذا الفتح، بدأ عصر تاريخي هو عصر الإمبراطوريات الغربية، الذي أدى في نهاية المطاف إلى السيطرة على النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

ثمة ميل للنظر إلى النصر في الحرب الباردة على أنه نقطة تحول في العصر الحديث. بيد أنه لا يبدو كذلك في أعين غالبية شعوب العالم. بالنسبة إليهم، إنه يمثل خاتمة مرحلة خمسمئة عام من الهيمنة الغربية، وليس خمسين عاماً من الحرب الباردة. إن النظر إلى العصر النووي الثاني من منظار الحرب الباردة ربما يكون مجرد فكرة خيالية غربية.

إن الاحتكارات أمر عظيم، بالنسبة إلى المحتكرين. لنتأمل كيف يبدو منع الانتشار النووي في هذا الإطار: تبشِّر بريطانيا وفرنسا اليوم بمنافع الحد من الانتشار النووي، مع أنهما ما زالتا تحتفظان بترسانتيهما النوويتين. والولايات المتحدة تحتفظ بأسلحتها النووية أيضاً، وتبني في الوقت نفسه قوة تقليدية كونية لا يمكن لأي دولة أخرى الوقوف في وجهها. يبدو وكأن الغرب يحاول التمسك بموقعه في التاريخ، والحفاظ على احتكاره النووي. لقد سُمح للصين بالانضمام إلى النادي، هذا صحيح، ولكن لم يكن هناك خيار آخر. ولكن، فكِّروا كيف يبدو ذلك بالنسبة إلى الهند وباكستان وإيران. بالنسبة إليها، لا بد أنه يبدو

مثل احتكار مشترك، يحارب منافسين جداً في مجال التكنولوجيا المتطورة بمناورات قانونية في الأمم المتحدة من أجل منع منافسين جدد من بدء مشاريعهم الخاصة.

كما أن هيمنة الغرب على العضوية الدائمة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين) واعتبار هذه الدول الخمس فقط أنها تشكل الدول النووية الشرعية، وفقاً لما تنص عليه معاهدة منع الانتشار النووي، يزيد على الجرح إهانة.

من المؤكد أن هذا المنظور العالمي سيؤثر على كيفية نظر الدول الأخرى إلى القنبلة. إذا كان نظام منع الانتشار النووي المبني على قيَم مشتركة - لجميع الأسباب العملية - يعني أن هذه الدول مضطرة لقبول القيم الغربية، فإنه لن يكون مقبولاً. استناداً للتغير الكبير في المجالين الاقتصادي والعسكري، هذا يعني أنك تطلب منهم تحمُّل الكثير.

اقتصاد الدفاع في العصر النووي الثاني

قيل مرةً إن تكاليف الأسلحة النووية وتعقيدها التقني يمكن أن يحولا دون حصول دول أخرى عليها. كان هذا في زمن لم يكن يُتصوَّر فيه أيضاً أن الدول النامية يمكن أن تأخذ وظائف من الولايات أو تنتج سيارات أو تصمم كومبيوترات.

إن الضغوط الاقتصادية على الدول المالكة للقنبلة مختلفة عما كان متوقّعاً. هنالك منافسة على الموارد في وزارات الدفاع بين مشاريع الأسلحة *الجديدة* مثل القنابل الذرية والصواريخ، وبين الأسلحة *القديمة*، مثل المشاة والطائرات والدبابات. عندما تُنفَق نقود أكثر على التكنولوجيات الجديدة، يُنفَق أقل على التكنولوجيات القديمة.

من نتائج هذا الأمر تخفيض عديد القوات التقليدية في أماكن كثيرة من العالم، بالمقارنة مع القوات الحديثة. إن جيوش المشاة الضخمة القديمة في آسيا تُستخدَم اليوم *كأبقار حلوب* لتمويل البرامج الأحدث. كما أن هناك تخفيضات في التمويل والاستثمار والتدريب لتحرير الأموال من أجل إنفاقها على الصواريخ والأسلحة النووية وحرب المعلومات والأقمار الصناعية... وغيرها. وهنا تكمن الإثارة، ففي هذه المجالات يمكن لمسؤول أو عالم في قضايا الدفاع، في إيران أو الهند، تطوير مسيرته المهنية.

في الوقت الحالي، هناك بضع دول فقط تفكر جدياً في وضعها الاستراتيجي الشامل. لكنها، بدلاً من ذلك، تدخل منطقة تكنولوجية جديدة، وتوسع إمبراطوريات بيروقراطية، وتحاول كسب ود النخب السياسية من أجل إبقاء صنبور النقود مفتوحاً.

يكمن أحد مخاطر هذا التوجُّه في أنهم سيبنون أداة نووية لا تصلح إلا للقيام بوظيفة واحدة فقط. بعبارة أخرى، إنهم سيصبحون معتمدين على الردع النووي حيث إنه إذا فشل، أو فُهم أنه لا يمكن استخدامه في أوضاع كثيرة، فلن يبقى لديهم الكثير للرجوع إليه.

إن القدرات التقليدية القوية تعمل مثل ممتص الصدمات. في الهند وباكستان، الجيوش التقليدية هي

التي تخفف الأزمات وتمنعها من التحوُّل إلى نزاعات نووية. وفي شبه الجزيرة الكورية، إن تخفيض القدرات التقليدية الكورية الشمالية بسبب ضعف اقتصادي يعني أنه إذا حدثت أزمة في المستقبل، فإنها قد تتصاعد بسرعة لتتحول إلى مواجهة نووية. لأنه هذا كل ما تملكه بيونغ يانغ، إلى جانب أسلحة كيماوية وبيولوجية.

إن بلداً يملك قنابل ذرية وصواريخ، ولا يملك جيشاً بكل معنى الكلمة، قد يكون لاعباً مزعزعاً للاستقرار في النظام الدولي، لأنه سيملك خيارات قليلة جداً، عدا التهديد بهجوم نووي، في حال حدوث أزمة. وعندما يرى منافسوه هذا الأمر، فإنهم قد يشعرون بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا الوضع تتمثل بتوجيه ضربة استباقية إليه. وحتى الأزمات العادية، التي تهدأ من تلقاء ذاتها عادةً، قد تتفاقم لتتحول إلى قضية بقاء قومي لأسباب لا علاقة وثيقة لها بموضوع النزاع الذي أنتج الأزمة في المقام الأول.

إن المقارنات بين القدرات النووية - حساب عدد القنابل الذرية التي تمتلكها الهند وباكستان - تبعد الانتباه عن الترابط الأهم بين القوى النووية والتقليدية. من الأرجح أن يتأثر استقرار الأزمات بهذا الترابط النووي - التقليدي أكثر من تأثره بالمقارنات النووية - النووية.

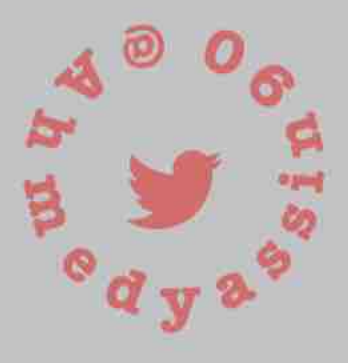
بالبراعة والحظ نجح العالم في تجاوز العصر النووي الأول، لكننا قد لا نكون بارعين أو محظوظين هذه المرة، إذ إنّ هنالك الكثير الكثير من الفوارق الهامة. إن العصر النووي الثاني لعبة متعددة اللاعبين، فضلاً عن أن ترتيب القوى الكبرى والثانوية مختلف كلياً. في العصر النووي الأول، لم تكن القوى العظمى مضطرة للقلق بشأن تصعيد نووي في منطقة معينة لأن أياً من الدول الإقليمية الثانوية لم تكن معترفة بامتلاكها القنبلة. وكان هناك انضباط مفروض تلقائياً إلى حدٍّ ما بفضل وجود الكتلتين الأساسيتين، بالإضافة إلى اتفاقات، تطلَّب تطويرها سنوات، حول السلوك المقبول وغير المقبول في ذلك النظام.

إن التدابير العالمية - الإقليمية للعصر النووي الثاني مختلفة كلياً. تواجه بعض القوى الثانوية احتمالاً حقيقياً بالهجوم عليها، ومع أنه يمكنها اللجوء إلى قوة كبرى طلباً للحماية، لكن هذا لا يشبه أبداً الأمن الذي كان يقدّمه اللجوء إلى واحدة من القوتين العظميين اللتين كانتا تقودان المنافسة في العصر النووي الأول. علاوة على ذلك، لقد حلَّت القومية محل التعاون الدولي الليبرالي والشيوعية كقوة سياسية دافعة، وهذا يجلب معه دوافع عاطفية وربما هيستيرية مثل الخوف والارتياب. ذلك يعني أن عامة الناس، أي الشارع، والزعيم الشكوك ضيِّق الأفق موجودون في مزيج الاحتراق. فإذا أضفت إلى ذلك الإرهابيين الذين سيرون فرصاً جديدة ليكونوا محفِّزين على التصعيد، فإن ذلك سيسرِّع اشتعال مزيج الاحتراق.

صحيح أن العالم لم ينفجر في العصر النووي الأول، حيث نجحنا في تجاوزه من دون إطلاق طلقة نووية واحدة، لكننا شهدنا مراحل كان الصدام فيها وشيكاً جداً. كان ذلك ناجماً عن إدراك ناقص للمخاطر وعن تفاعلات استراتيجية معقدة لم تكن مفهومة في ذلك الحين. مع ذلك، لم يفكر أي من الجانبين في أي وقت من الحرب الباردة جدياً في شن هجوم مقصود على الآخر. هذا لا يعني أنه لم يكن ممكناً نشوب حرب

نووية، لكنه يعني شيئاً في غاية الأهمية، وهو أن كلتا القوتين العظميين كانتا محافظتين إلى أبعد الحدود في ما يتعلق بالأسلحة النووية.

في العصر النووي الثاني، إن الإدراك الناقص للمخاطر من قِبَل القوى النووية الجديدة، أو من قِبَل دول تمتلك القنبلة منذ سنوات لكنها لم تفكر في جميع الاحتمالات لأنها لم تُدفَع إلى أزمة نووية حقيقية، من المرجح أن يكون أكبر لأن قدراتها أصغر وبذلك ستكون أهدافاً مغرية، ومن المرجح أن تكون تعقيدات التفاعلات الاستراتيجية أعظم أيضاً. والأهم من ذلك كله، يبدو مرجحاً جداً أن يجري التفكير جدياً في شن هجمات نووية محسوبة، اعتماداً على الوقائع والمنطقة. لقد نجح العالم في تخطي العصر النووي الأول، هذا صحيح، ولكن قد لا نكون محظوظين هذه المرة.



الفصل الخامس

الشرق الأوسط

الأسلحة النووية ليست جديدة في الشرق الأوسط، إلا أنه كان بالإمكان تجاهلها في الماضي لأنها نادراً ما أثّرت على الديناميات الاستراتيجية في المنطقة، لكنها الآن تشكّل مشكلة محورية بحدّ ذاتها، لأنه لا يُمكن الاعتماد على استمرار حالة الاستقرار النووي إلا بصعوبة، وكذلك لأنها تؤسّس لسياق جديد بالنسبة إلى المشاكل الأخرى كلّها التي لم تغِب عن المنطقة.

سبق للولايات المتحدة وإسرائيل أن أعلنتا أنه من غير المقبول وجود شرق أوسط نووي. قُدّم هذا التصريح على أنه الرأي الفصل بالنسبة إلى هذه المشكلة، لكن الواقع ليس هكذا لأن ذلك التصريح لا يوضح الكثير عن كيفية منع إيران من الحصول على القنبلة الذرية. ترافق الإعلان عن أنه من غير المقبول وجود شرق أوسط نووي مع نتيجة أخرى: شجّع على عدم التفكير في الأحجام والأشكال العديدة التي قد يمتلكها شرق أوسط نووي. جُمِعت أيضاً احتمالات عديدة، وأُعلنت غير مقبولة. يُحتمل أن تحصل إيران على عدد قليل من القنابل وتكتفي بالاحتفاظ بها، إذ إنّها تمتلك بديلاً آخر، ألا وهو إمكانية وضع استراتيجية سياسية متطورة لاستخدام القنبلة، وحيث تلحظ كذلك طرقاً نووية وغير نووية لإبقاء فتيل السلاح النووي مشتعلاً. تستطيع إسرائيل في هذه الأثناء الرد عن طريق الاعتماد على قوة الردع المتوافرة لديها حالياً. كما يُمكن لإسرائيل كذلك إعادة تصميم قوتها الرادعة عن طريق نقلها إلى البحر، وهي ستمتلك في هذه الحالة قوة ردع نووية وعلنية أكبر بكثير. لا يُستبعد كذلك أن تسعى دول أخرى للحصول على القوة النووية إذا تمكنت إيران من ذلك.

لا أعتقد أنه من الحكمة وضع كل هذه الاحتمالات في سلة واحدة، وذلك لأن إسرائيل ذاتها بدأت بالتفكير في عواقب وجود شرق أوسط نووي، وهي التي لم تعلن بشكل رسمي عن كونها قوة نووية. لكن التسريبات وأخبار وسائل الإعلام، والأبحاث الأكاديمية هي التي أخرجت قوة إسرائيل النووية من نطاق السرية إلى العلن. لم يجد قادة إسرائيل حاجة إلى التفكير في عواقب وجود شرق أوسط نووي على تغيّر السياق الأمني لإسرائيل بأكمله، وذلك مع بقاء الأسلحة النووية بعيدة عن الأعين، وخلال الحرب الباردة، وفي أثناء التسعينيات من القرن الماضي. اكتفى هؤلاء القادة أن اعتبروا هذا الاحتمال بعيداً عن التحقق، وقد تمكنت إسرائيل بهذه الطريقة من تجنّب جدالات عديدة، لكن ذلك استدعى قدراً كبيراً من التفكير.

أما ذلك العدد الصغير من الإسرائيليين الذين كانوا على علم بالأسلحة النووية فقد اقتصر على مجموعة صغيرة ومعزولة. أسفر الأمر عن عدم تحليل أهم التساؤلات الاستراتيجية بشكل عميق داخل إسرائيل. يُضاف إلى ذلك أن هذه السرية والحساسية الاستثنائيتين بشأن الأسلحة النووية الإسرائيلية تسببتا في ترك المسائل الأساسية من دون تمحيص. لكن هذا الوضع بدأ بالتغيّر منذ وقت قريب مع

اضطرار إسرائيل إلى مواجهة إيران نووية، لكن يبقى على إسرائيل أن تلحق فكرياً بالمسائل المتعلقة بالأسلحة النووية.

تستعد الولايات المتحدة وإسرائيل لرفع مستوى طريقة معالجتهما لمسألة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ حان الوقت الآن للنظر في القضايا التي لم تُخضَع بعد للدراسة.

هل يتعين على إسرائيل مهاجمة إيران؟

إن إحدى الأدوات التي ينبغي إدراجها ضمن الدراسة هي مفهوم مفترق الطرق، وهو القرار الفاصل الذي يؤدي إلى صيغ متعددة وبديلة ومختلفة من المستقبل. لكن ما إن يُتخذ هذا القرار حتى يستحيل الرجوع عنه وإلغاؤه. نلاحظ كذلك وجود شكٍّ كبير في الجهة التي تؤدي إليها تلك المسارات المتعددة.

أما مفترق الطرق هنا فهو ما إذا كان يتوجب على إسرائيل مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية أم لا. يُحتمل كذلك أن تشارك الولايات المتحدة في ذلك الهجوم، لكنني أرى أن ذلك لا يؤثر على حجة مفترق الطرق التي أثرتها هنا.

يقول بعض المراقبين والمعلقين إنّه لا يوجد شيء اسمه مفترق الطرق. إنهم يجادلون أن قيام إسرائيل بقصف دولة أخرى بهدف منع تسلّحها النووي إنما هو مجرد خطوة معتادة في منطقة متفجرة وخطرة. سبق لإسرائيل أن قصفت منشآت نووية من قبل؛ في العام 1981، أي عندما دمرت مفاعل تموز النووي في العراق، وكذلك في العام 2007، أي عندما دمرت إسرائيل مفاعل البلوتونيوم السوري الذي كان حديث الإنشاء. قال المراقبون إنّ هجمات كهذه هي مؤسفة، لكنها لا تكتسب قوة التغيير.

إنني لا أتفق مع وجهة النظر هذه، وذلك لأن الهجوم الإسرائيلي على إيران سيتسبب بنشوء شرق أوسط مختلف؛ وهو سيُطلق سلسلة من التطورات التي ستترافق مع عواقب أكبر من تلك التي تسببت بها حربا 1967 و1973. أما إذا امتنعت إسرائيل عن الهجوم، وحصلت إيران على القنبلة فستكون النتيجة نشوء شرق أوسط نووي؛ ستكون منطقة الشرق الأوسط مختلفة على أي حال.

لا أقصد القول هنا إنّه يتعيّن على إسرائيل أن تهاجم إيران، أو إنّ عليها الامتناع عن هذا الهجوم. إنه مفترق طرق، وهكذا يتعيّن على القادة ومعاونيهم تحديد العواقب التي سوف تنتج عن قرارهم. أما التسرع في سلوك أحد المسارات وتجاهل المسارات الباقية فهو يُعتبر عملاً يخلو من المسؤولية. تضع مفترقات الطرق هذه الضغوطات الفورية والمخاوف في سياق أكبر. إن السماح للضغوطات الفورية بتوجيه القرارات يعني تخلي القادة عن مسؤولياتهم في النظر إلى الصورة الأشمل، حتى عندما تكون الضغوطات استثنائية.

تمتلك إسرائيل خيارين: مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، أو الامتناع عن مهاجمتها. لكن إذا امتنعت إسرائيل عن الهجوم فسيتواجد احتمال كبير في أن تتمكن إيران من الحصول على القنبلة.

أما إيران فتمتلك خيارين إذا ما هوجمت: يمكنها الرد على هجوم إسرائيلي، ويمكنها ألاّ ترد. لكنني لا أستبعد في حال امتناع إيران عن الرد احتمال أن تعلن غضبها، وتشن عدة هجمات إرهابية محدودة،

ويُحتمل كذلك أن تقوم بمضايقة عدد قليل من السفن في الخليج العربي، وهكذا، يكون القرار الاستراتيجي التراجع والامتناع عن التصعيد ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

إن امتناع إيران عن الرد على هجوم إسرائيلي يعني فوز إسرائيل. كما أن تجريد إيران من سلاحها، ولوقت محدد على الأقل، سيكون ثمناً ضئيلاً تدفعه مقابل التخلص من تهديد نووي، وإن كان ذلك الهجوم سيلقى قدراً كبيراً من التنديد.

أما إذا ردّت إيران فيُحتمل أن يتبخر النصر الإسرائيلي، إذ إن ردوداً مثل الهجمات الإرهابية المدعومة من إيران، والحرب في الخليج العربي، والارتفاع السريع في أسعار النفط، والهجمات على إسرائيل ذاتها، كلها ستزيد الكلفة على إسرائيل بشكل مثير.

يُظهر طرح المشكلة على هذا الشكل أن أمراً ما يغيب عن المناقشات العلنية لمسألة الهجوم على إيران. تعتمد الأكلاف المترتبة على إسرائيل على رد إيران، وليس على ما تفعله إسرائيل. وهكذا، تعتمد الفائدة الناتجة عن الهجوم على كلفته، لكن هذه الأكلاف تقرّر في إيران، وليس في إسرائيل. أما إذا أقدمت إيران على تصعيد مضاد وبدأت لعبة التصعيد، فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة إلى إسرائيل.

يُمكن لإسرائيل التأثير على حسابات إيران بشأن الانتقام، وقد ظهر اقتراح في هذه الأثناء يقضي بأن تقوم إسرائيل بضرب الأهداف الإيرانية التي لها علاقة بالمفاعلات النووية فقط، أي أن تتفادى ضرب الأهداف المدنية والعسكرية الأخرى. سيدرك قادة إيران في هذه الحالة بأن الهجوم كان محدوداً، أي إنه ليس بالهجوم الذي يستهدف تدمير قدرات إيران العسكرية بالكامل. يُحتمل أن تقوم إيران في هذه الحالة بفهم الطبيعة المحدودة للهجوم الإسرائيلي، وتقوم بضبط ردّ فعلها، كما يُحتمل أيضاً ألاّ تفعل ذلك، ويُحتمل أيضاً أن يعتبر القادة في طهران أن هذا التكتيك محدود، أو يُحتمل أن يتعرضوا إلى ضغوط المظاهرات التي تدعو إلى الرد بطريقة أكبر.

لكن، يبرز أمامنا أمرٌ أكبر في هذا العرض. امتلكت إسرائيل، تاريخياً، القدرة على التصعيد في الشرق الأوسط. كانت إسرائيل تمتلك القدرة على الوقوف أمام أي خصم يظهر أمامها ومهما فعل، أي إنها كانت تقوم برفع سقف ردّها، وتمكنت بهذه الطريقة من احتساب مقدار العقوبة التي ترغب في إنزالها. يعني ذلك أن إسرائيل كانت تُمسك أوراق التصعيد بيديها.

إذا أردنا أن نفهم مسألة أوراق التصعيد فمن الأفضل لنا العودة إلى أزمة الصواريخ الكوبية التي نشبت في العام 1962. كانت الولايات المتحدة تمتلك أوراق التصعيد في منطقة الكاريبي، أما لو كانت الأزمة محصورة في تلك المنطقة لكانت الولايات المتحدة قد تمكنت من منع أي خطوة يقوم بها الاتحاد السوفياتي. لم تكن البحرية السوفياتية في وضع يمكّنها من فعل أي شيء في الكاريبي، وذلك لأن المنطقة كانت بعيدةً جداً عن قواعدها. كان ذلك أحد الأسباب التي دفعت الرئيس كنيدي لأن يختار فرض الحصار. أما لو وصل الأمر إلى حدّ اجتياح كوبا لكانت الولايات المتحدة قد تمكنت من التغلب على أي مقاومة، وذلك

عن طريق إضافة قوى أكبر للمشاركة في الهجوم. كانت كوبا بعيدة جداً عن الاتحاد السوفياتي حيث لا تتمكن من الحصول منه على أي قوات برية، لكن لو حاولت موسكو أن تفعل ذلك لكانت البحرية الأميركية قد أغرقت السفن التي تحمل الجنود.

كان يمكن للسوفيات مع ذلك الرد خارج الكاريبي؛ كان بإمكانهم ممارسة ضغوط على برلين، أو أي جزء آخر من أوروبا، إذ كانت الرهانات متساوية بشكل مذهل. امتلكت الولايات المتحدة أوراق التصعيد في الكاريبي، لكن ليس في أوروبا. وكان توسيع أزمة الصواريخ الكوبية من الكاريبي إلى أوروبا سيعني زيادة حدة الأزمة بشكل هائل، وذلك لأن موقعها كان سينتقل من المنطقة التي تمتلك فيها الولايات المتحدة العصا الغليظة، أي الكاريبي، إلى منطقة لا تمتلك فيها تلك العصا، أي في أوروبا.

تمتلك إسرائيل أوراق التصعيد في الشرق الأوسط ما قبل النووي، أما في شرق أوسط نووي، فهي لا تمتلكها. هذا هو السبب الذي يجعل من حصول إيران على القنبلة أمراً بالغ الأهمية. إنه أمرٌ يغيّر اللعبة تماماً، وهذا هو ما يجعل الشرق الأوسط النووي تهديداً مقلقاً بالنسبة إلى إسرائيل وكذلك بالنسبة إلى النفوذ الأميركي في المنطقة، وهذا ما يزيل كل استغراب إزاء إصرار إسرائيل على منع هذا الوضع من التحقق.

يمكننا الافتراض أن إسرائيل نفذت الهجوم، وأن إيران ردت بطريقة قاسية، أي بإطلاق الصواريخ على القواعد الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى إسرائيل، وبوضع ألغام بحرية، وبمهاجمة السفن في الخليج العربي. إن من شأن رَدٍّ كهذا اجتذاب الولايات المتحدة إلى الصراع. لكن دعونا نفكّر لبرهة من الزمن في السياسات المحلية التي يفرضها مفترق الطرق هذا؛ ستنجرّ الولايات المتحدة إلى حرب لحماية إسرائيل، وذلك في حرب بدأتها إسرائيل. هناك آراء كثيرة ترى أن سياسة إسرائيل، والتي كانت هكذا على الدوام، هي دفع الولايات المتحدة إلى الدخول في الحرب. يُحتمل في هذه الحالة أن يتحول الرأي العام الأميركي، وفورياً، إلى جهة إسرائيل وبكل طيبة خاطر؛ لكن ذلك ليس بالأمر الضروري، إذ يُحتمل هنا أن تُترك إسرائيل من دون مساعدة حتى ولو انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب ضد إيران. تمتلك الولايات المتحدة طرقاً عديدة لتفعل ذلك، لكن أشدّها وضوحاً هو أن تقوم واشنطن بإبطاء عملية إعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة. حدث ذلك من قبل، أي في حرب العام 1973، وذلك عندما أراد الرئيس نكسون ممارسة الضغط على إسرائيل كي تتخلى عن سيناء في نهاية الصراع.

تتزايد احتمالات لجوء الولايات المتحدة إلى تأخير دعم إسرائيل في حالتين: إذا اعتُبرت إسرائيل على أنها البادئة في الحرب، أو إذا امتدت الحرب لمدة طويلة. أما عندما تُهاجَم إسرائيل، أي كما حدث في العام 1973، فإن الأميركيين يعتبرون أن إسرائيل تدافع عن نفسها ويقومون بمعاقبة المعتدي، أما عندما تُعتبر إسرائيل المعتدية فإن كل الرهانات تتغيّر.

لطالما كانت الحروب الطويلة، وعلى الدوام، مشكلة بالنسبة إلى إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك لأن

السياسة المحلية تفرض نفسها، وسرعان ما يتحوّل الكلام إلى التكاليف الإنسانية، والمالية، والسياسية. أما الحرب القصيرة فتنتهي قبل حدوث كل ذلك. لكن السمة الأساسية للحرب الطويلة تعني فشل كل الخطط التي تجعل من أي نزاع قصيراً. يعود المخططون في هذه الحالة إلى الأفكار التي لقيت التجاهل في السابق لصالح خيارات أقصر وأنظف من الناحية الأخلاقية. إن من شأن وقوع حرب طويلة في الشرق الأوسط زيادة حدّتها سواء أكان من جهة عدد الضحايا، أم من جهة أنواع الأسلحة المستخدمة، أم من حيث الأهداف المعرّضة للهجوم. يُحتمل كذلك أن تكون رقعة الحرب أوسع بكثير، يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل قد تشعر بالحاجة إلى ضرب أهداف في سوريا، ولبنان، أو حتى في مصر. يُمثّل كل احتمال من هذه الاحتمالات قفزة رئيسة هامة في التصعيد. أما إيران فقد تُقدم من جهتها على توسيع الحرب إلى الخليج، والعراق، وأفغانستان، وذلك مع احتمال شنّ هجمات في كل مكان تقريباً.

إن الحرب الطويلة التي تشتد وتتوسع جغرافياً هي خطرٌ كبير من وجهة نظر الولايات المتحدة، ومع ذلك قلما يطفو هذا الموضوع في المناقشات المتعلقة بمهاجمة إيران. يتحدث بعض المعلقين وكأن المسألة برمتها ستنتهي في غضون ثلاثين يوماً، أي في حال قيام إسرائيل بالهجوم على إيران. لكن ذلك مجرد نتيجة محتملة واحدة من مفترق الطرق هذا، وقد لا تكون تلك هي النتيجة المرجحة. دعونا نفكّر الآن في فيتنام أو العراق، إذ اعتبر المخططون في البداية أنهما ستكونان حربين قصيرتين، لكن تبيّن بعد ذلك أنهما طويلتان جداً.

هناك أمر خطير بشكل خاص بشأن الحروب الطويلة؛ يتبع كل طرف ما يراه أمراً حكيماً مع كل خطوة يقوم بها، وهكذا يأخذ قرارات على المدى القصير استناداً إلى المعلومات التي يمتلكها في لحظة معينة. لكن الأثر المتجمع لهذه الخطوات الحكيمة بحدّ ذاتها قد تكون حرباً مطولة مع حلقات تصعيد تكتسب زخماً ذاتياً. يعود ذلك إلى أنه في الوقت الذي يدخل فيه بلدٌ ما في حرب طويلة فستتجمّع لديه تكاليف غير قابلة للتعويض تتمثل بأعداد الأشخاص الذين يفقدون حياتهم والأضرار التي أصابت البلاد، ما يعني أنه إذا ما أوقف البلد الحرب فإن ذلك يعني أن هذه الكلفة قد ضاعت سدى. يُمكن لديناميات التصعيد هذه أن تكون أكثر قوة من النزاعات السياسية التي تتسبب بالحرب أصلاً. ظهر هذا العامل جلياً في حروب فيتنام والعراق وهي الحروب التي امتدت لأعوام طويلة.

لكن، حتى ولو تخلت إيران عن برنامجها النووي بعد وقوع هجوم إسرائيلي عليها، فسيتعين أن تبقى تحت المراقبة لسنوات عديدة آتية. يُضاف إلى ذلك أن إيران لن تكون في مزاج يسمح لها بالتعاون مع مفتشي وكالة الطاقة الدولية، وذلك بسبب الأرواح التي فُقدت، والأضرار التي لحقت بالبلاد.

يبرز هنا احتمالٌ آخر وهو احتلال إيران وتغييرها سياسياً. لا يمكن لإسرائيل أن تفعل هذا وحيدةً، ولا حاجة بنا إلى القول إن التجربة الأميركية في العراق وأفغانستان قد قلصت من شهية الأميركيين للإقدام على عمل كهذا. يتطلب الاجتياح الأميركي لإيران واحتلالها موارد وقوى بشرية هي أكبر بكثير مما كان

الأمر عليه في العراق أو أفغانستان. تتطلب عملية مواجهة الثورات والاحتلال قوة بشرية هائلة. أما متطلبات الجيش الأميركي من الجنود لتنفيذ حملة من هذا الحجم فتتطلب تفكيراً جدياً في العودة إلى نظام التجنيد الإجباري.

يتعيّن علينا كذلك استعراض نوع آخر من التصعيد عند التفكير في مسألة هجوم إسرائيلي على إيران، وهو التصعيد المركّب. يتضمن التصعيد المركّب إطلاق نزاع جديد، أو أزمة جديدة غير الصراع الأساسي؛ توفّر لنا أزمة الصواريخ الكوبية، مجدداً، مثالاً مناسباً. لو ردّ السوفيات على كنيدي بتهديد برلين لكان ذلك مثالاً عن التصعيد المركب، أما في حالة قيام إسرائيل بمهاجمة إيران فيُحتمل أن تردّ بمهاجمة القواعد الأميركية في الشرق الأوسط، وبمنع الملاحة في الخليج، وشنّ هجمات في أوروبا، أو التسبب في أزمة في العراق أو أفغانستان. ستكون كل هذه الاحتمالات تصعيداً مركباً لأنها تثير قضايا لا تتعلق مباشرة ببرنامج إيران النووي.

تمتلك عمليات التصعيد المركبة مخاطر هائلة، كما تزيد من شدة الصراع. يعود ذلك إلى إثارة قضايا جديدة بالكامل، مثل حرية الملاحة في الخليج، وأمن الطاقة، والوجود الأميركي في الشرق الأوسط... يستتبع ذلك أنه إذا أُغرقت سفينة تابعة للبحرية الأميركية في الخليج فقد تضطر الولايات المتحدة، وبفعل ضغوط الرأي العام فيها، إلى الرد بتصعيد مماثل من جانبها ضد إيران.

يعني ذلك أن النزاع الذي بدأ حول قضية محدودة، أي البرنامج النووي الإيراني، قد يتوسع إلى حرب تشمل مخاطرها أمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والوجود الأميركي في المنطقة. إن من شأن هذا التوسع إطلاق ديناميات جديدة، وهي التي بدورها ستؤثّر على سلوك الدول المنخرطة في النزاع. يمكن لنا في هذه الحالة أن نتوقع تحرّك إسرائيل نحو عدد من الخطوات التي تُمنع الآن من اتخاذها، مثل توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وتنظيف منطقة جنوب لبنان، وتدمير الجيش السوري. تُعتبر هذه الأمور كلّها غير واردة اليوم، لكن من الصعب أن تبقى كذلك في حالة نشوب حرب أكبر مع إيران.

يلخص الشكل 5-1 العواقب المحتملة في حال نشوب حرب مع إيران.

يُحتمل أن تعمد إسرائيل بعد موازنة كل البدائل لديها إلى تنفيذ الهجوم. أما رأيي الخاص مع ذلك فيتلخص في أن مناقشة هذه المسألة ينبغي لها أن تتم في مستويات أعلى مما يجري عادة في الولايات المتحدة وإسرائيل. اكتشفت أن عدداً من السيناريوهات شديدة الأهمية لم تخضع للتحليل بعد، أو أنها استُبعدت على أساس أنها غير *واردة*. يتضمن ذلك على الأخص إمكانية خروج حرب كبيرة وطويلة عن السيطرة في ما يتعلق بعمليات التصعيد المركّب التي تثير قضايا لا علاقة لها بحيازة إيران للقنبلة. إننا نصل، وفي كلتا الحالين، أي الهجوم أو عدم الهجوم، إلى مفترق طرق في الشرق الأوسط. سيتشكّل عالمان مختلفان جداً نتيجة القرارات التي ستتخذ. أما رأيي الخاص فهو أن التفكير العميق في السيناريوهات المحتملة هو في صالح عدم مهاجمة المنشآت الإيرانية. يدلنا هذا الوضع على أهمية التفكير في المسار الذي

سيظهر عندما تمتلك إيران القنبلة.

الشكل 5-1

العواقب المحتملة للحرب مع إيران

- ضرورة إعادة ضرب إيران بشكل دوري كل عدة أشهر أو عدة سنوات، وذلك لفترة غير محددة في المستقبل.
- اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان واحتلاله للقضاء على حزب الله.
- هجمات عربية على مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية.
- انتهاز إسرائيل فرصة الحرب لتوسيع إضافي لمستوطناتها في الضفة الغربية.
- قيام إيران بزعزعة الأنظمة في البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، والمملكة العربية السعودية مستخدمة الإرهاب، والعمل مع الأطراف السياسية المحلية أو بشكل مستقل معها.
- ظهور المهاجمين الاستشهاديين داخل إسرائيل.
- إثارة إيران للاضطرابات في العراق وأفغانستان، وتعطيلها لأي مكتسبات إيجابية للجهود الأميركية على مدى عشر سنوات لإرساء نظام مستقرٍ في البلدين.
- ارتفاع هائل في أسعار النفط بسبب مهاجمة إيران لناقلات النفط.
- ازدياد الإرهاب في أوروبا.
- الممارسة المتزايدة للقتل المتعمد من قِبل كل الأطراف.
- تعزيز قوة الإسلام السياسي بشكل كبير والذي يتمحور حول المشاعر المعادية لليهود والأميركيين.
- دفع مصر ودول أخرى نحو المشاعر القومية الموجهة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، وإضعاف السعي نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي.

كيف تغيّر البيئة النووية الشرق الأوسط؟

دعنا نفترض أن إسرائيل لا تهاجم إيران؛ ستحصل إيران على القنبلة، وهكذا ستُفرض عليها، وبكل تأكيد كل أنواع العقوبات.

إن الأسلحة النووية ستغيّر بيئة الشرق الأوسط من منطقة معروفة بسقوفها المحددة من العنف، إلى منطقة متميزة بالعنف غير المحدود، والخطوط غير المحددة والغامضة التي قد تفصل بين درجات العنف فيها. ستعتمد التحركات السياسية والعسكرية على التقديرات التي تشير إلى أين قد تصل الأمور إذا ازدادت أعمال العنف شدة، ما يعني بعبارة أشمل أن إدارة المخاطر ستحل محل حسابات الربح والخسارة.

نشير هنا إلى أنه حتى النزاعات الصغيرة والتي لا تُعتبر خطرة بشكل خاص في الوقت الحاضر يُنظر إليها في سياق مختلف. يُحتمل أن يؤدي ذلك إلى حذر أكبر في عملية اتخاذ القرارات. يُحتمل أن يشعر الفرقاء جميعهم بالحذر الشديد من إطلاق أزمة كبيرة قد تأخذهم إلى أماكن لا يريدون الوصول إليها. يصدق هذا على الأخص في الفترة الأولى من الشرق الأوسط النووي حيث يتجنب الفرقاء التعرّض لمخاطر إضافية.

أما من الجهة الأخرى فقد تحدث أزمة نووية على الفور؛ ستضطر إيران إلى الرد إذا استمرت شدة العقوبات، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية محلية خاصة بها.

تبرز بعد ذلك القضايا القديمة التي تخيّم على الشرق الأوسط ولم تختفِ بعد. تشمل هذه القضايا المستوطنات الإسرائيلية، وغزة، وحزب الله، ولبنان وهي ستظل ماثلة كقضايا، لكنها ستبدو مختلفة في بيئة نووية.

أما النقطة الهامة هنا فهي أن الشرق الأوسط النووي يؤثّر بما يتجاوز حجم القنابل التي يُمكن استخدامها. لكن الاكتفاء بالتركيز على أعلى درجات القتال، والضربات النووية والضربات المضادة، من شأنه حجب المظاهر الأوسع من النزاع والتي يمكن حدوث بعضها وإن كان على درجة أقل بكثير من الشدة بحسب سلّم التصعيد، أي إنها تقصر كثيراً عن الهجمات النووية. أشير هنا إلى أن هذا الحيّز الأقل شدة وتصعيداً هو الذي حاز على قدر قليل من الاهتمام.

لكن هذا الحيّز بالغ الأهمية لأسباب عدة؛ إن المسار نحو الحرب النووية في الشرق يأتي من سوء التعامل مع هذه النزاعات والأزمات الأقل خطورة أكثر بكثير مما يأتي من قرار رجال الدين ذات يوم بالضغط على الزر، وهذا هو السبب الذي يجعل من مهارات إدارة الأزمة أمراً في غاية الأهمية. يحملنا ذلك على القول إنّ السنوات الأولى للشرق الأوسط النووي يُحتمل أن تكون خطرةً بشكل خاص، وذلك لأن كل طرف يشعر بأن الطرف الآخر قد تجاوز حدوده وضوابطه، ما يعني أن الخطوط الحمراء التي نشأت على مدى عقود من الزمن في الشرق الأوسط قد لا تكون كافية، إما لأنها لا تتعامل مع البيئة النووية الجديدة، أو لأنها لا تغطي الاحتمالات الجديدة التي تزعزع الاستقرار في المنطقة.

من المحتمل أن تكتسب الأزمة النووية الأولى أهمية متصاعدة، وذلك للسبب ذاته الذي أكسبَ أزمة برلين في العام 1948 الأهمية خلال العصر النووي الأول، ما يعني أن القواعد التي تحدد ما هو مسموح وما هو غير مسموح ستُحدد من دون التسبب بتصعيد خطير. يُمكن لهذه الأزمة الأولى أن تضع نمطاً معيناً لوقت طويل من الزمن.

أما إذا أردنا فهمَ كم من الفوارق التي تتسبب بها البيئة النووية، فسيتعيّن علينا فهمَ الوضع *ما قبل النووي* في المنطقة. أريد الآن استخدام الاقتباسات كي أبيّن خرافة أن المنطقة لم تكن في واقع الأمر *ما قبل* نووية على الإطلاق.

رأى بن غوريون الذي كان رئيساً للوزراء في خمسينيات القرن الماضي، وفي معرض تحليله للتحديات التي تواجه إسرائيل، المقاومة العربية المتصلبة إزاء وجود دولته؛ لم يكن في وسع إسرائيل تغيير هذا الموقف عن طريق الدبلوماسية والنوايا الطيبة. كان السؤال المطروح في ذلك الوقت يدور حول كيفية تمكّن إسرائيل من الاستمرار في هذا المحيط المعادي لها.

كانت فكرة بن غوريون الاستراتيجية هي أن الحرب لن تحقق هدف ضمان وجود إسرائيل. إن أي انتصار إسرائيلي، ومهما كان حاسماً، لن يُفلح في إقناع العرب بقبولها. اعتبر بن غوريون أن الأمر سيتطلب نزاعات متكررة لحمل العرب على تغيير موقفهم. يمكننا أن نطلق على هذه العملية اسم **التكيّف المناسب**؛ operant conditioning. يُمكن للفرد هنا أن يعدّل سلوكه، لكنه لا يعدّل مشاعره بالضرورة. يرى بن غوريون أن العرب سيختبرون أموراً مكروهة لديهم عدة مرات، الأمر الذي يفيدهم في تعديل سلوكهم، هذا إذا لم يكن كراهيتهم تجاه إسرائيل. جرت ثلاث حروب تقليدية بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، أي في السنوات 1956، 1967، و1973. وقد جرت العادة دراسة هذه الحروب بشكل منفصل، لكنني أعتقد أن تأثيرها المتسلسل والمتجمع هو الأمر الهام بشأنها. لقد نجحت تلك الحروب في تكييف جيران إسرائيل من العرب بالشكل المناسب، وحتى لو لم تتمكن من تغيير مواقفهم إزاء إسرائيل.

بدأ في الفترة التي تلت العام 1973 ما يشبه قبولاً من جانب بعض البلدان العربية بوجود إسرائيل كأمر واقع، وإن على مضض. غيّرت تلك الدول من سلوكها، هذا إذا لم تغيّر مشاعرها. تبرز لدينا هنا دول مثل مصر، والأردن، وسوريا، وتُعتَبَر كل دولة من هذه الدول مختلفة بعض الشيء عن الأخرى، لكن هذه الدول الثلاث أحجمت عن مهاجمة إسرائيل كما فعلت من قبل.

تمكّنت إسرائيل من فرض هذا *التكييف المناسب* عن طريق إنزال أضرار بالعرب من جانب واحد، وقد وصلت نسبة إنزال الأضرار المتبادلة في تلك الحروب إلى عشرة مقابل واحد، وحتى إلى مئة مقابل واحد. تنطبق هذه الأرقام على الدمار الذي أصاب سلاح الجو المصري في العام 1967، كما حدث الأمر ذاته في غزة ولبنان في السنوات القليلة الماضية. أما سبب إنزال إسرائيل لهذه الأضرار من جانب واحد فيعود إلى امتلاكها جميع أوراق التصعيد في المنطقة. تمتلك إسرائيل خيار أنواع الأسلحة المستخدمة، وقواعد الاشتباك، وحرية اختيار الأهداف، وهي كلها عناصر تسمح لها بإنزال أضرار خفيفة، أو متوسطة، أو ثقيلة بالعرب. تواجدت الضوابط في تلك الحروب، لكنها كانت أخلاقية وسياسية أكثر منها عسكرية واستراتيجية.

تحتاج إسرائيل إلى تفوق تكنولوجي نوعي في مجال الأسلحة التقليدية كي تتبع هذا النهج. لا يُمكن لإسرائيل أن تتحمل حرباً تكلّفها خسائر بشرية ضخمة، ولذلك اعتمدت على دعم الولايات المتحدة في تحقيق هذا التفوق التكنولوجي النوعي.

فهمت الدول العربية هذا الأمر، وإن كانت بعض المنظمات العربية لم تفعل ذلك، وفهمت كذلك الخطوط الحمراء التي إذا تجاوزتها فقد تتسبب بحدوث هجوم كبير عليها. مُنعت تلك الدول من تجاوز تلك الحدود،

وحتى الاقتراب منها. أعطت سوريا، على سبيل المثال، الأسلحة والدعم إلى المنظمات المعادية لإسرائيل، لكنها لم تعطها بما يبرر قيام ضربات جوية إسرائيلية ضد دمشق.

تمحورت الاستراتيجية الإسرائيلية حول هذه الخطوط الحمراء، وكان بإمكان إسرائيل اختراق الحدود السورية عدة مرات مستخدمةً القوات الجوية والبرية. أدرك السوريون والإسرائيليون والأميركيون أن اختراق الحدود يعني تصعيداً خطيراً. لكن الطائرات الحربية قامت خلال حرب لبنان في العام 2006 بالتحليق فوق المقر الصيفي للرئيس السوري بشار الأسد. كان ذلك مؤشراً على ما يمكن أن يحدث تالياً، أي القيام بغارة على دمشق، وذلك إذا ما زاد الأسد دعمه لحزب الله عن طريق تزويده بأسلحة فتاكة إضافية. كان ذلك إشارة تحذيرية واضحة: لا تذهب بعيداً جداً وإلا ستندم.

تُعتبر الأسلحة النووية الإسرائيلية رادعةً كذلك للتهديدات الآتية من خارج المنطقة. قال سايمون هيرش في كتابه *خيار شمشون* الذي صدر في العام 1991 إنّ إسرائيل استهدفت المدن في جنوب روسيا بالأسلحة النووية. كان خوف إسرائيل هو من إمكانية تحرّك الاتحاد السوفياتي لتدمير الأسلحة النووية لإسرائيل، أو من إقدام موسكو على تزويد العرب ببعض الأسلحة الفتاكة الجديدة. كانت القوى النووية الإسرائيلية كذلك بمثابة تأمين لها ضد اختراق عسكري عربي محتمل، وكانت تهديداً أخيراً لهم يهدف إلى إجبارهم على التراجع أو مواجهة تلك النتيجة الكارثية.

كان الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي والمكوّن من مزيج من قوى شبه عسكرية، واستخباراتية، وتقليدية ونووية، مصمماً لمواجهة ثلاث فئات متمايزة من الأخطار. تتعامل القوى شبه العسكرية والاستخباراتية مع مسائل الأمن الداخلي والأخطار الآتية من المناطق المحتلة، كما يمكن لهذه القوى أيضاً أن تطلب مساعدة الأجهزة العسكرية الأخرى. أما القوات التقليدية فتتعامل مع الهجمات الآتية من الدول العربية. أما القوى النووية فمخصصة لردع هجمات الاتحاد السوفياتي، وفي وقت لاحق الهجمات الكيميائية والبيولوجية على إسرائيل.

يجدر بنا أن نلاحظ بنتيجة هذه المناقشة أن دور القوى النووية في إسرائيل هو دور محدود. لم تكن هناك حاجة إلى تعزيز تلك القوى لأن العرب لم يمتلكوا أي أسلحة تستطيع تدميرها. لكن كانت هناك حاجة إلى إخفائها عن أعين الأقمار الصناعية. كان يكفي لصورة أقمار صناعية يسرّبها البنتاغون إلى الصحافة أن تجبر الولايات المتحدة على إبعاد نفسها عن إسرائيل، أو أن يؤدي ذلك بموسكو إلى إعطاء ضمانات نووية لدمشق أو القاهرة على حدّ ما تخوّف منه هنري كيسينجر في العام 1969. لم يكن أمام القوى النووية الإسرائيلية ما تفعله غير أن تبقى سرية وبعيدة عن الأعين.

لم يكن الأمر يشبه وضع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، أي عندما اضطرت أميركا إلى بذل كل أنواع الجهود لصنع قوى نووية تمتلك القدرة على الدفاع عن الحلفاء وطمأنتهم في الوقت ذاته. امتلكت القوات الأميركية وكذلك القوات السوفياتية الأهمية السياسية والاستراتيجية، أما إذا ظهر أن أحد الأطراف

يمتلك أسلحة نووية أكثر من الطرف الآخر، فإن شعوراً من عدم التوازن كان سيظهر على الفور. كان ذلك أحد أسباب الزيادة الهائلة في الترسانة النووية لدى القوى العظمى.

لم يضطر الاستراتيجيون الإسرائيليون إلى التفكير في شأن المتطلبات السياسية والعسكرية لقواهم النووية. أما بعد معاهدة السلام في العام 1979 التي عقدتها إسرائيل مع مصر، فإن إمكانية الهجوم التقليدي على إسرائيل قد حُجبت بظهور تهديدات أخرى، وهكذا تحوّل سيناريو الاختراق العربي إلى أمر أقل أهمية.

نجح هذا النهج الإسرائيلي إلى حدٍّ ما إلى أن تغيّرت الجغرافيا العسكرية للمنطقة. أما "الأخطار الخارجية"، أي تلك الآتية من العراق وإيران، فقد أصبحت بعيدة جداً عن إسرائيل حيث لا تضطر للقلق بشأنها كثيراً. لكن صدّام حسين في سنوات الثمانينيات امتلك برامج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، كما امتلك أيضاً الصواريخ التي بإمكانها الوصول إلى إسرائيل.

أطلق صدّام حسين خلال حرب الخليج الأولى في العام 1991، تسعة وثلاثين صاروخاً من طراز سكود على إسرائيل، وكلها كانت مزودة برؤوس حربية تقليدية أو خامدة. أحدثت الصواريخ قدراً قليلاً من الأضرار. لكن ذلك لم يحمل أهمية بالغة. كان العراق عدواً بعيداً ذات مرة، لكنه تمكن من ضرب تل أبيب. أدرك زعماء إسرائيل أن صواريخ صدام قد تحمل غاز السارين أو بويغات الأنثراكس. وقعت تلك الهجمات الصاروخية على المنطقة الرمادية الاستراتيجية والتي تخلو من التجمعات البشرية. أما لو أطلق العراق صاروخاً كيميائياً على تل أبيب، لكان اعتُبر ذلك تجاوزاً للخط الأحمر، ولكانت إسرائيل قد انتقمت، لربما، إما بالصواريخ النووية أو الكيميائية. أما لو أرسل العراق جيشاً إلى إسرائيل لكان بإمكانه الأمر التسبب بردٍّ تقليدي.

لكن إطلاق هذه الصواريخ التقليدية على المنطقة الرمادية لم يكن بحسبان القادة الإسرائيليين. لم تلحظ قواعد الاشتباك المتبعة هذا الوضع؛ لكن يجدر التركيز على هذه النقطة؛ افتقدت القواعد المتبعة، وحتى في العام 1991، لتغطية كل هذه الحالات. أما ما حدث تالياً فهو ما حدث في الحرب الباردة، وهكذا كان على إسرائيل أن ترتجل الرد على الفور.

امتلك القادة الإسرائيليون سبباً وجيهاً لعدم الانتقام من العراق في العام 1991. أراد الإسرائيليون تجنب الوقوع في حلقات تصعيدية، وتجنّب إحداث انقسام في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي كان يشنّ الحرب على صدام. تخوّف هؤلاء القادة كذلك من أن يؤدي الانتقام من العراق بصدام إلى استخدام الأسلحة الكيميائية فعلاً ضد بلادهم.

فاق التأثير النفسي للهجوم الصاروخي الذي شنّه صدام ضد إسرائيل بشكل كبير الأضرار الطفيفة التي سبّبها. تحدث موشيه آرينز، وهو الذي كان وزير الدفاع في إسرائيل خلال حرب الخليج في العام 1991 فقال:

إن الاحتياطات التي اتخذتها إسرائيل - تحضير الغرف المغلقة، وتوزيع أقنعة الغاز - مزعجة للغاية. كان الأطفال الإسرائيليون الصغار يتجولون في أثناء الحرب مصطحبين معهم علباً بنية اللون معلقةً على جوانبهم، وتحتوي على أدوات الأقنعة الواقية من الغازات، وكانوا على استعداد لوضعها على وجوههم حالما يسمعون صفارات الإنذار. كان الناس يهرعون إلى الملاجئ كلما سمعوا أصوات صفارات الإنذار، وكان ذلك يحدث كل يوم تقريباً خلال الحرب؛ أو كانوا يتوجهون إلى غرف مغلقة ويضعون الأقنعة الواقية من الغازات.

كانت صواريخ سكود تلك هي نسخٌ محسّنة عن صواريخ V2 الألمانية التي استُخدمت في الحرب العالمية الثانية، وقد أطلق الألمان هذه الصواريخ ضد بريطانيا قبل انتهاء الحرب وتسببوا بأضرار كبيرة. لم تكن هناك من طريقة لاعتراضها، ولم نعرف كيفية إسقاط صاروخ باليستي متجه نحونا بسرعة تفوق سرعة الصوت.

تستحق الإشارة إلى الغازات، وإلى نشأة الصاروخ V2 الذي استخدمه النازيون، التوقف عندها. أحدثت صواريخ صدام البدائية قدراً قليلاً من الأضرار، لكنها أشّرت إلى بداية تغيّر أساسي في الشرق الأوسط.

تبدو خريطة المخاطر الجديدة للشرق الأوسط النووي مختلفةً تماماً عن خريطة ما قبل الحقبة النووية.

أما أهم نقطة هنا فهي أن أعلى درجات العنف يُمكن أن تأتي من بلدان في هذه المنطقة، أي إن الأمر اختلف كثيراً عن الأيام الماضية عندما كان الاتحاد السوفياتي يشكّل وحيداً هذا التهديد. يظهر ذلك بوضوح في الهجمات النووية والكيميائية المدمرة الظاهرة في الشكل 5-2.

أما الحدود الفاصلة التي تنظم الصراع في الشرق الأوسط فهي تتلاشى في المنطقة الرمادية الغامضة، وذلك لأنها بدأت في التشكل منذ وقت قريب فقط.

استراتيجيات إيران نووية

يدهشني كيف أن قدراً قليلاً من التحليل قد طال ما يُمكن أن تفعله إيران بالأسلحة النووية. يجادل بعض الأشخاص أن رجال الدين سيضغطون على الزر فوراً لمحو إسرائيل. لكن وجهة النظر السائدة الأخرى تفيد بأنّ إيران ستُردع عن القيام بأي شيء يتعلق بالقنبلة. تُعتبر هاتان الإمكانيتان الوحيدتين بالنسبة إلى إيران النووية.

لكن هناك حالات أخرى عديدة غير هذين الاحتمالين، أما أنا فأعتقد أن هذين الاحتمالين غير واردين، لكن النقاش حول إيران النووية يراوح ما بين هذين الخيارين بالذات.

إن العجز عن التفكير جدياً من خلال استراتيجيات لإيران النووية مثالٌ عن عجز أوسع في الطريقة التي يفكّر بها الناس حول العصر النووي الثاني: أي عدم الأخذ في الاعتبار كيفية استخدام القوى النووية

الصغيرة. يظهر هذا العجز جزئياً بسبب وجود موقف عام يفيد بأنّ إعطاء أي مصداقية لفكرة أن الأسلحة النووية تمتلك استخدامات أمر غير منطقي. أما السبب الآخر لعدم التفكير في القوى النووية الصغيرة فيعود إلى التجربة الاستراتيجية الأميركية. كانت الترسانات النووية خلال الحرب الباردة كبيرة جداً إلى درجة عدم وجود حاجة إلى التفكير في القوى - الدول - الصغرى، أو تلك التي تمتلك أقل من مئة سلاح نووي.

هناك استراتيجيات عديدة متعلقة بإيران يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء أي تقييم للشرق الأوسط النووي، وذلك لأن خيارات إيران تتعلق كثيراً بالحرب والسلم في المنطقة. يُضاف إلى ذلك أن استحداث لائحة بالاستراتيجيات الإيرانية المحتملة أمر له أهميته كذلك، وذلك لأننا مضطرون للتفكير حول بدائل للحالات الساذجة والمبسطة مثل "الضغط على كل زرٍّ على الفور"، و"سينجح الردع على الدوام".

يحتمل أنه من المفيد استبعاد بعض الاستراتيجيات على الفور لأنها غير واردة أو غير عملية. لا يُمكن لإيران تطوير استراتيجية قتالية - حربية مشابهة لاستراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة؛ يفتقد الإيرانيون إلى الثروة، والخبرة، والتقنية لفعل ذلك. لا يُمكن لإيران كذلك صنع أقمار صناعية للإنذار المبكر تتمركز في الفضاء، وكومبيوترات لإعادة الاستهداف السريع التي تفيد في إعادة تحديد الأسلحة، أو أقمار صناعية للمراقبة لتحديد مواقع القوى النووية الإسرائيلية خلال الحرب. إن كل ذلك يدخل في باب المستحيل.

إن العجز عن نشر القوة النووية ذات التقنية العالية قد يؤدي إلى تركيز اهتمام قادة إيران ومساعديهم على مجالات الابتكار التي أكثر ما تناسب الوضع الإيراني. تظهر الاستراتيجيات غير المتوازنة ضد القوات الأميركية المتفوقة تكراراً في التفكير الإيراني، وذلك على شكل تكتيكات حشود بحرية تهدف إلى إزعاج سفن البحرية الأميركية في الخليج، وفي إعطاء أسلحة متقدمة إلى حزب الله وإلى المنظمات الإرهابية. تبدو الاستراتيجية النووية غير متوازنة الخطوة المنطقية التالية في هذا السياق.

تظهر لائحة بالاستراتيجيات المتعلقة بإيران النووية في الشكل رقم 5-3. إن بنود هذه الاستراتيجيات لا تتبع ترتيباً معيناً، لكن كل بند فيها هو بندُ عملي بالنسبة إلى إيران ضمن العقد القادم. يُلاحظ كذلك أن البنود في تلك اللائحة لا تتطلب تقنية معقدة؛ إنها نقطة أساسية بسبب وجود فرضية غير مبررة تفيد بأن عدم حصول بلد ما على أحدث التقنيات يعني امتلاكه لاستراتيجية بدائية.

الشكل 5-3

استراتيجيات إيران نووية

- قوة رادعة بالحد الأدنى
- قوة ردع دفاعية

- قوة ردع هجومية
- استراتيجية لأقصى الاستفزازات
- إبقاء الملف النووي على نار حامية
- الأسلحة النووية كعملة سياسية

القوة الرادعة بالحد الأدنى

إن قوة نووية صغيرة ودائمة قوامها من عشر إلى عشرين قنبلة ذرية تُصنع لأجل ردع إسرائيل والولايات المتحدة عن مهاجمة إيران هي التي ستشكّل ما يُسمى بالقوة الرادعة بالحد الأدنى. إن القوة الرادعة بالحد الأدنى هي كما يدل عليها اسمها؛ إنها أصغر قوة تردع الخصم عن مهاجمتك. إن إضافة أسلحة أخرى إليها يُعتبر هدراً لأنه لا فائدة عسكرية وسياسية منها على الإطلاق بعد الوصول إلى عتبة الحد الأدنى المطلوب.

إن عدد الأسلحة الضرورية لردع إسرائيل عن الهجوم يأتي من جغرافية سكانها المحصورة ضمن نطاق ضيّق، إذ يعيش معظم سكان إسرائيل في شريط السهل الساحلي، ولا تحتاج إيران إلى أكثر من أسلحة قليلة لتدمير هذا الشريط.

لكن إيران تمتلك أعداء آخرين يتوجب عليها ردعهم، وليس إسرائيل فقط. تحتاج إيران كذلك إلى تدمير ثلاث أو أربع قواعد أميركية في المنطقة، وإلى ضرب المملكة العربية السعودية، وذلك بحسب استراتيجية الردع بالحد الأدنى. أما إذا احتسبنا بعض الخسائر وفشل عمليات الإطلاق، فإن العدد يصل إلى نحو عشرين سلاحاً نووياً.

لا يمكنني الجزم ما إذا كانت إيران ستتبنى استراتيجية قوة رادعة بالحد الأدنى أم لا. لكن ما يمكنني قوله هو أن الردع بالحد الأدنى هو الخيار المفضّل لدى الولايات المتحدة، ما يعني أنه إذا ما أصبحت إيران نووية فإن هذه هي الاستراتيجية التي تعتقد أميركا على نطاق واسع أن إيران ستختارها. إنه الخيار الأقل سوءاً من وجهة النظر الأميركية. أقول ذلك لسببين: أولهما، يُظهر الردع بالحد الأدنى مدى ضبط النفس الذي تتبعه إيران، إذ إنها تدرك أنها لن تحقق الكثير إذا صنعت المزيد من الأسلحة الذرية، كما أن ذلك يؤشّر على أن هذه الأسلحة لا تحظى كثيراً بموافقة الحكومة الإيرانية. أما السبب الآخر الذي يجعل هذه الاستراتيجية تُنسب إلى إيران في الدوائر الاستراتيجية الأميركية فهو أنها أسهل ما تفكّر فيه تلك الدوائر، وهكذا تنتفي الحاجة إلى التفكير في الخيارات الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى استخدامات الأسلحة النووية التي ستثير مشاكل أكثر إثارة للقلق.

لاحظت في كل مؤتمر عن إيران النووية حضرته في الولايات المتحدة أن هناك شخصاً ما يجادل أن "إيران ستتبنى فقط قوة ردع بالحد الأدنى"، لكن ما أثار انتباهي هو أنني لم أسمع رأياً كهذا عندما كنت

أحضر مؤتمرات في إسرائيل. تختلف الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن ما إذا كانت إيران ستحصل على القنبلة الذرية، كما أن الدولتين ستختلفان أكثر بشأن الاستراتيجية التي ستتبعها إيران عند حصولها عليها بالفعل.

هناك سمة أخرى تترافق مع الردع بالحد الأدنى وهي أن فعاليته عالية، وعلى الأقل إلى أن تبرز أزمة أو صدمة. لكنه يعمل بنجاح في معظم الأوقات، أي بمعنى أنه يردع إسرائيل والولايات المتحدة عن الهجوم، وذلك لأن كل يوم يمر من دون أن تهاجم فيه الدولتان يُمكن للناس الإشارة إلى قوة إيران الرادعة والقول: "أترون؟ إنها ناجحة". لكن أداء قوة الردع بالحد الأدنى يجب أن تقيّم في أوضاع الأزمات، والحروب، والاستفزاز، ما يعني أن ذلك الأداء بحاجة إلى اختباره تحت ظروف ضاغطة.

يُحتمل أن تنتبه إيران إلى هذه النقطة، وذلك لأن كل بلد امتلك القنبلة فعل ذلك؛ إنها نقطة دقيقة بوجه خاص. تحتاج الاستراتيجية النووية إلى اختبارها في أوقات السلم، وفي الظروف الضاغطة على حدٍّ سواء. إن الاستراتيجية التي تبدو ممتازة في أوقات السلم قد تبدو سيئة في أوقات الأزمات.

الردع الدفاعي

يُحتمل أن يؤدي الاختبار المركّز Stress testing لقوة نووية صغيرة إلى تكوين قوة أكبر إذا كان الهدف الاستراتيجي للقوة النووية أساساً هو أن تعمل بوصفها رادعاً بالحد الأدنى. يعود هذا إلى أن الترسانات النووية الصغيرة تتناسب مع التقييمات المذعورة بسبب إمكانية تعرّضها للهجوم. لكن حتى ولو اعتُبرت القوة الصغيرة مرغوبة، فإن الحجم الصغير يعني أن العدو يستطيع تدميرها بسهولة. تمتلك إسرائيل والولايات المتحدة القدرة لفعل ذلك باستخدام الأسلحة التقليدية، هذا إذا كانتا تعلمان مواقع أسلحة إيران النووية. لكن حتى ولو كانت الدولتان لا تعلمان أين تحتفظ إيران بأسلحتها النووية، فإن قادة إيران سيشكّون في أنهما تريدان شنّ هجوم عسكري.

ينتج عن كل ذلك نشوء قوة الردع الدفاعية. إنها القوة الرادعة بحدها الأدنى والتي تترافق مع بوليصة تأمين تتكون من قوة أكبر مؤلفة من عدد يتراوح ما بين ثلاثين إلى أربعين سلاحاً ذرياً. يمتلك الرادع الدفاعي الميزة الإضافية أنه يشجّع الولايات المتحدة وإسرائيل على عدم الضغط كثيراً على إيران.

تمتلك الولايات المتحدة وإسرائيل العزم على فعل أي شيء تقريباً لتبديل الحكم في إيران، وذلك بهدف منعها من الحصول على القنبلة. تشمل هذه الإجراءات العقوبات، وحرب المعلومات، والقتل الاستهدافي وأعمال التخريب. لكن ما إن تحوز إيران على الأسلحة الذرية حتى تتغيّر الحسابات الأميركية. يمكننا أن نُطلق على هذه العملية نظرية السياسة الملغاة. تتعرّض إيران من دون القنبلة إلى العقوبات، وإلى قتل علمائها، وإلى اعتقال مسؤوليها إذا ما سافروا إلى خارج البلاد، يُضاف إلى ذلك تحويل الأموال إلى المجموعات المنشقة، وضباط الجيش الانتهازيين، ومجموعات المجتمع المدني.

لكن، إذا حصلت إيران على القنبلة، فإن هذه السياسة ستختلف كثيراً، حتى إنها ستتلاشى تماماً.

لكن الخوف الأكبر هو من أن تسفر إيران غير المستقرة عن سقوط الأسلحة النووية بأيدي المتطرفين من أمثال صغار ضباط الحرس الثوري. أما الخوف الآخر فهو أن تؤدي إيران المتشرذمة إلى إعطاء القنبلة إلى حزب الله، أو أي جماعة أخرى. تكتسب هنا القوة النووية الأكبر تأثيراً كبيراً. إن الردع الدفاعي الأكبر من الردع بالحد الأدنى يعني أن تفكّك الحكومة يُمكن أن يتسبب بكارثة أكبر، وذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة. نستنتج من هذا أن القوة الأكبر تزيد من ردع التدخلات الاستفزازية ضد إيران، وحتى إذا نجحت في قلب الحكومة. إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تحويل التحكم بالأسلحة النووية إلى بعض المهووسين. يُحتمل أن يكون هذا الوضع مغرياً بالنسبة إلى إيران بشكل خاص لأنها تحتفظ بشيء من الخشية تجاه الولايات المتحدة، وهي التي تعود بجذورها إلى أبعد من ثورة العام 1979، أي إلى العام 1953 عندما حاولت قلب رئيس الوزراء محمد مصدق. يُحتمل أن يكون الردع بحده الأدنى غير كافٍ، وذلك بالنظر إلى تجربة إيران مع الولايات المتحدة، ما يعني ضرورة أن تكون قوة الردع أكبر بالنسبة إلى إيران كي تحوز أي ثقة فيها.

الرادع الهجومي

ساد الاعتقاد في العصر النووي الأول أن الأسلحة النووية كانت مريعة، لكنها تمتلك مع ذلك استخدامات - أو فوائد - دفاعية، ما يعني أن المفهوم الذي يفيد بأنه يُمكن استخدام القنبلة لأغراض هجومية لم يلقَ اهتماماً كبيراً. اعتبرت الدولتان العظميان القنبلة سلاحاً دفاعياً، وكطريقة لردع الطرف الآخر.

لكن قوى الردع يُمكن أن تكون هجومية كذلك. يحتاج المرء إلى العودة إلى أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي للعثور على مثال عن ذلك الوضع. استخدم أدولف هتلر قوة الجيش الألماني بهذه الطريقة، ولم يهدّد في أعوام الثلاثينيات بتدمير بريطانيا وفرنسا بواسطة جيشه، لكنه فضّل بدلاً من ذلك الزحف على بلاد الراين منزوعة السلاح، وقدّم مطالب سياسية، كما أثار الاضطراب في النمسا وتشيكوسلوفاكيا بالعمليات الإرهابية وعملاء النازيين. أمر هتلر جيشه بالتمركز حيث لو اختارت بريطانيا أو فرنسا التحرك لإيقافه في أيٍّ من تلك الأماكن لكانتا ستتلقيان ضربات مضادة موجعة. كان ذلك إجراءً ردعياً لأهداف هجومية. أما بالمصطلحات الحديثة فيمكننا القول إن هتلر تبنى استراتيجية الضربة الثانية: أي إنها ردعت رداً من التحالف على استفزازاته، وهو تحدى تلك الدول بتوجيه الضربة الأولى إلى ألمانيا بينما كان يتحرك من بلد إلى آخر.

يعتقد الاستراتيجيون في إسرائيل أن إيران ستتبنى الرادع الهجومي. هذا هو ما يعنيه الإسرائيليون عندما يقولون إن الولايات المتحدة لا تفهم الشرق الأوسط. استخدمت إيران استراتيجية الردع الهجومي في لعبة الحرب - لعبة الأمم - التي تحدثنا عنها في الفصل الأول. يُمكن للمرء أن يعثر على أفكار من الألعاب والسيناريوهات لوصف ما يُمكن أن تكون عليه استراتيجية هجومية لإيران النووية. يُظهر الشكل 5-4 بعض هذه الاحتمالات.

الشكل 4-5

الطرق الهجومية التي تمكّن إيران من استخدام الأسلحة النووية

- الاستمرار في حالة الإنذار النووي وذلك عن طريق بعثرة الصواريخ المتنقلة، وإجراء تجارب نووية، وإعلان الإنذارات في الجو.
- تقديم أسلحة تقليدية متقدمة لمجموعات داخل الدول، "متفجرات ذكية يدوية الصنع" قنابل عنقودية، صواريخ، صواريخ مضادة للسفن.
- دعم أعمال إرهابية كبيرة مع إنكار هذا الدعم.
- المحاكاة النووية، وألعاب الحرب، وتجارب على الإطلاق، وتدريبات للدفاع المدني.
- الإعلان عن حالة إطلاق صاروخ ضمن سياسة إنذار.
- تقديم تقنيات نووية إلى بلدان أخرى، مثل مصر أو سوريا.

لا يستدعي أي بند من البنود المبينة في الشكل 4-5 أن تُطلق إيران سلاحاً نووياً بالفعل. في واقع الأمر، يمكننا القول إن الردع النووي كان قائماً بقوة لأن إيران لم تطلق أسلحة ذرية على أي جهة.

أمتلك قدراً قليلاً من الشك في أن المخطّطين في إيران سيضعون لائحة أكثر إبداعاً. أما لو طرح سؤال عن سبب عدم قيام إيران بهذه الأشياء من قبل، فإن الجواب في غاية الوضوح، ما يعني أنها قد تستثير هجوماً أميركياً. لكن هنا، وبالتحديد، تغيّر البيئة النووية استراتيجيتها. إن الضربات الموجهة لمعاقبة إيران النووية تختلف كثيراً عن الضربات الموجهة ضد إيران غير النووية.

الاستفزازات القصوى

يُحتمل أن تتبع إيران استراتيجية الاستفزازات القصوى ما إن تمتلك مخزوناً معيناً من القنابل الذرية. يتبنى هذا النهج استراتيجية الرادع الهجومي ويكثّفه بهدف تكوين أزمات نووية. يدعى هذا النهج في بعض الأحيان استراتيجية الأزمة. يتمثّل الهدف هنا في زيادة الإحساس بالخطر في إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك عن طريق تركيز انتباههما على المواقع التي يُمكن أن تؤول إليها الأمور إذا ما تفاقمت إحدى الأزمات أو أحد الخلافات.

لا حاجة بنا إلى القول إن هذه الاستراتيجية هي في غاية الخطورة. إن تكرار سيناريو أزمة الصواريخ الكوبية بهدف الحصول على تفوق سياسي ليس بالأمر الذي يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. ستعمد البلدان المعنية إلى إظهار ردّ الفعل في مرحلة ما. تحركت دولٌ مثل بريطانيا وفرنسا في العام 1939 لإعلان الحرب على ألمانيا. لكن إذا كانت إيران تحتاج إلى تحويل الانتباه عن مشاكلها الداخلية فيُحتمل ألاّ تتواجد

طريقة أفضل من تنظيم أزمة نووية مع إسرائيل.

إبقاء الملف النووي فوق نار حامية

تتمثل إحدى الطرق لتجنب مخاطر الاستفزازات القصوى في استذكار خطورتها. إنني أطلق على هذا الوضع تعبير "إبقاء الملف - القِدْر - النووي فوق نار حامية". هذا هو ما فعله السوفيات في القسم الأول من الحرب الباردة، وهم مارسوا ضغوطهم في منطقة بعد أخرى، أي في برلين، وكوبا، ولاوس، وكانوا في هذا الأثناء يستخدمون لغة الأسلحة النووية.

يمكننا الافتراض أن إيران أعلنت أنه بسبب السلوك التهديدي الذي تتبعه إسرائيل، فإنها سوف تبدأ بإطلاق سياسة الإنذار، وهي تشتري رادارات خاصة من روسيا لهذا الغرض. تُطلق إسرائيل في هذه الأثناء قمراً صناعياً للتجسس، وذلك في تحرك روتيني بينما تُطلق إيران بعد دقائق قليلة صاروخاً مزوداً برأس حربي فارغ، وذلك من أحد مخازنها المحصنة مستخدمةً إشارات من جواسيس يعملون داخل إسرائيل بعد أن يكونوا قد شاهدوا عملية الإطلاق. يتسرّب هذا الخبر إلى وسائل الإعلام عن طريق أجهزة الاستخبارات الإيرانية، ويُمكن أن يسبب ذلك هياجاً دولياً بطبيعة الحال. يسهل على إيران في هذا الوقت تبرير ما حدث بوصفه مسألة ردع. إن تجربة الإطلاق هذه التي نفذتها إيران ستذكّر إسرائيل أنها تقع في مرمى السلاح النووي.

إن الهدف من وراء إبقاء الملف النووي فوق نار حامية هو المحافظة على حالة التوتر مع إسرائيل، ولكن مع إبقاء هذه التوترات تحت السيطرة، ما يعني استمرارية الخطورة، وهو الوضع الذي من شأنه تحديد مجال جديد لمسرح الشرق الأوسط. إن "إبقاء الملف النووي فوق نار حامية" خيار واعٍ يسمح لإيران بزيادة التوترات في الشرق الأوسط وإن كان ذلك من ضمن مستويات منخفضة من الخطورة، وذلك بدلاً من المستويات التي تتراوح ما بين المتوسطة والعالية، وضمن استراتيجية من الاستفزاز الأقصى. أما إذا تغيّرت الظروف الاستراتيجية، أو السياسية، فإن إيران يمكنها على الدوام تبني استراتيجيات أكثر شدة وخطورة، مثل استراتيجية الاستفزازات القصوى. ستظل هذه القدرة بحدّ ذاتها عنصراً هاماً في إعاقة هيمنة التصعيد التي تتبعها إسرائيل.

الاستراتيجية بوصفها أفكاراً سياسية مقبولة

تنطبق الاستراتيجية بوصفها أفكاراً سياسية متداولة على الوضع الذي لا تمتلك فيه إيران استراتيجية نووية بالمعنى العسكري للكلمة، لكنها، وبدلاً من ذلك، تنظر إلى القنبلة في سياق سياسي بالكامل. لا تكترث إيران في هذه الحالة إطلاقاً، أو قليلاً، بالأهداف التي ستستهدفها، أو بتكتيكات إدارة الأزمات، أو بأهدافها الاستراتيجية. ستُستخدم القنبلة كلياً كأداة سياسية، سواء أكان على الصعيد المحلي أم الدولي.

يُحتمل أن يعتبر بعض القراء أنه من غير المعقول أن بلداً ما سيطوّر أسلحة نووية ولا يهتم إلا قليلاً

بكيفية استخدامها؛ لكن ذلك ليس مفاجئاً على الإطلاق. فعلت الولايات المتحدة الأمر ذاته في أواخر الأربعينيات، وقد تواجدت في ذلك الوقت خطط استهداف رسمية، لكنها لم تتعلق قطّ بالواقع السياسي، وتزامن ذلك مع ظهور أزمة برلين. كان يُنظر إلى القنبلة من وجهة نظر سياسية فقط.

يُمكن لإيران أن تستخدم القنبلة بهدف كشف أسلحة إسرائيل النووية، وذلك عن طريق عرضها توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي ستفعل ذلك بوصفها دولةً نووية. إن ذلك العرض لن يكون جدياً لأن الولايات المتحدة لن تقبله أبداً، لكنه سيلفت الأنظار لقوى إسرائيل النووية. يُمكن لإيران كذلك استخدام القنبلة كي تقدّم نفسها بوصفها زعيمة العالم الإسلامي. أشك في أن تنجح إيران في ذلك المسعى كذلك، لكن هذا ليس أهمّ ما في الموضوع، إذ ستحصل إيران على الاهتمام، وهذا هو كل ما يهم في الأمر. يُمكن أن تؤدي هذه الاستراتيجية بإيران إلى تجاهل بعض التفاصيل الهامة في موضوع امتلاكها للأسلحة النووية، والأمر الذي قد يعرّضها إلى بعض المخاطر، وإلى سوء الأداء في حال نشوب أزمة حقيقية.

استراتيجية إسرائيل النووية

ستضطر إسرائيل إلى الاستجابة لشرق أوسط نووي، إذ ستواجه، وللمرة الأولى، خصماً نووياً في المنطقة. لكن ما هو الفرق الناتج عن هذا الوضع؟

نشأت استراتيجية إسرائيل الرادعة حيث تتناسب مع عالم يُبقي أسلحته النووية بعيداً عن الأنظار. لم يكن مطلوباً من الأسلحة النووية الإسرائيلية أن تحمل العبء الاستراتيجي الثقيل الذي حملته القوى النووية الأميركية في الحرب الباردة على الأقل، هذا إذا اعتقد القارئ، كما اعتقدت أنا، أن فرص هجوم سوفياتي على إسرائيل كان دائماً إمكانيةً بعيدة الاحتمال. ستحتاج إسرائيل الآن إلى التفكير عبر قوتها الرادعة، والهدف من استخدامها، والصيغة التي ستأخذها.

ستضطلع القوى النووية الإسرائيلية بدور أكبر وسط شرق أوسط نووي. يُظهر الشكل 5-5 لائحة بتلك المتطلبات. قمتُ بترتيب هذه اللائحة بحسب أهمية الهدف المطلوب تقريباً؛ قلتُ *تقريباً* لأنه من الصعب إجراء تمييز دقيق في الأولويات في حالات معينة.

تُبرز هذه اللائحة إحدى لوائح الأولويات لقوى إسرائيل النووية. يُحتمل أن يعمد محلّلون آخرون إلى إعادة ترتيب هذه اللائحة فينقلون بعض البنود إلى ترتيب أعلى، أو حتى إنزالها إلى ترتيب أدنى. يُحتمل كذلك أن يعمدوا إلى إضافة بعض البنود أو حذفها. لكن، بغضّ النظر عن الاعتراضات على هذه اللائحة بالذات، يبقى من الضروري أن يفكر قادة الدول من خلال القضايا التي تثيرها: هناك متطلبات جديدة، وعديدة لقوى إسرائيل النووية، وتترافق هذه المتطلبات، وبحسب البنود التي يقع الاختيار للتركيز عليها، مع تأثير كبير على إيران، والولايات المتحدة، وعلى بلدان أخرى.

تُعتبر بعض البنود الواردة في هذه اللائحة جديدة من حيث أن القوى النووية الإسرائيلية لا تشترط أن تؤخذ بكل هذه الجدية. أما بعض البنود الأخرى الواردة في هذه اللائحة فهي مجرد احتمالات نظرية. أما

في شرق أوسط نووي فلا تعود نظريةً أبداً.

إن وضع إسرائيل النووي يحتّم عليها التعامل مع الأمور الكبيرة، أي تلك الموجودة في أعلى اللائحة. أما إذا عجزت عن ذلك، فإن الاستخدامات الأخرى للأسلحة النووية لن تكون ذات أهمية كبيرة.

الشكل 5-5

المتطلبات بالنسبة إلى أسلحة إسرائيل النووية

- ردع هجوم نووي مدمر.
- ردع هجوم كيميائي مدمر.
- ردع هجوم نووي محدود (يكون موجهاً، على سبيل المثال، على حيفا أو ديمونا فقط).
- جرّ الولايات المتحدة إلى حالة أزمة.
- ردع ردٍّ إيراني *هستيري* يأتي بعد قيام إسرائيل بضربة تقليدية مضبوطة على إيران (تتركز، على سبيل المثال، على مجمعها النووي، أو على قوات الحرس الجمهوري).
- ردع استفزازات متطرفة من جانب إيران.
- إطلاق إنذار نووي، أو طلقات تحذيرية بهدف *إدخال* الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط.
- الإيحاء بمناعة إسرائيل المطلقة.
- ردّ هجمات صاروخية تقليدية.
- ردع هجمات الميليشيات والإرهابيين على إسرائيل.

يُضاف إلى ذلك وجود حدود لما يُمكن للأسلحة النووية أن تفعله، كما أنه من المهم جداً أن نعرف تلك الحدود. أضفتُ آخر بند في اللائحة كي أشدّد على هذه النقطة، وهي أن أسلحة إسرائيل النووية قد لا تلعب إلا دوراً ضئيلاً في ردع الهجمات الإرهابية.

يتضح لدينا أن إسرائيل لا يمكنها أن تمتلك قوى نووية مرنة يسهل إخراجها في حال حدوث هجوم صاروخي إيراني. أما إذا استمرت إسرائيل في الاعتماد على الطائرات والصواريخ الموجهة، فإنها ستظل معرضة لهجمات نووية إيرانية، ما يعني أن إسرائيل بحاجة إلى مزيج استراتيجي جديد يتألف من قوات بحرية وقوات برية. أما ما لا يُمكن التشديد عليه بقوة كافية فهو أن هذا الوضع الجديد سيقوم بعدة أدوار، وذلك لأنه لن يقتصر على ردع هجوم إيراني مدمر. ويتعيّن تقييم هذا الدور بحسب أدائه في السيطرة على التصعيد، وفي المستويات الدنيا من الحروب والأزمات.

يُحتمل أن تكون قوة الردع في إسرائيل أكثر تعقيداً بكثير، وأكثر توزيعاً، وملحوظة أكثر من قوى الردع الموجودة حالياً، ما يعني أن نظام القيادة والسيطرة سيكون معرضاً للهجوم بشكل خاص، وذلك لأن الروابط التي تربط القيادة السياسية مع القوات الرادعة هي الجزء الأضعف من النظام.

هناك عدة ردود محتملة؛ يستطيع الإسرائيليون نشر صواريخهم النقالة في صحراء النجف، كما يستطيعون نقل قسم من قواتهم الرادعة إلى البحر ووضعها على متن السفن أو الغواصات أو القيام بالأمرين معاً. يُمكن تشكيل قوة بحرية مؤلفة من صواريخ باليستية تُطلق من البحر، وصواريخ كروز، أو حتى صواريخ أقل كلفة، أي الصواريخ النووية التي هي على متن بوارج حربية، والتي تحميها البحرية الإسرائيلية.

إن من شأن الاتجاه نحو تغيير مواقع الأسلحة النووية إلى إسرائيل ترك أثر جغرافي أكبر بكثير، كما أن خطوة كهذا تكون ملحوظة من الناحية السياسية أكثر بكثير من أي شيء فعلته إسرائيل في الماضي. يمكننا أخذ مثال القوة المؤلفة من الغواصات النووية، وكان ذلك أحد المسارات التي اتخذتها الولايات المتحدة في الحرب الباردة. لكننا نلاحظ هنا وجود مشكلة لدولة - قوة - صغيرة وثانوية مثل إسرائيل. إن وجود عدد يقلّ عن ثلاث غواصات حاملة لصواريخ نووية هو أمر يحمل معه مخاطر كبيرة. يُحتمل مع وجود غواصتين وقوع حادث يؤدي إلى تقليص القوة الرادعة الباقية إلى النصف. تتعرض الغواصات إلى حوادث، وحتى تلك التي تحمل رؤوساً نووية. أما مع وجود ثلاث غواصات في البحر، فإن ذلك يُعتبر العدد الأدنى المقبول.

لكن، إذا أردنا وضع ثلاث غواصات تقوم بدورياتها، فإن الأمر يحتاج إلى عدد يتراوح ما بين سبع إلى تسع غواصات، ويعود ذلك إلى أن الغواصات معرضة للأعطال على الدوام، وهي تحتاج إلى صيانة وقائية، كما أنها تحتاج إلى تبديل طواقمها، ما يعني أن هذا الاقتراح مكلف جداً.

هناك طرق لتقليص عدد الغواصات، لكن ذلك يترافق مع مخاطر أكبر. يمكن، وعلى سبيل المثال، إبقاء بعض الغواصات في الميناء وهي التي يُمكن إطلاقها في البحر عند أوقات التوترات. لكن المشكلة هي أن وقت طيران الصاروخ في المنطقة لا يزيد عن نحو عشر دقائق فقط، لكن الغواصة لا يمكنها الخروج من الميناء بالسرعة الكافية.

تفضّل إسرائيل عادة إبقاء غواصة نووية في بحر العرب، وذلك بهدف الانتقام من إيران من كل الزوايا تقريباً؛ لكن المشكلة تبقى في قناة السويس؛ سمح حسني مبارك عندما كان يحكم مصر بمرور غواصة إسرائيلية في القناة، وهي الغواصة التي قيل إنها تحمل أسلحة نووية على متنها. يُحتمل أن هذا السماح كان إشارةً إلى إيران توضح موقف مصر. لكن يصعب علينا أن نفهم كيف يُمكن لإسرائيل أن تعتمد على مصر في السماح بهذا المرور في المستقبل. تدخل هنا التغيّرات السياسية في المنطقة في معادلة الردع.

هناك تحدٍّ آخر يكمن في استحالة إبقاء قوة الردع الإسرائيلية بعيداً عن الأنظار، وهكذا ستكون صور "غوغل إيرث" التي تُظهر قواعد الغواصات الإسرائيلية في متناول كل موقع إخباري في العالم. يُمكن لهذه السمة الجديدة في الرؤية أن تُستخدم لتوجيه النقد إلى إسرائيل. يُمكن لهذه السمة أن تُستخدم كذلك لإظهار الفوارق التفصيلية في سياسة عدم الانتشار الأميركية، أي عندما توضح غضّ النظر الذي تُظهره الولايات المتحدة تجاه القوى النووية الإسرائيلية الآخذة في التوسع، بينما تضيّق على الدول الأخرى.

يميل الوضع النووي في إسرائيل نحو الزيادة من جهة الإنتاج والأبحاث والتطوير، وكذلك من جهة نشر تلك الأسلحة. لا يُمكن للمرء أخذ رأس نووي قديم صُنع لطائرة نفاثة وتركيبه على صاروخ كروز - عابر للقارات - ووضعه في البحر؛ لا تسير الأمور على هذا الشكل أبداً. تختلف الظروف البيئية (الهواء المشبع بالملح، والبحار الهائجة) عن حفظ رأس نووي في مستودع مبرد في مكان ما. يتطلب الأمر قدراً كبيراً من الاختبارات والابتكارات التقنية في مختبرات إسرائيل من أجل تحقيق القفزة إلى قوة أكثر حظاً بالبقاء.

تمتلك إسرائيل أهدافاً سياسية أخرى تتجاوز ردع إيران عن القيام بهجوم تدميري، وسواء أأعجبَنا الأمر أم لا، فإن الأسلحة النووية هي التي تُحدث الفرق. يتمثّل أحد تلك الأهداف في جرّ الولايات المتحدة إلى أي أزمة نووية. نلاحظ أنه بالرغم من كل الكلام عن الطبيعة الصلبة للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية، إلا أن تاريخ العلاقة مليء بعدم الثقة. قلقت الولايات المتحدة على الدوام من أن تقوم إسرائيل بعمل مفاجئ. وقلقت إسرائيل بدورها، ومنذ وقت طويل، من أن يكون رد الولايات المتحدة بطيئاً في حال وقوع أزمة، وذلك بهدف الضغط عليها للتوصل إلى تسوية. إن مسألة الثقة هذه والتي كانت صعبة على الدوام ستزداد صعوبة في بيئة نووية.

حافظت إسرائيل، ومنذ وقت طويل، على القول إنها لن تكون الأولى التي تُدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط. لكن، ماذا يعني ذلك بالتحديد؟ إن إحدى طرق إدخال الأسلحة النووية هي، وببساطة، الإعلان بأن دولة ما تمتلكها.

يُحتمل أن يكون مجرد قول ذلك غير كافٍ، وعلى الأخص الآن، وذلك لأن الجميع يعرفون أن إسرائيل تمتلك القنبلة، ما يعني أن الإعلان فقَدَ تأثير الصدمة السياسية التي امتلكها ذات يوم. يتمثل أحد الردود الإسرائيلية *بإدخال* القنبلة في تفجير إحداها على علو 100,000 قدم فوق طهران. يُمكن للجميع رؤية هذا التفجير، وسيتحطم زجاج النوافذ، لكن الأضرار ستكون منخفضة.

يُمكن لإسرائيل كذلك مهاجمة أحد الأهداف الواضحة في إيران بالأسلحة النووية. يُمكن في هذا السياق تدمير قاعدة للحرس الثوري الإيراني بسلاح نووي. أما الرسالة من وراء ذلك الهجوم فهي: "أوقفوا كل ما تفعلونه، أو ستزداد الأمور سوءاً". إنني أعتقد أن الخطط الحربية النووية الإسرائيلية مصممة على هذا الشكل؛ أعتقد أنها يجب أن تكون كذلك تقريباً. يتعيّن كذلك تواجد سلسلة من الخيارات المتاحة بهدف *إدخال* الأسلحة النووية بصورة مثيرة. نلاحظ هنا أن الكلمات قد اختيرت بعناية لأن الإثارة قد تكون جزءاً هاماً من هذا الموضوع. هناك حاجة إلى التأثير الدراماتيكي سواء أكان على إيران أم على الولايات المتحدة، وذلك للتعبير عن مدى جدية الأمور. إنّ ما تُطلقه إسرائيل بالفعل هو أقل أهمية من الهدف، أي إحداث صدمة لإيران وإقحام الأميركيين في الموضوع.

يُحتمل أن يكون التفكير في أمور كهذه مزعجاً، وحتى يُمكن أن يقول بعض الناس إنه غير وارد. يُمكن أن يؤدي هذا إلى الدمار التام الذي يليق بما هو مذكور في سفر الرؤيا، علماً بأن هذا هو القدر المكتوب

لهذا الجزء من العالم.

التفاعلات الاستراتيجية في شرق أوسط نووي

يترافق هذا النقاش مع استنتاجين هامّين: أولهما، إن التفاعلات الاستراتيجية تتزايد كثيراً في الشرق الأوسط النووي. لا تقتصر أهمية الأمر على الاستراتيجيات المحددة لإيران أو إسرائيل أو الولايات المتحدة، إن هذه التفاعلات القوية هي التي تكوّن النظام النووي الإقليمي، وهكذا تتفاعل استراتيجيات وأسلحة طرف ما مع استراتيجيات وأسلحة الطرف الآخر. تتزايد هذه التفاعلات في الشدة، وهي لا تظهر فقط في الأسلحة، لكنها تظهر كذلك في تقنيات المراقبة (الجواسيس، والأقمار الصناعية، والرادارات، وطائرات الاستطلاع)، والقوات التقليدية، وفي الأبحاث والتطوير. تستحق كل هذه الحيثيات الاهتمام. تحصل إسرائيل على نظام أقمار صناعية جديد، بينما تنشر إيران خليطاً من أنواع الصواريخ، الأمر الذي يعطيها مرونة أكبر. لكن الديناميات الأكبر أكثر أهمية، وهي المتعلقة بنظام نووي إقليمي آخذ بالظهور في الشرق الأوسط.

أما الاستنتاج الثاني فهو أن هذه التفاعلات أصبحت أكبر من أن تنحصر في المنطقة. ترتبط أوروبا وجنوب آسيا، وبشكل وثيق، مع النظام النووي الإقليمي في الشرق الأوسط. يعود ذلك إلى أن إيران تستطيع الوصول بصواريخها إلى أوروبا أو الهند. ردّت الولايات المتحدة سلفاً على هذا التهديد، وذلك بإقامة نظام دفاعي صاروخي لحماية أوروبا. يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل تعمل مع الهند لتطوير أنظمة أقمار صناعية للتجسس، وذلك بهدف توفير الإنذار المبكر في حال قيام إيران بتوزيع أماكن صواريخها المحمولة. يُضاف إلى كل ذلك أن إسرائيل تُطلق أقمارها الصناعية من قاعدة فضائية هندية تبعد أربعين ميلاً إلى الشمال من شينّاي الواقعة على الساحل الشرقي للهند.

دعونا الآن نلقي نظرة على الوضع الاستراتيجي الإيراني الجديد، وذلك بحسب ما يُظهره الشكل 5-6، وبهدف إعطاء مثال عن التفاعلات الاستراتيجية المتزايدة في المنطقة.

الشكل 5-6

الموقف الاستراتيجي الإيراني الجديد

- صواريخ محمولة (متنقلة).
- صواريخ ثابتة في المستودعات.
- مجمّع محمي للإنتاج النووي.
- مجمّع موزع للإنتاج النووي.
- تكتيكات تقليدية غير متناظرة (حشد بحري).
- دعم الإرهاب.
- دعم حزب الله وغيره مالياً وتقنياً.

- قيادة وسيطرة مقسمتان.

استفادت إيران قبل وضعها لهذا الموقف مما حدث للعراق تحت حكم صدام حسين، إذ أطلق صدّام برنامجاً للأسلحة النووية، وهو البرنامج الذي تمكنت إسرائيل من تدميره في العام 1981. أنشأت إيران مجمّع إنتاجها النووي الموزّع على أماكن عدة حيث لا يلقى المصير ذاته. كان المفاعل العراقي عبارة عن هدف واحد، أي إنه كان مجمعاً نووياً في مكان جغرافي واحد مبني فوق الأرض، وهذا ما يفسر سهولة تدميره على يد إسرائيل. أما إذا امتلكت إيران أي شكوك بشأن بناء مفاعلات نووية معرضة للهجوم، فإن الهجوم الذي قامت به إسرائيل على مفاعل البلوتونيوم السوري في العام 2007 كان كفيلاً بإزالة تلك الشكوك.

لكن المجمّع النووي الإيراني يمتلك هدفاً استراتيجياً آخر يتجاوز جعله صعبَ التدمير. يتوزع هذا المجمّع الكبير جداً على مواقع عدة حيث إنّ تدميره يستوجب غارات جوية ضخمة ومتكررة، وهذا يستوجب بدوره زيادة حجم الهجوم، وزيادة ردعه الذاتي، ما يعني أن الأضرار الجانبية وخسائر الطائرات ستكون عالية. إن حجم المنشآت النووية الإيرانية وانتشارها يسهم في ميزة الردع التي يمتلكها، وذلك عن طريق إزالة خيار الضربة السريعة. استخدمت إسرائيل أربع عشرة طائرة في هجومها على المفاعل العراقي في العام 1981، لكن إقلاع مئة وأربع عشرة طائرة فوق مساحة أكبر بكثير لضرب أهداف مبعثرة في إيران من شأنه تعزيز فرص فشل كارثي، أما إذا كُشفت المهمة قبل وصولها إلى هدفها، فإن ذلك يوجب إلغاءها. يُضاف إلى ذلك أنه سيكون من المستحيل إبقاء الأمر سرياً ما يحوّله إلى فشل مريع. أما إذا أمكن الحفاظ على عنصر السرية، ومضت الضربة كما هو مخططٌ لها، فإن الطيارين الإسرائيليّين سيكونون معرضين لإلقاء القبض عليهم. يُحتمل كذلك أن تُسقط إسرائيل قنابلها على غير الأهداف المقصودة، مثل مستشفى أو مدرسة. تُعتبر هذه العملية كبيرةً إلى حدّ أن فرص عدم نجاح أحد عناصرها يتزايد بصورة أساسيّة.

اشترت إيران الصواريخ، وأسّست صناعة الصواريخ الموجهة في البلاد. نُصبت الصواريخ الموجهة في مستودعات ثابتة وعلى منصات إطلاق متحركة، وذلك لإعطائها أقصى مرونة ممكنة. يُذكر أن الصواريخ المتنقلة تُعتبر أكثر صعوبة للاكتشاف بالنسبة إلى العدو، لكنها تستغرق ساعات عديدة لتحريكها ونصبها، كما أنه لا يُمكن إطلاقها في أثناء نقلها. أما الصواريخ الموجهة المنصوبة في مخازن إطلاق خاصة بها فهي أكثر تعرضاً للهجوم، لكن يُمكن إطلاقها على الفور. يُفترض بهذه الصواريخ أن تمتلك قدرة على الرد الانتقامي أربعاً وعشرين ساعة في اليوم وطوال الأسبوع، هذا عندما تكون الصواريخ المتنقلة لا تزال في طريقها ولم تُنصب بعد.

لا أعلم ما إذا كانت إيران تمتلك قدرات الإطلاق عند الإنذار لهذه الصواريخ المتمركزة في مخازن خاصة بها. لكن يصعب علينا الاعتقاد أن هذا التكتيك لم يخطر في أذهان المخططين الإيرانيين. إن مراجعة

تاريخ الحرب الباردة سيُظهر أن هذا التكتيك قد أُخذ في الاعتبار. إن الإطلاق لدى الإنذار هو سياسة يُمكن إعلانها وارتجالها بسهولة في وقت قصير، كما أنها لا تحتاج إلى أي تقنية خاصة في ما عدا بعض الرادارات، والصواريخ الموجهة، وروابط هاتفي أو لاسلكي في ما بينها. لكن كلما زادت عيوب الرادارات، أصبحت إيران أقل قابلية للتوقع. إن إيران غير القابلة للتوقع ستتسبب بما يسمى تأثير كوريا الشمالية؛ لا تجري قوات الولايات المتحدة تدريبات عسكرية استفزازية ضد بيونغ يانغ، وذلك لأن النظام هناك في غاية العصبية. يُحتمل أن يكون ذلك هو هدف إيران، أي تطوير سمعة من عدم القابلية لتوقع تحركاتها.

أما بشأن الإطلاق عند الإنذار فيتعيّن ملاحظة وجود عرف يجعله مغرياً بالنسبة إلى إيران. تُطلق إسرائيل صواريخها من الأراضي الإسرائيلية نحو الغرب، أي فوق البحر المتوسط. يشكّل هذا عبء طاقة إضافيًا على الصواريخ لأن دوران الأرض يسير بالاتجاه المعاكس، أي من الغرب إلى الشرق. أما السبب الذي يدفع إسرائيل إلى إطلاق صواريخها من أراضيها نحو جهة الغرب فقط، فهو تجنّب إثارة جيرانها في الشرق الأوسط، وحيث لا يفسرون إطلاق الأقمار إلى الفضاء على أنه هجوم عليهم.

يعني هذا العرف عدم إطلاق صواريخ كثيرة من إسرائيل نحو الشرق، ما يعني أيضاً أنه إذا ظهرت الصواريخ الموجهة المنطلقة من إسرائيل على الرادارات الإيرانية، فإنها ستُعتبر هجوماً. إن سياسة الإطلاق عند إعلان الإنذار التي تعتمدها إيران يُمكن أن تردع هذا الهجوم، وعلى الأقل يُمكن أن توقف إسرائيل بشكل جدي. كان معظم الكلام في العصر النووي الأول مجرد كلام فقط. لم يمتلك أي طرف ما يكفي من الجنون لتطبيق سياسة الإطلاق عند الإنذار، وذلك بالرغم من تمكّنه من ذلك. كانت تلك لعبة نفسية، أي إن عدم التوقعية كان الهدف الحقيقي؛ "أيمكننا بالفعل أن نتأكد من عدم تطبيق السوفيات لطريقة الإطلاق عند الإنذار؟"، يُمكن أن ينطبق الأمر على إيران كذلك.

يريد الإيرانيون إبقاء أعدائهم في حالة من عدم توقع الهجوم، ومن دون أن يتأكدوا من طبيعة خطوتهم التالية. هناك قدر كبير من هذه السياسة في الخطط الإيرانية. إن إطلاق عشرات من القوارب الصغيرة والسريعة حول سفن البحرية الأميركية، وتوزيع مراكز القيادة والسيطرة بين الحرس الثوري وبين الجيش النظامي يجعل من تحركات إيران غير قابلة للتوقع. يمكننا الافتراض أن أحد قوارب الحرس الثوري السريعة ينجح في توجيه ضربة إلى إحدى السفن الأميركية في الخليج. إن نظام القيادة والسيطرة الذي تتبعه إيران يجعل من الصعب تحديد مسؤولية الهجوم بالتحديد، أي تحديد مَن الذي أمر بالهجوم: هل كان ذلك الهجوم متعمداً؟ أم إن قائداً محلياً هو الذي تصرّف من نفسه؟

يُظهر الرد الإسرائيلي على الصواريخ الإيرانية الموجهة مدى تضيّق الديناميات الاستراتيجية. تمتلك إسرائيل برامج أقمار صناعية للتجسس، وهي البرامج التي توسعت كثيراً في العام 1988. يبرز هنا سؤال يتعلق بسبب عدم اعتماد إسرائيل على أقمار التجسّس الأميركية الأكثر قدرة، وعدم عملها مع الاستخبارات الأميركية.

لكن الجواب هو في غاية الوضوح؛ يُمكن للولايات المتحدة إيقاف تدفق المعلومات الاستخبارية في أي وقت، هذا إذا أرادت الضغط على إسرائيل لتغيير سياستها، أو بهدف تخفيض مستوى دقة التهديف الإسرائيلية. أعلنت إسرائيل في العام 2011 أن أقمار تجسّسها الصناعية الجديدة ستكون ذات قدرة على الاتصال المباشر تقريباً مع إسرائيل. أما الأقمار الصناعية الإسرائيلية الموجودة حالياً فوق إيران، فهي تلتقط صوراً، وتصغي إلى الاتصالات المتبادلة هناك، لكن يتعيّن عليها الانتظار حتى تعاود المرور فوق إسرائيل لإرسال تحميل معلوماتها. تمر مدارات هذه الأقمار فوق المحطات الأرضية كل تسعين دقيقة، أما الأقمار الجديدة فتتمكن، في المقابل، من إرسال المعلومات إلى قمر صناعي مخصّص للاتصالات والتحميل الفوري للمعلومات.

لماذا تحتاج إسرائيل إلى برنامج أقمار صناعية مستقل للاستخبارات؟ يكمن أحد الأسباب في حاجتها إلى تحديد ما إذا كانت إيران توزّع صواريخها المتنقلة حيث لا تكون مضطرة للانتظار تسعين دقيقة للحصول على الجواب. ما إن تصبح تلك الصواريخ في الخارج حتى يصبح من الأصعب تحديد مواقعها. تحتاج إسرائيل إلى معرفة متى يحدث ذلك حيث لا تكون مضطرة لسماع ذلك الجواب من الولايات المتحدة، أو من محطة سي. أن. أن. تمتلك إسرائيل عدة متطلبات للإنذار في الوقت المناسب، فالدفاع المدني يريد التخطيط لإطلاق نداء إخلاء السكان، وتحديد أماكن الالتجاء. يتطلب ذلك معلومات في الوقت المناسب حول أماكن توزيع الصواريخ الإيرانية، وذلك لنقل الصورة إلى عموم الناس. يستخدم نظام الدفاع المدني الإسرائيلي الحالي الإعلانات العامة عبر محطات التلفزيون والإذاعة، وكذلك يستخدم رسائل البريد الإلكتروني الجماعية، والرسائل الآلية للهواتف الخلوية والأجهزة النقالة. يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل تحتاج إلى حماية قيادتها العليا وتلك المجموعة من المسؤولين المخوّلين إطلاق الصواريخ النووية والطائرات. تحتاج القيادة العليا كذلك إلى إخلائها إلى أماكن سرية مخصصة لأوقات الحرب. ستواجه إسرائيل في حالة عدم تحقق كل ذلك ضربة قاضية.

استنتاجات

يقف الشرق الأوسط بعد وقت قصير على مفترق طرق رئيس، ومن شأن ذلك صياغة مستقبله لعقود قادمة. لا يمكن لأحد توقع أيّ الطرق بالتحديد ستسلكها المنطقة، أي ما إذا كانت إسرائيل ستهاجم إيران أم لا، لكن من المؤكد أن الشرق الأوسط يتحرك ليكون بيئة نووية.

إن نظاماً نووياً يتكون من لاعبين وأنظمة متفاعلة في ما بينها في طريقه إلى التشكل في الشرق الأوسط. جرت العادة التركيز على كل بلد بمفرده عند مناقشة الاستراتيجية، لكن المسألة الأكبر هي تشكّل هذا النظام الدينامي من اللاعبين المتفاعلين. يتصرف كل لاعب لتحقيق أهدافه الخاصة، لكنه بذلك يكوّن البُنية الهيكلية الأكبر. لكن يبقى من المشكوك فيه ما إذا كان الجميع يفهمون أداء هذه البنية تحت ظروف التوتر، وذلك بالمقارنة مع أدائها في أوقات السلم.

تمتد الاستراتيجية في هذه البيئة النووية إلى استخدام الأسلحة الذرية بطرق تتجاوز أعلى مستويات العنف. ولا تقتصر المشكلة على تراشق إسرائيل وإيران بالقنابل الذرية - وعلى الأقل ليس ذلك فقط - وكذلك لا يقتصر الأمر على ما إذا كان ردع الدولتين سينجح في الشرق الأوسط النووي، إن هاتين النقطتين هما اثنتان فقط من مجموعة أكبر من الديناميات الاستراتيجية في المنطقة.

يعود سبب أهمية هذه الديناميات، والسبب الذي يحتّم التفكير فيها بطريقة أكثر جدية مما كان الأمر عليه من قبل، إلى أنها قد تؤدي إلى تفاعلات خطرة بصورة استثنائية، وإلى سباقات تسلح، وإلى فقدان السيطرة. يُمكن للتفاعلات - التداخلات - النووية أن تتسبب بمخاطر أشدّ بكثير من الديناميات القديمة التي كانت قائمة في المنطقة، كما أن بإمكانها التأثير كثيراً على السياسات التي أثّرت على شكل الصراع هناك. ستغيّر البيئة النووية حسابات كل الأطراف بشأن النزاعات الصغيرة التي تم قبولها في الماضي أو تجاهلها. ستتسبب هذه الديناميات كذلك بتكوين مجموعة جديدة من الفرص الاستراتيجية للبلدان، والميليشيات، أو الجماعات.

امتدت سياسات الشرق الأوسط، ومنذ زمن طويل، إلى باقي أنحاء العالم، وذلك كما تشهد به أحداث الحادي عشر من أيلول والعديد من الأمثلة الأخرى. أما الآن، فإن الديناميات العسكرية تمتد إلى خارج المنطقة، وسواء أكانت كوريا الشمالية تزود سوريا بمفاعل نووي، أم إسرائيل التي تعمل مع الهند لإطلاق أقمار التجسّس الصناعية، أم إيران التي تنشر الصواريخ التي بإمكانها الوصول إلى أوروبا، فإنه يصعب لجم الديناميات العسكرية لوحدها في المنطقة. إن لهذه الديناميات قدرة التأثير على مدى جغرافي واسع حيث تتمكن من إغراق الشرق الأوسط الذي كان مضطرباً على الدوام، كما أن ذلك لم يتغيّر كثيراً. إن وجهة نظر كهذه، تقلّل كثيراً من مخاطر تكوّن شرق أوسط نوويّ.

الفصل السادس

جنوب آسيا

تمكنت باكستان في السنوات الخمس الممتدة ما بين عامي 2006 و2011 من مضاعفة عدد قنابلها الذرية، الأمر الذي جعلها أسرع قوة نووية نمواً في العالم. يُضاف إلى ذلك أن عدداً من مفاعلات البلوتونيوم هي الآن قيد البناء، وذلك بهدف إنتاج مواد انشطارية تكفي لعشرات من الأسلحة النووية الجديدة، وعلى الأخص منها الأسلحة النووية التكتيكية التي ستنشرها باكستان على سفن، وفي أسلحة الميدان. تمكّنت الهند في هذه الفترة ذاتها من نشر نظام نووي ثلاثي مؤلف من قاذفات القنابل، والصواريخ الموجهة، وغواصة قادرة على إطلاق أسلحة نووية.

يشبه التطلع على سباق التسلح الجاري في جنوب آسيا التطلع على لوحة انطباعية. إذا ابتعدنا عن اللوحة مسافة عشر بوصات، فإننا سنتمكن من رؤية التفاصيل؛ لكن ليس البنية الكاملة للّوحة بأكملها. أما إذا تراجعنا إلى مسافة عشر أقدام فإن الأمر سيبدو مختلفاً، إذ سنتمكن في تلك الحالة من ملاحظة وجود نمط، كما أن العلاقة ما بين أحد أجزاء هذه اللوحة والأجزاء الأخرى ستبدو بشكل واضح. إن التركيز على القضايا الراهنة في جنوب آسيا، والتي تستحوذ على نشرات الأخبار - مبادرة دبلوماسية، تفجير في باكستان، وطائرة نفاثة هندية جديدة - أمر يشبه تلك اللوحة الانطباعية. لا تظهر لنا الإيقاعات والتفاعلات الأبطأ للأجزاء المختلفة المكوّنة للنظام النووي في جنوب آسيا.

لكن، إذا تطلعنا على جنوب آسيا كم يتغيّر كل عشر سنوات فإن الصورة الكبرى تتوضح؛ نلاحظ أن ديناميات جنوب شرق آسيا أخذت سياقاً نووياً كبيراً بدأ بإعادة تشكيل استراتيجية كل طرف من الأطراف. يتوضح الأمر أكثر مع وجود قوات بحرية وصواريخ بعيدة المدى. لكن الأمر هو في غاية التعقيد إلى درجة أن المرء مضطر - إذا أراد فهمه - إلى تقسيم الديناميات إلى عدد من الأنظمة الفرعية المترابطة. تتضمن هذه الأنظمة الفرعية اتخاذ القرارات السياسية، والاستخبارات، والقيادة والسيطرة، والأسلحة التقليدية المتطورة، وحرب المعلومات، والابتكار الاستراتيجي - الذي يعني الابتكار المتكيّف مع البيئة النووية. يوجد أكثر من عامل واحد لتعزيز سباق التسلح في جنوب آسيا، بل تتواجد عوامل عدة. يُعتبر إدماج كل هذه العوامل عملية صعبة، ويُضاف إلى ذلك أن أدواتنا ليست مثالية، لكن يبقى من الضروري جداً أن نفعل ذلك. تُعتبر السيناريوهات إحدى الطرق القيّمة لإدماج هذه الأنظمة الفرعية في مشهد استراتيجي أكبر. لكن الفشل في أخذ هذه الأنظمة الفرعية في الاعتبار وتأثيرها على الاستقرار النووي هو أشبه بالتطلع على لوحة عن بعد عشر بوصات، أي أن المشاهد لا يرى أهم أوجه العمل، وبالتالي أخطر العناصر فيه.

سباق التسلّح في جنوب آسيا

بدأ سباق التسلّح في جنوب آسيا في العام 1998، أي عندما أجرت باكستان والهند تجارب على

الأسلحة الذرية؛ الأمر الذي أنهى تعليق العمل على هذه الأسلحة والذي كان مفروضاً ذاتياً. يمتلك هذا السباق سمات اقتصادية هامة، الأمر الذي ميّز سباق التسلح ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. نلاحظ أن الهند بالكاد تنخرط في أيّ سباق، وهي بالكاد تبذل أي مجهود. زاد الناتج المحلي الإجمالي الهندي بمعدل 7 بالمئة سنوياً، وذلك بالرغم من الركود الاقتصادي العالمي، وذلك ما بين العامين 2005 و2011. كما أعطت هذه الثروة المستجدة الهند القدرة على البدء في عملية تحديث عسكرية واسعة، وذلك من دون إيذاء الاقتصاد. أما وضع باكستان الاقتصادي فهو أكثر مدعاة لليأس، كما أنه أصبح أكثر اعتماداً على الأسلحة النووية بسبب تخلفه عن الاقتصاد الهندي. قد أنشأت الهند قوة نووية أكبر بكثير مما توقعه أي شخص، وهي التي تقدّر الآن ما بين 110 و120 قنبلة.

تمرّ منطقة جنوب آسيا الآن بما يُمكن أن يسمى الوثبة الأولى للكرة النووية، أي زيادة تسلّحها. إنه الزمن الذي يحصل فيه الطرفان على القنبلة. أما التركيز الآن فهو على الحصول على المواد الانشطارية وإنتاج الأسلحة. يعزز هذا الوضع منشآت البلوتونيوم، والصفقة النووية ما بين الهند والولايات المتحدة.

أما وثبة الكرة الثانية فلا يُنتظر أن تكون مثل الوثبة الأولى، إذ يُحتمل أن تشهد هذه الوثبة أزمات وصدمات؛ وهي الأزمات التي تزيد من تفاقمها القوى النووية الكبيرة. يعني ذلك أنه من الخطأ اعتبار البيئة النووية الحالية بيئة للمستقبل، وأن العصر النووي الثاني سيكون ديناميا ً مثل ما كان العصر النووي الأول. يُحتمل كذلك أن تشهد مراحل السنوات العشر مشاكل مختلفة وصدمات مختلفة.

لم تردّ الهند على عملية تعزيز تسلّحها التي قامت بها باكستان بصنع المزيد من الأسلحة النووية - حتى الآن على الأقل - لكنّ ذلك قد يحدث. ردّت نيودلهي بمزيد من ابتكارات الاستراتيجية، وبتحسين أجهزة استخباراتها، وصواريخها الموجهة، وقوى نووية تستند على ثلاث ركائز.

هناك مثال هام على ابتكار الهند في حقل الاستراتيجيا وهو يتعلق بطرق جديدة في استخدام القوى التقليدية في بيئة نووية. تدعى هذه الطريقة *البداية الباردة*، وهي تستدعي التعبئة الفورية لمجموعات ميدانية سريعة الحركة تتألف من المدرعات، وطائرات الهليوكوبتر - المروحيات - والقوى المؤلّلة لتنفيذ اختراق عميق في باكستان لمعاقبتها على هجوم ما، أو أعمال إرهابية.

يعترف خيار *البداية الباردة* دون النووي بمحورية العتبة النووية التي يُمكن أن يصل إليها أي نزاع. ويتمثّل هذا المفهوم بالقتال تحت العتبة النووية طالما كان ذلك ممكناً. لكن *البداية الباردة* تمتلك عنصراً نووياً كذلك، ممّا يعني أنه إذا أطلقت باكستان أسلحة نووية على هذه القوة الهندية المقاتلة، فإن الهند ستلجأ من جانبها إلى التصعيد بضربات نووية. وتراهن الهند على أن باكستان لن تصعّد الموقف إلى حدّ استخدام الأسلحة النووية رداً على هجوم تقليدي كهذا.

تمتلك *البداية الباردة* عدداً من الميزات المدهشة، إذ إنها تُظهر كيف أن البلدين قد تحولا من القتال التقليدي إلى استراتيجيات التصعيد. لا أعتقد أن ذلك التحول كان مسألة خيار واعٍ من قِبل أيٍّ من البلدين،

بل أن ذلك كان ميزة بارزة من مميّزات النظام النووي في جنوب آسيا. تمتلك الهند وباكستان خياراً قليلاً غير المضي في هذه اللعبة على أي حال، هذا ما عدا عملية كاسحة للحدّ من التسلح، أو مبادرة نزع الأسلحة.

لم يظهر التصعيد بصفته استراتيجية لأن أي طرف أراده، لكنه ظهر من التفاعل المتبادل لامتلاك الطرفين للأسلحة النووية. صحيح أن استراتيجيات التصعيد تواجدت على الدوام في جنوب آسيا، لكنها أصبحت الآن في الواجهة، وفي مركز الاهتمام. يُعتبر ذلك تحوّلاً أساسياً عن استراتيجيات الاستنزاف التقليدية التي ميّزت الحروب السابقة.

تُظهر *البداية الباردة* كذلك أن الديناميات في هذه المنطقة تتجاوز الأسلحة النووية بمعناها الضيّق. ليس هناك سباق تسلّح صارم بمعنى أن كل طرف يتعادل مع الطرف الآخر في عدد القنابل الذرية التي يمتلكها. أما لو كان الأمر كذلك لكان من السهل السيطرة على ذلك السباق. لكن سباق التسلّح أكثر تعقيداً من ذلك، لأنه يشتمل على تغييرات موازية في الأنظمة الفرعية الأساسية، كما أن تلك تمتلك زخمها الخاص بها.

أما لو كان سباق التسلّح في جنوب آسيا مقتصراً على الأسلحة النووية، لكان الأمر أسهل بكثير، علماً بأن عدداً من المراقبين ينظرون للأمر هكذا. لكن المنافسة آخذة بالتوسع وذلك مع قيام الهند بتشديد الروابط ما بين أجهزة الاستخبارات، والقيادة والسيطرة، وحرب المعلومات، وبين الابتكارات الاستراتيجية مثل *البداية الباردة*. تمتلك الهند، على سبيل المثال، استخبارات أفضل تناسب انطلاق *البداية الباردة*، وهذا ما يمكّنها من تحديد ما فعلته باكستان بالتحديد، وتحديد حالة قواها التقليدية والنووية. استثمرت الهند كثيراً في الأقمار الصناعية، والرادارات، واستخبارات - التقاط - الإشارات، وفي الاستطلاع، وذلك بهدف إعطاء قادة جيشها صورة دقيقة عما تريد باكستان فعله.

يرتبط نظام الاستخبارات هذا بدوره مع التعبئة السريعة للجيش الهندي وسلاح الجو في المجموعات القتالية *للبداية الباردة*. إن أي تأخير في التعبئة من شأنه تعطيل الاستراتيجية المضادة للتصعيد ضد باكستان برمتها، كما أن تشديد ربط الاستخبارات مع التعبئة يعني أن مجموعات هندية مقاتلة أكبر ستندفع نحو الحدود باكستانية - الهندية، ولربما عبور تلك الحدود بينما يجري تجهيز الأسلحة النووية باكستانية للاستخدام؛ لا يمكننا اعتبار كل ذلك صورة مطمئنة.

تُعتبر *البداية الباردة* مثيرة للجدل. حاولت بلدان عدة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص تشجيع الهند على الابتعاد عنها، وذلك لأنها تبدو طريقةً سريعة للتسبّب في حرب نووية في جنوب آسيا، ولذلك لن أستغرب أبداً إذا ما قامت الهند بتغيير اسم *البداية الباردة*، وذلك لأنها تعني الذهاب إلى الحرب بسرعة، ومن بداية باردة. لكنني أعتقد أن المبدأ الاستراتيجي لن يتغيّر، وإن تغيّر الاسم، وذلك لأن الهند بدأت بتفهم، وبطريقة ما، الوقائع النووية لمنطقة جنوب آسيا، وبسبب أن جيشها وسلاح الطيران فيها يريدان لعب

دور في الدفاع عن الهند، وحتى في بيئة نووية.

أما الجهد الذي تبذله باكستان فيتميز بتركيز على السلاح النووي أكبر من ذلك الجهد الذي تبذله الهند، لكن مع ذلك تتواجد أنظمة فرعية حاسمة وهي شديدة التداخل. تُعتبر مصانع الأسلحة النووية باكستانية أحد هذه الأنظمة الفرعية. وهناك عدة مفاعلات بلوتونيوم قيد الإنشاء في خوساب الواقعة قرب راولبندي، وهي مخصّصة لإنتاج مواد انشطارية لصالح قوة نووية واسعة هي أكبر بكثير مما امتلكته باكستان في السابق. تسارع برنامج البلوتونيوم بوتيرة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، وذلك بمساعدة أكيدة من الولايات المتحدة، وهي المساعدات التي تحولت من أفغانستان، والتي كان الهدف منها مكافحة الإرهاب، ومجابهة جهود طالبان في أفغانستان والعراق.

اعتمدت باكستان، تاريخياً، على اليورانيوم في صنع قنابلها، وهكذا، فإن إضافة البلوتونيوم هو أمرٌ في غاية الأهمية. لماذا حدث هذا التغيّر؟ يكمن أحد الأسباب في أن صنع قنبلة يتطلب قدراً أقلّ من البلوتونيوم، ما يعني أن البلوتونيوم أكثر توفيراً للكلفة. أما السبب الآخر فهو أن قولبة البلوتونيوم في أشكال غير منتظمة هي أسهل بكثير، وهي الأشكال التي تحتاج إليها الرؤوس النووية التكتيكية التي تركّب في القذائف الصاروخية الموجهة التي يستخدمها الجيش، وفي صواريخ كروز، والقذائف الصاروخية المضادة للسفن.

لا تمضي باكستان في بناء المزيد من الأسلحة النووية فقط، لكنها تمضي في إنشاء مجموعة متنوعة من أسلحة البر، والبحر، والجو؛ أي صواريخ الميدان الموجهة، وصواريخ الكروز الموجهة على متن السفن، ولربما أسلحة التدمير الذرية، وهي كلها أسلحة صغيرة وخفيفة بما يكفي لإعطائها إلى الفدائيين الذين يعملون بمفردهم، أو الإرهابيين كي يستخدموها داخل الهند. وقد نشرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هذه الأسلحة خلال الحرب الباردة.

يترافق سباق التسلّح هذا مع ميزة جديرة بالذكر، وهي أن الهند، تلك القوة الإقليمية في شبه القارة الهندية، تُعتبر كذلك قوة رئيسة في العالم. تطور باكستان أسلحتها بسبب الهند، لكن الهند تطور أسلحتها بسبب باكستان والصين، وهكذا يتعيّن علينا النظر إلى أي شيء تفعله الهند من خلال هذين المنظارين.

يمتلك صاروخ آغني الموجّه وطويل المدى الذي تصنعه الهند، مدى يبلغ 2,100 ميل. لكن الهند اختبرت في شهر نيسان من العام 2012، وبنجاح، نسخة جديدة من آغني يبلغ مداها 3,000 ميل. وهو الأمر الذي يعطي الهند القدرة على الوصول إلى مدن في شمال الصين بما فيها بيجينغ وشانغهاي. يعني ذلك أن الهند قد انضمت إلى النادي الخاص للبلدان التي تمتلك صواريخ عابرة للقارات ICBM. لكن يصعب علينا عدم التصوّر بأن الهند لا تمتلك رأساً نووياً تخطط لوضعه في آغني، وذلك لأن امتلاك صاروخ موجّه لإسقاط قنبلة شديدة الانفجار في مدينة بعيدة هو أمرٌ عديم الجدوى. يصعب علينا كذلك التصديق بعدم وجود خطط قيد التحضير لرأس نووي متعدد المراحل MIRV لصاروخ آغني. يقضي تصميم MIRV

بوضع عدة رؤوس حربية في صاروخ واحد حيث يُمكن إطلاق كل واحد منها نحو هدف منفصل. تشكل هذه الصواريخ خطراً أكبر بكثير، وهي تثير إرباكاً أكبر من الرأس الحربي الواحد العابر للقارات. ولقد أقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة على جعل صواريخها الموجهة متعددة المراحل. أما بالنسبة إلى الهند، فإن قدرة الصواريخ متعددة المراحل والعابرة للقارات تعني أن هذا البلد متقدم تقنياً مثل الصين.

تعمد الهند وباكستان في بعض الأحيان إلى إجراء اختبارات على صواريخهما الموجهة في الجو. يُحتمل كثيراً أن يكون القارئ قد قرأ تقارير في الأخبار تفيد بأن باكستان أو الهند قد اختبرت صاروخاً آخر، لكن يُحتمل كذلك بأنه لم يعطِ الموضوع اهتماماً كبيراً. لكن الواقع يُفيد بأنّ هذه الاختبارات هي في غاية الأهمية. ويُحتمل هنا أن يكون القصد من وراء الاختبار إرسال رسالة سياسية، وحيث تعمد كل جهة إلى إجراء اختبار جديد لإظهار الامتعاض إزاء أمر يقوم به الطرف الآخر.

لكن السياسة ليست كل ما في الأمر هنا؛ يتطلب الصاروخ النووي الموجّه، ومن ناحية فيزيائية، رأساً نووياً صغيراً وخفيف الوزن. يستطيع الصاروخ الموجّه الطيران بسرعة تفوق سرعة الطائرة، كما أنه يغيّر اتجاهه حيث إن قوى الجاذبية تتسبب بتفكك رأس حربي لا يكون تصميمه متيناً. تعلّم صدّام حسين هذا الدرس الصعب في العام 1991، أي عندما تفكك عدد من صواريخ سكود التي أطلقها بينما كانت متوجّهةً إلى إسرائيل. أما الهدف من إجراء هذا العدد الكبير من التجارب فهو قياس السرعة، والتسارع، والإجهاد الذي يتحمله الصاروخ وشحنته.

تُظهر اختبارات الطيران هذه أن كل طرف يحتفظ ببرامج جدية لوضع رؤوس حربية نووية في صواريخه الموجهة، وللتأكد من أن البرنامج بأكمله - أي الصاروخ والرأس الحربي - ينطلقان بالفعل. لا يُعتبر ذلك عرضاً رمزياً أو سياسياً، وذلك لأن كل بلد يقطع شوطاً لامتلاك قوة نووية فعالة.

تقوم الهند بالاستثمار في أقمار التجسّس الصناعية، وطائرات الاستطلاع، والمركبات غير المأهولة، ورادارات الإنذار المبكر، وأجهزة التجسّس الإلكترونية، وذلك بقدر أكبر بكثير مما تستثمره باكستان. تقوم الهند الآن ببناء قدرة للإنذار المبكر، وذلك كي تتمكن من معرفة الوقت الذي تتهيأ فيه باكستان لإطلاق صاروخ، أو معرفة متى فعلت ذلك. صنعت القوى العظمى في فترة العصر النووي الأول أنظمة للإنذار المبكر كي تنبهها في حال تحضير هجوم ذري، فوُضِعت بعض تلك الأجهزة في منطقة القطب الشمالي التابعة لكندا، كما وُضعت أيضاً أجهزة أخرى في الفضاء وذلك بهدف كشف أعمدة الدخان الحارة الصادرة عن القذائف الصاروخية الموجهة.

تمتلك الهند برنامجاً ضخماً قيد التحضير يهدف إلى استغلال تقنية المعلومات لدعم نُظُم الاستخبارات وجهود الإنذار المبكر التي تبذلها. أعطت عملية إطلاق صاروخ آغني التي جرت في شهر نيسان من العام 2012 الهند قدرة في مجال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وهي التي لقيت اهتماماً عالمياً واسعاً.

أطلقت الهند بعد مضي أسبوع من الزمن قمراً رادارياً مخصّصاً للتجسس، إلا أن ذلك الإطلاق لقي قدراً قليلاً من الاهتمام، إلا أن ذلك القمر يعطينا فكرة واضحة عن الاتجاه المستقبلي للدفاع الهندي. حمل القمر الصناعي الراداري المخصّص للتجسس محسّسات - مجسات - على متنه تدعى *الرادارت ذات الفتحات الصناعية*؛ synthetic aperture radar. يوفر SAR القدرة على *الرؤية* من خلال غطاء من الغيوم وكذلك خلال الليل. يُضاف إلى ذلك أن الهند نشرت تقنية مشابهة على أسطولها من طائرات الاستطلاع والتجسس، وكذلك على متن قمر صناعي يدعى رادارات المصفوفة المقروءة إلكترونياً AESA. تنشر رادارات AESA إرسالها عبر ترددات متعددة، وهكذا تزود التفاصيل الدقيقة لمختلف صفات الهدف، مثل صورة الهدف في مختلف الظروف أي في الليل والنهار. تمتلك هذه الرادارات طاقة أقل على كل طول موجة؛ أي إن الاحتمال أقلّ في معرفة الهدف بأنه عرضةً *للطلاء* بإشارة رادارية. يعني ذلك أن الهند تستطيع النظر إلى أهداف داخل باكستان من دون أن تعرف باكستان أنها عرضة للتفحص. تدعى هذه التقنية كذلك *احتمال التعرض الأقل* LPI لأن الهدف يمتلك احتمالاً أقل باعتراض إشارة الرادار، الأمر الذي يسمح له بالانتباه إلى حقيقة أنه مستهدف.

ماذا يجري في هذا المجال؟ تمتلك هذه التقنيات استخدامات للاستشعار عن بُعد لأغراض بيئية وزراعية، لكنها تمتلك كذلك استخدامات استراتيجية هامة. تُعتبر هذه التقنيات مثالية لاختيار أهداف محددة من بين مجموعة أوسع من الأهداف، وذلك عن طريق استخدام التفاصيل الدقيقة المحسّنة التي ترسلها الرادارات. يُضاف إلى ذلك بأنها لا تنبّه العدو بأنه يخضع للمراقبة. يعني ذلك أنه إذا علمت باكستان أن الهند تحشد أجهزة استطلاع متزايدة كثيراً خلال أزمة ما، فإن إسلام أباد قد تشعر بالقلق من أن تلك المعلومات المجمعة تُستخدم لزيادة دقة هجوم ما. يعني ذلك اختصاراً أن الهند تطوّر أنظمة تقنية المعلومات، والتي تُعتبر مثالية لتحديد الأهداف في الخفاء. يُمكن أن تكون هذه الأهداف الجيش باكستاني، والسفن باكستانية، والإرهابيين الذين يحاولون دخول الهند، أو حتى أسلحة نووية يُمكن نقلها. يُذكر في هذا المجال أن الهند قد سرّعت نشرها لتقنيات الاستطلاع بعد الهجوم الإرهابي على مومباي في تشرين الثاني من العام 2008.

تقوم الهند بجمع معلومات مفصلة وفي غاية الوضوح عن أهداف في باكستان، ولربما الصين كذلك. يعني ذلك أنه إذا قامت باكستان بتحريك قذيفة صاروخية موجهة، أو رأس حربي، أو سفينة، فإن الهند بحاجة إلى معرفة ذلك. إن العدد المتزايد لمنصّات التجسّس الهندية والتي تحمل هذه التقنيات على متنها، مثل الطائرات، والسفن، والأقمار الصناعية، توحي بالتحديث المتكرر للمعلومات. يعني ذلك أن الصور ليست مفصلة أو سرية فقط، بل أنها حديثة كذلك.

تحصل الهند على هذه التقنيات من برامج مطورة محلياً، وكذلك من الشركات الدفاعية الأجنبية. وتمتلك إسرائيل اتفاقية لإطلاق الصواريخ إلى الفضاء مع الهند بهدف إطلاق أقمار التجسس الصناعية، وهذا ما

أشرنا إليه سابقاً.

لكن هناك سبب آخر يعمل لمصلحة الهند. يعلم الجميع أن صناعة تقنية المعلومات العالمية تتجه نحو الأنظمة اللاسلكية في الشبكات المحلية، وشبكات الواي فاي، والهواتف النقالة، وذلك إلى درجة أن التقنيات المستخدمة فيها أخذت تُنتج بكميات أكبر وبنوعية أفضل. يُضاف إلى ذلك أنها تُنتج كميات كبيرة جداً من المعطيات التي تتطلب معالجة مشددة. تُسهم هذه الاتجاهات في تعزيز قدرات الهند في مجال تقنية المعلومات التجارية.

تُعتبر باكستان متخلفة جداً وراء الهند في هذا النوع من الإنذار المبكر. أما ISI، أي جهاز الاستخبارات باكستاني الشهير، فقد غرق في بحور السياسة والانتهازية منذ عقود طويلة من الزمن، كما أن أداءه التقني قد تخلّف نتيجة لذلك.

تمتلك باكستان جواسيس لها، وبعض أنظمة الإنذار المبكر الحديثة. لكن باكستان مضطرة للاعتماد على دول أخرى، وعلى الأخص الصين، للحصول على صورة استخباراتية دقيقة وحديثة للعالم من حولها. يُحتمل أن تكون باكستان، وبسبب عدم تطورها في مجال التقنية، عرضة للخداع، وهو أمر قد يكون هاماً في حال نشوب أزمة.

اتجاهات مستقبلية لسباق التسلح

هنالك احتمالات مختلفة بالنسبة إلى اتجاه سباق التسلح في جنوب آسيا. يميل محلّلون عديدون إلى استخدام الماضي واستقرائه على المستقبل. لكن هذا التبسيط للاتجاهات الماضية يُمكن أن يكون مضلِّلاً، ويعود ذلك إلى أن الهند هي بلد أكثر ثراءً بكثير مما كانت عليه في الماضي، كما أن قسماً كبيراً من ثروتها يأتي من الابتكارات التقنية والتجارية.

كان الجيش الهندي في الماضي جيشاً عملاقاً من المشاة، ويتميز بالبطء وعدم الكفاءة، بالإضافة إلى مركز قيادة يعج بالأفراد وموظفي الدعم. يُمكن لنيودلهي استخدام ثروتها المستجدة لتمويل هذه القوى العسكرية القديمة بالشكل المناسب. ويمكنها في هذه الحالة شراء أحدث الدبابات والمدفعية، والطائرات مع دعم من قوة نووية للردع بالحدّ الأدنى.

مع ذلك هناك احتمالات أكثر دينامية؛ إذ يُمكن للهند أن تختار مساراً مختلفاً حيث يكون أقرب نوعياً إلى تحديث قطاع تقنية المعلومات فيها. يتواجد لدينا دليل كافٍ يوحي بأن هذا هو ما يجري بالفعل. تعمل الهند الآن على تحويل رأسمالها من البرامج القديمة إلى الجديدة، ويشمل ذلك الأسلحة النووية، والقذائف الصاروخية الموجهة، والغواصات، والاستخبارات، والتخفي، وحرب المعلومات، والأقمار الصناعية.

يعود أحد الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن هذا التحوّل سيتسارع إلى أن الهند قد حققت بالفعل تفوقاً كبيراً على باكستان في البرامج العسكرية القديمة. إن استثمار رأسمال إضافي في هذه البرامج القديمة لا يُثمر إلا فوائد قليلة آخذة بالتناقص، ما يعني أن أفضل الفرص المتاحة أمام الهند هي في الاستثمار في

مجالات البرامج الجديدة، وعلى الأخص في بيئة نووية وفي ما يتعلق بالصين.

يُمكن لحرب المعلومات أن تكون هامة بشكل خاص بالنسبة إلى الهند، إذ إنها تمتلك صناعة تقنية المعلومات من الطراز العالمي، وهي التقنية التي يُمكن أن تُستخدم لأغراض عسكرية. أحدثت شركات تقنية المعلومات الهندية البارزة، مثل ويبرو وإنفوسيس، ثورة حقيقة في عالم الأعمال بابتكاراتها. يتميز تأثير تقنية المعلومات الهندية بجعل طرق الشركات المتبعة فعلاً أكثر كفاءة، وذلك إضافة إلى إحداث تغيير جذري في طريقة تطبيق هذه الطرق.

يصعب علينا أن نتصوّر أن صناعة تقنية المعلومات لن تكون جزءاً أكثر أهمية من عملية تحديث الجيش الهندي، وذلك لأن حرب المعلومات أصبحت قسماً هاماً من القوة العسكرية الحديثة. يُمكن استغلال تقنية المعلومات بطرق متعددة تتراوح ما بين أجهزة إنذار مبكر أفضل عن الهجمات، إلى ضربات مضادة للقيادة والسيطرة ضد باكستان، وكذلك الرد على حرب المعلومات الصينية. يُحتمل كذلك أن تكون تقنيات الدفاع الأخرى، مثل الضربات الشبحية والدقيقة مغريةً بالنسبة إلى الهند.

تحصل الهند كذلك على قدر كبير من التقنيات العسكرية المتقدمة من الغرب. وافقت الهند في العام 2010 على شراء مقاتلات شبحية من روسيا، كما وقّعت في العام 2012 اتفاقية لشراء طائرات رافال الفرنسية. كان أحد الأسباب الرئيسة وراء هذه الصفقات أن الروس والفرنسيين أعربوا عن استعدادهم للقيام بما رفضت الولايات المتحدة القيام به؛ أي نقل التقنية إلى الهند. يُضاف إلى ذلك أن طائرة رافال الفرنسية قد اختيرت لأنها تأتي بنموذج يتمكن من الهبوط على حاملة طائرات. يُحتمل كذلك أن الهند تريد الحصول على حاملة طائرات كي تحمل علمها في أرجاء المحيط الهندي، ولأن الصين تطور حاملة طائرات خاصة بها.

يُحتمل أنه من الصحيح القول إن بيروقراطية الدفاع والتسلح الهندية كانت، تاريخياً، واحدة من أكثر البيروقراطيات تصلباً، وفساداً، وأقلها ابتكاراً في العالم، لكن الهند تتغيّر. تستثمر الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير في الهند، ويلاحظ كذلك أن شركات تقنية المعلومات الهندية تتسلق بسرعة سلّم التعلّم كي تدخل عالم الصناعات العالمية الدولية، ويبدو أن ذلك قد حصل بسرعة فائقة.

لدينا نموذجان للتحديث العسكري الهندي، وهما يقودان إلى اتجاهين مختلفَين جداً. تلتزم الهند في أحد النموذجَين بالتحديث على مستوى الأسلحة، وهي تحصل على دبابات وطائرات حديثة. أما النموذج البديل فيتمثّل ببناء الهند أنظمة للرد السريع، والضربات الدقيقة، وحرب المعلومات، والتسلل - التخفي، وقوة نووية أكثر مرونة.

يترافق هذا النموذج البديل مع تأثير هام يستحق التوقف عنده. كانت القوات التقليدية تُعتبر في العصر النووي الأول جيدة، والقوى النووية سيئة. كانت الفكرة في ذلك الوقت هي أن القوات التقليدية كانت تعمل مثل جهاز ممتصٍّ للصدمات ضد التصعيد النووي، كانت تلك، على الأقل، طريقة التفكير في ذلك الحين.

كانت دفاعات الناتو في أوروبا، على سبيل المثال، مبنية لمواجهة هجوم سوفياتي تقليدي بدفاعات محض تقليدية.

لكن النمط الآخذ بالظهور في جنوب آسيا ليس بتلك البساطة، إذ يُمكن للضربات التقليدية الدقيقة أن تستهدف أهدافاً نووية. يُمكن لحرب المعلومات كذلك أن تحدث الشلل في مركز القيادة والسيطرة النووي بمثل ما تستطيعه القنبلة. يعني ذلك أن الغموض يحيط بالخطوط التي كانت واضحة ذات يوم، وهي التي كانت تفصل بين ما هو تقليدي وما هو نووي في جنوب آسيا.

الأسلحة النووية ووضع باكستان المتدهور

تجد باكستان نفسها في وضع لا تُحسد عليه، هذا إذا لم يكن مستحيلاً: إنها تخسر سباق التسلّح مع الهند. أما الأسوأ بالنسبة إلى باكستان فهو أن الهند تمتلك اقتصاداً أكبر بكثير من اقتصادها، الأمر الذي يمكّنها من الفوز بهذا السباق بسهولة. يُضاف إلى ذلك أن الهند قومية وتمتلك دوراً عالمياً في مجال الاقتصاد والسياسة.

تتلكأ باكستان في جميع مجالات النزاع تقريباً ما عدا واحد: الأسلحة النووية، وهنا تكمن المشكلة. يُحتمل أن تُدفع باكستان إلى استخدام الأسلحة النووية في محاولة منها لاستعادة التوازن مع الهند. أما إذا حصل ذلك، علماً بأن الاتجاهات الحديثة، مثل تعزيز التسلح في باكستان، تُظهر أن ذلك حاصلٌ فعلاً، فإن شبه القارة ستتحول إلى غابة من الأسلحة النووية.

ما هو الخيار الآخر المتاح أمام باكستان؟ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو عُشر ما هو في الهند. ويُشبه هذا الوضع ما كان عليه الناتج الإجمالي المحلي في اليابان مقارنة مع الولايات المتحدة في العام 1941. كما تمتلك باكستان قدراً قليلاً من التقنية الضرورية لإحداث توازن مع الهند. يُذكر كذلك أن مجتمع باكستان المدني وحكومتها مصابان بمشاكل معروفة تمنع التحديث الاقتصادي فيها.

تواجه باكستان خللاً شديد في القوة العسكرية. يتعيّن على القادة العسكريين في باكستان أن يفكروا في مرحلة ما في أن الهند ستستفيد من اقتصاد أكبر، ومن جيش أكبر. أما المشكلة بالنسبة إلى باكستان الآن فهي كيفية استعادة المصداقية الاستراتيجية حيث لا تتمكن الهند من استغلال ميزتها المتزايدة تلك.

يكمن أحد الحلول من وجهة نظر باكستان في الأسلحة النووية. يورد الشكل 6-1 الطرق التي ستحاول باكستان من خلالها موازنة استخدام الهند للقنبلة.

يُعتبر كل واحد من تلك البنود إمكانية بالنسبة إلى باكستان، كما أنها جميعها في متناول قدرة باكستان التقنية. أما البند الأول في اللائحة، أي *لا توجد مشكلة* فقد وضعناه من أجل إكمالها. يشدد ذلك البند على أن كل ما تحتاج إليه باكستان لردع الهند هو عدد قليل من الأسلحة النووية، وفي هذا السياق تكفي ثلاثون قنبلة. إن قوة الردع بالحد الأدنى هذه هي الاستراتيجية المفضّلة أميركياً بالنسبة إلى باكستان في ما عدا نزع السلاح الكامل، كما أن الولايات المتحدة قد جادلت مُفصّلاً أنه يجب على باكستان

أن تتبناها.

أريد تفصيل هذه النقطة أكثر من ذلك، تُعقد المؤتمرات الأكاديمية عادة حول سُبُل تجنّب حرب نووية في جنوب آسيا. يُضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تقوم بدعوة عسكريين وخبراء مدنيين من باكستان لحضور هذه الاجتماعات. تُناقش في هذه الاجتماعات كل أنواع المسائل، بدءاً من حماية الأسلحة النووية وصولاً إلى إجراءات بناء الثقة ("دعونا نتفق على عدم إعلان التأهب في حال حدوث أزمة"، أو "لا تضعوا قنابل نووية في الصواريخ الموجهة، بل حافظوا على الفصل بينها"). لم تُقنع هذه الاجتماعات باكستانيين كثيراً، وكثيراً ما أتساءل ما إذا كانت هذه الاجتماعات تحمل من الضرر أكثر ما تحمله من الفائدة. كما توحي هذه الاجتماعات أن المخططين باكستانيين يفتقدون إلى قدر من الذكاء وهم بحاجة إلى مساعدة الأميركيين لتثقيفهم بشأن الردع النووي. إن هذا الإيحاء لا يعكس أبداً حقيقة باكستانيين، والذين يتّصفون بالذكاء في أمور الردع النووي. لكن ما يقلقني فعلاً هو أن باكستانيين يغادرون هذه الاجتماعات وهم يشعرون بأن الولايات المتحدة لا تتفهم مشكلتهم؛ أي إنهم يواجهون الهند الكبيرة التي تحدّث جيشها بسرعة، والمصممة على الفوز عليهم في سباق التسلح.

الشكل 6-1

الطرق المتاحة أمام باكستان لموازنة

- استخدام الهند الأسلحة النووية
- ليس هناك مشكلة في التوازن لأن الردع ينجح.
- اكتساب أسلحة دقيقة التصويب؛ أسلحة سريعة الاستجابة، صواريخ موجهة سريعة الإطلاق، ونفاثات على المدارج في حالة التأهب.
- الاعتماد على التصميم غير العقلاني، وتذكير الهند بكارجيل، ومومباي، وذلك عن طريق دعم المجموعات المتطرفة التي تقوم بأعمال مجنونة.
- الاعتماد على الضخامة عن طريق بناء ترسانة نووية أكبر.
- الاعتماد على التكتيكات المخيفة: الأسلحة ذات العائد الأكبر، والتي تخرق التحصينات، وتترك انبعاثات مشعة.
- التهديد بهجمات محدودة: إطلاق ما بين ثلاث إلى خمس رميات نووية لإظهار أن باكستان ستستخدم الأسلحة النووية أولاً؛ أو إعطاء الأسلحة النووية التكتيكية (الميدانية) إلى القادة الميدانيين.
- التحذير من التصعيد والمخاطرة باندلاع النزاع.
- التحذير من فقدان القيادة والتحكم، ومن الحوادث غير العرضية.
- التحذير من أن باكستان لا تستطيع المخاطرة بعدم تنفيذ تهديداتها بالذهاب إلى حرب نووية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الطرف الأقصى الآخر من الردع بالحد الأدنى، أي القتال النووي، لا يظهر

في هذه اللائحة. إن القتال النووي استراتيجية تشتمل على ترسانات عملاقة مع خيارات توجيه ضربات ممرحلة، وعلى تقنيات متطورة، وهي التي تشمل أموراً مثل أقمار الإنذار الصناعية، وإعادة استهداف الكومبيوترات، ومراكز قيادة وسيطرة معززة. أما أنا، فلا أعتقد أنه بإمكان باكستان أن تفعل ذلك؛ يعود ذلك إلى أن الأمر مكلفٌ جداً، ويقع خارج متناولها من الناحية التقنية.

يُمكن لباكستان أن تجرّب طرقاً أخرى من ضمن اللائحة مثل التحوّل إلى قوى نووية سريعة الاستجابة. إن المزاوجة ما بين الرؤوس الحربية النووية مع الصواريخ الموجهة والنفاثات، وجعلها كلها جاهزة للانطلاق بعد فترة إنذار قصيرة، هو مثال على ذلك.

يمثّل البند الثالث في هذه اللائحة بديلاً آخر. لقد استخدمت باكستان استراتيجيات غير عقلانية في الماضي، فدعمت الهجمات الإرهابية على الهند، وساندت طالبان. يُمكن لهذا الخيار إقناع الآخرين بأنها يُمكن أن تجرّب في الحقل النووي كذلك. يُمكن لباكستان القول: "انظروا، لقد تصرّفنا بطرق مجنونة في الماضي، ولذلك يمكنكم الاعتقاد أننا قد نفعل ذلك مجدداً، وبأننا لسنا مجانين بالفعل بطبيعة الحال، لكننا لا نفكر ملياً بكل شيء مسبقاً".

يُمكن لباكستان أن تصنع أسلحةً كثيرة حيث لا تضمن الهند تدميرها من الضربة الأولى. هناك بديل آخر في الاعتماد على استراتيجيات مخيفة. يُمكن لباكستان أن تسرّب خططاً سرية تشير إلى امتلاكها أسلحة تتميز بنواتج كبيرة، وهي التي توضع حيث تنفجر في الأرض محدثةً أقصى انبعاثات ممكنة على الهند. كما أن هناك طرقاً أيضاً لزرع قنبلة هيدروجينية بهدف جعل الإشعاعات أكثر خطورة، وحيث تستمر لمدة أطول. يُمكن لباكستان أن تفعل هذا، مثلاً عن طريق إضافة الكوبالت إلى بعض هذه القنابل. إن نظائر الكوبالت المشعة، والتي تمتلك فترات نصف حياة تبلغ خمس سنوات من شأنها تدمير مناطق واسعة من الهند.

يُمكن لباكستان أيضاً التخطيط لهجمات نووية مقنعة، أي أن تفعل مثل إسرائيل. يُحتمل أن تؤدي خطوة كهذه إلى استغلال القلق العميق إزاء قدرة باكستان على السيطرة على قوتها النووية عن طريق الاستفادة من نقطة القلق هذه. يمتلك مركز القيادة والسيطرة السيئ بعض الفوائد، وعلى الأخص إذا اعتقد المرء، وكما يفعل عدد كبير من الهنود، أن باكستان لن تصل بالتهوّر إلى الحد الذي يجعلها تُطلق أسلحتها. إن وقوع الحرب عرضياً، أو نتيجة لخطأ ما من مركز القيادة والسيطرة، أمرٌ واردٌ على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى أداء القوات المسلحة باكستانية في الماضي.

القيادة والسيطرة

بذل الرئيسان جورج و. بوش وباراك أوباما جهوداً كبيرة للقول إن الأسلحة النووية باكستانية آمنة، ووصل الأمر إلى حد وصفها بأنها تحت *السيطرة*. ما هو السبب الذي دفع برئيسين للإدلاء بهذه التصريحات المطمئنة؟ نلاحظ أنه لا يوجد لدينا تصريحات مماثلة عن الأسلحة الإسرائيلية أو الصينية، كما

نلاحظ أيضاً أنه لم يسبق لأي رئيس في فترة الحرب الباردة أن قال إن الأسلحة النووية السوفياتية كانت تحت السيطرة.

هناك مع ذلك قلق مفهوم، وهو خطر وقوع قنابل باكستان بأيدي الإرهابيين أو الجهاديين، إذ إنّ هناك عدداً من المنظمات المتطرفة التي تود وضع أيديها على هذه الأشياء.

لكنّ الرئيسين كانا يفعلان أمراً يتجاوز معالجة نقطة القلق هذه، وهما حاولا صياغة المفاهيم المنتشرة في الهند وفي باكستان وفي الولايات المتحدة. إن كل ذلك هو في حقيقته لعبة نووية ذهنية. لكن هذه اللعبة، وبخلاف ألعاب الحرب الباردة الذهنية كان القصد منها طمأنة المراقبين، ليس بالمخاطر بل بالأمان، وأن كل شيء هو على ما يرام في مركز القيادة والسيطرة للقوات النووية باكستانية.

دعونا الآن نتصور ماذا سيحدث لو قال رئيسٌ ما العكس، أي لو قال: "تفحصنا نظام القيادة والسيطرة النووي في باكستان، لكننا لا نظن أنه آمنٌ فعلاً"، أو "نعتقد أن باكستان قد تفقد السيطرة على قنابلها لصالح الإرهابيين، أو مجموعات مثل **لاشغار** و**التويبا**؛ أو أن أحداً قد يبيع الأسلحة بمثل ما فعله عبد القدير خان؛ أو أن ضابطاً مجنوناً في الجيش باكستاني يستطيع إطلاق الحرب العالمية الثالثة". إن التصريح بمثل هذه الأقوال لا يعد، في الحد الأدنى، عملاً سياسياً، وهكذا، فإن من شأنها إشعال المخاوف في كل أنحاء العالم، وهكذا، ستصبح المشكلة أسوأ بكثير. سيعمد الكونغرس في هذه الحالة إلى الدعوة إلى جلسات استماع، كما أن البنتاغون سيضع خطة عاجلة رداً على ذلك.

يُحتمل كذلك أن تُصاب الهند بالقلق العميق. إذا كانت باكستان عرضةً للهجمات على أيدي إرهابيين، أو الهند، أو أي جهة أخرى، فإن ذلك يعني أن قيمة الردع للترسانة النووية باكستانية ستتبخر. ستميل الهند عند نشوب أزمة إلى الهجوم في وقت أبكر، وليس في وقت متأخر؛ لا يرغب أي رئيس أميركي في أن تفكر الهند بهذه الطريقة. هذا هو ما يدفع الرئيس إلى القول إنّ "الأسلحة النووية باكستانية آمنة".

أما الواقع فهو أنها ليست كذلك بطبيعة الحال. إن الذين يراقبون هذه الأشياء لا يعتبرون أن أسلحة باكستان النووية آمنة. أوردت برقية سرّبها موقع ويكيليكس أن دبلوماسياً فرنسياً أبلغ مسؤولين أميركيين في أيلول من العام 2009 أن الحكومة الفرنسية "لم تكن متأكدة من أن قوة الردع النووية باكستانية آمنة"، وعلى الأخص "مع قيام الجيش باكستاني بتحريك الأسلحة النووية بشكل متكرر". لكن كلما كانت القوات النووية أقل أمناً، زادت الولايات المتحدة من قولها إنها آمنة.

تقوم باكستان بدورها بألعاب نووية ذهنية. أعتقد أن نظام القيادة والسيطرة باكستاني الرسمي مصممٌ للتأثير في المراقبين الأجانب أكثر مما هو مصممٌ للسيطرة على الأسلحة النووية. يمكننا الآن إلقاء نظرة على بداية هذا النظام: أعلنت إسلام أباد في العام 2000 - أي بعد مرور عامين على تجربة باكستان لأولى أسلحتها النووية، وعندما كان الأميركيون المهتمون بالشأن الاستراتيجي وفي الكونغرس قلقين بشأن أمن ترسانتها - تأسيس إدارة السيطرة - القيادة - القومية NCA. تتحمل إدارة السيطرة القومية في

باكستان مسؤولية حماية الأسلحة النووية، وتحريكها، وإطلاقها. تتحدث هذه الصيغة المعلنة عن مجموعة تداول مؤلفة من كبار القادة المسؤولين عن الإشراف على الترسانة.

أعتقد أنه من المفيد جداً استكشاف إدارة السيطرة القومية بالتفصيل، وذلك لإظهار مدى عدم فاعليتها وعدم واقعيتها؛ تلفتنا التسمية في البداية، وهي ذات دلالة واضحة؛ وقد اختارت باكستان اسم إدارة السيطرة القومية لأنها العبارة ذاتها التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة للدلالة على أرفع سلطة مسيطرة على الأسلحة النووية. أراد باكستانيون أن تكون العبارة مألوفة، وبالتالي مطمئنة، لدى الجمهور الأميركي.

تتألف إدارة السيطرة القومية NCA باكستانية من رئيس الوزراء (رئيساً)، ومن وزير الدفاع (نائباً للرئيس)، ومن وزراء الشؤون الخارجية، والداخلية، والمالية، ومن رئيس الأركان المشتركة، ومدير قسم الخطط الاستراتيجية في الجيش؛ وكذلك من قادة الصيانة في الجيش والبحرية وسلاح الجو. يعني ذلك أن الإدارة مؤلفة من عشرة أشخاص.

دعونا الآن نتخيّل أحد اجتماعات إدارة السيطرة القومية - والتي تجري في مخبأ تحت الأرض بأضوائه المتلألئة، وبالرغم من الاهتزازات الناتجة عن أصوات الانفجارات - والتي تُناقش فيها خطوة باكستان التالية. يُمكن للمناقشات أن تجري على الشكل التالي:

> يقول رئيس الوزراء: "حسناً، دعونا نبحث الموقف الآن. نعتقد أن قنبلتين ذريتين قد دمرتا جيشنا في كشمير. علمنا للتو بوجود إشارات رادار تحذّر من وصول صواريخ، لكننا لسنا متأكدين مما إذا كانت الصواريخ تحمل أسلحةً نووية أم أسلحة شديدة الانفجار. إنها ستضربنا في غضون أربع دقائق من الآن، وسنرى ذلك قريباً. طلبت من صديقي وزير الدفاع أن يتطلع قليلاً إلى خارج المخبأ لعله يرى سحابة نووية. سيعود إلينا على الفور، وأنا متأكد من ذلك."
>
> يضيف رئيس الوزراء بعد ذلك: "يتعيّن علينا أن نكون في غاية الحذر هنا لأننا لا نريد اتخاذ خطوة تسمح لأحد الإرهابيين بوضع يديه على أحد أسلحتنا النووية. أما إذا حدث ذلك، فإن ثقة المجتمع الدولي بقدرتنا على حماية أسلحتنا النووية سوف تتأثر كثيراً، ونحن لا نريد لذلك أن يحدث أبداً. إنكم تتذكرون جميعاً كيف جنّ جنون الأميركيين بعد أن علموا بما فعله عبد القدير خان."
>
> يقول رئيس الوزراء بعد ذلك: "دعونا نمضي باجتماعنا قبل إجراء تصويت رسمي. أعتقد أنه من المناسب أن نمضي بهذا الاجتماع إلا إذا اعترض أحد منكم. دعونا نبدأ مع زميلنا المحترم، وزير المالية: ماذا يجب علينا أن نفعل برأيك؟ يبدأ وزير المالية بعرض أحد برامج باور بوينت الذي أعدّه موظفوه حول الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد.

أعتقد أنه من السذاجة الاعتقاد أن اجتماعاً كهذا سوف يجري بالفعل. يمكننا التفكير في الارتباك

الذي حدث داخل الحكومة الأميركية يوم الحادي عشر من أيلول، وذلك بعد هجمات الطائرات الأربع. سادت الفوضى في ذلك الوقت، وحتى مع وجود اتصالات جيدة، ووجود قدر كبير من الثقة بين المسؤولين في الإدارة، وكذلك الولاء في صفوف القادة المدنيين والعسكريين. حدث ذلك من دون وجود سحابة نووية.

لا تمتلك باكستان أي عنصر من هذه العناصر. أضِف إلى ذلك الاتصالات الرديئة، والسرية الاستثنائية، والقدر القليل من الخبرة في الأزمات النووية. أضِف إلى كل ذلك أن طيران الصاروخ الموجّه من الهند إلى باكستان يستغرق وقتاً يتراوح ما بين الأربع إلى تسع دقائق.

هناك تفصيل آخر يستحق المناقشة. إذا ما اجتمعت إدارة السيطرة القومية باكستانية على هذا الشكل ذات يوم، فإن قنبلة هندية شديدة الانفجار كفيلة بمحوها، وتدمير المجموعة التي يُفترض بها إصدار الأمر بالرد الانتقامي. يعني ذلك أن قنبلة واحدة يمكنها أن تمحو الردع باكستاني. لكن المنطق يدعونا إلى التفكير في أن الأمور لا تجري على هذا النحو.

أعتقد أن القارئ قد بدأ بملاحظة مدى السذاجة في الأمر. إذاً، ما هو السبب الذي دفع باكستان إلى الإعلان عن كيفية عمل هذا النظام (المزعوم)؟ يكمن السبب في أن باكستان تحتاج إلى طمأنة الولايات المتحدة بالإبقاء على تدفق المساعدات الأجنبي، وكذلك تحتاج إلى طمأنة الهند، وذلك كي لا تسارع إلى الرد بصورة متوترة.

أما إذا كان نظام إدارة السيطرة القومية المزعوم لا يعمل كما أُعلن عنه، فما هو النظام الذي يعمل؟ أعتقد أنه من شبه المؤكد أن باكستان تمتلك نظاماً بديلاً للقيادة والسيطرة. أما إدارة السيطرة القومية الرسمية فهي مجرد واجهة، إذ إن القصد منها طمأنة الأطراف الخارجية بأن الأسلحة النووية في أيدٍ أمينة.

لكن الأمر يحتمل سبباً آخر كذلك. تُعتبر الإدارة مجرد غطاء لخطة خادعة تتعلق بنظام القيادة والسيطرة الحقيقي. كان القصد من كل هذا منع الأطراف الخارجية من فهم طبيعة النظام الحقيقي. يشبه الأمر جيش باتون الزائف الذي توجّه إلى **با دي كالاس**، وذلك من أجل إبعاد نظر هتلر عن موقع اجتياح النورماندي؛ ما يعني أن باكستان تخطّط سراً لشيء ما.

هناك أسباب وجيهة تدعونا إلى الاعتقاد بوجود مثل هذا النظام السري. امتلكت القوى العظمى أنظمة مشابهة في أيام الحرب الباردة. لم تكن قنبلة ذرية واحدة تُلقى على البيت الأبيض والكرملين كافية لتدمير تلك الأنظمة، وهو أمرٌ كان مؤكداً.

لا أستطيع أن أصدّق أن باكستان قد تجاهلت هذا الأمر. إنني لا آبه أبداً بما يتعلق بالفوارق الثقافية، أو بالتأكيدات التي أُحيطت بسرية بالغة والتي جرت ما بين مساعد وزير باكستاني، وبين نظيره الأميركي. تواجه كل أنظمة القيادة والسيطرة حقيقةً قسرية. إذا أُعطيت السلطة إلى مركز قيادة وحيد فإن احتمالات تعرّض هذا النظام إلى ضربة قاتلة تزداد كثيراً. أما في الطرف الآخر، فإن كل ضابط في الجيش باكستاني يُمكن أن يُعطى صلاحية إطلاق أسلحة نووية. لا أعتقد أن هذه هي فكرة جيدة، وذلك لأسباب

واضحة. إن الخيار ما بين هذين الطرفين هو ما تواجهه كل دولة نووية؛ إنه خيار لا مفرّ منه.

يشير المنطق إلى ربط هذه المبادلة بمستوى التهديد. أما في أوقات السلم، أي عندما تكون هناك فرصة ضئيلة للحرب، فإن نظام القيادة يكون مركزياً بشدة، أي إن الأشخاص الذين هم في مراكز القيادة يستطيعون صنع الأحداث. أما في أوقات الأزمات، فإن هذا النظام يكون غير مركزي.

هناك عوامل أخرى فاعلة تُعتبر خاصة بجنوب آسيا، وهي العوامل التي تزيد من سوء مشاكل نظام القيادة والسيطرة. أما في الولايات المتحدة، فإن الدستور والسيطرة المدنية على الجيش يُعتبران من المسلمات، لكن الأمر في باكستان مختلف تماماً، لأن الحكومة تتغير بعد مرور سنوات قليلة وهي التي يجري تبادلها ما بين الجيش والمدنيين. لا تُعتبر الانقلابات والانتخابات الخاضعة للتلاعب من الأمور المستغربة. يمتلئ سجل جنوب آسيا كذلك بالاغتيالات: أنديرا غاندي، راجيف غاندي، بنازيربوتو، والهجوم على البرلمان الهندي، والاغتيالات الروتينية في باكستان، ما يعني أن السعي وراء السيطرة الاستراتيجية هو جزء من تاريخ المنطقة.

يتعيّن على باكستان أن تعترف بشيء آخر كذلك، مثل الضربات الأميركية ضد مركز قيادة صدام حسين في العام 2003، وضد طالبان في أفغانستان وباكستان، وفي ليبيا، وقتل أسامة بن لادن، وهي التي كانت كلها هجمات على العقل المدبر للعدو. كانت مراكز القيادة هي الهدف على الدوام. امتلكت هذه الهجمات شيئاً آخر مشتركاً في ما بينها. تمكّنت الولايات المتحدة من تطوير الخبرة الكافية لتنفيذ الضربات على الرأس الاستراتيجي، كما بذلت مجهوداً استخباراتياً متخصصاً، واشتمل ذلك على أوراق تم الاستيلاء عليها، وهواتف خلوية، وأجهزة اعتراض موجات الراديو، وكومبيوترات، وكذلك أجهزة استطلاع ومراقبة الأهداف التي تسبق الهجمات. تمكنت طائرات مسيرة وشبحية من مراقبة مجمع أسامة بن لادن السكني طوال عدة أشهر قبل الهجوم عليه، وذلك بهدف ملاحظة نمط تحركاته. أُدمجت هذه المعلومات مع المعلومات الناتجة عن اعتراض إرسال أقمار الاتصالات الصناعية باكستانية. أُدخلت كل هذه المعلومات الاستخباراتية مع حلقة ردود الفعل على أي سلاح يُستخدم. جرت تدريبات متكررة على إطلاق صاروخ كروز الموجه الذي يُطلق من غواصة، والقوات الخاصة على متن الطائرات الحوامة، والضربة الجوية.

دخلت عوامل أكثر حداثة كذلك، مثل الهجمات الكومبيوترية - على الإنترنت - التي استهدفت أجهزة الطرد المركزي الإيرانية، وهي الهجمات التي تحدثت عنها التقارير الصحفية. أما الهجمات الكومبيوترية التي شنّتها الصين على كومبيوترات الجيش الأميركي، إما بتعميتها أو بإغراقها وإصابتها بالفيروسات، فهي كلها أخبار تتحدث عنها الصحافة.

يصعب على باكستان أن تتجاهل كل هذه الأمور ومدى دلالتها: أصبح نظام السيطرة والقيادة النووية هدفاً.

أما منافسة باكستان الأساسية، أي الهند، فإنها تمتلك صناعة تقنية معلومات متقدمة، وهكذا لا يُعتبر

تطويرها لهجمات حرب المعلومات بالخطوة الكبيرة. تمضي الهند قُدُماً نحو امتلاكها طائرات شبحية يصعب رؤيتها على شاشات الرادار. يُمكن لباكستان أن تتجاهل كل هذه التطورات، كما أن ذلك ليس بالأمر المستبعد.

تواجه إسلام أباد تهديدات لمركز القيادة والسيطرة فيها وذلك من قِبل عدة لاعبين، وحتى إنها قد تأتي بأنواع مختلفة من الهجمات. يُحتمل أن يُهاجم المركز من الهند، أو الولايات المتحدة، أو الإرهابيين، أو الأصوليين، أو حتى عقداء الجيش باكستاني. يُحتمل أن يأتي هجوم آخر من مدنيين باكستانيين، وذلك بحسب مدى سذاجة تفكير المرء. يعني ذلك أن هذا الهجوم قد يأتي من حكومة ديمقراطية في محاولة منها لتطبيق واجباتها. امتلكت الحكومات المدنية، من الناحية التاريخية، قدراً قليلاً من السيطرة على الجيش أو الأسلحة النووية، كما أن الجيش باكستاني يود إبقاء الأمور على ما هي عليه.

يصعب علينا التصديق أن المخططين في باكستان يأخذون نظام السيطرة والقيادة المزعوم على محمل الجد. لكن هذا النظام يناسب الواقع السياسي في أوقات السلم، وذلك لأنه يطمئن الأطراف الخارجية بأنه ما من شيء يدعو إلى القلق. لا يُعتبر ذلك البيئة المناسبة لدعوة مركز السيطرة والقيادة إلى العمل. وتعرف باكستان هذا جيداً، وهذا الأمر ينطبق على الهند كذلك.

الرصاصة في الرأس؛ سيناريو أزمة نووية في جنوب آسيا

كيف يُمكن لأزمة نووية جدية أن تبدو في جنوب آسيا؟ أريد الآن مناقشة هذه الفرضية مستعيناً بسيناريو مركب يشتمل على مناقشة ما أعرفه عن نظام القيادة والسيطرة، وعلى ما يعتبره عدة مراقبين - وكذلك عدة دراسات - على أنها مخاطر جدية. يُقدّم هذا السيناريو على أنه وسيلة إدماج وهي تجمع ما بين أنظمة فرعية (أسلحة نووية، معلومات استخباراتية، قيادة وسيطرة، اتخاذ القرارات السياسية) وذلك بهدف إيضاح بعض النقاط الأساسية.

> تمتلك الهند خطتين للحرب مع أفغانستان. تشتمل الأولى عل هجوم تقليدي جوي وبالصواريخ على قوات باكستان النووية. أما الخطة الثانية فتدعو إلى شنّ هجوم نووي على قوات باكستان النووية. تمتلك الخطة النووية حظوظاً أكبر في نزع أسلحة باكستان، لكنها تتسبب في أضرار جانبية كثيرة.
>
> استنتجت ألعاب الحرب التي أُجريت في نيودلهي أن باكستان، وفي حال شنّ هجوم تقليدي عليها، سترد بهجوم نووي على المدن الهندية. لكن عدداً قليلاً من المدنيين شاهد نتائج هذه الألعاب بسبب تصنيفها على أنها ذات سرية عالية. لم يفكّر معظم القادة السياسيين الهنود بهذه المسائل على أي حال.
>
> تنشب في كشمير، وبالترافق مع سياق هذا التخطيط الهندي، أزمة شديدة. تخرج في هذا الوقت بالذات تظاهرات في باكستان ضد الجيش مطالبة بالحصول على فرص عمل وحرية سياسية أكبر. تستخدم باكستان قوة شرسة ضد المتظاهرين،

وترفع من مستوى التوتر في كشمير، كما تقوم بتحريك ثلاث فِرَق نحو الحدود، بينما تحتج الهند على تحريكها.
لا يعرف جميع القادة السياسيين الهنود تقريباً بوجود ملحق على قدر كبير من السرية، وهو يتجاوز الخطتين الهنديتين. لا يعرف بوجود هذا الملحق إلا رئيس الوزراء، وبعض الجنرالات، وحتى وزير الدفاع لا يمتلك أي فكرة عنه.
يدعو رئيس الوزراء الهندي في حال نشوب أزمة إلى اجتماع لمناقشة ذلك الملحق السري، وهو الذي يدعو إلى توجيه ضربة تقليدية بالصواريخ الموجهة نحو مقرات كبار الجنرالات باكستانيين، وذلك بالترافق مع هجوم يستهدف مركزَ القيادة والسيطرة النووية. اخترقت وحدة الاستخبارات الهندية السرية شبكة الهواتف المحمولة باكستانية، وهي الوحدة التي دعمت ذلك الهجوم، كما اخترقت الكومبيوترات ورسائل البريد الإلكتروني، وراقبت كبار المسؤولين الذين هم على علاقة بالقوات النووية؛ ما يعني أن الهند تمكنت من وضع تخطيطات لنظام القيادة والسيطرة النووية باكستانية، وهي فعلت ذلك بتفصيل كبير.
يهدف الهجوم الليلي على باكستان إلى تدمير القيادة العسكرية العليا، وهذا يمنعها من إصدار الأمر بوضع الرؤوس الحربية الذرية في الصواريخ الموجَهة والطائرات. أما الفوضى المتوقعة في مجالات الاتصالات، والحركة، والسلطات المعطلة، فهي ستؤمِّن الوقت للهند لشنِّ ضربات تقليدية تالية ودقيقة التصويب على القوات النووية باكستانية المشلولة. يوجد كذلك ملحق آخر يتمتع بسرية أكبر، وهو ملحقٌ يفصِّل هجوم حرب معلومات ضخمة على باكستان، وذلك لتعطيل عمل أنظمة الكومبيوترات والاتصالات؛ ما يعني أنه عندما يفتح باكستانيون أجهزة كومبيوتراتهم لن يروا سوى رسالة تفيد بوجود خطأ.
تهدف الهند إلى أخذ باكستان على حين غرة، وتعطيل حكومتها، وشلِّ أي قدرة لها على الانتقام. لم يعتقد رئيس الوزراء الهندي أنه سيواجه وضعاً حيث سيُنظر في هذه الخطة جدياً، لكنه أجاز هذه الخطة لأغراض التخطيط في حال الطوارئ. إلا أن الظروف تغيَّرت الآن، كما أن مخاطر شنِّ هجوم باكستاني بدت واقعية بما يكفي بالنسبة إليه لمعاملة هذه الخطة بالجدية الكافية.
تضمَّن ملحق حرب المعلومات كذلك خطة خداع. وضع جهاز مكافحة التجسّس الهندي رسائل كُتبت بعناية كي تبثَّ في باكستان، وذلك لدفع القيادة إلى الشعور بالطمأنينة. كان القصد من وراء هذه الرسائل دفع القيادة باكستانية العليا للتفكير في أنه ليس هناك من سبب يدعو لتحريك الرؤوس الحربية النووية نحو الصواريخ الموجهة والنفاثات. أنشئت تلك الرسائل كي تبث عبر شبكة الاتصالات الخاصة والتي يستخدمها المسؤولون الهنود، وهي الشبكة التي يعرفون جيداً أن جهاز الاستخبارات باكستاني يتنصت عليها، بالإضافة إلى أجهزة استخبارات أخرى لربما. تلقى نائب وزير هندي أمراً بالاتصال بزميل مقرّب منه مستخدماً خطاً هاتفياً

يُعرف بأنه خاضع للمراقبة وأن يقول: "يتعيّن علينا مراقبة التطورات في باكستان بعناية. لكنني سمعت رئيس الوزراء وهو يقول بصراحة إنه ينبغي لنا عدم اتخاذ أي إجراءات - ولا حتى إجراءات التأهب - وذلك خوفاً من أن يزيد الوضع سوءاً. تُعتبر هذه الرسالة وغيرها رسائل زائفة بطبيعة الحال ويُقصد منها التغطية على التحضيرات الهندية الفعلية.

كان القصد من خطة الخداع خداع باكستانيين حيث يحافظون على حالة زمن السلم، وإبقاء بعض القنابل في عدد قليل من الأمكنة. وكان القصد من تلك الرسائل كذلك تضليل الولايات المتحدة حيث تعتقد أن الهند لن تقوم بالهجوم؛ ما يعني أنّ الرهان الهندي هو أن تفعل الولايات المتحدة كل شيء للتخفيف من الأزمة النووية وأن تضغط على باكستان كي تُبقي على هدوئها.

تطلب الولايات المتحدة من باكستان وسط هذه الأزمة ألاّ تزيد من حالة التوتر بإعلان حالة التأهب في قوتها النووية. أما وكالة الاستخبارات المركزية فتُبلغ الرئيس أن باكستان لم تعلن التأهب النووي، وكذلك الهند. تمضي الوكالة في الواقع لتقول إن الهند تبذل قصارى جهدها لتخفيف التصعيد في هذه الأزمة. يوافق السفير الهندي في واشنطن على الطلب الأميركي للالتزام بالهدوء، لكنه ليس على علم بالملحق السري وخطة الخداع.

تكتشف الصين في هذه الأثناء التحضيرات الهندية لتوجيه ضربة، وذلك من قمر صناعي جديد للتجسس. تطلق بيجينغ قمراً صناعياً للتصوير، وهو الذي يكتشف أن الهند تحضّر قواتها التقليدية بما فيها صواريخ كروز الشبحية الموجهة - التي لا تظهر على شاشة الرادار - ولهذا تقوم بتمرير رسالة عاجلة عن طريق قناة خلفية سرية إلى إسلام أباد. تتضمن الرسالة صوراً التقطتها الأقمار الصناعية الصينية قبل تحريك الصواريخ، والطائرات، والسفن الهندية، وكذلك بعد هذا التحريك. تتصل بيجينغ بواشنطن من أجل كبح جماح سلوك الهند المتهور، والذي يوصل منطقة جنوب آسيا إلى شفير كارثة نووية.

واظبت الولايات المتحدة، وعلى مدى سنوات، على توجيه النصح إلى باكستان بأن متمردي طالبان هم أعداء باكستان الحقيقيّون. يستنتج الجيش باكستاني بعد رؤية الصور الآتية من الصين أن الولايات المتحدة شريكة في هذه المكيدة، أي خداع باكستان للشعور بالطمأنينة بينما يتم التحضير لهجوم هندي - أميركي مشترك. لا يهم هنا أن الأمر ليس كذلك، وذلك بسبب مستوى عدم الثقة والرعب الذي يسود باكستان.

تقوم باكستان بإغلاق مجمع السفارة الأميركية في إسلام أباد، وتداهم المواقع الاستخباراتية الأميركية في أنحاء البلاد كافة بقوة شديدة. يُقتل خلال هذه العملية عدة ضباط استخباراتيين أميركيين، وذلك بإطلاق الرصاص عليهم في أثناء محاولتهم إتلاف أجهزة الاتصالات. أما القوات الخاصة باكستانية، وهي القوات

التي تمولها الولايات المتحدة سراً من أجل حماية الترسانة النووية من الإرهابيين، فقد أحاطت بالسفارة الأميركية. تُقطع في هذا السياق كل الاتصالات، وكذلك التيار الكهربائي عن السفارة، كما أن أجهزة التشويش على إشارات الاتصالات اللاسلكية، وهي أجهزة قوية، فتُعيق الاتصالات الصادرة إلى الخارج.

يتركز خوف باكستان على قيام العملاء الأميركيين بتوجيه ضربات على قواها النووية. تعتقد إسلام أباد كذلك - لكن عن خطأ - أن هذه المعلومات تُنقل إلى أجهزة الاستخبارات الهندية. يحاول السفير الأميركي في هذه الأثناء الاتصال برئيس الوزراء باكستاني كي يُبلغه بعدم وجود تعاون أميركي - هندي، لكنه يعجز عن القيام بهذا الاتصال، إذ يتواجد رئيس الوزراء باكستاني في موقع سرّي خوفاً من تعرّضه للقتل في هجوم هندي.

تُعلن باكستان بعد ذلك التأهب النووي التام وهو الأمر الذي يُدهش الاستخبارات الأميركية. وتتمكن الأقمار الصناعية الأميركية من "رؤية" وحدات كثيرة (نفاثات، منصات إطلاق صواريخ موجهة، وشاحنات صهاريج الوقود، ورسائل لاسلكية وخلوية زائفة) ويترافق ذلك مع إشارة مربكة أخرى. لم يُلاحَظ أي شيء من هذا القبيل في الماضي.

تمتلك باكستان نظاماً سرياً للقيادة والسيطرة؛ وكان ذلك النظام متواجداً منذ زمن طويل، لكنه لا يُفعَل إلا في أوقات إعلان حالة الطوارئ في البلاد. صُمِم هذا النظام لإرباك القوى الخارجية بشأن موقع القوات النووية باكستانية ودرجة جهوزيتها.

تقوم وكالة الاستخبارات المركزية بإبلاغ الرئيس أن مراكز الاستخبارات الأميركية قد أُغلقت في باكستان ولأسباب عملية. لا تعلم الولايات المتحدة على وجه التأكيد أمكنة وجود الأسلحة الذرية، وما إذا كان يجري تحريكها، أو حتى مستوى التأهب في باكستان. يُضاف إلى كل ذلك أنه من المعقول الافتراض أن القنابل باكستانية قد وُضعت في الصواريخ الموجهة وفي الطائرات وهي في حالة جهوزية كاملة للإطلاق على الفور، وكذلك إمكانية وجود مسار قيادة سري يتجاوز نظام القيادة والسيطرة الرسمي، وذلك للتأكد من أن أمر "أطلِق" يصل إلى كل الذين يحتاجون إليه.

يطلب الهنود في هذه الأثناء من الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري مشترك ضد باكستان، ولم تُذكر كلمة نووي في هذه الاتصالات. تشعر الولايات المتحدة بأن هذا سوف يكون مجرد رمية في الظلام وتُعلن ذلك. وترد نيودلهي بأن الهند وليست الولايات المتحدة هي التي تواجه تهديداً داهماً، وأنه حتى ولو هدأت حدة الأزمة، فإن النتيجة سوف تكون حدوث هستيريا نووية في باكستان لسنوات عديدة قادمة.

يثير هذا السيناريو قضايا عديدة في غاية الأهمية، وتتمثّل إحدى هذه القضايا بأنه لا يُمكن التفكير في الأسلحة النووية بمعزل عن أنظمة متفرعة هامة أخرى مثل الاستخبارات، والقيادة والسيطرة، وحرب المعلومات، والهجوم التقليدي الدقيق. لكن، يظهر ميل للتفكير فقط في عدد القنابل التي يمتلكها كل طرف.

لكن أكبر مصادر عدم الاستقرار يُحتمل أن تأتي من التفاعلات المتبادلة لهذه الأنظمة المتفرعة والهامة الأخرى.

يأتي دور الصين بعد ذلك؛ يُظهر السيناريو لعبة يقوم بها عدة لاعبين وتشترك فيها باكستان، والهند، والولايات المتحدة، والصين، وتُظهر اللعبة الإمكانية الواقعية بأن الصين ستمتلك في غضون السنوات العشر التالية نظام استطلاع فعالاً يرتكز على الأجهزة الفضائية. تمتلك الصين الأقمار الصناعية، واستخبارات بإشارات أفضل، وأجهزة أخرى، لكن هذا النظام لن يكون أفضل من النظام الذي تمتلكه الولايات المتحدة، إلا أنه سيكون جيداً بما يكفي لجعل الصين لاعباً قد يكون هاماً في أي أزمة نووية قد تنشب في جنوب آسيا. أعتقد أن مغزى هذا الأمر لم يؤخذ بالاهتمام الكافي. يُعتبر هذا الوضع مختلفاً جداً عما كان الأمر عليه في الحرب الباردة، أي عندما كانت أميركا تهتم بما يراه خصم واحد فقط، أي السوفيات. إن أموراً مثل الخط الساخن، والاتصالات بين السفارات، والاجتماعات المتعلقة بالحد من حدة العمليات، كلها أمور مصممة للعبة تضم لاعبين. أما في المستقبل، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى التفكير في متطلبات المعلومات للعبة متعددة اللاعبين.

لا ترد الهند ضمن هذا السيناريو بهجوم نووي، بل بهجوم تقليدي، أو على الأقل بهجوم غير نووي. تلتقي هنا حرب المعلومات، وتقنيات التخفي - الشبحية - والضربات دقيقة التصويب لمحاولة تعطيل الأسلحة النووية باكستانية. يعني كل ذلك أن المفهوم الذي يفيد بأن الأسلحة التقليدية جيدة، والأسلحة النووية سيئة، هو مفهوم أكثر تعقيداً في العصر النووي الثاني مما كان الأمر عليه في العصر النووي الأول. لا يعني ذلك بأن أحدها أفضل من الآخر لكنّ كليهما متداخلان بطرق جديدة ومختلفة.

أخيراً، نجد بين أيدينا ما يُحتمل أن يكون أكثر الأمور إثارةً للجدال، وهي الاستراتيجية الهندية في الهجوم على مركز القيادة والسيطرة باكستاني. يُدعى هذا السيناريو *الرصاصة في الرأس*، وهو اسم يحمل دلالات كبيرة. يُحتمل أن يجادل بعض الأشخاص بأن الهند لن تفعل ذلك أبداً، كما يُحتمل أيضاً أن يكون هؤلاء على حق. لا تمتلك الهند أي نية للانزلاق نحو الحرب مع باكستان، لكن يحتمل أن ينظر المخططون الهنود في هذا الخيار، وذلك لأنه إذا كانت الهند مضطرة إلى خوض الحرب فيتعيّن أن تكون أفضل حرب ممكنة.

بدا أن باكستان متأكدة تقريباً من أن الهند ستنظر في هذا الخيار، وهو أمرٌ كافٍ بإطلاق بعض الديناميات الخطرة. ويُحتمل أن تتحول باكستان إلى بعض الاستراتيجيات التي ناقشناها سابقاً، مثل إقدامها سلفاً بتزويد الصواريخ الموجهة برؤوس حربية نووية أو وضع قواتها في حالة تأهب بشكل سريع.

تواجدت في أثناء الحرب الباردة استراتيجيات *الرصاصة في الرأس*، وكانت على الشكل التالي: "تمتلك القوى العظمى رؤوساً نووية كثيرة حيث يستحيل تدميرها واحداً فواحداً. أما استراتيجية تدمير صواريخ العدو الموجهة *بالمفرق*، أي واحداً فواحداً فهو أمرٌ مستحيلٌ تماماً، وهو الأمر الذي يفتح المجال

أمام النظر باستراتيجية *التدمير بالجملة*. تعني هذه الاستراتيجية أنه إذا كان يستطيع المرء إطلاق هجوم نووي واحد فقط فسيتعيّن عليه أن يصوّب على رأس العدو". يستتبع هذا التفكير توجيه ضربات نووية مبكرة على موسكو أو واشنطن، وذلك لأن الطرفين فكّرا في هذه الفكرة. أما مراكز القيادة الأخرى، مثل منشآت الاتصالات، فهي مستهدفة كذلك. إن هجوماً كهذا قد يُذهل الطرف الآخر في أثناء تحليله ما حدث. ويُحتمل أن ذلك قد يوفّر ما يكفي من الوقت لتدمير صواريخ العدو الموجهة قبل أن تُطلق.

إنني لا أدافع عن هذه الاستراتيجية، كما أنني لا أقول إنها من الممكن أن تنجح، لكنني أقول بما أن استراتيجيات *الرصاصة في الرأس* ظهرت في العصر النووي الأول، فإن ذلك يعني أنها قد تظهر كذلك في العصر النووي الثاني وإن مع بعض الفوارق الهامة. أما الفرق الأكبر فهو أن أحجام الترسانات في العصر النووي الثاني تُعتبر صغيرة مقارنةً مع ما كانت عليه في فترة الحرب الباردة. يُمكن لاستراتيجية *الرصاصة في الرأس* أن تنجح بالفعل إذا كان عدد الأسلحة النووية التي ينبغي تدميرها نتيجة للهجمات التالية يتراوح ما بين خمسين إلى مئة سلاحٍ فقط.

أما الفرق الآخر فهو أن الهجمات التي تستهدف تدمير مراكز القيادة والسيطرة والأهداف النووية يُمكنها أن تستخدم حرب المعلومات والأسلحة التقليدية. أفلحت الضربات الشبحية - التسللية - والضربات دقيقة التصويب في تغيير اللعبة كثيراً عن أيام الحرب الباردة. وتوفّر تلك الضربات الفرص لشلّ الخصم، وهي فرصٌ لم تتواجد في فترة العصر النووي الأول.

استنتاج

تنشأ بعض أخطر الديناميات في جنوب آسيا، وذلك تحت غطاء الردع النووي وقناع نظام القيادة والسيطرة. أما في العقد الماضي فلم تخضع هذه الديناميات إلا إلى قدر قليل من التفكير الإبداعي. لكن التركيز كان، بدلاً من ذلك، وبشكل مفهوم على الوثبة الأولى للكرة *النووية* في جنوب آسيا، وعلى التعزيزات النووية والصواريخ الموجهة.

يصعب كثيراً الحفاظ، مع كل عام يمر، على الأسطورة التي تفيد بأن باكستان تحشد لقوة رادعة بالحد الأدنى، وأن الهند تستثمر في ترسيخ القوات التقليدية. إن هذا يضع المشكلة في إطار خاطئ. أعتقد أننا تأخرنا كثيراً في التفكير في مدى أوسع من السيناريوهات، وبفهم أفضل للتقنيات العسكرية الجديدة، مثل حرب المعلومات، والتخفي - القدرات الشبحية - والضربات الدقيقة التي تشكّل الديناميات في شبه القارة.

الفصل السابع

شرق آسيا

تجمع منطقة شرق آسيا أهم قوتين في العالم؛ أي الولايات المتحدة والصين. يعتمد مقدار معالجة التحديات التي تترافق مع العصر النووي الثاني، وإلى حدٍّ كبير، على مدى تطوير هذين البلدين لعلاقة استراتيجية تعاونية أو تنافسية. يستحيل على الولايات المتحدة أن تحلّ هذه المشاكل لوحدها، وخاصة مع ضعف تأثير التحالف الغربي القديم الذي كان قائماً ما بين فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، بقيادة أميركا.

في شرق آسيا مشاكل إقليمية كذلك - وعلى الأخص في كوريا الشمالية - وهي المشاكل التي تتأثر كثيراً بالعلاقات الصينية - الأميركية. أريد الآن التركيز على المنطقة، أي كوريا الشمالية وشرق آسيا، والمضي بعد ذلك لتحليل التفاعلات الاستراتيجية للولايات المتحدة والصين في نظام نووي عالمي متعدد الأقطاب، وهذا ما سأتحدث عنه لاحقاً في الفصل التاسع.

كوريا الشمالية

تُعتبر كوريا الشمالية بلداً نووياً صغيراً وضعيفاً، لكنها تمتلك استراتيجية سياسية ذكية لاستخدام أسلحتها. وتُعتبر قوات ذلك البلد العسكرية والنووية بدائية جداً، لكن كوريا الشمالية تعطي مثالاً عما يُمكن لبلد ما أن يفعله بدزينة من القنابل أو نحو ذلك.

إذا أردنا إعطاء مثال عن مدى ذكاء تلك الاستراتيجية فيمكننا العودة إلى العام 2006، حيث أجرت كوريا الشمالية في الرابع من تموز في ذلك العام اختبارات على الصواريخ الموجهة مستخدمة رؤوساً حربية وهمية، وقد اشتملت هذه الاختبارات على:

- عمليات إطلاق متعددة بلغ مجموعها سبع عمليات.
- أُجريت عمليتان منها في غضون دقائق من إقلاع مكوك الفضاء ديسكوفري في فلوريدا.
- غطت تلك الصواريخ زاوية سمت جغرافية عريضة (نحو الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية).
- استُخدمت صواريخ موجهة ذات مدى قصير ومتوسط.

ركّز المعلقون على رمزية يوم الرابع من تموز، وهو يوم ذكرى الاستقلال في الولايات المتحدة. ركّز مراقبون آخرون على فشل الصاروخ الموجّه طويل المدى، تايبو - دونغ 2 الذي تعطّل بعد أربعين ثانية من إطلاقه.

يُحتمل أن تكون هذه الآراء مبررة، إلا أنها تتجاهل أمراً هاماً. أظهرت التجارب أن كوريا الشمالية تستطيع تنفيذ عدة عمليات إطلاق لصواريخ في غضون فترة قصيرة من الوقت. تزامنت عمليات إطلاق الصواريخ السبع مع عدد الأسلحة النووية التي نسبتها وسائل الإعلام إلى كوريا الشمالية في ذلك الوقت.

أوحى تنفيذ عمليّتَي إطلاق بعد دقائق قليلة من إقلاع مكّوك الفضاء، وهو الإقلاع الذي بثّته محطات

التلفزيون العالمية على شاشاتها، أن كوريا الشمالية استغلت إطلاق المكوك للبدء بإطلاق الصاروخين؛ ما يعني أنّ المكوك قد استُخدم ليكون محاكاة لضربة صاروخية أميركية استباقية. سبق لطرفَي الحرب الباردة أن فعلا ذلك في تلك الفترة. عمدت الولايات المتحدة إلى توقيت إطلاق صواريخها الموجهة من قاعدة فاندينبيرغ الجوية في كاليفورنيا لتتزامن مع عمليات إطلاق الصواريخ السوفياتية من منطقة التجارب في المحيط الهادئ. كانت أقمار التجسس الأميركية تلاحظ أعمدة الدخان الصادرة عن الصواريخ السوفياتية وسرعان ما كان يصدر الأمر بإطلاق الصواريخ من فاندينبيرغ. كانت هذه العملية الرائعة لا تستغرق أكثر من دقائق قليلة. كان السوفيات يراقبون الصواريخ الأميركية وهي تنطلق في غضون نحو عشر دقائق بعد إطلاق صواريخهم، وقبل أن تسقط في المحيط الهادئ بوقت طويل.

لم تتعمد الولايات المتحدة إجراء تجاربها كي تتأكد من مدى صلاحية الصواريخ الموجهة، وعلى الأقل لم يكن ذلك هو السبب الوحيد. كانت التجارب التي تجريها الولايات المتحدة بمثابة محاكاة لإطلاق الصواريخ في حالة حدوث إنذار، وهو أمر حظي بموافقة البيت الأبيض. كان المقصود أن تعرف موسكو أنها لا تستطيع مهاجمة الولايات المتحدة من دون أن تنتظر رداً على ذلك الهجوم. كانت الرسالة الموجهة إلى السوفيات هي: "يمكننا إطلاق صواريخنا قبل وصول صواريخكم إلى أهدافها. لا تفكروا في القيام بشيء تندمون عليه".

كانت كوريا الشمالية تلعب اللعبة ذاتها؛ لا تمتلك تلك البلاد أقماراً صناعية بطبيعة الحال، لكنها كانت تتلقى أخبار مكوك الفضاء عبر محطة **سي. أن. أن**، وكان ذلك كافياً بالنسبة إليهم. نلاحظ هنا قدراً معيناً من الإبداع. لا تتمكن **بيونغ يانغ** من مجاراة أي بلد آخر - دعك من الولايات المتحدة - من حيث التقنية، لكنها تنجح مع ذلك. كانت الرسالة التي تريد إرسالها هي أن هجوماً أميركياً على كوريا الشمالية سوف يستتبع هجوماً فورياً على كوريا الجنوبية واليابان. تفيد استراتيجية الرهائن هذه الولايات المتحدة بما يلي: "لا تفكري حتى في فعل أي شيء قد يندم عليه حلفاؤك". لا يهم في هذه الحالة ما إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها سيربحون، وذلك لأن الدمار الذي ستحدثه كوريا الشمالية سيكون كبيراً، ليس فقط بسبب الرؤوس الحربية النووية، بل بسبب أسلحتها الكيميائية. سبق لنا أن ناقشنا في هذا الكتاب أوضاع الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وقلنا إنه يصعب التمييز ما بين الصواريخ النووية الموجهة، عن تلك المحشوة بغاز الأعصاب والرؤوس الحربية التقليدية.

لا يُعتبر كل ذلك إنجازاً سيئاً بالنسبة إلى بلد متخلف يشبه ذلك الجرذ الجائع، والمزود بأسنان نووية. إنه نظام فاسد ومجنون لا يستطيع إنتاج المواد الغذائية أو الطاقة، لكنه يتمكن من صنع قنابل ذرية واستخدامها.

دعونا الآن ننظر إلى الجانب السياسي من استراتيجية كوريا الشمالية. سيواجه النظام الانقراض في حال وقوع حرب، وليس الهزيمة فقط؛ لا تحتمل هذه الفرضية المزيد من التأكيد. تعرف قيادة كوريا الشمالية

أن نظامها يحتل المرتبة الأولى من بين الأنظمة الاستبدادية في العالم. إنه نظام أسوأ بكثير من نظام صدّام حسين أو معمر القذافي. لن يحصل مسؤولو كوريا الشمالية، وبكل تأكيد، على مخرج آمن من الكارثة، بل سوف يواجهون المحاكمة ويُشنقون. إنهم يواجهون سيناريو لا غد لهم فيه. تعرف عائلة كيم الحاكمة هذا الوضع، أما الحاكم الجديد للدولة، كيم جونغ أون، وهو الذي تسلّم السلطة في العام 2011 بعد وفاة والده كيم جونغ إيل، فيجد نفسه في وضع لا يُحسد عليه. إذا أقدم أون على إجراء إصلاحات كثيرة، فإن الأمر سينهار، وسيواجه هو وعائلته المحاكمة أو سوف يُقتلون، أما إذا أجرى قدراً أقل من اللازم من الإصلاح، فإن شعبه سيستمر في مواجهة الجوع.

يستمر نظام كيم مع ذلك، وعلى الأقل حتى الآن. يعود هذا إلى أنه يتسلم مساعدات خارجية من الصين، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتأتي معظم هذه المساعدات على شكل مساعدات إغاثة إنسانية من الأمم المتحدة. إن هذه المساعدات هي التي تُبقي النظام عائماً.

يتعيّن على أي شخص يقول إن الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام أن يلقي نظرة على كوريا الشمالية. تُستخدم الأسلحة النووية كل يوم من أجل انتزاع المواد الغذائية من باقي أنحاء العالم بهدف استمرار النظام؛ هذا هو مفتاح *الاستراتيجية النووية* للبلاد. إن ما فعلته كوريا الشمالية هو ربط وجودها القومي مع وجود كوريا الجنوبية واليابان، وذلك عبر استراتيجية تجعل من ضعف البلاد الداخلي قوةً رادعة. إن هشاشة وضع كوريا الشمالية - بالنسبة إلى المواد الغذائية والطاقة، والفقر، والشرعية السياسية - هي التي تُصبح قوة عندما تُربط مع أسلحة الدمار الشامل ومع جيش قادر على تدمير قسم كبير من كوريا الجنوبية، حتى وإن كان مصيره الهزيمة في نهاية الأمر.

تقضي استراتيجية كوريا الشمالية باستخدام أسلحة الدمار الشامل للربط ما بين ضعفها الداخلي مع الضغوط الخارجية، ما يعني أنها الأداة الضاغطة على متفجرات. إن دفع هذه الأداة - أي قطع المساعدات الغذائية والطاقة - سوف يُفجّر كوريا الشمالية. لكن إذا أقدمت الأطراف الخارجية على الضغط على هذه الأداة، فإن ذلك سيتسبب بانفجار يُغرقها معه. تفضّل الأطراف الخارجية عدم الضغط على كوريا الشمالية إلى حدّ الانفجار، وإلا فإنها ستدفع بالوضع إلى الانفجار الذي سيشملها جميعاً. وهناك طريقة أخرى للتعبير عن هذا الوضع، وهي أن كوريا الشمالية تهدد بتفجير نفسها فوق كل مساحة منطقة شمال شرق آسيا، ما سيتسبب بفوضى عارمة إلى درجة أن خصوم هذه الدولة سيمتنعون عن الضغط بقسوة؛ لكن من يستطيع أن يلومهم؟

تُظهر حالة كوريا الشمالية مجدداً أن مصطلحات كوريا الشمالية لا تتوافق مع الحقائق الجديدة للعصر النووي الثاني. أما إذا وصفنا استراتيجية كوريا الشمالية على أنها *الردع بالحد الأدنى* بسبب امتلاكها دزينة من القنابل، فإن ذلك لا يعطيها حقها. إن ذلك الوصف لا يبدأ حتى بالوصف الكافي للجنون الفائق الذي بنته كوريا الشمالية. هناك وصفٌ أفضل لوضع تلك الدولة، وهو *الانتحار في غرفة جلوس جارك*.

يُمكن للولايات المتحدة أن تفرض حصاراً على مرافئ كوريا الشمالية، وأن تفرض منطقة حظر الطيران، ويُمكن للصين كذلك أن تُغلق حدودها المشتركة معها. أما السبب الذي يدعو إلى منع تطبيق هذه الإجراءات فلا يتعلق بكونها صعبة من الناحية العسكرية، وإنّما إلى أن تجويع الشعب يتسبب في احتمال أكبر لوقوع هجوم بأسلحة الدمار الشامل على كوريا الجنوبية واليابان.

إن تحويل الضعف إلى قوة هو ما يميّز ثقافة الاستراتيجية الكورية. استُخدمت هذه الطريقة ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية. إنها الطريقة الكورية بامتياز في محاربة الأعداء الأكثر قوة. يمكننا التفكير في كوريا الصغيرة التي استمرت في البقاء لألف سنة، وهي المحاطة بدول عملاقة مثل روسيا، والصين، واليابان. وقد تبنّت كوريا الشمالية هذا التراث وحدّثته كي يتناسب مع البيئة النووية.

لا تجني الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، أو الولايات المتحدة أي فائدة تبرر المخاطرة بالضغط كثيراً على كوريا الشمالية. إن ما تريده هذه القوى هو الاستقرار. تستفيد استراتيجية كوريا الشمالية من هذا الوضع كما تحوّلها ضد العالم الخارجي حيث كادت تتحدى خصومها للضغط عليها بصورة أقسى.

إنها استراتيجية نفسية، لكنها ترسخت أكثر بوجود جيش يتميز بولاء مطلق ويمتلك أسلحة نووية وكيميائية. لكن من هو الرئيس الأميركي العقلاني الذي يتصرف بشكل جبان مع كوريا الشمالية وهو يعرف بأن بيونغ يانغ يُمكن أن تشنّ هجوماً نووياً أو كيميائياً قبل أن تتمكن الضربات الجوية الأميركية من ضربها؟ إن كل ما يجري يعزّز الردع الذاتي الأميركي. لكن أيّ رئيس أميركي سيأمر بشن هذا الهجوم عندما يواجَه باحتمال قتلِ عشرات آلاف الكوريين الشماليين، وذلك نتيجة حجم الضربة الاستباقية المطلوبة؟

تعتمد كوريا الشمالية بشدة على الصين من أجل إنجاح هذه الاستراتيجية. لكن عندما تسوء العلاقات مع سيوول وواشنطن إلى حدّ إقدامهما على قطع المساعدات، فإن بيجينغ ستأخذ الأمر على عاتقها. يعرف الأميركيون والكوريون الجنوبيون هذا الأمر جيداً، كما يعرفه الصينيون. تطور هذا التفاهم مع الوقت لكن الصينيين لا يرحبون به إلا بصعوبة. تشعر بيجينغ، بدلاً من ذلك، بأنه لا وجود لأي بديل أفضل. أما إذا أراد الصينيون قطع المساعدات الاقتصادية، فإن ذلك قد يُشعل برميل البارود، أي كوريا الشمالية.

تبقى هذه، مع ذلك، لعبة خطرة، كما أنه لا توجد ضمانة بأن هذا الوضع يُمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. تضطر بيونغ يانغ إلى صبّ الزيت على نار التوترات من أجل إقناع الأطراف الخارجية بأنها قد تضغط على الزناد إذا تعرضت لضغط شديد. يُحتمل أن يكون ذلك وراء الهجمات التي شنّتها على كوريا الجنوبية في العام 2010، إذ أظهرت تلك الهجمات الفوارق الدقيقة ما بين الخطوط الحمراء وبين الأعراف التي تطورت مع الزمن.

أطلقت كوريا الشمالية في 26 آذار من العام 2010 قذيفة طوربيد على فرقاطة ***شيونان*** التابعة لكوريا الجنوبية، الأمر الذي أسفر عن مقتل ستة وأربعين بحاراً من بحارتها. كانت ***شيونان*** في المياه الدولية في ذلك الوقت. أقدمت كوريا الشمالية بعد ثمانية أشهر على إطلاق نحو 170 قذيفة مدفعية على

جزيرة يون يونغ الكورية الجنوبية والواقعة في البحر الأصفر، الأمر الذي أسفر عن مقتل أربعة من القرويين. هناك فوارق دقيقة ما بين الحادثتين تستحق التوقف عندها. كانت ***شيونان*** هدفاً عسكرياً، وهكذا فإن الحادث يُعتبر أقل استفزازاً من مهاجمة قرية لا يقطنها سوى المدنيين. كان حادث جزيرة يون يونغ خطوة واضحة من التصعيد تُضاف إلى قصف ***شيونان*** بالطوربيد.

لكننا نلاحظ حتى هنا أن كوريا الشمالية اختارت أن تهاجم قرية في جزيرة منعزلة. كان أسوأ ما يُمكن أن يحدث محصوراً في هذه الجزيرة. أما مهاجمة قرية في البر الكوري حيث تكون واقعة في المنطقة منزوعة السلاح، فكان سيُعتبر استفزازاً أكبر حيث كان يصعب احتواء الضرر الحاصل. يمكننا الافتراض أن جندياً من الكشافة كان يخيّم في تلك المنطقة، أو أن كتيبة كورية جنوبية كانت تجري مسيرة هناك. كان يُمكن لسيوول في تلك الحالة أن تعتبر الهجوم بداية لهجوم شامل. ويُحتمل في تلك الحالة أن تُقدم سيوول على تعبئة جنودها من الاحتياط وإرسال جنود إلى المنطقة منزوعة السلاح. كان هذا الأمر سيدفع بكوريا الشمالية إلى إعلان التعبئة العامة، وهو ما لم يحدث منذ نهاية الحرب الكورية في العام 1953.

كان يُمكن لهذه القضية بأكملها أن تفلت من السيطرة. تريد كوريا الشمالية صبّ الزيت على نار التوترات، لكنني لا أعتقد أنها تريد الحرب. يتواجد منطق محدّد للتصعيد حتى في كوريا الشمالية التي تتصف بالجنون، لكنه منطق محدود أساساً. كما أن هناك عتبات يُمكن للنظام أن يتجاوزها (مهاجمة سفينة أو قرية في جزيرة منعزلة)، وهناك عتبات أخرى يتردد في تجاوزها.

لا نريد القول من كل هذا إن التصعيد لن يفلت من زمام السيطرة، أو إن كوريا الشمالية لن تخطئ في حساباتها، لكن يمكننا القول إنه يتواجد سجل طويل من درجات التصعيد المختلفة في شدتها. أوقفت كوريا الشمالية في العام 1968 سفينة تجسس أميركية، وهي يو. أس. أس بويبلو. أرسلت كوريا الشمالية في وقت لاحق من السنة فريقاً إلى سيوول لمحاولة قتل رئيس كوريا الجنوبية. وقد تمكّن فدائيون تابعون لكوريا الشمالية من قتل عدد من كبار المسؤولين الكوريين الجنوبيين بينما كانوا في اجتماع دبلوماسي في بورما في العام 1983. حدثت كذلك تفجيرات لطائرات، وحوادث حدودية، وكذلك حوادث في البحر.

يعني ذلك أن الاستفزازات التي تقوم بها كوريا الشمالية ليست جديدة. أما الجديد هنا فهو البيئة النووية. اكتسبت التقديرات المتعلقة بما يُمكن للأمور أن تصل إليه جديةً أكبر. يتعيّن الآن على تقييمات التوازن العسكري التقليدية أن تأخذ مخاطر التصعيد في الحسبان كما لم تفعل من قبل.

أعتقد أن قيام الحكومة الأميركية بإجراء دراسة تحليلية عن قرب للتصعيد وعدم التصعيد يُعتبر فكرة جيدة. تحتاج الحكومة إلى أن تفهم الفوارق الدقيقة التي تؤثر على ديناميات شبه الجزيرة الكورية، سواءً أأحببنا ذلك أم لا. غيّرت كوريا الشمالية قواعد اللعبة، وحوّلتها إلى منافسة في مجال إدارة المخاطر، وذلك بدلاً من أن مشكلة المحافظة على توازن عسكري تقليدي، أي كما كان الأمر عليه في الماضي. لكن كوريا الشمالية ليست المكان الوحيد في شرق آسيا الذي تزايدت فيه أهمية القنبلة.

الصين والأسلحة النووية

أظهرت الصين تاريخياً اهتماماً قليلاً بالاستراتيجيات النووية المعقدة للقوى العظمى. امتلكت بيجينغ حتى أعوام التسعينيات من القرن الماضي عشرين صاروخاً موجهاً عابراً للقارات فقط. كانت تلك هي الأسلحة الوحيدة القادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة. يُقال كذلك إن الرؤوس الحربية لم تكن موضوعة في الصواريخ. وقد قيل حينها إن الأمر يتطلب ما بين أربع وعشرين ساعة إلى ستة وتسعين ساعة لتزويدها بالأسلحة، ويعتمد الزمن المطلوب على التقديرات التي يُمكن للمرء أن يصدقها.

لم يبدُ أن الصين تهتم كثيراً بشأن استخدام الأسلحة النووية بوصفها أدوات عسكرية، أي كما فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. يُقال إن بيجينغ كانت تحتفظ بقوة ردع بالحد الأدنى. كان الأمر يبدو هكذا بالتأكيد. كانت البلاد تمتلك عشرين صاروخاً غير مجهزة للإطلاق، وحتى ليست مزودة بالأسلحة. سبق للصين أن أعلنت عن سياستها بألاّ تكون الأولى التي تستخدم الأسلحة النووية.

لكن استخدام الصين السياسي للقنبلة فاق كثيراً أي استخدام عسكري لها. نلاحظ أن المصطلحات الاستراتيجية الأميركية وبتركيزها الفائق على الردع يُقصد منها تجاهل الاستخدامات السياسية والاستراتيجية للقنبلة. إن اعتبار ما تمتلكه الصين قوة رادعة بالحد الأدنى يحجب أهداف أسلحتها الرئيسة واستخداماتها الفعلية.

استخدمت الصين قوتها لاحتمالات نووية من دون اعتبار لاحتمالات تدمير مخازن الصواريخ أو منطق الردع الغربي. أما لو لم تكن الصين قوةً نووية فلما كان بإمكانها أن تلعب الدور السياسي الذي أراده قادة بيجينغ. كيف تتمكن الصين غير النووية من التعاون مع الولايات المتحدة في أعوام السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لموازنة الاتحاد السوفياتي؟ يعني ذلك أن الصين أصبحت عضواً مفترضاً في حلف الناتو. كانت الصين في واقع الأمر أكثر أهمية من معظم دول الناتو بالنسبة إلى ردع الاتحاد السوفياتي عن التسبب بالمتاعب في أوروبا. وقد تطلب هذا الدور أساساً أن تكون الصين قوة نووية.

تُظهر تجربة الصين كذلك أن مجرد وجود الأسلحة النووية يكوّن احتكاكات لم يكن لها أن تتواجد من دونها. تمتلك هذه الأسلحة تأثيراً كبيراً حتى ولو لم يُدخل بلد ما هذه الاحتمالات في استراتيجيته، وحتى لو لم يفكر فيها. لكن ما إن امتلكت الصين الأسلحة النووية حتى اضطرت الدول الأخرى إلى تغيير حساباتها. تعيّن على تلك الدول التفكير في سيناريوهات *وماذا* بعد؟ وذلك حتى ولو لم يفعل القادة الصينيون ذلك أبداً.

يبدو الأمر مدهشاً بالفعل. وُضعت مخططات أميركية، على سبيل المثال، لسيناريو استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد الجيش الصيني إذا ما تدخل في فيتنام في أعوام الستينيات من القرن الماضي. وضع رؤساء الأركان المشتركة تلك الخطط بالاشتراك مع قيادة المحيط الهادئ. كانت وظيفتي الأولى بعد التخرج من الجامعة هي العمل في مؤسسة استشارية كانت تعمل مع البنتاغون. لفتت نظري في تلك الأثناء إحدى ألعاب الحرب التي تتضمن تدخلاً صينياً في فيتنام، الأمر الذي يشكّل تهديداً للجيش

الأميركي هناك. كان ذلك تكراراً لما حدث في كوريا في العام 1950. حرّك سلاح البحرية في هذه اللعبة حاملات طائراته وصولاً إلى السواحل الفيتنامية بهدف قصف الجيش الصيني، وهي كانت مخاطرة ضخمة بحدّ ذاتها، وذلك لأن طيّاري *فيتنام الشمالية* كانوا في واقع الأمر صينيين مزودين بطائرات حديثة، وقاموا بقصف حاملات الطائرات يميناً وشمالاً. لكن اللعبة لم تصل إلى حدّ استخدام الولايات المتحدة الأسلحة النووية التكتيكية. كانت الولايات المتحدة، بدلاً من ذلك، مستعدة لقبول انهيار استراتيجي في فيتنام وإغراق حاملات طائراتها بدلاً من استخدام أسلحتها النووية.

امتلكت الصين في ذلك الوقت قوة نووية لم تكن أكبر بكثير مما تمتلكه كوريا الشمالية هذه الأيام. لم تكن الولايات المتحدة، بالرغم من ذلك، على استعداد لتوجيه ضربة نووية كانت تمتلك فرصة عالية من النجاح ضد الجيش الصيني. وقد تعيّن على الأميركيين التفكير في ما يُمكن أن تجلبه حرب كبيرة مع الصين. كان مجرد وجود أسلحة نووية صينية، ومهما كانت صغيرة، تضاعف كثيراً من مخاطر التصعيد عند صانعي القرارات في واشنطن.

كانت الصين النووية تؤرق الولايات المتحدة في فيتنام بصورة جدية. اعتمدت استراتيجية جونسون ماكنمارا للتصعيد المتزايد على الرغبة في تجنب حرب كبيرة مع الصين، وهي الحرب التي كان يُمكن أن تصبح نووية بعد العام 1964. لم تكن القنبلة لوحدها التي صنعت هذا، لأن الصين غير النووية كانت ستلقى معاملة مختلفة من الولايات المتحدة. لا يمكننا أن نفهم العصرين النوويين الأول والثاني بوصفهما مُنافَسات ما بين بطاريات الصواريخ النووية صودف أن بلاداً مرتبطة بها. إن فرضية كهذه تُغفل أهم الديناميات المرتبطة مع هذه الأسلحة.

دعونا الآن نمضي في تفحص مثال آخر؛ يُظهر هذا المثال ديناميات لعبة ذات طرق ثلاث، وهكذا. فإنها تناسب على وجه الخصوص العصر النووي الثاني. أراد الرئيس نيكسون في إطار مواجهته للاتحاد السوفياتي أن يقوي علاقته مع بيجينغ. كان ذلك هو سبب زيارته إلى الصين في العام 1972. لكن السؤال المفتوح في ذلك الوقت كان كيفية تعزيز الصين كقوة عسكرية. كان الحل الذي طلع به نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسينجر تقديم المعلومات الاستخبارية عن القوات السوفياتية في آسيا. أُطلق على ذلك المفهوم اسم *نقل المعلومات*. يُحتمل أن يكون ذلك مفهوماً استراتيجياً أساسياً في العصر النووي الثاني كذلك، وذلك لأنه إحدى الطرق المفتوحة أمام بلد متقدم لاستخدام فوائد المعلومات التي يمتلكها من أجل زيادة القوة العسكرية لبلد أقل تقدماً وبسرعة.

تواجدت في العام 1972 حالة كبيرة من عدم التكافؤ في المعلومات ما بين الصين والاتحاد السوفياتي. امتلك السوفيات في ذلك العام معلومات استخباراتية ممتازة عن الصينيين، لكن الصينيين لم يمتلكوا أي شيء تقريباً عن السوفيات. لم تمتلك بيجينغ في ذلك الوقت أقماراً صناعية وأجهزة متقدمة تسمح باعتراض الاتصالات. قرّر الرئيس نيكسون لهذا السبب إعطاء الصينيين معلومات استراتيجية لسد هذه الثغرة، وقد

أدّت هذه الخطوة إلى تعزيز قدرات الصين العسكرية بين ليلة وضحاها تقريباً.

أما خلال الرحلة التي قام بها نيكسون إلى الصين في شباط من العام 1972، فقد نحا الرئيس نيكسون رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي جانباً وقال له:

> فكّرت كثيراً في الوضع بالنسبة إلى الصين، وكما ذكرنا البارحة فإن الاتحاد السوفياتي يمتلك قوات على الحدود الصينية السوفياتية أكثر من تلك التي ينشرها ضد التحالف الغربي. أعتقد الآن أنك تعرف أيها السيد رئيس الوزراء أنني طلبت من الدكتور كيسينجر تحضير ملخص يقدّمه إلى أي شخص يعينه رئيس الوزراء ويأتمنه على موادٍ في غاية الحساسية. إننا نعلم أن هذه المواد موثوقة كلياً وتتعلق بوضع الاتحاد السوفياتي مقابل الصين، وكذلك بالنسبة إلى التوازن النووي العام. أقترح، إذا ما كان بوسع رئيس الوزراء تعيين شخص مثل نائب الرئيس لشؤون الدفاع - يي شيان ينغ، نائب رئيس بعثة الشؤون العسكرية في الحزب الشيوعي الصيني - إلى جانب أشخاص من المدنيين، فإن ذلك سوف يكون في غاية الأهمية بالنسبة إليه. يتعيّن أن يكون مكان الاجتماع سرياً للغاية، هذا إذا كان بالإمكان ترتيب ذلك.

جرى نقل المعلومات في صباح اليوم التالي، أي في 23 شباط من العام 1972. لم يكن ذلك الاجتماع مجرد حديث حول المجاملات الدبلوماسية، وذلك لأن العبارات المنمقة حول العلاقات الأميركية - الصينية والبديهيات الأخرى أُبقيَت للمأدبة. كان ذلك الاجتماع نقلاً للمعلومات الاستراتيجية: معلومات كانت مفيدة في التهديف بالنسبة إلى الصينيين، وتضمنت نشر القوات العسكرية، وكذلك التخطيط لموازنات الدفاع في أوقات السلم. كانت تلك هي معلومات عجزت الصين عن جمعها بمفردها. كان الصينيون مهتمين بشكل كبير بتمييز الأسلحة النووية عن غير النووية.

قدّم كيسينجر خرائط وصور انتشار القوات السوفياتية وأسلحتها إلى نظيره الصيني. أما إذا أردنا أخذ فكرة عن مستوى تفصيل تلك الخرائط فلعل الأمر يستحق إلقاء نظرة على محضر الاجتماع الذي نُزعت عنه صفة السرية منذ وقت قريب، وهو الذي كان مصُنّفاً على أنه على درجة عالية من السرية. تسلّم نائب الرئيس **يي**، العضو في اللجنة العسكرية للشعب، هذه المعلومات:

> كيسينجر: الآن، ونحن نتكلم عن الأسلحة التكتيكية، فإن هناك ثلاثة صواريخ موجهة أخرى، والتي هي ليست بالطائرات. يوجد سلاح تكتيكي واحد نطلق عليه اسم *فروغ* ويبلغ مداه 155 ميلاً، كما وُضع فوق سكة؛ وهذا ما يمكن من تحريكه. أما أحدث نسخة منه فمزودة بعجلات، كما أن العدد الأكبر منها هو من النسخة الجديدة. تمتلك النسخة القديمة مدى يبلغ 155 ميلاً، أما النسخة الجديدة فيبلغ مداها ما يقارب 311 ميلاً. يُمكن لهذا الصاروخ أن يتزود برأس نووي تقليدي أو برأس حربي نووي. أما إذا كان مزوداً برأس نووي، فتتراوح حمولته ما بين 3 كيلوطن إلى 20 كيلوطن في النسخة القديمة، ومن 40 إلى 90 كيلوطن في النسخة الجديدة. هكذا

تبدو النسخة القديمة - يعرض صورة - وهذا ما تبدو عليه النسخة الجديدة؛ يعرض صورة أخرى.

يي (*بالإنجليزية*) إنه صاروخ.

كيسينجر: أما طريقة توزيعها فيمكننا القول إن كل فرقة تمتلك أربعة قواذف. يعني ذلك أنه في منطقة الشرق الأقصى العسكرية يوجد ما بين 76 إلى 84، أما في منطقة شرق البايكال العسكرية فهناك ما بين 28 إلى 32، أما في منغوليا فهناك 12، أما في منطقة آسيا الوسطى العسكرية فهناك 28. يعني ذلك ما مجموعه 144 إلى 156 في هذه المناطق الأربع. يُضاف إلى ذلك وجود 28 من هذه الصواريخ في منطقة سيبيريا العسكرية. أما في منطقة تركستان العسكرية فهناك 18. يُضاف إلى كل ذلك وجود 9 صواريخ في منطقة الشرق الأقصى العسكرية وهي أبعد من أن تصل إليكم، لكنها جاهزة لتكون بمثابة تعزيزات. أما في المناطق الداخلية شرق الأورال فيوجد 73 صاروخاً، ما يعني أن المجموع يصل إلى ما بين 272 و284.

أريد الآن أن أتحوّل بالحديث إلى صاروخ تكتيكي آخر. لا يهم هنا ما نطلق عليه من أسماء، لأنني لا أعلم بعد معنى الاسم الذي سنعطيه إياه بالإنجليزية. إنه صاروخ باليستي قصير المدى، والذي يمتلك مدى من 160 ميلاً ملاحياً بحرياً. إنه صاروخ أحدث من *فروغ*، كما يمتلك دقة إصابة من نحو ربع ميل. إنه أحدث من النسخة القديمة من *فروغ*، لكن النسخة الجديدة من *فروغ* أحدث منه. يُمكن لهذا الصاروخ أن يُستخدم مع رؤوس حربية تقليدية ونووية. لكننا نعتقد أن كل هذه الأسلحة التي أتحدث عنها مزودة برؤوس نووية. أما هذا فيتواجد فوق سكة.

يي: هل هو صروخ من مرحلتين أم من مرحلة واحدة؟

كيسينجر: من مرحلة واحدة.

يي: ما هو مقدار الكيلوطن في النسخة النووية؟

كيسينجر: ما بين 10 إلى 100. هناك أربعة رؤوس حربية مختلفة، 10، 20، 40، 100، لكننا لا نعلم أيّاً من الرؤوس مركّباً على أي صاروخ. أما في منطقة الشرق الأقصى العسكرية فإنهم يمتلكون ما بين 12 إلى 18 من هذا النوع من الصواريخ. لكن في منطقة شرق البايكال العسكرية فيمتلكون ستة، وكذلك يمتلكون ستة في منطقة سيبيريا العسكرية؛ ما يعني أنهم يمتلكون ما مجموعه 30 إلى 36 صاروخاً. إننا نعرف مواقع هذه الصواريخ. أعطينا مدى جميع هذه الصواريخ بالأميال البحرية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المدى الذي أعطيناه لصاروخ *فروغ*.

أريد أن أتوقف الآن كي نفهم ما يجري هنا. أعطت الولايات المتحدة معلومات تهديفية حول دولة نووية أخرى، أي الاتحاد السوفياتي، إلى دولة نووية ثالثة، أي الصين. كان القصد من هذا العمل تعزيز قوة اللاعب الأضعف. لم ترغب الولايات المتحدة في أن تصبح الصين نووية في العام 1964، وكذلك الأمر مع إسرائيل في العام 1966. لم ترغب أميركا في وجود عالم نووي متعدد الأقطاب، لكنه نشأ لوحده. يبرز لدينا

سؤال هنا: كيف يُمكن للمرء إدارة هذا النظام لجعله أكثر استقراراً، وبالنظر إلى البلدان التي تمتلك هذه الأسلحة؟

لم تكن عملية نقل المعلومات هذه التي أجراها نيكسون في العام 1972 حادثةً فريدة من نوعها. اشتركتُ في أواخر أعوام السبعينيات من القرن الماضي في مشروع يبحث في هذا المبدأ، وذلك في معهد هدسون، وعملت مع هيرمان كان ودون بريننان. أما المسألة التي عُرضت علينا فكانت كيفية تعزيز المفهوم لدى موسكو بأن الولايات المتحدة والصين تمتلكان علاقات نووية قوية، وهي ستقوى أكثر إذا ما حدث استفزاز من جانب موسكو. كان الهدف من كل ذلك تعزيز الفكرة التي تفيد في موسكو بأنه من الأفضل لهم عدم القيام بأي مغامرة في شرق أوروبا أو غربها. أنتج مشروع هدسون بعض الأفكار المبدعة. تمثّلت إحدى تلك الأفكار في محاكاة إشارات الإنذار الصينية بطريقة تضمن التقاطها من قِبل السوفيات وجعلها تبدو وكأنها إشارات صادرة عن الصين. يُمكن إلقاء مجموعة من الأجهزة الإلكترونية في صحراء غوبي، أو في مكان بعيد آخر. كانت الفكرة أن موسكو ستمتنع عن التصعيد خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى أزمة نووية رئيسة. تلخصت رؤيتنا في أن السوفيات قد أحرقوا أصابعهم في أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962، وأنهم سيمتنعون عن سلوك هذا الطريق مجدداً.

يُمكن للمرء أن يناقش مسألة ما إذا كان قرار نيكسون وكيسينجر بنقل المعلومات الاستراتيجية إلى الصين كان قراراً صائباً. يمكن للمرء كذلك أن يناقش ما إذا كان يتعيّن على أي جهة تحليل طرق التلاعب بالمفاهيم النووية، أي مثل التمحيص الذي أجراه مشروع هدسون.

هناك جواب واحد للسؤال الأكبر المتعلق بالتوصل إلى الاستقرار النووي عندما تمتلك بلدان عدة القنبلة. ينطبق السؤال ذاته في العصر النووي الثاني. إن عمليات نقل المعلومات الاستراتيجية هي في غاية الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنها تمتلك أكثر أنظمة الاستخبارات تقدماً في العالم. يتعيّن التفكير في هذا السؤال قبل حدوث أزمة؛ أي أن دفعه إلى رئيس غير مستعد وسط أزمة نووية هو أمر يخلو من المسؤولية برأيي، ما يعني أنه يتوجب أن يخضع للتخطيط بعناية مسبقاً.

تحديث الصين

إن التحديث العسكري الجاري في الصين سيغيّر من توازن القوى في شرق آسيا. يستخدم هذا التحديث تقنيات متقدمة، كما يمتلك مدى جغرافياً طويلاً، ويتناسب مع الأوضاع الاستراتيجية والاقتصادية في الصين.

تبرز الصواريخ الصينية الموجهة كأهم التطورات الجارية، والصين تمتلك الآلاف منها، وهي ذات مجالات عديدة ومتنوعة، كما أنها تُنشر حالياً في أماكن جديدة. أما صواريخ الصين الباليستية، ومعظمها مركبٌ فوق منصات إطلاق متحركة، فتستطيع الوصول إلى كل القواعد الأميركية في المحيط الهادئ بدءاً من كادينا في أوكيناوا إلى غوام. هناك سمة غير اعتيادية في الصواريخ الصينية وهي استخدام الأنفاق

الأفقية لحجب مواقعها ولتحريكها. أما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فقد اعتمدا في المقابل على الأنفاق العامودية، وهي التي تدعى مخازن silos، وهي التي تُطلق منها الصواريخ الموجهة. كانت هذه المخازن العامودية عبارة عن حفر في الأرض وكانت مقوّاة بالخرسانة المسلحة، لكنها لم تكن متصلة مع بعضها. أما الصين فتمتلك نظام أنفاق أفقيًا مترابطاً والذي تقوم فيه الشاحنات بنقل الصواريخ الموجهة إلى منافذ هي عبارة عن فتحات عامودية تصلح لإطلاق هذه الصواريخ. وتفيد التقديرات أن الصين تمتلك ما يزيد على ثلاثة آلاف ميل من الأنفاق لهذا الغرض، لكن يُحتمل أنها تمتلك أكثر من ذلك بكثير.

إن نظام الأنفاق الأفقي هو أكثر كلفة للتشييد، لكنه يوفر مقداراً أكبر من حجب تحركات الصاروخ. تجعل هذه الأنفاق من المستحيل تقريباً تطبيق قواعد تعداد الصواريخ لأن الأقمار الصناعية لا تستطيع التقاط ما هو موجود تحت الأرض. أما في حالة الاتحاد السوفياتي وأميركا، فإن هذه المشكلة لقيت حلاً بواسطة طريقة تعداد بسيطة. يُعتبر كل مخزن منصة إطلاق لصاروخ، وحتى لو لم يشتمل على صاروخ بالفعل.

أما ما هو أكثر أهمية من ذلك، فهو أن نظام الأنفاق الصيني يُظهر التزاماً عميقاً بحجب المعلومات عن عمليات نشر الصواريخ، سواء أكانت بالنسبة إلى عددها أم إلى مواقعها. يسمح هذا النظام كذلك بالظهور المفاجئ للصاروخ على شاشات مراقبة الخصم، ويُحتمل أن يشتمل هذا النظام على سمات لا نعرف عنها.

لا يوجد أدنى شك مع ذلك بأن الصين تمتلك عدداً كبيراً من الصواريخ الموجهة، وذلك لأنه تم تصويرها. نُشر عدد من هذه الصواريخ قبالة تايوان، كما أن هذه الصواريخ تُعرض علناً كي تتمكن أجهزة الاستخبارات الأميركية من رؤيتها. يُضاف إلى ذلك أن الدفاع الصاروخي ينجح في مواجهة التهديدات الصغيرة. إنه نظام مكلف، لكنه مفهوم في حالات محددة. لكن الهجمات الكبيرة تملأ شاشات الرادار والكومبيوترات عند المدافعين بأهداف تفوق قدرتهم على المواجهة، وهكذا يعجزون عن الرد.

تطور الصين كذلك صواريخ كروز سريعة، وهي التي يمكنها الطيران بسرعة تفوق سرعة الصوت بثلاث أو أربع مرات أو أكثر من ذلك. يتسبب هذا التهديد بمشكلة دفاعية شبه مستحيلة. يُمكن من الناحية النظرية تدمير صاروخ كروز يطير بسرعة تفوق سرعة الصوت بثلاث مرات، وذلك قبل أن يتمكن من إصابة سفينة تابعة للبحرية الأميركية. لكن أصغر خطأ في تنفيذ عملية إصابته لدى المُدافِع يعرضّه لكارثة. يُضاف إلى ذلك أن صاروخ كروز المهاجم يُحتمل أنه يحمل معه تجهيزات مضادة مثل التفجيرات المضللة، وهي التي تؤدي إلى إرباك رادارات المهاجم. يُحتمل كذلك أن يجري صاروخ كروز مناورات تجنّب الصواريخ المضادة قبل أن يصيب هدفه مباشرة، أي مثل الظهور المفاجئ أو الانحراف إلى جهة اليسار أو اليمين؛ والصين تمتلك كل هذه التقنيات.

يُعتبر نظام الاستطلاع الصيني أساسياً بالنسبة إلى فعالية قوتها الصاروخية. تُعتبر الأقمار الصناعية، والمركبات المسيرة غير المأهولة، واجهة القوة الصاروخية في الصين لأنها تتمكن من تحديد موقع

الهدف المطلوب تدميره. أما في أوقات التوتر فهناك فرصة كبيرة لتداخل أنظمة الاستطلاع الصينية والأميركية إلى درجة تخفيض مستوى أدائهما. سيحصل في تلك الحالة سباق للحصول على تفوق في مجال المعلومات، وهكذا يُحتمل أن تؤدي حرب المعلومات إلى تعمية الطرف الآخر.

تستطيع الصين، وبسهولة، تدمير هدف ثابت في المحيط الهادئ. يكفي نظام تحديد الموقع العالمي GPS لهذا الغرض، وذلك ما إن تُعطى إحداثيات الهدف إلى جهاز الكومبيوتر في الصاروخ الموجّه. لا تتمكن جزيرتا كادينا وغوام من التحرك، ولا من الاختباء بل تبقيان في مكانهما سنة بعد سنة.

تعتمد الولايات المتحدة كلياً على قواعدها في المحيط الهادئ، واليابان، وهاواي، وغوام، وهي التي تُعتبر كلها أساس القوة الأميركية في تلك المناطق. ليس هناك بديل لهذه القواعد، ما يعني أنه من دون القواعد سيستحيل على الولايات المتحدة العمل في تلك المنطقة.

تعمل الصين على صنع رؤوس حربية نووية مخصّصة لإغلاق هذه القواعد، أو لأخذها رهينة، هذا في وقت تتسبب فيه بأدنى الأضرار الجانبية؛ لا تبرز الحاجة هنا إلى الأسلحة النووية. تقوم الرؤوس الحربية العنقودية، على سبيل المثال، بنشر قنيبلات صغيرة فوق مساحة واسعة من الأرض. تمتلك بعض هذه القنيبلات صواعق تفجير بمفعول متأخر، وهي التي يُمكن أن تُطلق على الطائرات الأميركية بعد ساعات أو أيام بعد نشرها. أما تأثير هذه القنابل فهو إجبار الولايات المتحدة على مسح منطقة واسعة لتنظيف المدارج من هذه القنيبلات كي يصبح بالإمكان استخدامها. تنفجر رؤوس Flechette الحربية لتصبح آلاف الشظايا الحادة والقاطعة مثل حدّ الشفرة؛ ويمكن لهذه الشظايا أن تحوّل الطائرات، والأبنية، أو أجزاءً من السفن الراسية (مثل أجهزة الراديو، والمحسسات، والرادارات) إلى ما يشبه اللحم المفروم.

لكن الأهداف المتحركة هي أهداف يصعب تدميرها كثيراً. تشمل هذه الأهداف سفن البحرية، وعلى الأخص منها حاملات الطائرات. أما صاروخ DF-21 الصيني والذي يُدعى قاتل حاملات الطائرات، فهو يُطلق على منطقة حيث يُعتقد أن حاملة طائرات تتواجد فيها. تمتلك الصين رادارات طويلة المدى تصل إلى ما بعد الأفق، وأقماراً صناعية تمكّنها من تحديد الهدف المناسب. تقوم المحسّسات المحمولة في طائرات من دون طيار، والأقمار الصناعية، أو السفن، بإجراء آخر تحديث لمسار الصاروخ حيث يصطدم بالسفينة فعلياً. إن ضرب سفينة على هذه السرعة العالية يحدث دوياً عالياً. لا يحتاج الأمر حتى إلى رأس حربي. تكفي الطاقة الحركية، والناتجة لربما عن طلقة تيتانيوم واحدة، لإحداث ثقب في السفينة.

تمتلك الصين كذلك غواصات تعمل على الديزل، وتُعتبر هذه الغواصات أرخص من الغواصات النووية وأهدأ منها، الأمر الذي يجعل العثور عليها أمراً صعباً. تتنقل حاملة الطائرات، وعلى الدوام، مع سفن سطح وغواصات لحمايتها. توجد على الدوام لعبة القط والفأر في غرب المحيط الهادئ. تحاول الصين أن تبقى قريبة من حاملات الطائرات الأميركية وعلى مسافة تكفي لإغراقها.

يتسبب هذا الاقتراب الشديد بحدوث اصطدامات، أو حالات تكاد تسبب الاصطدامات، ما بين

الغواصات الصينية والسفن الأميركية. علقت غواصة صينية في العام 2009 في جهاز السونار - الأمواج فوق الصوتية - لسفينة ***يو. أس. أس*** جون ماكاين الأميركية، وذلك قرب خليج سوبيك في الفليبين.

تمتلك الصين كذلك جيلاً جديداً من الألغام *الذكية* التي توضع تحت سطح الماء، وهي مزودة بمحسّسات يمكنها تتبع السفن الأميركية وإطلاق قذائف الطوربيد. تشبه هذه الألغام تلك التي تظهر في أفلام الحرب العالمية الثانية. لا تتطلب هذه الألغام أن تصطدم السفينة باللغم فعلياً، كما أن الطوربيد يعطي الألغام مدى يبلغ عدة أميال. تمتلك الصين كذلك طوربيدات تخلّف وراءها فقاعات تخفف من قوى الجر؛ قنابل ذات دفع صاروخي مغلفة بفقاعة غاز لا تتسبب باحتكاك. تشق قذيفة الطوربيد طريقها في الماء بسرعة تفوق 200 ميل في الساعة. إن قذيفة طوربيد تزن 5,000 باوند التي تصدم سفينة بتلك السرعة من شأنها إحداث صدمة قاتلة وحتى من دون أن تكون مزودة برأس حربي.

تمتلك الصين كذلك طائرة شبحية، وأسلحة مضادة للأقمار الصناعية، وبرنامجاً متطوراً جداً لحرب المعلومات. يعتقد بعض الخبراء أن الصين هي من بين أكثر بلدان العالم تقدماً في حرب المعلومات. تحتاج الولايات المتحدة، وفي الحد الأدنى، إلى أن تتوقع عرقلة أنظمة القيادة والسيطرة التي تمتلكها، وكذلك تدمير أقمارها الصناعية. يُضاف إلى ذلك أن الصين تستطيع اعتراض البُنى الأساسية للمعلومات في داخل أميركا. يُمكن للصين تعطيل وول ستريت، وشبكات الطاقة الكهربائية، وشبكات الهاتف، وكذلك العمليات المصرفية الأميركية (مثل سحوبات الصراف الآلي).

توفّر التقنيات التجارية والعسكرية بمجموعها للصين بيئة دينامية للابتكار. وقد حققت الصين، وفي غضون جيل واحد من التقنية، قفزة نوعية وصلت إلى حدّ تحدي الشركات الغربية متعددة القوميات في الأسواق العالمية. تُعتبر الصين في هذه الأيام مركزاً عالمياً للتكنولوجيا، كما يمتلك الصينيون مراكز أبحاث تقنية تُعتبر من بين أكثر المراكز تقدماً في العالم. أخذت الصين التكنولوجيا بداية من الشركات الغربية متعددة القوميات، لكن الصين تجري الآن دراسات الأبحاث والتطوير الخاصة بها.

أما الأكثر إدهاشاً فهو السرعة التي حققت الصين بها كل هذا. إن المشاريع التي تستغرق عدة سنوات لإنجازها في الولايات المتحدة لا تستغرق إلا أشهراً في الصين. تمتلك عدة شركات مثل جنرال إلكتريك، وموتورولا، وسامسونج، وغوغل، وآي. بي. أم، وسيمينز، وهيتاشي مراكز أبحاث وتطوير رئيسة في الصين، وذلك لأن هذه الشركات تحتاج إلى البقاء على اطّلاع على أحدث التقنيات، وكذلك لأنها تريد تعلّم كيفية إنجاز الأمور بصورة أسرع، مثل إحضار المنتجات إلى السوق، أو تكييفها مع الظروف الجديدة.

تمتلك آي. بي. أم، على سبيل المثال، مشروعاً كبيراً في الصين يهدف إلى تطوير شبكة طاقة كهربائية ذكية، وهي عبارة عن شبكة كهربائية تُدار بواسطة تقنية المعلومات التي تستشعر التغيّرات في العرض والطلب وتستجيب على الفور بتغيير أحمال الطاقة الكهربائية. يُعتبر هذا نظاماً مرناً في غاية السرعة، لأن سرعات التحويل هي من الأمور الهامة في الكهرباء. يستغرق تطوير هذه التقنية أعواماً عدة في الولايات

المتحدة، وذلك لأن القوانين، والكلفة الإضافية، والنقص في المهندسين، كلها عوامل تُبطئ هذا المشروع، وهكذا قررت آي. بي. أم نقل المشروع إلى الصين.

تُظهر الصين هذا السلوك في حقل إثر آخر. يُعتبر نظام الاتصالات الخلوية من بين أكثر الأنظمة تقدماً في العالم. يُبرهن ذلك النظام عن مهارة كبيرة في تقنية الشبكات الرقمية. يُذكر كذلك أن القطارات فائقة السرعة تسير بسرعة تفوق 200 ميل في الساعة. يُضاف إلى ذلك أن الشركات الصينية تتحدى الشركات الغربية في الأسواق العالمية.

لا تختلف هذه التقنيات كثيراً عما هو مفيد في شؤون الدفاع. إن تصميم نظام لتتبع السفن الأميركية، وتزويد الصواريخ الموجهة وصواريخ كروز بالمعطيات، وتحديث كل ذلك بالطائرات المسيّرة غير المأهولة، هي كلها أمور قد لا تكون بهذه السهولة، لكنها ليست أصعب من شبكات الطاقة الكهربائية الذكية، والهواتف الرقمية، أو القطارات فائقة السرعة. إن بلداً تمكن في فترة تزيد قليلاً عن عقد من الزمن من تحدي الأسواق العالمية في هذه القطاعات، لا يُغفل تطبيقات هذا التقدم في مجالات الدفاع.

المرونة الصينية الجديدة

تنفذ الصين حالياً برنامجاً سريعاً لتحديث جيشها، ولا يوجد جدالٌ في هذا الموضوع. أما الجدال فهو حول الهدف الذي يقف وراء هذا التحديث. أعطى عدة محلّلين إجابات مختلفة عن هذا السؤال، وهي التي قادت غالباً إلى نقاشات مجردة حول الاستراتيجية الكبرى للصين.

هناك طريقة مختلفة للتأمل في التحديث العسكري الجاري في الصين، وهو الاعتراف بأن الجيش يمرّ بثورة تقنية وتنظيمية. أما لائحة الأنظمة والقدرات الجديدة فهي في غاية التنوع: الطائرة الشبحية، حرب المعلومات، الأسلحة النووية، الغواصات الهادئة، حاملة طائرات، الصواريخ الموجهة، والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية؛ ولا تقف اللائحة عند هذا الحد، إذ تمتلك الصين كذلك قدرة هائلة على الحرب المالية، وهي تستخدم في ذلك موجوداتها الهائلة من الدولارات وتواجدها في كل الأسواق المالية الرئيسة، وكذلك خبرتها الكبيرة في مجال تقنية المعلومات.

لم تنتهِ الصين بعد من إنهاء ما في جعبتها في ميدان الإنشاءات، كما يجري الآن قدر كبير من التجريب في هذا المجال. لكن هذه الجعبة ككل تمتلك تأثيراً هاماً: إنها تجعل جيش الصين أكثر مرونة.

إنني أعني بكلمة مرونة القدرة على تمييز الفرص، والتقاطها، والتحرّك بصورة أسرع من المنافسين. تنعكس هذه الفطنة في صواريخ الصين الموجهة والمتحركة، وفي الردود الجوية والبحرية ضد البحرية الأميركية، وفي حرب المعلومات. أما ما يجمع بين كل هذه العناصر فهو التحرك السريع.

تُعتبر المرونة هامة لأن المستقبل غير قابل للتوقع، ولا تعرف الصين ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون صديقاً أم عدواً، وينطبق الأمر ذاته على اليابان. يصعب كثيراً تخطيط استراتيجية كبرى في ظل بيئة غير أكيدة، وذلك لأن الظروف الاستراتيجية قد تتغير. نلاحظ أنه بينما تتمكن الاستراتيجية من التغيّر بسرعة، إلا

أن المؤسّسات لا تفعل ذلك لأنها تتطلب أعواماً كي تطور القدرة على القيام بأعباء جديدة. لكن كلما زاد القلق بشأن البيئة الأمنية في المستقبل، زادت قيمة المرونة، وذلك لأنها تعطي الصين القدرة على الاستجابة بسرعة، وعلى التكيُّف مع التغيّرات، وعلى الابتكار لمواجهة التحديات الجديدة.

يتجه الجيش الصيني والمؤسّسة الأمنية الصينية إلى أن يكونا أكثر تجاوباً، ومهارة، وأكثر سرعة في اتخاذ القرارات. تظهر كل هذه الأمور في التحليق فوق السفن والطائرات الأميركية في غرب المحيط الهادئ، وفي الغواصات التي تلاحق حاملات الطائرات وتتبعها بالرادارات والأقمار الصناعية، وتحريك الصواريخ الموجهة في أنفاق تحت الأرض.

يمكننا قياس تلك المرونة على مستوى الأنظمة: تقلّص مدة دورة التهديف، وتزايد الهجمات على أنظمة الإدارة الآلية، وتزايد مقدار المعلومات ما بين الصاروخ الموجّه والرادار بهدف تحديد السمات البنيوية الدقيقة للهدف. تقوم صواريخ كروز الأكثر سرعة، والغواصات، والطائرات الشبحية *الخفية* بتقليص وقت استجابة الطرف المدافع. هذه هي الأمور التي يقلق بشأنها قائد السفينة الأميركية.

تظهر المرونة كذلك في المستويات التنظيمية العليا. تعمد الوزارات التي كانت مستقلة بشكل كبير عن بعضها بعضاً، أو أنها كانت تنسّق من خلال أقنية بيروقراطية بطيئة، إلى العمل معاً بشكل منسق. يُذكر كذلك أن التنسيق الأفقي يحلّ مكان مخازن الإطلاق العامودية في الجيش الصيني. تشتمل عملية التحليق فوق السفن والطائرات الأميركية على تنسيق أفقي لرادارات الصين، وأقمارها الصناعية، وطائراتها من دون طيار، مع قواتها الجوية والبحرية، وهي كلها تعمل معاً.

لا تعتزم الصين إنشاء قوة بحرية كبيرة لتكون على مستوى البحرية الأميركية. تقوم الصين، بدلاً من ذلك، بإنشاء نوع مختلف تماماً من البحرية *المضادة للبحرية*، وهي مصممة لإبعاد القوات الجوية والبحرية الأميركية عن منطقة غرب المحيط الهادئ.

يمتلك نظام *منع الوصول* هذا عدة عواقب هامة، فهو يغيّر تقاليد القوى الاستراتيجية في شرق آسيا. اعتادت البحرية الأميركية وسلاح الجو الأميركي على الذهاب إلى أي مكان في المحيط الهادئ أرادا التوجه إليه. لكن الإقتراب من الصين الآن يُمكن أن يؤدي إلى ردّ فعل من جانب بيجينغ، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. أما إذا تجاهلت الولايات المتحدة المرونة الصينية المتزايدة، فإنها قد تجد حشداً من القوات الاستخباراتية والعسكرية فوق أسطولها.

يتعيّن على واشنطن أن تأخذ في الاعتبار العواقب السياسية لهذا الوضع. يُمكن للصين إثارة مخاطر حادث ما، وكذلك التصعيد غير المرغوب فيه. تُعتبر الصين بلداً هاماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة في مجالات مختلفة، بدءاً من التعامل مع كوريا الشمالية، ووصولاً إلى عزل إيران، وبحيث إن العلاقات السيئة بين البلدين بسبب حادث عسكري سيترتب عليه كلفة عالية.

هناك طريقة أخرى للتفكير في شأن مرونة الصين المتزايدة وهي أنها توفّر درجات أخرى، وخيارات

أكثر في سلّم التصعيد الصيني. توجد هذه الدرجات الإضافية على كل مستوى من مستويات التصعيد بما في ذلك تلك المتعلقة بالأسلحة النووية. يعني ذلك أن الاحتمالات، التي تمتلكها الصين في ما يتعلق بابتكار الاستراتيجية المناسبة لها، هي احتمالات وفيرة.

دعونا نفترض الآن أن الولايات المتحدة تُرسل مجموعة من حاملات الطائرات إلى غرب المحيط الهادئ في تحرّك روتيني. تقوم الصين بوضع هذه القوة على عدسة التصويب الخاصة بأجهزتها الإلكترونية، ويتم تتبع هذه القوة بطريقة تسمح للولايات المتحدة بمعرفة أن الصين تلاحقها، ثمّ تقترب الطائرات الصينية غير المأهولة من حاملة طائرات أميركية، وتوجّه الطائرة غير المأهولة ضوء لايزر نحو الحاملة. يتم في الوقت ذاته التقاط موجات السونار من الغواصات الصينية, ويندفع طوربيد بسرعة 200 ميل في الساعة، ويمر على مسافة 3,000 قدم إلى جهة اليمين. يقوم لغم ذكي بتسجيل pickup ويبدأ بالتحرك بطريقة صاخبة حيث تلتقطه الاستخبارات الأميركية.

تأتي بعد ذلك المقاتلات الخفية الصينية وتندفع من قواعدها البرية، وتبدأ كذلك الصواريخ المتنقلة بالتحرك، وتلتقط الاستخبارات الأميركية كل هذه التحركات؛ إذ لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل هذا. يمكن للولايات المتحدة تقصي الدفاعات الصينية واختبارها، لكن يتعيّن عليها الاعتراف بوجودها.

يُحتمل ألاّ يكون هدف التحركات الصينية التحضير لضربة على الأسطول الأميركي، وعلى الأقل ليس على المستوى الاستراتيجي. يُحتمل أن تكون حجة هنري كيسينجر، والتي أوردها في كتابه الأخير الذي أصدره حديثاً ***حول الصين*** هي الأقرب إلى الصواب. يقول كيسينجر إنه بينما يقوم الأميركيون بلعب الشطرنج يقوم الصينيون بلعب go ***واي تشي؛*** تختلف اللعبتان اختلافاً كبيراً؛ تقوم لعبة الشطرنج بالمناورة لتسديد ضربة قاضية، لكن لعبة go تتعلق بالمكاسب المضافة. تتجمع المكاسب الصغيرة تدريجياً، ويستمر ذلك إلى أن يمتلك أحد الأطراف تفوقاً حاسماً. تميل الولايات المتحدة إلى رؤية التحركات الصينية الحديثة من زاوية الضربة القاضية. لكن يُحتمل أن تمتلك الصين هدف go الأكثر دقة، وهو جمع المكاسب المضافة في منطقة غرب المحيط الهادئ. لا يتعيّن أن تكون استراتيجية منع - الوصول التي تتبعها الصين بالمعنى العسكري الضيّق، أي إنه ليس من الضروري طرد السفن الأميركية خارج المياه. لا تحتاج الصين في هذا المجال إلا إلى ما يُمكن أن نطلق عليه *التهديد المحتمل* حتى تمنع حرية الوصول للولايات المتحدة. يُعتبر هذا مستوى أداء أكثر انخفاضاً من مستوى الضربة القاضية. ولا تحتاج الصين إلا إلى زيادة المخاطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة والتي تنذرها بأن أمراً ما قد يخرج عن السيطرة. لا تتطلب هذه السياسة تقنية عالية، لكن بالرغم من أنها لا تُعتبر على أنها قدرات خادعة كاملة، إلا أنها تحتاج فقط إلى رفع تقديرات المخاطرة الأميركية.

أجريتُ ألعاب أزمة حول هذا الموضوع. تكرّر أمر واحد خلال هذه الألعاب وهو أن الفريق الأميركي قرّر أنه لا يريد أخذ مخاطر كبيرة، وذلك للبرهنة على أمر ما يتعلق بحرية الملاحة. إن دفع الأسطول الأميركي

إلى الأمام يُمكن أن يؤدي إلى ردٍّ كبير من جانب الصين. وستواجه الولايات المتحدة في تلك الحالة قراراً بالرد على التصعيد. لكن العلاقات مع الصين تُعتبر في غاية الأهمية حيث يجب عدم تعريضها للخطر نتيجة مواجهة عسكرية؛ وهي المواجهة التي يُمكن لها أن تخرج عن السيطرة. تمتلك دينامية التصعيد هذه، وحتى على المستويات الدنيا، تأثيراً سياسياً كبيراً.

يُحتمل أن تتمكن المحادثات الاستراتيجية ما بين الحكومتين إلى تبديد أجواء التوتر المتجمعة. يصعب مع كل ذلك الاعتقاد أن الصين سوف تمضي في مجهودها لإنشاء هذا النظام المرن الذي يعتمد على عدم السماح للولايات المتحدة بالوصول إلى غرب المحيط الهادئ، الأمر الذي يعني تخليها عن المكاسب التي حصلت عليها من اتفاقية الحدّ من التسلح. أما القواعد التي تنظم المرور فهي ستحدّد على الأرجح عن طريق وقائع القوة الناشئة في غرب المحيط الهادئ.

تحوّل المرونة الجديدة للصين المخاطر نحو الولايات المتحدة، ويتعيّن على الأخيرة تقرير أي خط جغرافي في المحيط الهادئ يمكنها عبوره، وبأي حجم من القوات. كان المحيط الهادئ، تاريخياً، بحيرةً أميركية، أما في المستقبل فسيصبح منطقة تنافس متنازع عليها.

قوى الصين النووية

إن قوى الصين النووية تجعل من التصعيد، ومن أي نوع كان، أمراً أقلّ إغراءً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. دعونا نفترض الآن في موضوع اندلاع حرب بحرية الذي ناقشناه سابقاً أن الولايات المتحدة تصعّد الموقف بحدة، إذ تقوم في هذه الحالة بالتشويش على الرادارات الصينية، وعلى أقمارها الصناعية، وحتى إنّها تقوم بإسقاط المقاتلات والطائرات المسيّرة التي تقترب كثيراً من سفنها البحرية. تندفع الغواصات بدورها من المرافئ، ثمّ تُنصب الصواريخ الموجهة ضد تايوان. تعلن الولايات المتحدة كذلك التعبئة في صفوف القوات الأخرى، ويسمع الجميع في هذه الحالة قرقعة تعبئة البندقية النووية، لكن الصين تستجيب لهذه التحركات بسرعة ومرونة.

يمكننا أن نسمي ذلك *المرونة النووية*. يتمكّن الصينيون من المجادلة بينهم وبين أنفسهم، وأمام العالم، بأن هذه التحركات هي خطوات متعقلة. أما إذا لم تعلن الصين حالة التأهب النووي فإن قوى الردع النووية الأصغر حجماً عندها قد تتعرض لهجوم أميركي.

تجد الولايات المتحدة نفسها حرة للرد بإعلان التأهب النووي، لكنَّ خطوة أميركية كهذه تتجاهل واقع الأوضاع. تُعتبر الصين قوةً صاعدةً جديدة، ولهذا يجب أن تُعطى بعض العذر لأنها تمتلك قوةً نووية أصغر، ما يعني أن إعلان حالة التأهب النووي عندها لن يتسبب بأي شيء غير المشاكل للولايات المتحدة. لا يؤدي هذا الوضع، وبالتحديد، إلى تقليص التعرض للمخاطر لأن الصواريخ الأميركية الموجهة ليست مهددة. لا يُمكن للصينيين تدمير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لأنها لا تمتلك ما يكفي من الأسلحة لتفعل ذلك. أما إذا وضعنا جانباً بعض التقديرات غير الصحيحة والكارثية، من جانب الاستخبارات الأميركية، بشأن

عدد الصواريخ الموجهة التي يمتلكها الصينيون - الأمر الذي لا يمكننا استبعاده كلياً - فإن إعلان الولايات المتحدة لحالة التأهب سيبعث برسالة مدوية إلى عدد من البلدان التي عادت الولايات المتحدة للتباحث معها حول الدبلوماسية النووية، أي إن هذه الخطوة ستدمر جهود أعوام عدة لعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن نشوب أزمة نووية مع الصين سيكون أمراً كارثياً بالنسبة إلى سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالحدّ من التسلح النووي، ويعني أن سياسة أميركا في فصل موضوع الأسلحة النووية عن القضايا الدولية ستنتهي. إن أزمة نووية مع الصين من شأنها تكذيب هذه المزاعم، وستُظهر للعالم أن هذه الأسلحة بقيت جزءاً من تفاعلات الدول الكبرى مع بعضها. أما تأثير هذا الوضع على روسيا، والهند، واليابان، فسيكون كبيراً، وستشعر هذه الدول بالحاجة إلى دعم قوى الردع النووي عندها، أو في حالة اليابان، إلى إعادة تقييم استراتيجية دفاعها.

يُمكن للمرونة النووية في الصين أن تحوّل أزمة تقليدية إلى أزمة نووية. إن كل ما تحتاج بيجينغ إلى فعله هو تحريك عدد قليل من الشاحنات الحاملة للصواريخ الموجهة، وبعض الغواصات، والقول إنها أُجبرت على ذلك بفعل الترسانة النووية الأميركية وهي الأكبر بكثير.

استنتاجات

تتشكل بيئة جديدة من المخاطر في شرق آسيا؛ تحاول الولايات المتحدة والصين فهم أوضاع بعضهما. يقوم الخبراء الأميركيون بمناقشة عدة استراتيجيات صينية كبرى، إلا أن الأقرب إلى الصواب هو القول إن التكنولوجيا تسابق الاستراتيجية. إن الترسانة العسكرية المتعاظمة في الصين تكوّن قوة أكثر مرونة، وهي قوة تستطيع رصد ما يجري حولها، وأن تقتنص الفرص، وأن ترد بسرعة على التحديات. يمثّل ذلك تغيّراً هاماً عن التجربة الصينية التاريخية، وهي التي كانت تركز على استيعاب مقادير هائلة من العقاب من دون الاستسلام.

إن التأثير الاستراتيجي لمرونة الصين لا تهدف إلى تحويل الميزان العسكري لصالحها وبعيداً عن الولايات المتحدة، بل يشكّل مخاطر جديدة بالنسبة إلى حسابات اتخاذ القرارات الأميركية. إنها مخاطر عسكرية، أي مثل ما يحصل في حالة التصعيد البحري غير المرغوب فيه، وكذلك مخاطر عسكرية أخرى. يُمكن للصين إدخال الأسلحة النووية إلى أزمة ما عن طريق اتخاذ إجراءات تأهب احترازية، لكن التأثير السياسي لهذا الوضع سيكون سلبياً إلى درجة استثنائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسيكون أكبر من أي تأثير سيظهر على الصين.

تُظهر هذه الدينامية وجود نظام نووي إقليمي ليس فقط في شرق آسيا، بل في العالم بأسره. يُمكن للديناميات في شرق آسيا التسبب في ترددات هائلة في باقي أنحاء العالم.

القسم الثالث

الطريق إلى الأمام



الفصل الثامن

هل نسينا كثيراً؟

نقل سلاح الجو الأميركي في 29 آب من العام 2007 ستة صواريخ كروز نووية موجهة من قاعدة مينو الجوية في نورث داكوتا إلى قاعدة باركسدايل الجوية في لويزيانا. يتطلب تحريك رأس حربي محشو قدراً كبيراً من الإجراءات الأمنية، لكن النظام فشل في هذه الحالة، وهكذا بقيت الرؤوس الحربية من دون حراسة لمدة ست وثلاثين ساعة. أما الأخطر من كل ذلك فهو أن الرؤوس لم تُفصل عن صواريخ كروز عند تثبيتها في طائرات بي - 52 استعداداً لنقلها جواً. يُعتَبر فصل الرؤوس الحربية عن الصواريخ الموجهة إجراءً معتمداً، إذ لا يُعتبر نقل القنابل الهيدروجينية محشوةً جواً فوق المدن الأميركية الطريقة الأكثر أمناً لنقل هذه الأشياء، وقد أدّى هذا الحادث إلى إقالة المسؤول عن سلاح الجو، ورئيس أركان سلاح الجو من منصبيهما.

طلبت وزارة الدفاع من وزير الدفاع السابق جايمس. شليسينجر إعداد دراسة عن الغلط الذي طرأ على الإجراءات المتبعة، وقد توصل شليسينجر في دراسته إلى نتيجة مفادها تأكيد حصول الغلط في إجراءات النقل المناسبة لتلك الأسلحة.

لكن الدراسة كشفت عن أشياء كثيرة أخرى، إذ ورد في التقرير أن الأسلحة النووية كانت أساسية للحرب الباردة. كان كل جانب من تلك الأسلحة يؤخذ جدياً. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ابتعدت تلك الأسلحة عن نطاق قلق البنتاغون، وبعد ذلك، خصّص عدد قليل من المسؤولين انتباههم لهذه الأسلحة. امتدّ هذا الموقف غير المبالي من القمة نزولاً حتى القاعدة. لكن شليسينجر وضع ذلك الفشل في سياق أكبر: فكر عدد قليل من الأشخاص الذين هم في القمة في الأسلحة النووية، وهكذا لم يكن من المفاجئ أن تشق غلطة كهذه طريقها إلى القاعدة.

اقترح شليسينجر في المؤتمر الصحفي الذي أذاع فيه التقرير أن تُعطى دورة تبحث في أساسيات الأسلحة النووية في البنتاغون إلى جيل من الضباط والمدنيين الذين يمتلكون قدراً قليلاً من المعلومات عنها.

إجازة استراتيجية

إن مجرد حاجة الضباط في البنتاغون إلى مقرر جامعي أساسي - الاستراتيجية النووية 101 - تُظهر مدى تقلص الانتباه الذي تلقاه القضايا النووية. كانت الحاجة شديدة إلى هذا المقرر الأساسي؛ وُضعت على الرف أمور كثيرة مثل المصطلحات والفوارق الأساسية التي تصف الأسلحة النووية. وهناك دليل على هذا في وصف إسرائيل، وباكستان، وكوريا الشمالية، والصين على أنها دولٌ تمتلك *قوى رادعة بالحدّ الأدنى*. إن إعطاء عبارة تعود إلى أيام الحرب الباردة إلى وضع مختلف كلياً هذه الأيام يتغاضى عن أهم تأثيرات هذه الأسلحة.

أريد الآن أن أتجاوز تحليل شليسينجر؛ لا يقتصر الأمر على أخذ البنتاغون إجازة استراتيجية في ما يتعلق بالقنبلة، إذ لا يفكر البنتاغون في الأسلحة النووية لأن البلاد بأكملها لا تفعل ذلك. أعطت الولايات المتحدة بأكملها نفسها إجازةً استراتيجية أم يتعلق بكل جوانب الأسلحة النووية. اهتمت البلاد بقدر قليل من التفكير في أي شيء نووي سواء أكان الردع، أم إدارة الأزمات، أو كيفية استخدام الآخرين لها.

لا يشكّل عدم الاكتراث هذا مشكلة جدية لو أن الأسلحة النووية بدأت بالاختفاء من هذا العالم. أما إذا كان الاتجاه العام يميل إلى إعطاء هذه الأسلحة قدراً قليلاً من الأهمية، فإن هذا التجاهل الأميركي الحميد قد يفيد في تسريع ذلك الاتجاه. لكن القنبلة ليست في طريقها إلى التلاشي إلى الخطوط الخلفية من الأهمية. فقد زاد عدد الدول التي تحدّث قواها، كما أن القنبلة تُطبق بقبضتها على الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وشرق آسيا.

إنني لا أدعو هنا إلى تحول عميق يهدف إلى جعل الأسلحة النووية محور الاستراتيجية الأميركية. إن ما أريد قوله هو أن مستوى التفكير في الأسلحة النووية قد وصل إلى مستوى منخفض إلى درجة خطيرة في واشنطن، وفي البلاد عموماً. ستفوّت الولايات المتحدة على نفسها ملاحظة أمور في غاية الوضوح وتعرّض نفسها لمخاطر كبيرة، إلا إذا بذلت جهداً في التفهم العميق لهذه القضايا.

أما في الجامعات فلا نجد سوى معرفة قليلة بالقضايا النووية في ما يتعدى ما تلتقطه من نشرات الأخبار، والمعلومات المشوهة الصادرة عن الجمعيات المهتمة بتلك المواضيع، وكذلك نظرة أفلام هوليوود المعادة والخاصة برؤيتها للحرب الباردة. أما معظم المقررات الجامعية التي تشتمل على دراسة القنبلة، فهي تفعل ذلك كي تُظهر الأمور غير المعقولة التي رافقت الحرب الباردة. كانت القنبلة هدفاً للسخرية، وذلك منذ مقاطع الفيديو المرعبة التي ظهرت في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي والتي تُظهر التدريبات التي كان يجريها الدفاع المدني - لحالات الإخلاء في حال وقوع هجوم نووي - وتنفيذ خطط الحرب الباردة التي تتصف بالجنون.

أما الفكرة التي تفيد بأن القنبلة لعبت دوراً مفيداً في الحرب الباردة، وأن إسرائيل وباكستان، وكوريا الشمالية، هي بلاد سعيدة بامتلاكها القنبلة في هذه الأيام، فهي فكرة لا تلقى أي اعتبار.

لم تُفلح مراكز الأبحاث من جهتها في سدّ هذه الثغرة، إذ لا تحمل معظم مراكز الأبحاث هذه الأيام سوى قدر قليل من الشبه مع المراكز التي كانت موجودة في الماضي. يعمل عددٌ كبير من طلابي السابقين في تلك المراكز. أما عندما أخبر طلابي أن مؤسسة راند في أيام الحرب الباردة كانت تضم أشخاصاً مثل هيرمان كان، وآلبرت ولستتر، ودانيال إليسبيرغ - وهم شخصيات متنوعة - وتوماس شيلينغ وهنري كيسينجر اللذان كانا باحثَين زائرين خلال أيام الصيف، فكان الطلاب يُظهرون نوعاً من عدم التصديق. أما عندما قلت لهم أن معهد هدسون ضمّ، ولسنوات عديدة، من بين موظفيه شخصاً رفض الخدمة الإجبارية، وذلك من أجل إدخال وجهة النظر هذه - رفض الخدمة العسكرية - إلى دراسات المعهد، فقد لاحظت علامات

الذهول على وجوههم. لم يتمكن طلابي السابقون من تصوّر تواجد هذا المحيط واسع المدى للسياسة الأميركية في مراكز الأبحاث الحالية.

تضطر مراكز الأبحاث هذه الأيام إلى العمل حيث يتواجد مصدر رزقها، أي إنه يتعيّن عليها التوجّه إلى حيث يتواجد المال. انتقلت معظم هذه المراكز إلى واشنطن حيث تدرس قضايا الإرهاب، وأفغانستان، وبناء الدول. يُحتمل أن يتغيّر البرنامج في السنة التالية من دون شك وذلك بتوجيه من البيت الأبيض والبنتاغون، وعناوين الصحف الرئيسة. لكن مراكز الأبحاث في هذه الأيام لا تتراجع قليلاً إلى الوراء للنظر في قضايا هامة وإن لم تكن ملحّة بالضرورة، وهي القضايا التي لا تشعر بالحاجة إلى فهمها في الوقت الحاضر.

أما الأهم من ذلك كله هو أن مراكز الأبحاث لا تقدم على عضّ الأيدي التي تطعمها، كما كادت مؤسسة راند أن تتعرض للإغلاق نتيجة غضب ريتشارد نيكسون بعد تسريب أوراق البنتاغون. أما مؤسسة هدسون فكادت أن تسرّح موظفيها في مناسبات عدة، وذلك بعد انتقادها سياسة الحكومة. يُذكر أن كل عقود معهد هدسون الدفاعية قد أُلغيت بعد انتقاد المعهد استراتيجية ليندون جونسون المتعلقة بفيتنام. لا يتمكن طلابي السابقون العاملون في مراكز الأبحاث من تصوّر أن تعمل مراكز الأبحاث الحالية بهذه الطريقة.

تؤثر الطريقة التي يتذكر بها الأميركيون الحرب الباردة كثيراً على انخفاض نوعية التفكير القومي في الأسلحة النووية. نلاحظ كذلك وجود نوع من النسيان الأساسي عندما يتعلق الأمر بالقنبلة. إن ما يتذكره الناس ذكريات سيئة متعلقة بالهستيريا المعادية للشيوعية والثغرات المزعومة عن الصواريخ الموجهة. لا يريد أحد ربط اسمه مع هذه الذكريات، كما لا يوجد إلا القدر القليل من المغريات لتجاوز تلك النداءات الطوباوية التي تدعو إلى عدم التسلح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

يجادل بعض النقاد أن السياسة الدفاعية الأميركية الحالية لا تزال واقعة في قبضة ما تُسمّى النخبة النووية، وهي نخبة من *الصقور* القدماء المتمسّكين بالأفكار التي باتت قديمة العهد. تعارض هذه النخبة، ومن هذا المنطلق، أي تقليصات إضافية في القوى النووية الأميركية كما تعيق المعاهدات المتعلقة بالحد من التسلح.

أما الفكرة التي تفيد بأنّ الولايات المتحدة تتمسك بالأسلحة النووية فهي فكرة سخيفة. تمتلك الولايات المتحدة الآن قرابة خمسة آلاف سلاح نووي. يُعتبر هذا الرقم أقل بنسبة 73 بالمئة من العدد الذي كان موجوداً في فترة نهاية الحرب الباردة، كما أنه أقل بنسبة 90 بالمئة من العدد الذي كان موجوداً في ذروة الحرب الباردة.

أما الأسلحة الباقية فلا تشملها الحماية من التقليصات الإضافية التي تدعو إليها النخبة النووية. تحولت تلك الأسلحة إلى خردة في المخازن، وهي أشياء قديمة صُنعت لحقبة مختلفة، ويتعيّن التخلص منها. يدرك هذا أي شخص يمتلك أي معرفة بهذه القضية. تقع القوة النووية تحت إدارة بيروقراطية لا تعرف، في واقع الأمر، ماذا تفعل بها، لكن ما تعرفه فعلاً هو حراسة تلك الأسلحة، ومحاولة تجنب الحوادث، وعدم طرح

الأسئلة التي تثير الجدال.

لا يُقدم أي زعيم سياسي متزن على الطلب من هذه القوة أن تقوم بشيء لم تتدرب عليه بجدية منذ عشرين عاماً. لا يعود من العجب، والحالة هذه، تواجد ثغرات أمنية في هذا الحقل. نلاحظ كذلك أن ثورة حدثت في ميدان حرب القوات التقليدية، لكن هذه الثورة قد تجاوزت القوى النووية، أي إنها أصبحت يتيمة استراتيجية، ومتروكة نتيجة عدم الاكتراث والتجاهل المتعمد.

سيؤدي التخلص من الخردة الموجودة في المستودعات النووية إلى طرح مسائل لا يرغب أحد في مواجهتها؛ ما هو الشكل الذي ينبغي للقوى النووية الأميركية أن تكون عليه؟ وما هو عدد الأسلحة التي يجب أن تتواجد؟ يُحتمل أن يكون الجواب هو 5,000، أي العدد الحالي. يُحتمل كذلك أن يكون الجواب صفراً، ويُحتمل كذلك أن يكون 1,146؛ نسيت الولايات المتحدة كيفية إجراء مناقشة حول هذه المسألة. كذلك هناك أسئلة أكثر تعقيداً تتجاوز كثيراً النقاش الدائر حالياً: ما هي الأهداف التي تخدمها القوى النووية؟ كيف تتمكن الولايات المتحدة من تخفيف التصعيد القائم في الشرق الأوسط؟ وكيف بإمكانها التواصل مع حكومة أخرى وسط الفوضى التي تحدثها الأزمة؟ كيف يُمكن للصين إعطاء معلومات لطرف ثالث بهدف تغيير الميزان الاستراتيجي؟ إن أسئلة من هذا النوع تتجاوز مجال النقاش الدائر حول الأسلحة النووية هذه الأيام.

هناك استثناء ملحوظ في هذه الإجازة النووية، وهو أنه عندما يصل الأمر إلى عدم انتشار الأسلحة النووية فسيجد المرء جيشاً من الخبراء، وذلك لأن هذا الموضوع يستحوذ على اهتمام كبير. هناك برامج جامعية لا تُحصى ومراكز أبحاث كثيرة تكرس نفسها لهذه المسألة. لا يرى أحد مانعاً من الحديث عن طرق إيقاف انتشار القنبلة، لكن إذا ذكر المرء كلمة نووي في أي عبارة لا تكون متبوعة على الفور بكلمة عدم الانتشار (أو نزع التسلح) فإن المحادثة تنتهي عند هذا الحد. يلاحظ أن استكشاف كيفية استخدام الدول الأخرى للأسلحة النووية أمر غير معترف به إلا قليلاً في الولايات المتحدة، وذلك باعتباره مادة اهتمام لا يمكن تصوّرها، ما يعني أن التركيز كبير على مسألة عدم الانتشار. أما الموقف السائد في الولايات المتحدة فهو أن القنبلة هي أثر قديم العهد من آثار الحرب الباردة، وأنها لا تمتلك أي استخدامات معقولة. لكن فكرة أن الصين، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، والهند، أو إيران تعتزم تطوير استراتيجيات سياسية وعسكرية تتعلق باستخدامات القنبلة، هي فكرة تتحدى المعقول.

لا أريد أن يُفهم كلامي بشكل غير صحيح، وأنا أعتقد أن عدم انتشار الأسلحة النووية أمر هام. إنني أتمنى أن يتخلى الجميع عن الأسلحة النووية، وأتمنى كذلك أن تختفي المشاكل التي ناقشناها في هذا الكتاب، لكنني لا أستطيع أن أرهن أمن أميركا على حدوث هذه الأمور في وقت قريب.

إذا كان العالم يتحرك نحو إلغاء الأسلحة النووية فلن يكون من الخطأ في شيء التظاهر قليلاً، والمبالغة قليلاً في زخم نزع السلاح، وذلك لتعزيز هذا الاتجاه. يُذكر أنه مثل ما تتعرض حقوق الإنسان

للتجاهل إذا كانت البلاد المعنية تتحرك بالاتجاه الصحيح، كذلك تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل القنبلة. لكن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تُعتبر في إجازة استراتيجية، أما البلدان الأخرى فهي تفكر طويلاً وبجدية في شأن قواها النووية، وهي تُنفق مليارات الدولارات على الابتكارات التقنية والاستراتيجية.

بدا أن الروح المخيّمة في الولايات المتحدة توحي أن كل ما يحتاج إليه الأمر هو مواصلة الابتعاد عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحمل الولايات المتحدة على تعزيز العقوبات على إيران، واستمرار تقليص الأسلحة النووية الأميركية بهدف إقامة الدليل للعالم أن القنبلة غير ذات قيمة. يعني ذلك الاستمرار في قيام أميركا بما كانت تفعله لمدة عشرين عاماً، وهكذا ستختفي المشاكل بصورة سرية.

تُتخذ القرارات هذه الأيام من دون أن ترتبط إلا بالقدر القليل مع الواقع النووي في العالم، أما إذا استمرت الولايات المتحدة في سياسة السير في الظلام نحو العصر النووي الثاني، فسيتعين عليها توقّع مفاجأة إثر أخرى. لكن السؤال هو ما إذا كانت تلك مفاجأة أوجدها عدو، أو مفاجأة برزت نتيجة فشلنا الخاص في التحليل والتوقع.

هل ستكون السياسات *المحافظة* كافية في العصر النووي الثاني؟

اتبعت الولايات المتحدة ما يُمكن أن يسمى بالسياسات المحافظة في العصر النووي الثاني. لا أتحدث هنا عن *التحرري* مقابل *المحافظ* بحسب التصنيف المعتاد في السياسة الأميركية، بل أستخدم كلمة *المحافظ* بمعنى استخدام السياسات التقليدية، والمعتدلة، والحذرة والتي تُعتبر رجعية بدلاً من أن تكون تقدمية تأخذ المبادرات. تتفادى السياسات المحافظة المخاطر، وتميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن كما هو، كما تبتعد عن الطرق التي لا تتلاءم مع القانون الدولي والتقاليد المتبعة.

يبرز لدينا مثال في هذا المجال، وهو الطريقة التي تتصرف بها أميركا مع كوريا الشمالية. أجرت كوريا الشمالية تجربتين على القنبلة، لكن الولايات المتحدة طالبت باستئناف المفاوضات سداسية الأطراف، كما فرضت عقوبات اقتصادية. تُعتبر هذه إجراءات محترمة جداً وقانونية. تحترم هذه الإجراءات وجود كوريا الشمالية.

تُعتبر الولايات المتحدة بلداً قوياً، كما أنّ هناك الكثير ممّا يُمكن أن يُقال عن الميل نحو السياسات المحافظة حيث لا ينزعج ذلك النظام الدولي. أدّت سياسات الولايات المتحدة المحافظة إلى تبريد حدة الحرب الباردة، ويُحتمل أن تكون هذه السياسات هي السبب الوحيد والأهم لعدم اتجاهها نحو السخونة كثيراً. يعني ذلك وجود سابقة تاريخية، وأسباب قوية هذه الأيام تدعو إلى التمسك بالسياسات المعتدلة.

لكن هناك استثناءات لهذه السياسات التقليدية التي تتجنب المخاطر. يبرز لدينا هنا مثال اجتياح العراق واحتلاله في العام 2003، وذلك بسبب الاعتقاد الخاطئ أن صدّام حسين امتلك أسلحة الدمار الشامل. لم يكن ذلك بالإجراء الذي يُمكن وصفه بأنه تقليدي مع الإبقاء على الوضع الراهن، وذلك لأنه أدى

إلى قلب الحكومة بالقوة. لا يريد أحد في هذا المجال استخدام ذلك الإجراء كنموذج للرد على انتشار الأسلحة النووية. إن تحوّل أكبر ردٍّ أميركي غير *محافظ* إلى كارثة في مجال السياسة الخارجية لا يجعله نموذجاً للسياسات في المستقبل.

لدينا مثال آخر عن السياسة غير المحافظة أصغر بكثير من غزو العراق، لكنه قد يكون في غاية الأهمية. إن هجوم حرب المعلومات الذي حدث في العام 2010، والهجوم الذي يعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة، أو إسرائيل، هي التي صممته ضد أجهزة تخصيب اليورانيوم الإيرانية، كانا هجومين غير تقليديَّين بالتأكيد. كان فيروس **ستوكس نت** الكومبيوتري أول هجوم على الإطلاق في نطاق حرب المعلومات على هدف نووي.

يُحتمل أن يشكل هذان المثالان علامة فارقة في طريقة مقاربة أميركا للعصر النووي الثاني. ويُمكن أن يجادل المرء أن كل واحد منهما هو قرار جيد أو سيّئ بحدّ ذاته، لكنهما قد يشيران معاً إلى تحول نحو قدر أكبر من أخذ المخاطر.

يفضّل الجميع تقريباً أن تلتزم الولايات المتحدة بسياسة تجنّب المخاطر، وأن تحافظ على الوضع الراهن، وأن تحصل على دعم دولي واسع. لكن قد يكون ذلك غير ممكن على الإطلاق. ويُحتمل أن تنجرّ الولايات المتحدة إلى مواقف أكثر خطورة.

اشتملت الحرب الباردة على لاعبَين فاعلَين فقط، وكانت القوتان العظميان محافظتَين عندما يتعلّق الأمر بأي شيء نووي. لكنّ الكيانات النووية الإقليمية التي ناقشناها في فصول سابقة لا تُظهر نمطاً مماثلاً. على أي حال، هناك ما يكفي من مؤشرات الخطر في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، لإثارة شكوك جدية للافتراض أن السياسات المحافظة سوف تستمر في جميع الحالات.

السياسات المحلية الأميركية

تترافق السياسات المحافظة مع نقطة ضعف أساسية. اعتادت السياسات المحلية على دعم تلك السياسات، لكنها تفعل ذلك فقط في حال نجاحها. أما إذا اندلعت أزمة نووية إقليمية، أو إذا ما حدثت كارثة أمنية، فإن السياسات المحلية ستتحول بشكل حاد إلى الاتجاه المعاكس.

لا شيء ينجح مثل النجاح، وهكذا إذا ما تحقق وعد اختفاء القنبلة فإن السياسات المحلية في الولايات المتحدة ستدعم، وبكل قوة، السياسات الوسطية والمحافِظة على الأمر الواقع، وهي العوامل التي ساعدت على تحقق هذا الاختفاء.

لكن، إذا لم تختفِ القنبلة، وإذا إسرائيل وقعت في ورطة نووية، وإذا بدا أن باكستان ستقع في دوامة فوضى نووية، فإن السياسات المحلية قد تتحول بحدة لصالح السياسات الأميركية التي تأخذ مخاطر أكبر. ستعود في هذه الحالة الإجراءات التي أُبعدت عن الطاولة في الماضي لتُطرح من جديد، وستلقى الخيارات التي استُبعدت في الماضي اهتماماً جدياً، كما سيتم التخلي عن خطوات الحفاظ على الأمر الواقع.

أما مخاطر إنكار الأسلحة النووية، ومخاطر ضبط النفس الشديد الذي تبديه أميركا، فتتمثّل باستتباعها لتحول سياسي حاد إذا ما فشل هذا النهج. يتجاوز الأمر جماعات الضغط في واشنطن. يُحتمل أن تتسبب كارثة أمنية تتعرض لها إسرائيل بموجة عاتية من ردود الفعل المحلية في الولايات المتحدة. ستتمكن السياسات المحلية من فرض تغييرات أكبر في السياسات المتبعة وفي وقت قصير جداً. يُحتمل أن يضطر البيت الأبيض، والكونغرس، والبنتاغون، إلى التحوّل بسرعة نحو خطوات أكثر حزماً بكثير وأكثر خطورة من أجل معالجة المشكلة، وكذلك يُحتمل أن تختفي التحالفات الداعية إلى ضبط النفس بين ليلة وضحاها. أما أولئك الذين تجاهلوا المخاطر النووية فقد يتعرضون للنقد، وسيتعرّض كذلك الجو السياسي بأكمله إلى التسييس لأن الجمهور لن يفهم كيف أن أعواماً من التطمينات ونداءات عدم انتشار الأسلحة النووية هي التي أدت إلى كارثة كهذه.

يمكننا أن نتذكر الآن الجو العام الذي تبع أحداث الحادي عشر من أيلول؛ حدث بعدها تطور حاد في الاتجاه السائد، إذ أظهرت هجمات الحادي عشر من أيلول أنّ هناك أناساً أشراراً في الخارج، وهم حريصون على قتل الأميركيين، وهم الأشخاص الذين تدعو الحاجة إلى إيقافهم عند حدّهم.

يمكننا إضافة بيئة نووية إلى هذا الوضع، حيث تمرّ إسرائيل بأزمة نووية مرعبة، وتصل باكستان والهند إلى شفير الأزمة، وتعمّد كوريا الشمالية إلى الهجوم مع تهاوي نظام كيم، أما موقف الجمهور الأميركي فسيجعل من أحداث الحادي عشر من أيلول تبدو وكأنها إشكالٌ مهذّب يجري في برنامج سياسي على شاشة التلفزيون في يوم أحد.

مع ذلك، يوجد فارقٌ كبير ما بين الحادي عشر من أيلول وبين أزمة نووية. لا تمنح الأزمة النووية قدراً كبيراً من الوقت، أي كما كان الحال مع تلك الأحداث. توافرت بعد الحادي عشر من أيلول أشهر للتفكير في الرد المناسب، لكنّ كارثة نووية قد تستدعي قرارات فورية، وعلى الأخص إذا كان العدو يمتلك مخزوناً من الأسلحة التي لم يطلقها بعد. يُحتمل ألاّ يتوافر سوى قدر ضئيل من الوقت أمام لجان دراسة الأوضاع. أما إذا لم يؤخذ إجراءٌ فوري فإن حجم الأزمة قد يرقى إلى مستويات كارثية.

يُحتمل أن يلجأ المسؤولون وسط غضب الجماهير وخوفها إلى خطوات غير مسؤولة، والتي لم يسبق أن لقيت ما يكفي من التفكير. أما التصعيد المتهور، والذي يهدف إلى إثبات عمل شيء ما، فيصبح أمراً محتملاً. إذا فقَدَ ثلاثة ملايين إنسان حياتهم، فإن الرد سيكون أكبر بكثير مما لو فَقَدَ ثلاثة آلاف شخص حياتهم، وهو الرقم التقريبي للذين قُتلوا في أحداث الحادي عشر من أيلول.

يُحتمل أن يأتي رد الفعل السياسي الداخلي في الولايات المتحدة مساوياً في الأهمية لأزمة نووية، مهما كانت الترددات الدولية، أما إذا بدا أن الولايات المتحدة هي الهدف التالي، وأن حليفاً رئيساً يتعرّض للتهديد، أو أن ضمانة نووية أميركية لا تساوي الورقة التي كُتب عليها، فإن الجمهور سيسأل كيف ولماذا سُمح لهذا أن يحدث.

تستلزم إدارة العصر النووي الثاني مهارة عظيمة. لكن الاكتفاء بهذا القول ليس كافياً أبداً، وذلك لأن عدداً قليلاً من الأشخاص سيجادلون ضد إدارة ماهرة للأزمة. أما ما يمكن قوله فهو أن الولايات المتحدة قد نسيت كثيراً شأن الأسلحة النووية، وأنه يبقى أمامها الكثير كي تصل إلى مستوى الاهتمام المطلوب. يصدق هذا بشكل خاص عندما يصل الأمر إلى التفكير في كيفية استخدام الدول الأخرى لتلك الأسلحة.

يُضاف إلى ذلك أننا بحاجة إلى التفكير في السياسات غير المحافظة. لا تتقبل الاستراتيجيات الجديدة أنه ينبغي تحليل الوضع الراهن، وليس إبعادها عن مجال البحث. يتعين كذلك إعادة استراتيجيات الولايات المتحدة إلى طاولة النقاش كي تفصّل وتُفحص بكل جدية لأن البيئة النووية قد تتغير. إن الحقبة الحالية هي الوثبة الأولى فقط للكرة النووية، وذلك مع حصول قوى ثانوية أخرى على القنبلة وتخزينها للصواريخ الموجهة والتقنيات المرتبطة بها. أما الوثبة الثانية للكرة فقد تبدو مختلفة تماماً. تشكّل إدارة الأزمات والحروب وإعادة تصميم الحد من التسلّح على المستويين العالمي والإقليمي، المجموعة التالية من التحديات.



الفصل التاسع

الديناميات العالمية

تشكّل الديناميات النووية الإقليمية في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا جزءاً من نظام أكبر لا يزال في طور التكوّن، وهو نظام نووي عالمي. لا أقول إنّ هذا النظام عالمي بمعنى أن كل دولة تريد الحصول على أسلحة ذرية، لكن بمعنى أن حجمه كبير ويشتمل على أجزاء واضحة ومتفاعلة. يأتي الحجم الكبير لهذا النظام من التفاعلات الإقليمية ومن ديناميات القوى النووية الرئيسة مع بعضها بعضاً. إن حجم هذا النظام العالمي هو كبير جداً، ومعقد جداً، حيث يصبح من الضروري تجزئته لأغراض مفاهيمية.

يختلف هذا العدد الكبير من مراكز اتخاذ القرارات النووية كثيراً عن العصر النووي الأول. إن القوى الرئيسة التي تمتلك قوات نووية، والدول الثانوية التي تمتلك قوى نووية، والدول غير النووية التي تحاول أن تصبح نووية، وتلك المجموعات داخل الدول هي كلها مترابطة استراتيجياً. أما اللاعبون في هذا النظام العالمي فهم مترابطون من خلال تفاعلات الأزمات، والتعاون، والاستغلال، والتواطؤ، والتسويات. أما عملياً، فإن ذلك يعني أن إدارة النظام النووي العالمي وكأن مجموعة من مشاكل عدم الانتشار المنفصلة لم تعد مجدية بعد الآن. استُنبطت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعالم الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أي عندما كانت التكنولوجيا والمهارة العملية نادرَين، وحيث اتفقت القوتان العظميان على إبقاء الأسلحة النووية بعيداً عن المنافسين الإقليميين. تظهر الحاجة هذه الأيام إلى بُنى جديدة للعصر النووي الثاني، وهي البُنى التي تركّز أكثر على الديناميات وعدم الاستقرار، والتي تتجاوز التوازن والاحتواء، وهي التي تقع في قلب نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ديناميات عالمية

يصعب علينا تحديد كل ديناميات واضطرابات هذا النظام العالمي، وذلك لأنها لا تزال في قيد التشكّل. لا أشك في أن عدداً من المفاجآت يقف في انتظارنا. يشبه الأمر كازينو حديث فتح أبوابه للتو، وحيث لم تظهر بعد كل أعطال نظام تشغيله.

لكن بعض الديناميات تبقى واضحة للعيان. تزداد الارتباطات الإقليمية بسبب عمليات نقل التكنولوجيا الحسّاسة وتقاسم المعلومات الاستخبارية. تقوم كوريا الشمالية بتزويد باكستان بالمعطيات المتعلقة بتجاربها على صواريخها الموجهة. أما الهند وإسرائيل فتتقاسمان المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالأقمار الصناعية، بينما تزوّد الصين باكستان بتصميمات الأسلحة النووية.

هناك دينامية أخرى، وهي أن القوات العسكرية الجديدة هي أكبر من أن تُحصر في منطقة واحدة. يُحتمل أن يكون القصد من وراء هذه القوات ضمان الأمن الإقليمي، لكن تأثيراتها تتعدى ذلك. تمتلك الأسلحة النووية، والصواريخ الموجّهة، والغواصات، وأنظمة الاستطلاع مدى جغرافياً هو أكبر بكثير من

التشكيلات العسكرية القديمة. تتمكّن الصواريخ الإيرانية الموجهة من الوصول إلى أهداف في أوروبا، وليس في إسرائيل فقط. يُضاف إلى ذلك أن البرامج العسكرية في جنوب آسيا تمتد لتؤثّر على الصين، وذلك مع اعتبار أن الصواريخ الموجهة الهندية تؤثر في الأهمية الاستراتيجية على مدى آسيا بأكملها. تتحرك الهند نحو الاعتماد على مثلث نووي يتألف من الطائرات، والصواريخ الموجهة، والغواصات، وكذلك صواريخ MIRV الموجهة وطويلة المدى. يمتد أثر كل ذلك خارجاً، وبكل وضوح، إلى منطقة جنوب آسيا.

تلعب القوى الرئيسة دوراً مزدوجاً في هذا النظام النووي العالمي، ويتعيّن على الدول الكبرى التعامل مع بعضها في القضايا النووية وإدارة مناطق العالم في الوقت ذاته. لكنّ المفاجئ في الأمر هو أن التفاعلات المتبادلة بين القوى الرئيسة لم تأخذ نصيبها من التفكير، ويعود ذلك جزئياً إلى عادة تصوّر الاستراتيجيات النووية، والحد من الأسلحة، وإدارة الأزمات، وكأنها مشكلة بين لاعبَين اثنين. لم تعد المشكلة بعد الآن بين لاعبَين اثنين، كما أن معظم مقاربات الحد من الأسلحة التقليدية العائدة للعصر النووي الأول تحتاج إلى إعادة تصميم كي تتناسب مع عالم يضم أقطاباً عدة.

تقع أعظم مخاطر التصعيد النووي في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا. تولّدت حالة عدم الاستقرار خلال فترة الحرب الباردة من تنافس القوى العظمى في تلك المناطق، لكن، كانت هناك على الدوام حدود حاسمة لتفاعلات الأزمات النووية؛ كانت أزمة الصواريخ الكوبية بمثابة الاستثناء الذي برهن القاعدة.

يُعتبر العصر النووي الثاني، وبطرق متعددة، انعكاساً للعصر النووي الأول في هذا المجال، وذلك لأن أعظم الاضطرابات النووية هي في مناطق العالم الثلاث، كما توجد حدود لتداخلات الأزمة النووية بالنسبة إلى الدول الكبرى.

يمكننا التفكير في العصر النووي الأول على أنه عجلة روليت عملاقة. أُديرت هذه العجلة مرات عديدة في أثناء الحرب الباردة، وكانت الكرة تستقر في بعض الأحيان على موقع **أزمة** بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لكنها لم تكن تفعل ذلك في العادة.

لكن تصميم كازينو العصر النووي الثاني مختلفٌ بعض الشيء، إذ يشتمل هذا الكازينو على ثلاث عجلات روليت: واحدة للشرق الأوسط، وواحدة لجنوب آسيا، وواحدة لشرق آسيا. تمثّل هذه العجلات المواقع الأكثر خطورة للتصعيد النووي. أما إذا ظهر رقم سيئ فيُحتمل أن يكون على إحدى طاولات الروليت الثلاث. يقوم أحد الموظفين المحليين المكلّفين بإدارة اللعبة، وهو شخص من إحدى المناطق الثلاث بإدارة العجلة، ويُحتمل أن تستقر الكرة على أزمة في كوريا الشمالية، أو على أزمة في الشرق الأوسط، ويُحتمل كذلك أن يلعب الحظ السيئ دوره وتستقر الكرات على موقع أزمة في جميع العجلات الثلاث وفي الوقت ذاته.

جادل بعض المحلّلين أن أعظم مخاطرة هي في الشرق الأوسط، أو أنها في جنوب آسيا، أو في شرق آسيا. لكن لا أحد يعلم على وجه التأكيد، وعلى أي حال تظل القضية الأهم هي أن المركز، أو القوى

الرئيسة، قد فقدت السيطرة على اللعبة، وذلك بالمقارنة مع العصر النووي الأول. تلاشى الاحتكار الذي كانت تتمتع به تلك القوى ذات يوم.

يمتلك كازينو العصر النووي الثاني عجلة روليت أخرى تؤثر على احتمالات نتائج الطاولات الإقليمية الثلاث، حتى لو لم تتحكم بها. تتطلب عجلة الروليت الرئيسة هذه رهانات عالية لتلعب بها. تمتلك كل من روسيا، والصين، والهند، والولايات المتحدة ناتجاً محلياً إجمالياً كبيراً، وقوات نووية كبيرة. أما بريطانيا وفرنسا فقد سُمح لهما بدخول هذه اللعبة نتيجة استثناء من الدولة الراعية لهما، وذلك لأنهما كانتا منتصرَتين في الحرب العالمية الثانية. تلعب القوى الرئيسة برهانات ضئيلة في ما يتعلق بدخول لاعب سيئ بينها. لكن هذه القوى تحاول كذلك كسب مواقعها في طاولة المراهنات الكبرى. في هذه اللعبة، هناك حاسبات استراتيجية، ولاعبون يحاولون التأثير على الآخرين، أي كما هي الحال في أي كازينو، كما أن كل واحد منهم يحاول إعطاء تلميحات وكسب ما يقدر عليه. يمكننا القول على العموم إنّ هناك قاعدة متّفقاً عليها بين اللاعبين، والتي تبدو أنها تنطبق على طاولة الرهانات الكبرى: المراهنة مع المنطق من دون تجاوزه. يعني ذلك أن طاولة الرهانات الكبرى لا تأخذ بالحسبان المخاطرة النووية القصوى. يُمكن لهذا الوضع أن يتغيّر على أي حال، ويُضاف إلى ذلك احتمال حدوث تقييمات مختلفة جداً لما يُمكن أن يشكّل مخاطرة كبرى بالفعل، وذلك لأن اللاعبين يختلفون كثيراً الواحد عن الآخر.

يتعيّن على القوى الرئيسة كذلك أن تأخذ بحسبانها أدوارها المزدوجة. تتأثر كل قوة من هذه القوى بمزيج من المصلحة الذاتية الضيقة، وتقبُّل أنها تضطلع بمسؤوليات أخرى، وعلى الأخص في مناطق العالم الثلاث. تظهر إحدى التعقيدات في أن بعض القوى الكبرى تلعب الروليت في أكثر من عجلة لعب واحدة. هذا ما يجعل من الصعب توقع احتمالات ما سيحدث. تلعب الهند على عجلة جنوب آسيا الإقليمية، وكذلك على عجلة طاولة المراهنات الكبرى. أما الصين فتلعب في شرق آسيا، وجنوب آسيا، ويُحتمل أن تلعب كذلك في الشرق الأوسط، أما الولايات المتحدة فتمتلك مصالح في جميع عجلات الروليت هذه.

هناك أمثلة عديدة على هذه الأدوار المزدوجة. هل يتعيّن على روسيا بيع منشأة تخصيب إلى إيران؟ وهل يجعل ذلك الشرق الأوسط منطقة شديدة الاضطراب؟ هل يتعيّن على الولايات المتحدة توقيع صفقة المفاعل النووي مع الهند، أم إن ذلك يعيق العمل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويحفّز باكستان لإنتاج عدد أكبر من الأسلحة النووية؟ هل يتوجب على الصين إعطاء المزيد من تقنيات القنابل الذرية إلى باكستان، أم إن ذلك سيثير الاضطراب في منطقة جنوب آسيا؟

إن قواعد لعب أدوار مزدوجة هي في طور الإعداد فقط، كما أن عدداً من المشاكل والتناقضات لم يُكتشف بعد. لم يفتح هذا الكازينو أبوابه إلا منذ فترة قريبة، أي إن عدداً كبيراً من قواعده لم تُكتب بعد، إلا أن اللاعبين وافقوا عليها. لكن هذا الكازينو بذاته أعجز من إملاء القواعد وفرضها، وهو أمرٌ يختلف عما كان سائداً في العصر النووي الأول، ويعود ذلك إلى أن الاحتكار الذي كانت تمتلكه القوى الرئيسة قد انتهى.

إن استقرار بيت الرهانات هذا يصبح محطّ تساؤل من دون قواعد واضحة لإدارة سلوكيات واستراتيجيات اللاعبين، وللحد من حجم الرهانات. يُقصد بالاستقرار بأنه الوضع الذي يتمكن فيه الكازينو من العمل، وفرض قواعد كل عجلات الروليت، وحيث لا تحدث كارثة إذا ما ظهر رقم سيِّئ. يعني ذلك أن دار المراهنات يمكنها أن تتحمل جولة من الحظ السيّئ من دون أن يقع المصرف في الإفلاس.

يبقى أنه من دون قواعد الكازينو المقبولة لا يتمكن أي شخص من القول إنّ الدار مستقرة بالفعل وبالتأكيد. يُحتمل أن تتوقف هذه الدار عن العمل، وعندها قد تفلت المراهنة الإقليمية من أي تنظيم لها، وهكذا يُحتمل أن تشهد عجلة طاولة المراهنات الكبرى رهانات تحمل مخاطر أكبر.

لكن تبقى نقطتان كبيرتان تثيران القلق بشأن هذا الكازينو، وإحداهما هي أن هذا الكازينو حديث جداً. يعني ذلك أن العجلات لم تبدأ بالدوران إلا مرات قليلة فقط حتى الآن، ما يعني عدم توافر قدر كبير من الخبرة. أما لو تمكن الكازينو من العمل فترة طويلة بما يكفي لكان من الممكن أن تُفهم القواعد والاحتمالات بصورة أفضل، أي كما كان الحال عليه في العصر النووي الأول. لكن يتعيّن على عجلات الروليت أن تُدار مرات كثيرة قبل الوصول إلى هذه النقطة. يعتبر معظم الناس أن ذلك احتمال مرعب.

أما المشكلة الأخرى فتتمثّل في عدم وجود عجلة روليت عادية. إنها روليت نووية. يُحتمل أن يراهن أحدهم بما هو فوق المنطق، ويتسبب بذلك بتدمير الدار برمتها. لا يتطلب الأمر قدراً كبيراً من الحظ السيئ لتدمير تلك الدار، الأمر الذي يُمكن أن يحصل في أي كازينو، إذ تكفي دورة واحدة لتفعل ذلك.

لم تتنازل القوى الرئيسة التي تمتلك الأسلحة النووية - الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والهند - عن تلك الأسلحة، كما هناك أدلة ضئيلة على أنها قد تفعل ذلك. كانت الفرضية السائدة من وراء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أن القوى الرئيسة ستتخلى عن الأسلحة النووية في مرحلة ما في المستقبل. لم يقتصر الأمر على أن القنبلة انتشرت إلى قوى ثانوية، بل أن أي قوة كبرى واحدة لم تتنازل عنها، إضافة إلى أن الهند قد انضمت إلى النادي النووي.

إن النظام العالمي الذي تطور بعد الحرب الباردة هو نظام نووي متعدد الأقطاب إلى حدٍّ كبير. يساعد امتلاك الأسلحة النووية على تعريف بلد ما على أنه قوة رئيسة. يُحتمل كذلك أن نشعر بالمفاجأة إذا ما تطلعنا إلى الماضي مع أن هذا الأمر لم يحدث. إن أي قوة رئيسة لو تخلت عن القنبلة سيتدهور موقعها النسبي. أما الفكرة التي كانت تفيد بأنّ روسيا أو الصين ستنزعان أسلحتهما بعد نهاية الحرب الباردة فلم تكن احتمالاً جدياً. أما فكرة أن الهند سترغب في امتلاك القنبلة كي لا تُستبعد عن نادي القوى الرئيسة فهي ليست بالفكرة المفاجئة.

يمكننا القول إن ظهور نظام نووي متعدد الأقطاب هو أمر طبيعي تماماً. استخدمت الصين القنبلة في ستينيات القرن الماضي كي تتساوى مع الاتحاد السوفياتي، وهي فعلت ذلك لاحقاً كي تحقق قدراً من التوازن مع الولايات المتحدة. فعلت الهند الأمر ذاته في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. رأت

الهند أنها إذا أرادت التفاوض مع الولايات المتحدة على القوى النووية والاستقرار في جنوب آسيا فسيتعيّن عليها أن تتفاوض على أنها دولة مساوية لها. كان ذلك يعني امتلاك القنبلة، وكذلك لن تكون نداً للصين إذا لم تمتلكها. أما اليوم، فإن الهند أصبحت دولة أسلحة نووية شرعية، وذلك بغض النظر عما تفيده أكذوبة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

هناك فرق واضح في القوة ما بين القوى الرئيسة والقوى الثانوية في هذا النظام. أما إذا أرادت قوة رئيسة مثل البرازيل أو اليابان أن تصبح نووية فلا يوجد أي شيء يوقفها عن ذلك. لكن توجد في المقابل قوى ثانوية أرادت الحصول على القنبلة لكنها لم تحصل عليها. حاولت كوريا الجنوبية وتايوان الحصول على القنبلة، لكن الولايات المتحدة منعتهما. وصل الأمر بدولة جنوب أفريقيا - والتي امتلكتها - أن اضطرت للتخلي عنها، وذلك بالرغم من أنها لم تكن أبداً قوة رئيسة. يُضاف إلى ذلك أن الضغوط الهادفة إلى منع إيران من الحصول على القنبلة هي ضغوط كبيرة.

تُظهر الديناميات بين القوى النووية الرئيسة عدة اتجاهات واضحة.

استبعاد مبدأ التدمير المؤكد المتبادل

توحي أهم الآراء السائدة هذه الأيام أن الأسلحة النووية ليست في محور العلاقات بين القوى الرئيسة، أي إنها ليست كما كانت في أيام الحرب الباردة. لا يجعل العصر النووي الثاني، وبخلاف العصر النووي الأول، من الأسلحة النووية حجر الأساس لأمن القوى الرئيسة؛ تُعتبر هذه أنباء طيبة بالنسبة إلى العالم. إن مبدأ *التدمير المؤكد المتبادل* MAD، أي التهديد بتدمير دولة الطرف الآخر ومجتمعه هو مبدأ لم يعد يؤخذ بالحسبان.

يُظهر استبعاد مبدأ التدمير المؤكد المتبادل أن العلاقات التي تربط القوى الرئيسة هي أفضل بكثير مما كانت عليه في العصر النووي الأول. تُعتبر هذه أنباءً طيبة بما أن هذه هي أقوى الدول في العالم.

يُذكر أن القوى الرئيسة لا تصنع أعداداً كبيرة من الأسلحة النووية كما كانت تفعل في أثناء الحرب الباردة. إن تعبير التدمير المؤكد المتبادل MAD هو تعبير نحتَه زميلي السابق دون برينان الذي يعمل في معهد هدسون، وقصدَ به أن يكون وصفاً استخفافياً لاستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة. يعني مبدأ MAD عشرات آلاف الأسلحة النووية الموجهة إلى الاتحاد السوفياتي. إن هذا العدد المذهل من القنابل كان يُعتبر غاية استراتيجية بحدّ ذاتها، وبعيداً عن أي استخدامات عسكرية. كان ***التدمير المفرط*** هو العبارة المستخدمة، وهكذا كانت الحجة هي أن مفاهيم القوة الضاربة النووية تمتلك أهمية بالغة، ما يعني أنه إذا امتلك السوفيات أسلحة أكثر بكثير من الولايات المتحدة، فإن هذه الحقيقة العددية ستُضعف قوة الردع. أطلق برينان وصف MAD - مجنون - وهو وصف يطابق الواقع.

دعونا نلقي نظرة على مسألة الأسلحة النووية للقوى الرئيسة؛ تعرضت هذه الأسلحة إلى التقليص الشديد، وكانت أكبر التقليصات في مجال البُنى التحتية لإنتاج الأسلحة النووية. أما في الولايات المتحدة،

فإن المختبرات المتخصصة بالأسلحة النووية - أي لوس آلاموس وليفرمور - أصبحت تخصص اهتماماً للمشاكل البيئية أكبر مما تخصّصه للحرب النووية. أما البنية التحتية النووية السوفياتية الهائلة فقد تعرضت للتفكيك، لكن ذلك كوّن مشاكل أخرى، وشمل ذلك قيام المهندسين السوفيات السابقين على بيع معرفتهم *النووية* إلى إيران وكوريا الشمالية. تُعتبر الصين أكثر دولة التزاماً بالسرية من بين الدول النووية الرئيسة، ولهذا، فإننا لا نمتلك تقديرات سليمة كلياً لما يدور وراء الكواليس فيها أو في داخل الأنفاق التي شيّدها الصينيون تحت الأرض.

لا يتمكن معظم الخبراء هذه الأيام من التذكّر الفوري لعدد القنابل التي تمتلكها روسيا، أو حتى عدد القنابل التي تمتلكها الولايات المتحدة. أما بشأن الاستراتيجية النووية الأميركية تجاه روسيا، والتي حلّت محل مبدأ التدمير المؤكد المتبادل، فلا يبدو أن أحداً يعرف شيئاً عنها، أو حتى يهتم بذلك؛ يبدو أن الأمر لا يهم أحداً.

يُعتبر هذا تغيّراً أساسياً في طريقة تفكير القوى الرئيسة في شأن الأسلحة النووية.

استبعاد أجزاء التصعيد الأعلى

تقلصت احتمالات الحرب النووية ما بين القوى الرئيسة بصورة كبيرة في العصر النووي الثاني، ما يعني أن أجزاء التصعيد العليا - أي الهجمات النووية المحدودة، والضربات المنظمة، وتدمير مركز القيادة والسيطرة، أي التعابير التي ظهرت في الحرب الباردة - يُحتمل أنها استُبعدت تماماً. أما الآن وبعد أن ضمنت الدول النووية العظمى قوى الضربة الثانية فقد أصبح لديها الكثير كي تخسره إذا أبقت على أي هدف من تلك الأهداف. يُضاف إلى ذلك أنه بخلاف الحرب الباردة غاب الصراع العقائدي الكبير الذي يستحقّ الدخول في حرب نووية لأجله.

لكننا نتسرع كثيراً إذا استنتجنا من كل هذا أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة، أو أن الأسلحة النووية أخذت تفقد قيمتها. إذ طالما أن هذه الأسلحة متواجدة فيُحتمل أن تُستخدم. لكن بدلاً من أن تتلاشى هذه الأسلحة عن مسرح العلاقات الدولية، فقد عادت هذه الأسلحة النووية إلى الظهور حتى بين القوى الرئيسة.

أما ما يحدث الآن فهو أن الديناميات النووية بين القوى الرئيسة قد تحوّلت إلى المستويات الدنيا من الشدة. يُحتمل أن توفّر الدرجات العليا من سلّم التصعيد خيارات معزولة بفعالية عن الأسباب السياسية والاستراتيجية، لكن المستويات الدنيا والمتوسطة ليست مستبعدة على الإطلاق، أما المستويات الدنيا فتحتاج إلى انتباه أكثر.

يتحوّل محور التنافس النووي نزولاً، وكذلك التهديد بإعادة إدخال الأسلحة النووية إلى الاستراتيجية، وهو التهديد الذي أصبح أكثر خطورة. هناك أمثلة عديدة على ذلك؛ علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في شهر نيسان من العام 2007 مشاركة بلاده في اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا، وهي معاهدة الحد من

التسلح التي تعود إلى أيام الحرب الباردة. كان الرئيس غاضباً بسبب الخطط الأميركية الهادفة إلى إنشاء حزام من قواعد دفاع الصواريخ الموجهة في جمهورية تشيكيا وفي بولندا. حذّر بوتين بأن نشر قوات أميركية من شأنه إطلاق سباق تسلّح، كما أنه أشار عدة مرات إلى أزمة الصواريخ الكوبية.

كان التأثير الذي تركه تهديد بوتين مدوياً، وهكذا توقف الدعم للمجهود الدفاعي الصاروخي الأميركي، وأُلغي هذا المشروع كلياً في العام 2010 على يد الرئيس باراك أوباما.

دعونا الآن نتفحص التجربة المضادة للأقمار الصناعية التي أجرتها الصين في العام 2007. أما هدف الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية فهو تعمية مراكز القيادة والسيطرة. كان ذلك جزءاً من سبب اختبار تلك الأسلحة، وللتأكد من نجاحها. لكن هذه التجارب جاءت لتثير جواً من التوتر في العلاقات الأميركية الصينية، وخيّمت على المحادثات الجارية بين البلدين بشأن العقود التجارية، وقيَم العملة، ومشكلة كوريا الشمالية. كانت الصين قوة رئيسة وهي أرادت تذكير الولايات المتحدة على أنها قوة نووية كذلك.

الشكل 9-1

طرق استخدام القوى الرئيسة للأسلحة النووية

- استخدام تعابير تعود إلى الحرب الباردة؛ الولايات المتحدة تأخذ العالم إلى أزمة الصواريخ الكوبية (روسيا، الصين).
- التعبير عن الخوف من الإخلال *بالاستقرار الاستراتيجي* (روسيا، الصين).
- الإخلال باتفاقية الحد من التسلح (روسيا).
- الإيعاز إلى ضابط عسكري بإعطاء تصريحات استفزازية غير *مصادق عليها* بشأن استخدام الأسلحة النووية (روسيا، الصين).
- الحفاظ على موقف متعجرف بالنسبة إلى بيع التقنيات النووية (الصين).
- اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية (الصين).
- إصدار تقرير حكومي رسمي يتضمن استنتاجاً يخلو من الحكمة بأن الأسلحة النووية تمتلك دوراً في الدفاع، وليس الردع فقط (الصين، روسيا).
- تأجيل أو إبطال تعهد سبق إعلانه، وعلى سبيل المثال إلغاء تعهد عدم *البدء بالاستخدا*م بالنسبة إلى الأسلحة النووية (روسيا).
- إرسال سفينة أو طائرة يُفترض أنها تحمل أسلحة نووية إلى إحدى قواعد الدول الحليفة، وذلك للتأكيد على الردع المتوسع.
- تطبيق حالة تأهب نووي جزئي، والقول إنه إجراء وقائي استتبعته تصرفات الطرف الآخر الخطرة.
- الاختبارات الاستفزازية: MIRV متعدد المراحل، إطلاق الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، حالة التأهب الجوي في القاذفات.
- تجربة إطلاق قنبلة هيدروجينية.

أريد أن أستعرض الآن احتمالاً آخر؛ إذا أرادت الهند أن تجرّب رأساً حربياً MIRV متعدد المراحل لأجل صواريخها الموجهة بعيدة المدى، أي تلك التي تستطيع الوصول إلى أهداف في الصين، فإن من شأن ذلك تعميق القلق الدولي بشأن قيام سباق تسلح بين قوتين رئيستين. ستحصل الهند في هذه الحالة على اهتمام كبير، كما ستُعقد مؤتمرات قمة ما بين الولايات المتحدة وروسيا، ويُحتمل أن تحضر الصين هذه الاجتماعات، ما يعني أن موقف الهند سيتعزز أكثر فأكثر فوق المنطقة كما أن جهود باكستان للترويج لبرنامجها ستتلاشى.

هناك طرق عديدة لاستخدام الأسلحة النووية على المستويات المنخفضة والمتوسطة في العصر النووي الثاني، الأمر الذي يوضحه الشكل 9-1. يورد ذلك الشكل أسماء البلدان التي طبقت البند المذكور وقد وُضعت بين قوسين.

استخدم الصينيون بنوداً عديدة من تلك الواردة في اللائحة، كما تحدث قادتها العسكريون عن فوائد استخدام الأسلحة النووية. إن قيام الصين ببيع تقنية نووية حساسة إلى باكستان يعيد القنبلة إلى المسرح مجدداً، الأمر الذي يسبب عدداً من المشاكل للولايات المتحدة.

إن التأثير الجماعي للتحركات التي تعيد القنبلة إلى مسرح العلاقات الدولية دفع الولايات المتحدة لتأخذ خيارات صعبة وحساسة. أما إذا بدا أن الولايات المتحدة تتجنب أي شيء يتعلق بالأسلحة النووية، فإن الدول الأخرى ستستخدم هذه الحساسية كلما دعت الحاجة إلى مواجهة الضغوط الأميركية.

الحرب العالمية الثالثة...

يقلق بعض المعلقين من نشوب الحرب العالمية الثالثة نتيجة التصعيد النووي في إحدى المناطق الثلاث. يستند هؤلاء المعلقون على مقارنات تاريخية، مثل أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962 أو سراييفو في العام 1914، وذلك للقول إن الحرب النووية قد تنتشر.

لكنّ حرباً عالمية ثالثة تنشب من تلك المناطق الثلاث ليست احتمالاً معقولاً. تمتلك القوى الرئيسة مصالح إقليمية مختلفة بكل تأكيد، لكنها ليست كبيرة إلى الحد الذي يؤدي إلى حرب نووية. هناك حدود فاصلة ما بين دعم حليف إقليمي من جهة، واحتواء حرب إقليمية من جهة أخرى.

لا يُحتمل أن تقوم الصين بإعطاء باكستان شيكاً على بياض، كما يُستبعد أن تقوم روسيا بإعطاء شيك مماثل إلى إيران. يُحتمل أن تدعم الصين باكستان وتقوم بنقل معلومات استراتيجية هامة حول حالة التأهب الهندية أو الأميركية. لكن هل ستقوم بحرب نووية بالنيابة عن باكستان؟ إن هذه مسألة مختلفة تماماً.

تقع المشكلة في الطرف الآخر في واقع الأمر. تقلق القوى الإقليمية باحتمال ألاّ تحصل على دعم من قوة رئيسة. تقلق تايوان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان من أن صراعاتها لا تترافق مع ذلك الاهتمام العالمي الذي ترافق مع أزمة الصواريخ الكوبية أو أزمة سراييفو. لا تُعتبر تلك الدول براميل بارود،

أو صناديق متفجرات مرشحة لجرّ العالم إلى صراع رهيب. أما إذا كانت تلك الدول براميل بارود حقيقية لكانت القوى الرئيسة ستتدخل بالنيابة عنها.

يتمثل كابوس القوى الثانوية بأنه إذا انفجر برميل البارود الإقليمي، فإن الضرر سيرتد عليها كلياً. تخشى تلك القوى أن تكتفي القوى الرئيسة بتقديم الدعم الكلامي والمعنوي من دون تقديم الكثير من الأمور الأخرى. تتركز معظم الاستراتيجية النووية لتلك القوى بشكل أقل على تدمير أهداف الأعداء، وبشكل أكبر على استغلال قوة رئيسة للتحرك نيابة عنها.

يُحتمل أن تنشأ الكوارث الأمنية من ضمانات فارغة، أو غير مقصودة من القوى الرئيسة، وهي ضمانات لم يُقصد منها في الأصل أن تنفّذ بالفعل. لم تفكر القوى الرئيسة في هذه المسؤوليات، والالتزامات التي تترتب على تلك التصريحات.

الحرب النووية العَرَضية

تتضاءل كثيراً احتمالات نشوب حرب نووية عرضية ما بين القوى الرئيسة. أما سبب ذلك فيعود إلى الاعتقاد الشائع أنه بالرغم من انتهاء الحرب الباردة تعمد الولايات المتحدة وروسيا إلى إبقاء آلاف الأسلحة النووية في حالة تأهب واستعداد للانطلاق في وقت قصير. أما إذا حدث عطل في رقاقات كومبيوتر ما، أو إذا ما ابتعد صاروخ عن مساره، فإن حرباً مدمرة ستنشب.

لكن ذلك كلام يخلو من المعنى، وذلك لأن المشكلة هي عكس ذلك تماماً. لم يجرِ التدرب على هذه القوات بأي شكل يشبه الظروف الواقعية. يعتبر الجيش هذه الأسلحة غير قابلة للاستخدام بتاتاً لأسباب سياسية وعسكرية، كما أن الأمر وصل بالعسكريين إلى حدّ تمني ألاّ يضطروا إلى دفع ثمن حراستها.

دعونا الآن نطرح السؤال التالي على أنفسنا. هل سنقدم على تصميم نظام يعطي سلطة الإطلاق لبدء محرقة نووية، ونضعها في أيدي جنرال، وذلك استناداً إلى الكومبيوترات الموجودة في البنتاغون؟ إننا نعرف أن تلك الكومبيوترات باعها أحد المتعاقدين مع وزارة الدفاع بموجب مزايدة. لكن، ماذا بشأن كومبيوترات روسيا؟

تتمثّل إحدى نقاط الخلاف في حربَي العراق وأفغانستان بقواعد الاشتباك الصارمة بشكل مفرط، والتي فُرضت على القوات الأميركية. تُعتبر هذه القواعد أشد صرامةً من تلك الموجودة في عدد من دوائر الشرطة الأميركية. ظهرت حجج تفيد بأنّ زملاءهم في داخل الوطن يستطيعون إطلاق أسلحة نووية استناداً إلى معطيات كومبيوترية.

لا أعتقد أن أحداً يصل به الجنون إلى هذا الحد، ما يعني أنه ما من رئيس في الولايات المتحدة أو روسيا يُظهر استعداده للتخلي عن السيطرة المدنية للجيش في ما يتعلق بالقضية الأهم، وهي الحرب والسلم.

يمكننا أن ننسى كل ما يتعلق بالرد الفوري، كما يمكنني أن أصف نظام القيادة والسيطرة الحالي

للأسلحة النووية بالطريقة التالية. قُطعت الأسلاك التي تربط ما بين *الأزرار* والقوات *النووية* بعد انتهاء الحرب الباردة. إنني أتكلم هنا بشكل مجازي، والجيش يتقبل ذلك تماماً. أما إذا أردنا الحصول على قوة لها وزنها، فسيتعين علينا استعادة تلك الروابط والتدرب عليها.

لقد أخفق نظام NORAD في إرسال حتى طائرة مسلحة واحدة لإسقاط الطائرات المخطوفة في الحادي عشر من أيلول. وبناء على ما تقدم يصبح لدينا فكرة واضحة عن الطريقة التي تستجيب فيها المؤسسات المعقدة للتهديدات غير المتوقعة. أما إذا أمر شخص ما **ستراتكوم**، أي القيادة النووية الأميركية، بإطلاق القنبلة فسيلاقي جواباً من عدم التصديق على الجهة الأخرى من الخط الهاتفي، وليس روبوتات تستجيب بصورة آلية.

أعتقد أن الأمر ذاته يصدق في روسيا؛ إن إطلاق أسلحة نووية استناداً إلى ومضة في شاشة الرادار يُعتبر أمراً سخيفاً لا يسمح به القادة السوفيات، وذلك لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم مدى عدم موثوقية مواطنيهم وأنظمتهم.

ليس هناك من حاجة هذه الأيام إلى إبقاء القوات في حالة جهوزية تامة، وذلك لأن الولايات المتحدة أو روسيا يمكنها الرد على هجوم بالطريقة التي تريدها بعد مرور ستة أيام أو ستة أشهر، ما يعني أن تلك القوات لم تعد معرضة لضربة قاضية بعد الآن.

صحيح أن الحرب الباردة كانت مختلفة، لكن ذلك كان منذ وقت طويل. أُلغيت جميع إجراءات الطوارئ للتحرك العسكري، كما أن جيلاً من كبار الضباط الذين لم يمروا بأزمة نووية هو الذي يتسلّم زمام المسؤولية.

هناك مخاطر كبيرة لوقوع حرب عرضية في إسرائيل، وباكستان، وكوريا الشمالية. لكن يتوجب وضع أسطورة الجهوزية التامة - أو الرد السريع - للولايات المتحدة جانباً. إن إبلاغ العالم أن الولايات المتحدة هي في حالة تأهب نووية - عندما يكون هذا أبعد شيء عن الحقيقة - من شأنه تعزيز الرأي الذي يفيد أن أميركا مصممة على البدء بحرب نووية في أي لحظة. لا أعتقد أن هذا يشكل أفضل صورة نقدّمها إلى العالم.

بريطانيا وفرنسا كقوتين نوويتين

لم نتحدث إلا قليلاً عن بريطانيا وفرنسا حتى الآن. لكنّ هذين البلدين يثيران أسئلة هامة عن قوتهما وموقفهما، وكلا البلدين يمتلكان أسلحة نووية.

أقدمت الدولتان على تفكيك قدر كبير من قواهما التقليدية منذ العام 2000. لكن مدى حدوث ذلك تم حجبه عن طريق التركيز على مدى حصة موازنة الدفاع من الناتج المحلي القومي. تُنفق الولايات المتحدة هذه الأيام نحو 4.5 بالمئة من ناتجها المحلي القومي على الدفاع. أما معدل إنفاق حلف الناتو فيصل إلى أقل من 2 بالمئة. لكن الإنفاق الأوروبي يُستخدم غالباً لتعزيز التوظيف في صناعات أوروبا الفضائية والدفاعية المتخمة بالموظفين. تحافظ تلك الدول على بيروقراطيات ضخمة للأبحاث والتطوير، وذلك من ضمن برنامج

اجتماعي واسع.

تُعتبر الأسلحة النووية واحدة من الرموز القليلة الباقية للقوة الصلبة التي تمتلكها بريطانيا وفرنسا. إن التخلي عن تلك الأسلحة يحمل في طياته عواقب هامة، ليس فقط لهاتين الدولتين، بل بالنسبة إلى الولايات المتحدة كذلك. إن من شأن ذلك إسدال الستار نهائياً على *نظام 1945*، وهو النظام الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يضم المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. أما إذا أرادت بريطانيا وفرنسا التخلي عن القنبلة، فإن إحساساً بتغيّر نظام أوروبي سيتعزز أكثر فأكثر. إن أميركا هي جزء هام من ذلك النظام.

لكن بريطانيا وفرنسا لم تكتفيا بالمحافظة على قوتهما النووية الرادعة بل أقدمتا على تحديثها، وذلك بالرغم من تفكيك الدولتين لقواتهما التقليدية. تحافظ بريطانيا على تواجد غواصتين نوويتين أو ثلاث في البحر، وذلك بشكل دائم. يبدو كذلك أن فرنسا قد صنعت الرأس الحربي EMP، وهو عبارة عن قنبلة تتمكن إشعاعاتها من تعطيل شبكات الكهرباء وأنظمة الاتصالات. تُعتبر هذه القوى النووية مكلفة جداً بالنسبة إلى صنعها وصيانتها. لكن يبدو أن كل بلد يُظهر استعداداً لتقليص جيشه، وبحريته، وسلاحه الجوي في الوقت الذي يحدّث فيه أسلحته النووية.

هناك أسباب سياسية لكل هذا. يريد البريطانيون والفرنسيون الإبقاء على وضعهما كأعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ما يعني أنه إذا فهم الجميع أوضاع البلدين العسكرية بالكامل، فإن فكرة محافظة بريطانيا وفرنسا على مقعديهما، وعلى حق النقض في المجلس بينما يجري استبعاد الهند، ستبدو فكرة أسخف مما هي حالياً. يبدو من السخافة في القرن الحادي والعشرين كذلك أن تتواجد الدولتان في مجلس الأمن بينما تغيب عنه الهند، والبرازيل، وألمانيا، واليابان. لكن الأسلحة النووية تسمح لهذا اللغز بالاستمرار.

لا تحب بريطانيا، ومن الناحية السياسية البحتة، أن تكون فرنسا هي القوة النووية الوحيدة في أوروبا. يصدق الأمر ذاته على فرنسا إذا ما عكسنا الوضع، ما يعني أن الأسلحة النووية تعطي بريطانيا وفرنسا أكثر مما تستحقان في الأمم المتحدة، وفي أوروبا، وفي العالم. أما عندما يقول النقاد إنّ الأسلحة النووية لا قيمة لها فإنهم يعجزون عن ملاحظة أن هذه الأسلحة تترافق مع قضايا في غاية الأهمية تؤثر على مركز البلد وقوته.

تثير القوى النووية البريطانية والفرنسية قضايا تتعلق بترتيبات القوى العالمية، والتي لا تحب الولايات المتحدة أن توجه أسئلة إليها بشأنها. تعتبر الولايات المتحدة أن تواجُد ديمقراطيات أوروبا الغربية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمرٌ هام. يحمل هذا الأمر توازناً مع الصين وروسيا، ويجعل ذلك المجلس يبدو وكأنه قمة السلطة العالمية. يُضاف إلى هذه الصورة أن المجلس يعطي الشرعية للدول التي تمتلك الأسلحة النووية تحت غطاء معاهدة الحد من الأسلحة النووية.

دعونا نفترض الآن أن الهند والبرازيل قد انضمتا إلى مجلس الأمن بصفتهما عضوين دائمين يتمتعان

بحق النقض، أي إنهما تحلان مكان بريطانيا وفرنسا. ستؤشر هذه الخطوة إلى نظام دولي لما بعد العام 1945. أما في الوقت الحاضر فلا تبدو البرازيل وكأنها تسعى للحصول على الأسلحة النووية، لكن هذا الوضع قد يدفعها إلى طرح سؤال منطقي عن سبب كونها الدولة غير النووية الوحيدة في تلك المجموعة: مجلس الأمن.

يُضاف إلى ذلك كله أن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تكون الدولة الديمقراطية الوحيدة التي تمتلك القنبلة، وذلك لأن الحال سيكون هكذا إذا تخلت فرنسا وبريطانيا عن قواتهما الرادعة. مع ذلك أعرف أن الهند وإسرائيل هما من الدول الديمقراطية. لكن هاتين الحالتين تبرهنان النقطة التي أريد التركيز عليها: هل يُمكن للهند وإسرائيل أن تكونا بديلاً عن بريطانيا وفرنسا بوصفهما حليفتين نوويتين للولايات المتحدة، وبالطريقة ذاتها؟ لا أعتقد هذا في واقع الأمر، وعلى أقل تقدير.

اليابان

تثير اليابان أسئلة عميقة بشأن النظام النووي متعدد الأقطاب: ما مدى استعداد الولايات المتحدة لتوفير الدفاع عن اليابان، وكم سيطول ذلك؟ وهل سيتمكن النظام النووي متعدد الأقطاب الحالي من قبول عضو جديد، أي اليابان النووية؟

تكفلت الولايات المتحدة على مدى يزيد عن ستين عاماً بالدفاع عن اليابان؛ تدفع اليابان جزءاً كبيراً من الكلفة. يتمثل أحد أسباب هذه الترتيبات بأن اليابان النووية سيُنظر إليها على أنها عامل يثير الاضطراب في كامل أنحاء آسيا. ويتذكر الآسيويون في تلك الحالة سلوك اليابان البربري خلال النصف الأول من القرن العشرين.

أما الصين تحديداً، فقد حثّت الولايات المتحدة في مناسبات عدة على البقاء في اليابان من أجل تأمين الاستقرار في المنطقة. كان ذلك هو الخط الذي اتبعته بيجينغ على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

لكن هناك بعض التغيرات الهامة التي تؤثر على تلك الحجج، وتعزيز القدرات العسكرية الصينية هو أحد تلك التغيّرات. كان الدفاع عن اليابان رخيصاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وذلك لأنه لا الصين ولا كوريا الشمالية ستعبران البحر لمهاجمة اليابان؛ لكن الوضع لم يعد كذلك.

أدّت عملية تحديث الجيش الصيني إلى جعل الدفاع عن اليابان عملاً أكثر كلفةً بكثير، وذلك لأنه يتحتم على الولايات المتحدة الآن مواجهة تهديد أكثر تقدماً بكثير من الناحية التقنية. سيزداد كثيراً العبء المالي الدفاعي أكثر بكثير مما هو الحال الآن، وذلك مع تزايد قوة الصين العسكرية. أما ما يزيد الأمر سوءاً، فهو أن خطة التحديث الصينية تتضمن قدرات نووية جديدة في حين تقوم الولايات المتحدة بمنع التفكير في إدخال الأسلحة النووية في أي ردٍّ عسكري تقوم به.

مع ذلك يستمر عدد من الخبراء الأميركيين في المجادلة أنه من الضروري على الولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور. يضيف هؤلاء أنه إذا امتنعت الولايات المتحدة عن القيام بهذا الدور، فإن عدم التوازن هو الذي

سيحدث.

حدثت الحرب العالمية الثانية منذ وقت طويل، لكنها كانت تحت قيادة يابانية لا تحمل أي شبه بالقيادة التي تحكم اليابان حالياً. أما إذا قررت اليابان أن تصبح دولة نووية، فإن ذلك لن يتسبب آلياً بالنتائج المرعبة التي لا يزال عدد من الخبراء يتمسكون بها بشدة.

تفضّل الولايات المتحدة أن لا تمتلك أي دولة جديدة الأسلحة النووية. لكن بالنظر إلى انتشار القنبلة، فإن بعض العواقب ستكون أسوأ من غيرها. يفترض عدد كبير من الناس أن انتشار القنبلة يؤدي آلياً إلى نتائج سيئة. يبقى ذلك صحيحاً فقط إذا كان المعيار المستخدم الوحيد عدم الانتشار النووي. أما المعايير الأخرى فستعطي نتيجة مختلفة.

كانت الصين النووية في أعوام السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نداً مناسباً للاتحاد السوفياتي، أما الهند النووية فهي تُعتبر الآن نداً للصين. لا يمكن في الوقت ذاته أن تكون غاية السياسة الأمنية هي فقط تقليص عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية. يتعيّن على هذه السياسة أن تسعى إلى جعل العالم مكاناً أكثر أمناً. لا يمكننا اعتبار هاتين الغايتين متماثلتين، وذلك لأن بعض الانتشار النووي قد يكون عاملاً مساعداً على الاستقرار.

أما حصول اليابان على قوتها الرادعة الخاصة بها فيُمكن أن يكون تطوراً مساعداً على الاستقرار. إن من شأن ذلك تقليص العبء الأمني الذي تتحمله الولايات المتحدة، كما أن ذلك يعني أن الصين ستكون محاطة بثلاث دول نووية، أي روسيا، والهند، واليابان. أما ما هو أقل عقلانية فهو الوعد الذي قطعته الولايات المتحدة بحماية اليابان بالوسائل التقليدية في مواجهة التعزيز العلني الذي تقوم به الصين لقواتها العسكرية، وهي العملية الشاملة التي تتضمن تحديث قواها النووية.

إذا كانت الولايات المتحدة تتمكن من قبول صين نووية وهند نووية، فإن بإمكانها أن تتقبل يابان النووية. يُمكن لليابان النووية المحافظة - بمعنى الكلمة الذي استخدمناه سابقاً - والديمقراطية أن تكون قوة تثير الاستقرار في العالم. يمكن لليابان أن تشبه بريطانيا أو فرنسا أكثر من شبهها بالصين أو روسيا. تمارس بريطانيا وفرنسا ضبط النفس في ما يتعلق بأي شيء نووي.

يُحتمل أن ترغب اليابان النووية في الحصول على قوة رادعة مع التمسك بموقف سياسي متحفظ، أي مثل ما تفعل بريطانيا وفرنسا، ما يعني امتلاك قوة تستند على الغواصات، وأن تحصل على أسلحة نووية من البر الياباني. يُمكن لليابان أن تقوم بدوريات غواصات مستمرة وحيث تكون قوة *ناشطة على الدوام*، وهو أساس القوات البريطانية والفرنسية. يتناقض ذلك كلياً مع الموقف النووي المتأهب على الدوام، والذي يعتمد على الصواريخ الموجهة المتحركة، مثل تلك التي تصنعها الصين.

يتعيّن على أي نظام متعدد الأقطاب أن يسمح بإمكانية استقبال أعضاء جدد. لكن النظام النووي متعدد الأقطاب ليس استثناءً عن هذه القاعدة. نلاحظ أنه مع قيام دول رئيسة جديدة يُحتمل أنها سترغب في

الحصول على القنبلة، أي مثل ما حدث مع الصين والهند. لم تُفلح محاولات منع قبول أعضاء جدد في نادي القوى الرئيسة في حالة الصين أو الهند، ولا يُحتمل أن تنجح هذه المحاولات في المستقبل أيضاً. إن محاولة تقييد عضوية ذلك النادي مع استخدام معاهدة الحدّ من التسلح عمرها أربعين عاماً، أي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هي محاولة تمتلك حظاً أقل من النجاح.

أما في حالة اليابان خصوصاً، فإن معاملة حيازتها للأسلحة النووية على أنها أمرٌ يُنذر بالكوارث - أي كأن ذلك خرق كبير لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو كأنها تؤشّر إلى عودة **توجو** النووية التي يُقصد منها شن الحروب في آسيا - مجرد فكرة خرقاء. إن أي قرار يهدف إلى جعل اليابان قوة نووية هو أمر يعود إلى اليابان بالتأكيد. لكن التمسك بالمواقف التي تستند إلى الحرب النووية الثانية والحرب الباردة بالكاد يُظهر فهماً كافياً للنظام النووي متعدد الأقطاب الذي أخذ بالتشكل.

إعادة الاصطفاف

يُعتبر دخول أعضاء جدد إلى القوى الرئيسة متعددة الأقطاب أحد الاحتمالات في العصر النووي الثاني، أما الاحتمال الآخر فهو إعادة الاصطفاف للدول الموجودة سلفاً في ذلك النظام. أما الميزة الرئيسة للتجمعات متعددة الأقطاب فهي التحالفات، وذلك مع قيام دول مختلفة بالاصطفاف مع بعضها. أما بقاء هذه التحالفات في حالة ثابتة فسيكون أمراً مفاجئاً بالفعل. أما إذا كان لنا أن نسترشد بالتاريخ، فإن هذه التحالفات تميل إلى أن تكون دينامية وقابلة للتغيّر مع الزمن.

دعونا الآن نستعرض الوضع في الولايات المتحدة والصين؛ حدثت تغيّرات متكررة في اصطفافات البلدين مع مرور السنين، حيث وقفت الولايات المتحدة في أعوام الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي إلى جانب الصين ضد اليابان، أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تغيّر موقف الولايات المتحدة عندما تسلم ماو تسي تونغ زمام السلطة، فوقفت الولايات المتحدة إلى جانب اليابان ضد الصين في أيام الحرب الباردة. أما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي فقد غيّرت الولايات المتحدة موقفها مرةً أخرى. وقفت الصين مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي. حدث بعد ذلك، أي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، تغيّرٌ آخر في التحالفات، وذلك مع وقوف الولايات المتحدة واليابان ضد الصين.

حدثت في غضون فترة ثمانين عاماً أربعة تغيرات في علاقات الولايات المتحدة مع الصين، وقد لعبت الأسلحة النووية دوراً هاماً في كل هذه التغيّرات بعد العام 1945. لم تكن القنبلة هي السبب الوحيد لهذا التغيّر، لكنها بالتأكيد أثّرت في حسابات مختلف الفرقاء.

إن الصين ليست المثال الوحيد هنا، إذ تحوّلت الولايات المتحدة ضد الهند في العام 1971، ومالت نحو باكستان. كان التحالف الذي قام بين الهند والاتحاد السوفياتي والحرب مع باكستان مسؤولاً عن ذلك التحوّل. كما زادت أيضاً معارضة الولايات المتحدة للهند مع قيام الأخيرة بتجاربها النووية في العام 1998. لكن الولايات المتحدة وقفت مع الهند في العام 2006، وذلك لتحقيق التوازن مع الصين. لعبت القضايا

النووية دوراً أساسياً في هذه المسألة، وهكذا رُفعت العقوبات التي فُرضت على الهند بسبب تجاربها النووية، كما باعت الولايات المتحدة مفاعلات نووية إلى الهند، كما أجرت تدريبات عسكرية مشتركة ما بين الدولتين.

لا يصعب علينا تصور الاحتمالات العديدة للاصطفافات الجديدة في العصر النووي الثاني. تمتلك عدة قوى رئيسة القنبلة، ولهذا، فإن الأسلحة النووية ستلعب دوراً هاماً من دون شك. تمتلك هذه الأسلحة وجهاً مثيراً: إنها تحصل على أعلى قدر من الانتباه من قادة العالم ووسائل إعلامه. أما عندما باعت الولايات المتحدة مدمرة حربية قديمة إلى الهند في العام 2006 فلم يكترث أحد بهذا، لكن إذا باعت مفاعلاً نووياً إلى الهند، فإن هذا الحدث يحوز على اهتمام عالمي.

يصعب علينا توقع الاصطفافات والتحالفات التي ستحدث في المستقبل. يُحتمل أن تضم الولايات المتحدة والصين قواهما مجدداً لمعالجة المشاكل التي لا تتمكن كل دولة من حلها لوحدها. كما يُحتمل أيضاً وقوع سوء تفاهم ما بين الولايات المتحدة والهند. يُحتمل كذلك أن تصبح روسيا صديقة للولايات المتحدة، أي كما كانت خلال الحرب العالمية الثانية. يمكننا مع ذلك تجاهل أمثلة الاصطفافات المحتملة هذه في الوقت الحاضر. لكنّ سجلّ الأنظمة متعددة الأقطاب يوحي بأن التحالفات فيها تتغيّر بين الحين والآخر. يُمكن للأسلحة النووية أن تلعب دوراً كبيراً في الأسباب الكامنة وراء هذه الاصطفافات. هذا هو السبب الذي يجعل احتمال تخلي القوى الرئيسة عن القنبلة احتمالاً ضعيفاً.

العواقب

تقع أكبر أخطار العصر النووي الثاني في المناطق الثلاث. لكن يُحتمل ألاّ تكون هذه المناطق الثلاث هي الأمكنة الوحيدة التي تثير القلق. يتعيّن على القوى الرئيسة - الدول الكبرى - التفكير في ما إذا كانت التطورات في تلك المناطق تسير نحو الأفضل أو الأسوأ. أما إذا لم تتحرك تلك الدول بشكل متعاون، فسيكون من المستحيل تقريباً فرض عقوبات على أي بلد أو عزله، كما هي حال إيران.

يُضاف إلى ذلك أن العلاقات ما بين القوى الرئيسة قد لا تحافظ على طابعها السلمي أي كما تبدو حالياً. أما إذا انزلقت الدول الرئيسة إلى صراعات إقليمية، وساندت حلفاءها المحليين، فإن ذلك قد يؤشر إلى تحول خطير. أما الصراعات الإقليمية فستتضمن عنصراً نووياً قوياً، وهو أمرٌ يختلف عما كان عليه الحال في العصر النووي الأول، الأمر الذي يعني أن القوى الرئيسة لا تتحكم بالزناد النووي. تُعتبر الصين والهند قوّتين إقليميّتين، وكذلك من القوى الرئيسة. تمتلك الصين خلافات جدية مع الولايات المتحدة، لكن إذا تفاقمت تلك الخلافات، فإن حالة التعاون بين الأقاليم الأخرى قد تتأثر.

تعمد روسيا والصين والهند حالياً إلى تحديث القوى الاستراتيجية فيها، لكن هذا الأمر يجب أن يدفع الولايات المتحدة إلى التوقف عند جبهات عدة. لا تقتنع تلك الدول بالحجة الأميركية التي تفيد بأنّ الأسلحة النووية تمتلك قدراً قليلاً من القيمة في القرن الحادي والعشرين. تؤدي عملية التحديث النووي الجارية في

كلٍّ من روسيا ، والصين، والهند إلى خيارات تصعيد عديدة، وهكذا يبدو أن ألعاب الرؤوس النووية تُعتبر جزءاً هاماً من العصر النووي الثاني. نلاحظ أن الديناميات النووية منخفضة الشدة تترافق مع تأثير سلبي غير متكافئ على الولايات المتحدة، وذلك لأنها رائدة السياسات النووية العالمية. تُعطي رغبة الولايات المتحدة في عالم غير نووي خصوم أميركا سبباً لاستغلال التطورات في الاتجاه الآخر، وذلك كي تُظهر استقلاليتها، ومن أجل تحويل التنافس إلى المجالات التي تشعر بأنها تتفوق فيها.

الفصل العاشر

مشكلةُ عمرها خمسون عاماً

يتمثّل تحدي العصر النووي الثاني بإدارة نظام دولي حيث يأخذ المتنافسون أمكنتهم بشكل متزايد في البيئة النووية. يتطلب ذلك رسم أهداف معقولة بالنسبة إلى الاتجاه الذي نرغب في أن يتجه نحوه النظام، الأمر الذي يتطلب طرقاً مبتكرة لإدارة المخاطر التي قد تظهر في هذه الأثناء. لا تتطلب الأهداف المعقولة تغييرات كبيرة في الطبيعة الإنسانية في غضون فترة قصيرة من الزمن.

يُعتبر إجراء مقارنات مع السنين الأولى من العصر النووي الأول أمراً مفيداً. ترددت نداءات في أربعينيات القرن الماضي تطالب بإعطاء التحكم بالقنبلة إلى الأمم المتحدة. وقد جادل عدد من النقاد في ذلك الوقت بأن كارثة ستحدث إذا لم يتحقق هذا الطلب. لكن الأمم المتحدة لم تحصل على التحكّم بالقنبلة، ولم تحدث أيّ كارثة. ظهرت عدة صدمات في أثناء الحرب الباردة، لكن تلك الصدمات عولجت بطريقة لم تتسبب معها بحرب نووية، أو بكارثة استراتيجية.

ستحدث صدمات نووية في العصر النووي الثاني، لكن إذا لم تعالج هذه الصدمات بمهارة فعند ذلك ستفقد الأهداف بعيدة المدى أي أهمية لها، مهما كانت مرغوبة، ما يعني أنه من الضروري جداً إيجاد منظور يجمع ما بين الأهداف بعيدة المدى مع إدارة أفضل لهذه الصدمات. أشار **هيرمان كان** إلى أن اعتبار الحرب الباردة مشكلة عمرها خمسون عاماً يعطي منظوراً ضرورياً إلى أقصى حدّ. كان التحدي الداهم الذي واجهته الولايات المتحدة في الحرب الباردة هو احتواء السوفيات، لكن، تبيّن على مدى خمسين عاماً أن ذلك لم يكن بالمشكلة العامة. أما الاعتبار الأساسي هنا فكان الحفاظ على القيَم الأميركية، وعدم المبالغة في إثارة سباق التسلح إلى مستويات خطيرة بإمكانها إضعاف النظام الدولي الذي يُفترض أن هذا السباق يحميه.

يكمن التحدي الذي يفرضه العصر النووي الثاني في القدرة على إدارة المتنافسين الذين أصبحوا الآن في بيئة نووية، وذلك كي لا يخرجوا عن نطاق السيطرة، وحيث لا يضيف ذلك إلى أعباء الأنظمة الإقليمية والدولية أزمات وسباق تسلح لا تستطيع استيعابها.

السياسات الحالية

يُدهش المرء لقلة الأفكار المعروضة بين هذه السطور لإدارة العصر النووي الثاني، لكن اللائحة التالية تصف السياسات التي إما إنها تتواجد حالياً، أو تلك التي ترد أكثر من غيرها في الاقتراحات المقدمة.

- الحفاظ على نظام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتشديده، وحتى في وجه الخروقات وانخفاض الروح المعنوية لدى مؤيدي هذا النظام. يمتلك نظام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عيوباً بالفعل، لكنه نجح في عزل إيران، وكوريا الشمالية، ودول أخرى. أما الأهم من ذلك كله، فهو تواجد نظام معاهدة منع انتشار الأسلحة

النووية، وهكذا لا يتطلب الأمر تفكيراً مبدعاً جديداً، أو مفاوضات جديدة تتسم بالصعوبة.

- الاحتواء. إذا كان لا بد من تغيير الأمر الواقع الحالي - أي تفجير إيران لقنبلة - فلا بد من تحديد مدى تلك التغيّرات عن طريق عزل الدولة المخالفة عن النظام الدولي.
- تقليص الفعالية. استخدام العقوبات، والتهديدات، والقوة - بما فيها الضربات الاستباقية - لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، والعودة إلى عالم عدم انتشار الأسلحة النووية.
- المنع الشامل. إطلاق الدعوات لمنع القنبلة بشكل يشمل العالم كله، لكن من دون تحديد كيفية تطبيق هذا المبدأ أو زمانه؛ يُمكن هنا استخدام البلاغة السياسية لمعالجة جميع المشاكل.

تقضي السياسة الأميركية الرسمية بالمحافظة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتقويتها. يبدو أن هذه السياسة تتحول في الوقت ذاته إلى احتواء. تتقبل الولايات المتحدة في واقع الأمر، إن لم يكن في المبدأ، أن تمتلك باكستان، وكوريا الشمالية، والهند، القنبلة. ونلاحظ في حالة الهند وجود قبول فعلي لها بصفتها قوة نووية شرعية. لم تلقَ المطالب الداعية إلى تخلي الهند عن القنبلة، وتوقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية آذاناً صاغية منذ سنوات.

تحمل السياسة الأميركية في هذا المجال شبهاً بالخرافة التي سادت في أثناء الحرب الباردة والتي تفيد بوجود قوتين نوويتين فقط. إن التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بصفتها محور تلك السياسة توفر رواية تصلح للاستخدام في الاجتماعات الدولية، ومؤتمرات الحد من التسلح، كما أنها تسترضي بعض المجموعات الناشطة في هذا المجال.

يحظى نظام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بدعم كبير في الدوائر البيروقراطية الحكومية، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وذلك لأنها لا تتطلب مهارات مبدعة أو مفاهيمية. أما أبرز سمة مفيدة في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فهي أنها موجودة مسبقاً، الأمر الذي يسمح للوكالات الحكومية بتركيز جهودها على تفاصيل تطبيق تلك المعاهدة.

إن التفاوض على معاهدة جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية من جديد سيكون أمراً مستحيلاً من الناحية العملية. يُمكن للمرء أن يفكر في أن ذلك سيكون مثل التفاوض على معاهدة جديدة تسمح لإسرائيل، أو الهند، بدخول نادي الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ما يعني أنه من الأفضل بكثير استخدام المعاهدة الموجودة فعلاً، وذلك حتى مع عيوبها.

أما لو كانت معاهد الحد من انتشار الأسلحة النووية ناجحة بالكامل لكانت الحاجة أقل لاستراتيجيات أخرى مثل الاحتواء. تتقبل سياسة الاحتواء وجود الدول التي خرقت المعاهدة كما تقدّم طرقاً للحد من الأضرار التي تسبّبها. يُمكن في هذه الحالة مراقبة تجارة كوريا الشمالية وتحريمها إذا تتطلب الأمر ذلك. يُمكن كذلك فرض العقوبات على إيران، بينما تُعامَل باكستان دبلوماسياً. تقضي سياسة الاحتواء بأنه إذا أصبحت دولة ما نووية، فسيظل بالإمكان عزلها ومنعها من إلحاق الضرر بالدول الأخرى، وكذلك يُمكن منعها من استخدام أسلحتها الذرية عن طريق الردع.

أما التقليل من فعالية التغيرات فهي استراتيجية مختلفة تماماً، إنها عبارة عن مقاربة غير محافظة إلى حدٍّ بعيد بالنسبة إلى تغيير الأمر الواقع الحالي، وهي تحمل مخاطر أكبر، كما أنها تكسر الأعراف. كان الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 مثالاً عن **تقليص الفعالية**. كان الهدف من الحرب إزالة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدّام حسين، وكذلك استخدام النجاح في العراق كأساس لتحدي إيران. لكن العراق لم يكن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وهكذا، فإن سياسة تقليص الفعالية اعتُبرت خطيرة وغير مثمرة. يُحتمل مع ذلك أن يتغيّر هذا الوضع. أما في حالة حدوث صدمة نووية ما، أو كارثة، فإن سياسة تقليص الفعالية قد تؤخذ بجدية.

أما المنع الشامل فهو حركة تهدف إلى استخدام المعارضة الشعبية للأسلحة النووية لتعزيز قضية نزع السلاح. تلقت أفكار هذه الحركة دعماً من كبار المسؤولين الأميركيين السابقين بمن فيهم هنري كيسينجر، وجورج شولتز، وسام نون، وبيل بيري؛ كان التركيز على أهوال حرب نووية. قُدّمت اقتراحات لإجراء تغييرات هامة في النظام الدولي، لكن طريقة تنفيذها لم تحصل إلا على اهتمام قليل. يمكننا القول هنا إنّ مشاكل العصر النووي الثاني قد طغت عليها الفصاحة السياسية.

يعتبر بعض الناس أن السياسة الأميركية الحقيقية هي ما يُمكن أن يُطلق عليه تعبير *القبول اللّين*. يتم في هذا الإطار إدانة الانتشار النووي، وتُفرض بعض العقوبات، ويُشجب هذا الانتشار، كما تتخذ بعض المخاطرات على مستوى منخفض لمنعه. يُمكن على سبيل المثال إرغام سفينة كورية شمالية على العودة إلى نقطة انطلاقها إذا ما اشتُبه بأنها تحمل قطعاً لصواريخ موجهة. لكن إجراءات كهذه تحدث في واقع الأمر لإقناع العالم، ولربما إقناع الأميركيين، بأن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات قوية، ما يعني اتخاذ إجراءات وقائية، ولكن إلى حدٍّ ما فقط.

تترافق هذه السياسات مع ميزة هامة أخرى وهي أنها كلها تتطلب من الولايات المتحدة القيام بالعمل الأساسي، ما يعني أنه لا يُطلب من الدول الأخرى غير إبداء موافقتها. يعني ذلك أيضاً أنه من دون دعم الولايات المتحدة ستختفي كل تلك السياسات في غضون ستة أشهر. أما الواجبات والمخاطر فتقع كلها على أميركا بشكل أكبر.

هناك سياسة إضافية أخرى، لكنها تكاد لا تتمتع بأي دعم، ولهذا لم توضع في اللائحة. يُمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على الأسلحة النووية. نلاحظ أنه في العصر النووي الأول سُمح بالأسلحة النووية بهدف عدم الاضطرار إلى إنشاء قوات تقليدية مكلفة. لكن الولايات المتحدة لا تريد اختيار الأرخص في العصر النووي الثاني. إن إضافة خمسين صاروخاً باليستياً عابراً للقارات ستترافق مع تأثير إيجابي قليل على إيران، والصين، وكوريا الشمالية، أو باكستان. أما إذا كان الهدف تدمير تلك البلدان، تمتلك ما يكفي لتفعل ذلك. لكن المشكلة الاستراتيجية الأميركية مختلفة الآن، ولا يمكن حلّها بمزيد من الأسلحة النووية.

التعامل مع العصر النووي الثاني

إذا كانت الولايات المتحدة لا تمتلك الهيكلية اللازمة للتعامل مع العصر النووي الثاني، فإن العصر النووي الثاني هو الذي سيتعامل مع الولايات المتحدة. ستقوم الضغوطات قصيرة المدى والأزمات بتحديد السياسة المتّبعة بدلاً من العكس، ما يعني أن الخيارات لن تحدّد بوضوح، كما سيتم جمع المزيد من الحقائق - حول أجهزة الطرد التي تمتلكها إيران، والبلوتونيوم الذي تمتلكه باكستان، والصواريخ الموجهة التي تمتلكها الصين - لكن سيتواجد قدرٌ قليل من الفهم لما تعنيه هذه الحقائق.

في الواقع، يحتاج الأمر إلى هيكلية تقدّم منظوراً أكبر يتمكن من استخدام المفاهيم الاستراتيجية لتصغير المهمة المطلوبة؛ لكن يصعب كثيراً استخدام هيكلية كهذه. تُعتبر هذه الهيكلية سابقة لأوانها، ومع ذلك متأخرة في الوقت ذاته. إننا لا نعرف ما يكفي عن ديناميات العصر النووي الثاني كي نحدد طريقة التعامل معه. إنها متأخرة مع ذلك لأن المشاكل آخذة بالتزايد كما أن نظاماً نووياً عالمياً جديداً آخذ بالتشكّل.

لا يمكننا انتظار هيكلة كاملة لتوفير تفسير للأحداث لنا، لكننا نستطيع تلمّس بعض أجزاء تلك الهيكلية. إن كل بند نناقشه هنا يقيم تمايزات هامة، ويصف دينامية معينة، وقد يكون مهماً في أي نظرية تقدّم بالكامل. إنني لا ألتمس العذر للمجال المحدود الذي تتميز به هذه الاقتراحات، لكنها تُعتبر نقطة بداية لنقاش مثمر لبعض التحديات الكبيرة جداً.

إطالة أمد نظام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع نظرية نصر جديدة

إن خرافات منع انتشار الأسلحة النووية - والتي تفيد بأنّ الهند، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان ليست دولاً نووية، وأن القوى الرئيسة في العالم ستتخلى عن أسلحتها الذرية - تخدم غرضاً مفيداً؛ يتعيّن علينا الحفاظ على هذه الخرافات وتوسيعها. تمتلك هذه الخرافات قدراً معقولاً من الشرعية مع ما تتميز به من عيوب جدية، لكن هذه المعاهدة هي كل ما نملكه إلى أن يظهر في الأفق شيء أفضل.

لكن هدف منع الانتشار النووي يحتاج إلى نظرية نصر جديدة تعترف بأن بعض البلدان سوف تكون أكثر خطورة من غيرها إذا ما امتلكت القنبلة. نلاحظ أن قدراً من هذا الاعتراف قد تحقّق فعلاً إلى حدٍّ ما. سبق لنا أن ذكرنا أن الهند تُعتبر قوةً نووية شرعية من الناحية الفعلية، وذلك لأنها دولة ديمقراطية، وملتزمة بالتنمية الاقتصادية، كما أنها تُظهر حذراً في ميدان سياستها الخارجية؛ لا ينطبق هذا التعريف على باكستان بالحد الأدنى. أما إسرائيل فقد سُمح لها بدخول النادي النووي بسبب ظروفها الخاصة، وتاريخها، والدعم الأميركي المقدّم لها، وكذلك لأنه ليس باستطاعة أي شخص التفكير بطريقة مناسبة لدفع إسرائيل للتخلي عن القنبلة. أما كوريا الشمالية وإيران فإنهما بالتحديد ليستا دولتين نوويتين شرعيتين.

إن معاملة جميع البلدان بالتساوي أمر ديمقراطي، لكن ذلك ليس بالأمر المناسب. نلاحظ أن معياراً مزدوجاً فرضه الأمر الواقع قد نشأ في الآونة الأخيرة. تمتلك هذه الخرافة، ومثل غيرها من الخرافات،

سمات هامة تبعث على الاستقرار. إنني لا أتوقع أن تتقبل إيران هذا من ناحية المبدأ، إلا أنه بإمكاني تصوّر إجبار إيران على قبوله في واقع الأمر.

يتعيّن أن تكون نظرية النصر الجديدة في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية منعَ انتشار القنبلة إلى قوى ثانوية إضافية. ويتعيّن أن يكون ذلك أولوية قصوى لأنه يعترف بأخطر الظروف، وهي السائدة في الأقاليم الثلاثة. يُمكن تحقيق هذا الهدف مع قيادة الولايات المتحدة، ومع التهديدات العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، وفصل الدول المعنية عن المؤسسات الدولية، وفرض الحصار، وفرض مناطق حظر الطيران.

أما المبدأ العام الذي نقترحه هنا فهو عدم معاملة القوى الرئيسة التي دخلت النادي النووي حديثاً وكأنها نهاية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. يُمكن لليابان والبرازيل أن تصبحا دولتين نوويتين، لكنني أشك كثيراً في أن ذلك سيدمر النظام غير النووي برمته. يُحتمل أنه من الأفضل لهاتين الدولتين ألاّ تصبحا نوويتين، لكن الواقع هو أنهما إذا أرادتا الحصول على القنبلة فلا توجد طريقة عملية لمنعهما من ذلك. يبقى مع ذلك فارقاً كبيراً ما بين حصول قوة - دولة - رئيسة مسؤولة عن القنبلة وبين حصول قوة ثانوية عليها، ومهما كان ذلك يدعو إلى الأسف.

الحد من حدّة الديناميات

إن حدّة المنافسة هي أكثر العوامل أهمية والتي تؤدي إلى أزمات نووية وإلى سباقات التسلح. أما إذا سُمح لأيٍّ منهما بالاستمرار من دون ضوابط، فإن دورة التصعيد قد تنشط من تلقاء ذاتها. لكن من المدهش أن تكون درجة شدة التنافس غائبة عن المناقشات الدائرة حول الردع.

هناك مقياس متدرج للشدة، وهو يتراوح ما بين السلام الشامل وبين الحرب النووية. لكن إذا ما تجاهلنا ذلك المقياس، أو إذا خلطنا ما بينه وبين البدائل الثنائية للسلام والحرب، فستغيب عنا الديناميات الهامة للعصرين النوويّين الأول والثاني.

لم يتمكن الجميع من معرفة كيف ستنتهي الحرب الباردة عندما كانت في أوجها. لكن الجميع فهموا مع ذلك أنه من الضروري الحدّ من شدّتها. لم يكن احتواء السوفيات بالأمر الكافي، وذلك لأنه كان من الضروري التخفيف من وطأة الديناميات المترافقة معها.

يتعيّن الحدّ من شدة التنافس في العصر النووي الثاني كذلك. لكن لم تحصل طريقة التوصّل إلى ذلك على الاهتمام الكافي في التفكير الاستراتيجي الأميركي.

يُعتبر الأساس السياسي للاستقرار عاملاً مهماً جداً في تقرير درجة التنافس. يساعد النظر إلى هذا التنافس من الأعلى إلى الأسفل على التخفيف من حدة التصعيد. إن النزاع العربي - الإسرائيلي، وكشمير، والتفكّك المحتمل لكوريا الشمالية، كلها مصادر لعدم الاستقرار، وبالكاد تغيب عن المسرح لأنها تحدث الآن في بيئة نووية.

يتعيّن على الدول الكبرى - القوى الرئيسة - تحديد الحدود الفاصلة ما بين الاختلافات في ما بينها، وبين

تلك التي يُمكن أن تجرّها إلى نزاعات إقليمية. يتعيّن في هذا الإطار رسم خطٍّ فاصل جديد يفصّل تلك الحدود. يُمكن للولايات المتحدة والصين، وبقواهما البحرية، الانخراط في لعبة القط والفأر في غرب المحيط الهادئ. لكن لا يتعيّن على أي بلد منهما السماح بتحوّل هذه اللعبة إلى دعم غير محدود لحلفائهما النوويّين. يُعتبر ذلك في حال حصوله تطوراً خطيراً بالفعل، وهكذا يتعيّن الاعتراف بهذا الخط الفاصل وتقويته.

كما يتعيّن ترسيخ عرف جديد بين الدول الرئيسة: يجب ألاّ تنتشر النزاعات إلى خارج الحدود الإقليمية. أما إذا ردّت الصين على الخطوات الأميركية في المحيط الهادئ بإعطاء تقنية القنبلة الهيدروجينية إلى باكستان، فإن ذلك سيكون في غاية الخطورة. لا يمكن لأي شخص ضمان ألاّ تتخطى قوة رئيسة - دولة كبرى - هذا الخط، إلا أن القيام بذلك يُمكن أن يُعتبر تصعيداً خطراً وصارخاً.

تشير التنويعات المترافقة مع هذا العرف إلى أفكار أخرى. يُحتمل أن يقوم الحلفاء الإقليميون للقوى الرئيسة بإسناد قسم كبير من استراتيجياتهم على جرّ تلك القوى إلى تلك النزاعات الإقليمية. أما العرف الذي يدعو إلى تعاون القوى الرئيسة في الأزمات النووية الإقليمية فسيكون في مصلحة القوى الرئيسة كلّها، وذلك لأنه سيحميها من استغلال حلفائها النوويّين الأصغر.

الإبقاء على سياسة المحافظة وتحضير استراتيجيات أخذ المبادرة

تُعتبر الاستراتيجيات التي تفتقد إلى روح المبادرة، والتي تحافظ على الأمر الواقع، وتتجنب أخذ المخاطر، مفضلة على تلك التي هي عكس ذلك. ويعود ذلك إلى الأمل في تهدئة العصر النووي الثاني، وإلى إمكانية إدارته بسياسات من هذا النوع.

لكن ذلك قد لا يحدث. إننا بحاجة إلى التفكير في ما سيحدث في تلك الحالة. يُنصح هنا بالتصرف بطريقة محافظة، لكن مع التفكير في ما يجب القيام به إذا فشلت السياسات المحافظة. يتعيّن في تلك الحالة التفكير في استراتيجيات تأخذ مخاطر أكبر، والضغط على الجانب الآخر، واستخدام القوة العسكرية. يعود أحد أسباب أهمية مكافحة التصعيد في العصر النووي الثاني إلى أن تجاهل الاستفزاز يُمكن أن يتسبب بتكراره في المستقبل. لكن مكافحة التصعيد بهدف تخفيف حدة الأزمة موضوع لا يلقى إلا القدر القليل من الانتباه في الولايات المتحدة، أو أنه لا يلقى انتباهاً على الإطلاق.

يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحاول التعامل مع العصر النووي الثاني وأن تحاول إبقاء البلدان الأخرى في الجانب المتحفظ، وهو الذي يتجنب المخاطرات في حسابات الربح والخسارة.

الأعراف بوصفها استراتيجية

تُعتبر الأعراف طريقة أخرى للحدّ من حدّة الديناميات النووية. إن وجود العرف لا يعني أن الطرف الآخر سيحترمه، بل يعني أنه سيلاحظه فقط. تدفع الأعراف بالقادة إلى التفكير في ما يفعلونه، الأمر الذي

يعني أن الأعراف قد تدفع الأطراف المعنية إلى الحذر.

لم تأخذ الأعراف الجيدة المناسبة للعصر النووي الثاني إلا قدراً قليلاً من التفكير.

سأورد هنا بعض الأمثلة عن الطبيعة المحتملة للأعراف:

- لا يُسمح للقوى النووية الثانوية بتطوير الصواريخ الموجهة العابرة للقارات.
- عدم السماح بإجراء التجارب على القنبلة الهيدروجينية.
- عدم السماح للمجموعات داخل الدول بامتلاك أسلحة متقدمة.
- عدم إعلان حالة التأهب النووي.
- إبقاء الأزمة النووية الإقليمية في منطقة الأزمة ذاتها.

إن صاروخاً إيرانياً موجهاً وعابراً للقارات قد يتسبب بإصدار تصريح من واشنطن بأنه أمرٌ لا يُحتمل. إذا مضت إيران قُدُماً بالرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة قد تدمر الصاروخ في منصة إطلاقه بواسطة صاروخ كروز موجّه وتقليدي، وحيث يكون ذلك مدعوماً بوعد الرد على أي تصعيد قد تُقدم عليه إيران.

يُحتمل أن يتسلم حزب الله أسلحة من إيران، لكن الولايات المتحدة وقوى أخرى تستطيع أن تتدخل لمنع وصول تلك الأسلحة، أو حتى لتدميرها. يقوم هذا العرف بردع آخرين عن إرسال الأسلحة إلى إيران بطريقة سرية. لا تحب فرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، أن يُكشف أمر بيعها الأسلحة إلى حزب الله.

يصعب كثيراً إيقاف حالة التأهب النووي، لكن إذا ما صدرت ضمانات رسمية أميركية، فإن ذلك سيزيد كثيراً من جاذبية الأزمة، وسيكون ذلك ملحوظاً.

تنجح الأعراف في أوقات السلم على الدوام، أي كما عملت أبواب التيتانيك المقاومة للماء بنجاح قبل اصطدامها بجبل الجليد، ما يعني أن الأداء في الظروف الصعبة هو الذي يتطلب تفكيراً معمقاً.

أما إذا لم تفكر الولايات المتحدة في هذه الأمور مسبقاً، فإن بعض الأعراف المؤذية قد تظهر من تلقاء ذاتها. يمكننا أن نفترض أن إيران أعلنت حالة الإنذار النووي المرعب ضد إسرائيل. يصعب كثيراً بعد إقدام الإيرانيين على هذا العمل ردعهم عن تكرار ذلك مجدداً، أي إن ذلك يُصبح أمراً واقعاً. إن محاولة ترسيخ هذا العرف بعد ذلك تصبح أصعب بكثير ما إن تحدث السابقة.

أخيراً، نقول إنه يتعيّن على الأعراف أن تكون واضحة وبسيطة. ساد في أثناء الحرب الباردة عرفُ في غاية الوضوح يقضي "بمنع وجود قواعد نووية سوفياتية في نصف الكرة الغربي". كان ذلك في غاية الروعة، أما مع وجود هذا التنوع في عالم اليوم، فإن الحاجة إلى الوضوح أصبحت أعظم بكثير.

الأزمة النووية الأولى في العصر النووي الثاني

يُمكن للأزمات هذه الأيام - وكانت كذلك بالفعل - أن تكون رافعة للتغيير في النظام الدولي. كانت أزمة برلين في العام 1948 وأزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962 نقاط تحول من هذا النوع.

أما الأزمات في العصر النووي الثاني فيجب أن يُنظَر إليها على هذا النحو كذلك. أما مدى تأثير هذه

الأزمات في تعزيز التغيير فيُمكن أن يكون أكثر أهمية من الرهانات الضيقة التي تترافق معها. هذا هو سبب اضطرار الولايات المتحدة أن تسأل نفسها عن طريقة استغلال أزمة نووية. يُحتمل أن يحفل العصر النووي الثاني بأزمات أكثر، وإيقاعات أقوى للأزمات مما كان الأمر عليه في العصر النووي الأول، وذلك بسبب الزيادة التي طرأت على عدد من مراكز اتخاذ القرارات، ما يعني أن استغلال الأزمات كنقاط محورية يُمكن أن يكون أكثر أهمية مما كان الأمر عليه من قبل.

تفتقر الولايات المتحدة إلى فن استغلال الأزمات وإدارتها، ويعود ذلك إلى النفور العام من أي شيء نووي. يسود الميل إلى النظر إلى أزمة ما برمتها على أنها شيء ينبغي التخلص منه، أو إلغاؤه. وهناك الحاجة أيضاً إلى التأكد من أن السوابق التي ترسخت لا تؤثر على المركز التفاوضي لأميركا في المستقبل.

إن الخطوة الأولى في سبيل *استغلال* الأزمات هي الاعتراف بأنها تأتي بأشكال وأحجام مختلفة، وأنها تحصل في مواقع مختلفة. إن تطوير الإحساس بالأنواع المختلفة للأزمات عبر ألعاب الحرب وسيناريوهاتها يُمكن أن يسمح برؤية الفرص المستجدة، وتجنّب التفكير في الأزمات على أنها الرهانات التي سبّبتها.

وضع خطط منع الجريمة النووية

تُعتبر الجرائم الجماعية سمة أيّ فترة زمنية تمتد على مدى خمسين عاماً. لقد شهدت الحربان العالميتان الغازات السامة، وقصف المدن، والقنابل الذرية، ولم يتوقف هذا النمط في العام 1945، وقد وصل عدد الأشخاص الذين قُتلوا في ميادين القتل الكمبودية إلى نحو 1.8 مليون شخص في سبعينيات القرن الماضي. أما في العام 1994 فقد ذُبح نحو 800,000 شخص في رواندا في غضون مئة يوم. أما التطهير العرقي في البوسنة والهرسك فقد حصد أرواح 150,000 ضحية في تسعينيات القرن الماضي. يُذكر كذلك أن نحو 300,000 شخص قد قُتلوا في السودان في السنوات القليلة الماضية.

تمثّل أحد ردود الفعل على هذه المجازر بتأسيس نظام من المؤسسات، والمحاكم، والاتفاقيات الدولية لمعاقبة أولئك المسؤولين عن تلك الأعمال. جرت كذلك محاولات لاتخاذ إجراءات وقائية بهدف تجنّب الحوادث قبل وقوعها. وقد استُخدمت في هذا السياق كذلك التدخلات العسكرية، ومناطق حظر الطيران، ومناطق حظر المرور، وعمليات القتل المستهدف للقادة الذين يديرون أعمال القتل.

يمكننا القول على ضوء هذا السجّل إنّ إمكانية وقوع جريمة قتل نووية جماعية أمر لا بد من مواجهته. إن كل المذابح التي تحدثنا عنها استغرقت فترات كبيرة من الوقت، وقد تراوحت مددَ هذه الأعمال ما بين مئة يوم وسنوات عدة. أما هذه الأيام، فإن قوة شبه نووية يُمكن أن تفوق في يوم واحد فظاعة هذه المجازر.

سيكون من غير المنطقي التركيز على المجازر البطيئة وتجاهل الجريمة الجماعية النووية. لا أشك كذلك في أن هذا الموضوع سيثير قدراً كبيراً من الجدال العاطفي والأخلاقي، لكن من الضروري جداً أن يُطرح على بساط البحث. يُمكن للولايات المتحدة تطوير سياسات وخططاً تجعل من المجزرة النووية أقل احتمالاً، أو

أقل كارثية. يُمكن للولايات المتحدة أن تفعل ذلك عن طريق إطلاق بعض التصريحات مقدماً، كما يمكنها أيضاً تحضير خطط عسكرية لتوجيه ضربة فورية في حالة وقوع مجزرة نووية.

تبقى مسألة أخرى تتعلق بمعاقبة المذنب بعد فعلته، أو استخدام الإجراءات الوقائية قبل حدوث شيء ما. يمكننا أن نفترض كذلك أن كوريا الشمالية أطلقت صواريخ نووية على سيوول وطوكيو. يُمكن لكوريا الشمالية بأسلحتها النووية الخمسة والعشرين أن تتسبب بأضرار هي أكبر من أضرار كل الغارات الجوية التي حصلت ضد المدن الألمانية واليابانية في الحرب العالمية الثانية.

يُمكن أن يكون أحد الردود اجتياح كوريا الشمالية، والقبض على قادة البلاد، وتقديمهم إلى المحاكم عن جرائم ارتكبوها ضد الإنسانية؛ أما بعد إدانتهم فإنه من الممكن شنقهم. أما المشكلة مع هذا الافتراض تتمثّل بأنّ كوريا الشمالية تمتلك المزيد من الصواريخ الموجهة النووية والكيميائية. يوحي التفكير المنطقي بأن قادة كوريا سيستخدمون هذه الأسلحة ضمن هذه السياسة لأنهم لا يمتلكون شيئاً كي يخسروه، كما يُمكن لهؤلاء القادة أن يُطلقوا الصواريخ على مدن أكثر في أثناء تنفيذ عملية الاجتياح.

هناك مقاربة أخرى لهذه المسألة وهي تحضير خطط تهدف إلى نزع أسلحة كوريا الشمالية بسرعة قبل أن تتمكن من إطلاق صواريخها. يُحتمل أن يكون من الأفضل استخدام الأسلحة التقليدية فقط في هذه المهمة، لكن ذلك قد لا يكون ممكناً في جميع الحالات، وذلك لأن مواقع الصواريخ قد لا تكون معروفة. أما إذا أطلقت الولايات المتحدة أسلحتها النووية، وكانت الضربات النووية هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمام الولايات المتحدة الأميركية للحد من الضربات الإضافية المحتملة، فعندها سيكون من الضروري وضع الخيارات النووية المناسبة في الحسبان.

يُمكن للهجمات النووية أن تقتل عدداً كبيراً من الأشخاص، وخاصة إذا ما وضعت كوريا الشمالية بعض الصواريخ الموجهة في المدن بهدف استخدام سكانها كدرع حماية لها. يبقى بإمكان الهجوم الأميركي بالرغم من كل ذلك أن يحدّ كثيراً من الضرر الواقع على كوريا الجنوبية واليابان. كما يُمكن لهذا الهجوم أن يمنع، ويقلّص على أقل تقدير، من حجم مجزرة نووية.

لكن ذلك سينجح فقط إذا ما وُضعت تحضيرات وأسلحة مسبقة حيث تكون الخطط جاهزة للتطبيق. يُحتمل أن يتطلب الأمر قوة نووية بمظهر جديد، وليس القوات كما هي الآن، والتي هي من مخلفات الحرب الباردة. يُذكر أن القوات الأميركية الموجودة حالياً مجهزة للهجوم على منصات إطلاق الصواريخ السوفياتية الموجهة، وليس على أهداف قد تظهر فجأة في حالة الطوارئ والتقليل من الأضرار.

يرغب عدد قليل من الأشخاص في التفكير في أن الولايات المتحدة ستطلق أسلحة نووية. لكن ما إن يتبيّن أن كوريا الشمالية (أو أي بلد آخر) على وشك إطلاق الصواريخ، حتى تغدو المشكلة أوضح بكثير. يبقى من المستحيل مع ذلك تشكيل قدرة فاعلة على الفور إذا لم تواجَه المشكلة مسبقاً. قال عدد كبير من الناس بعد وقوع مجزرة رواندا في العام 1994 إنه كان على الولايات المتحدة أن تفعل شيئاً لمنعها. لكن

التحضيرات المسبقة لهذا الإجراء كانت قليلة جداً.

أما الموقف الاستراتيجي الأميركي، أي القوات التقليدية والنووية التي يُمكنها مهاجمة الأسلحة الاستراتيجية لبلد آخر، فينبغي أن تخضع للتحليل، ليس بالنسبة إلى الظروف والمواقف السياسية السائدة في أوقات السلم، بل بالنسبة إلى ما يُمكن أن يحدث في أوقات الأزمات.

التعمّق في الردع

كان الردع مفهوماً أساسياً في العصر النووي الأول، ومن المؤكد أنه سيكون كذلك في العصر النووي الثاني. لكن المدهش في التفكير الأميركي المتعلق بالردع طريقة استمراره في الاعتماد على تصنيفات الحرب الباردة.

ترسّخ في التفكير الاستراتيجي الأميركي تصنيف ثلاثي للردع في أثناء الحرب الباردة:

1. ردع هجوم نووي على الولايات المتحدة.
2. ردع هجوم نووي على حلفاء أميركا. يُطلق على هذا اسم *الردع الموسّع*.
3. ردع هجوم تقليدي على الولايات المتحدة أو على قواتها في ما وراء البحار.

كانت الحالة الأولى هي حالة تقليدية لهجوم نووي سوفياتي على الولايات المتحدة. أما الحالة الثانية فكانت حالة هجوم نووي على الناتو، أو على حليف آخر مثل اليابان. أما الحالة الثالثة فكانت هجوماً بالأسلحة التقليدية على الناتو.

لم يكن هذا التصنيف الثلاثي نظرية أكاديمية، فقد استلزمت كل فئة من هذا التصنيف مئات مليارات الدولارات من أجل صنع الأسلحة المناسبة لكل منها، كما تمّ توزيع الطائرات الحربية بحسب تلك الحالات. أُقيمت كذلك أنظمة قيادة وسيطرة لإدارة مختلف هذه القوات. لقد اعتمدت أمور أخرى، مثل الاتصالات مع السوفيات ومساومتهم في مسألة الحد من التسلّح وإدارة الأزمات، على هذه التصنيفات.

ظهرت فئة جديدة تماماً من الأسلحة التي تُدعى أسلحة المسرح القتالي النووية، وملأت الهوة ما بين ردع هجوم سوفياتي على الولايات المتحدة وردع هجوم تقليدي على أوروبا الغربية. نُشر أكثر من سبعة آلاف رأس نووي في أوروبا بهدف تلبية متطلبات الردع لهذه الفئة الثانية.

استُخدم هذا التصنيف كذلك في الاتصالات والمساومة. لكن المسؤولين السوفيات رفضوا التصنيفات الأميركية بوصفها أكاديمية بشكل مفرط، وذلك خلال الاجتماعات التي عُقدت في واشنطن وموسكو، كما اعتبروها تمايزات نظرية لا تلقى الاحترام في أوقات الحرب، وأوضحوا أنهم لن يقبلوا هذه التصنيفات بأي حال من الأحوال. بدأ السوفيات بعد ذلك باستخدام المصطلحات الأميركية ذاتها. تحدث أحد النافذين من السوفيات عن *الردع الأميركي الموسّع عن أوروبا*، كما انتقد أحد قادة الجيش السوفياتي الولايات المتحدة لنشرها أسلحة نووية للدفاع عن الناتو. أما النقطة الجوهرية هنا فهي أن السوفيات استخدموا التمايزات والمفردات الأميركية في الشكاوى التي قدّموها. كان قبول العبارات والمفردات الأميركية نصراً معنوياً كبيراً

للولايات المتحدة؛ كان معنى ذلك أن السوفيات فهموا الاستراتيجية الأميركية.

يُضاف إلى ذلك أن فئات الردع سهّلت المناقشات داخل البيروقراطية الأميركية حول طبيعة العمل. تمكّن الجيش، وسلاح البحرية، وسلاح الجو، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الدفاع، والبيت الأبيض من التحدث معاً ضمن هيكلية مشتركة ولغة واحدة. يُحتمل ألاّ تكون التصنيفات - الفئات - مثالية، لكنها لم تكن مضللة عموماً. أما لو غابت تلك التصنيفات، أو بدائل مناسبة أخرى، لكانت تسببت بالفوضى الفكرية والتنظيمية داخل حكومة الولايات المتحدة.

إنني أثير هذه النقطة بهدف إظهار أهمية التمايزات المفاهيمية التي أُجريت في مبدأ الردع الأميركي. تثير هذه النقطة كذلك مسألة ما إذا كانت طريقة التفكير الحالية حول مبدأ الردع تقوم بالمهمة ذاتها. يبدو أن الأمر غير ذلك.

أغفل التصنيف الثلاثي المتّبع للحرب الباردة إمكانيات هامة، كما لقي ذلك التصنيف النقد في ذلك الوقت ولهذا السبب. لاحظت تلك الانتقادات ثغرة هامة في مبدأ الردع، وهي ثغرة مرشحة لأن تزداد أهمية في العصر النووي الثاني.

أما الجزء المفقود فهو أن ذلك التصنيف لا يعالج مسألة ردع الاستفزازات القصوى. أعطى زميلي في معهد هدسون، دون برينان، هذه المشكلة قدراً كبيراً من التفكير الجديد والمبتكر، إلا أنه لم يكسب بحجته في ذلك الوقت، إلا أن أفكاره لا تزال صالحة.

جادل برينان لإظهار تصنيف رباعي، وعلى الأخص ردع:

1. هجوم نووي على الولايات المتحدة.
2. استفزازات نووية إلى الحدّ الأقصى.
3. استفزازات غير نووية إلى الحدّ الأقصى.
4. استفزازات أخرى أصغر حجماً.

اقترح برينان تنظيم الردود الأميركية ليس فقط حول هجوم نووي أو تقليدي، لكن حول الاستفزازات كذلك. أضاف برينان أنه إذا تُركت هذه الاستفزازات من دون ردٍّ، فإن فرص حدوث كارثة أمنية ضخمة ستتزايد. أمر مبدأ برينان كذلك بتنظيم الخطط والتحالفات، والتواصل مع العدو حول هذا المخطط، وذلك بدلاً من الصيغة الثلاثية. لم يشرح برينان طبيعة الرد الأميركي الذي يتناسب مع كل فئة؛ لكن الأمر ذاته يصدق على التصنيف الثلاثي.

تحتاج الولايات المتحدة في العصر النووي الثاني إلى معالجة أفضل لردع الاستفزازات النووية. إن امتلاك المصطلحات المناسبة التي تتمكن من إيصال هذه المعالجة ما هي إلا الخطوة الأولى. لكن الاستفزاز النووي هو فئة تلقى قدراً قليلاً من الاهتمام، كما أنها تغيب تماماً عن مصطلحات الرد الأميركية. نلاحظ أنه في غضون ذلك تستمر الخطة الثلاثية التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة قيد الاستخدام، لكنني أشك

في أن هذا يحدث بسبب العادة أكثر من أي أمر آخر.

يتعيّن على مبدأ ردع الاستفزازات القصوى هذه الأيام أن يتضمن مجالاً أوسع من التهديدات مما كان الأمر عليه أيام الحرب الباردة. يُعتبر استخدام إيران لحزب الله لمهاجمة إسرائيل مثالاً مناسباً للأمور التي يجب أن يشملها الاهتمام.

إعادة التفكير في الحد من التسلّح

ساهمت اتفاقية الحد من التسلح في تهدئة في العصر النووي الأول. كان واقع أن رؤساء الدول العظمى جلسوا وتفاوضوا على مستويات القوة وتقاسموا نقاط التفاهم، الأمر الذي أوضح للعالم أن هذه الأسلحة مختلفة في طبيعتها، ويجب ألاّ تُعامَل بطريقة عادية.

لكن أموراً كثيرة تغيّرت منذ القمم التي عُقدت في أثناء الحرب الباردة. تغيّر العالم، لكن مبدأ الحدّ من التسلّح لم يتغيّر. أما إذا قُيّض للمرء حضور مؤتمر للحدّ من التسلّح في العام 1975، أو أن يقرأ كتاباً أو تقريراً كُتب في ذلك الوقت، وتمكّن بطريقة ما أن يسافر بآلة الزمن إلى هذه الأيام فلن يلاحظ أي تغيّر. لم يتغيّر التركيز على التوازن النووي الأميركي - الروسي، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفرض العقوبات على الطرف الذي يخرق تلك المعاهدة.

اتخذ مبدأ الحد من التسلّح النماذج التي كانت موجودة في العام 1975، أي معاهدات تقليص الأسلحة الاستراتيجية START، ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT، ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ABM، وهي المعاهدات التي طُبّقت على عالم اليوم النووي ومتعدد الأقطاب. انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في العام 2002، وذلك بسبب الانتشار الواسع للصواريخ الباليستية الموجهة، لكن هذا الإجراء لقي معارضة مريرة من جانب مجتمع دول الحد من التسلّح بسبب ما قيل بأن هذه الخطوة تدمر المرتكز الأساسي للحدّ من التسلّح. أما لو تم الالتزام بتلك المعاهدة، لكانت الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للدفاع عن حلفائها ضد الصواريخ الموجهة المنطلقة من إيران أو كوريا الشمالية، غير شرعية.

إعادة توصيف الحد من التسلح

تدرِّس معاهد إدارة الأعمال السبب الذي يدفع بالشركات إلى الإفلاس. وقد استمرت الأبحاث التي تدرس سبب إفلاس الشركات على مدى عقود من الزمن، وبالرغم من وجود أسباب متنوعة، إلا أنه يمكننا تلخيصها على الشكل التالي: تتغير بيئة الأعمال، لكن الشركات لا تتغير، وهكذا تتعرض الشركات إلى الإفلاس.

يشبه مبدأ الحد من التسلح هذا الأمر شبهاً كبيراً. تواجد ذات مرة نموذج أعمال مناسب، وتمكّن من حل المشاكل، كما أنه لقي دعماً كبيراً من الكونغرس، وفي الجامعات، وبين جمهور الناس، وحتى في البنتاغون. لكن ذلك كلّه لم يختفِ قطّ.

يحتاج مبدأ الحد من التسلّح، وبشكل يائس إلى أفكار جديدة. يشبه الأمر ما حدث مع **سانكا**، وهي تلك الماركة القديمة والمنهكة والتي لا تزال موجودة، لكنها تحتاج إلى تغيير. أريد الآن إيضاح التحدي الذي يواجهه مبدأ الحد من التسلّح بالطريقة التالية: سيستمر الهبوط السريع لمبدأ الحد من التسلّح نحو الضآلة من دون طاقة جديدة وتفوق جديد. إن مبدأ الحدّ من التسلّح هو من الأهمية حيث لا يُسمح لهذا الوضع بالهدوء.

بدأ مبدأ الحد من التسلّح بخسارة أهميته في ثمانينيات القرن الماضي، أي عندما خسر مناصروه حججاً معينة تتعلق بالتوازن النووي أمام السوفيات. أما المشكلة في هذه الأيام فتكمن في تجاهل مبدأ الحدّ من التسلح، أي إنه تعرّض للتهميش والإزاحة إلى هوامش النقاش الاستراتيجي. يتعيّن على مناصري الحد من التسلّح أن يعترفوا بهذا الواقع وإلا فإنهم سيواجهون مزيداً من التهميش. أما من دون وجود مضمون فكري يدعمه فلا يمكننا توقع أن تنجح أي حملة للتسويق الجماهيري، والتي تقوم بها مجموعات الضغط، أو أي اتصالات تقوم بها أي شبكة اجتماعية من أجل ترويج هذا المبدأ للجمهور الذي يتميز بعدم الاكتراث، أو حتى للكونغرس المتشكك.

نحتاج هنا إلى تذكّر بعض المعلومات التاريخية؛ لقد تم التوصل إلى مبدأ الحدّ من التسلّح في خمسينيات القرن الماضي، وذلك بسبب الحاجة إلى مقاربة ما لإدارة سباق التسلّح. ظهرت عبارة الحدّ من التسلّح *arms control* كنتيجة لإعادة التفكير في مسألة نزع السلاح. أما هذا المصطلح فقد تم التوصل إليه لتمييزه عن نزع السلاح.

ترك مبدأ نزع السلاح أثراً مريراً في كل مكان، كما أصبح هذا المبدأ منصة لأسوأ التصريحات الفارغة في النصف الأول من القرن العشرين. أقدمت الدول على حظر الحروب بصفتها من أدوات معالجة الشؤون الدولية، وذلك في ميثاق كيلوغ - برياند لعام 1928. اشتملت الدول الموقّعة على هذا الميثاق على الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان. أما في أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي فقد أظهرت عصبة الأمم، والحرب العالمية الثانية إلى أين قاد مبدأ نزع السلاح.

بدأ ذلك المبدأ بتكرار ذاته خلال أعوام الحرب الباردة حيث دعت التصريحات السوفياتية إلى "نزع سلاح عام وتام"، كما حوّلت نزع السلاح إلى تهريج دعائي. أما مبدأ الحد من التسلح فقد جاء من خارج الأوساط الحكومية، ومن أفراد يتميزون بالتفكير العميق من أمثال دون برينان وتوماس شيلينغ. ألّف برينان كتابه الأول عن هذا الموضوع في العام 1961. لقي المبدأ رواجاً في ذلك الوقت لأنه عالج مشكلة كبيرة بطريقة واقعية، وكانت المشكلة هي سباق التسلّح.

أما الهدف المعلن رسمياً لمبدأ الحدّ من التسلح فقد كان تقليص فرص قيام الحروب، أو إذا تعذّر حدوث ذلك، تقليص التدمير الذي تحدثه. يُحتمل أن يؤدي تقليص عدد الأسلحة إلى هذا الهدف، كما يُحتمل ألاّ يحدث ذلك. تؤدي الزيادة في عدد الأسلحة النووية في بعض الأحيان إلى تحقيق ذلك الهدف بصورة

أفضل. لم يكن الهدف من مبدأ الحدّ من التسلّح تقليص عدد القنابل الذرية، لكن الهدف كان جعل العالم مكاناً أكثر أمناً، يُمكن لهذين الهدفين أن يكونا مختلفين.

سأعطي مثالاً على ذلك: ظهر في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي جيلٌ جديد من الصواريخ الموجهة الباقية والتي أُضيفت إلى التعزيزات النووية لأنها زادت من عدد الرؤوس النووية. أعرب مناصرو نزع السلاح عن نفورهم من هذه الفكرة، أما مناصرو الحدّ من التسلّح فقد أعربوا عن ترحيبهم بالفكرة لأن هذه الصواريخ الموجهة جعلت من الضربة الأولى أمراً غير قابل للتحقق. كسب مناصرو الحدّ من التسلح ذلك الجدال، وهكذا وُضعت صواريخ مينوتمان الموجهة في أوائل ستينيات القرن الماضي في مستودعات محصنة تحت الأرض.

تابع مبدأ الحدّ من التسلّح مهمته، وحتى أكثر من ذلك، في أثناء الحرب الباردة. أما الأهم من كل ذلك فهو أنه أوضح للعالم أن القنبلة كانت سلاحاً مستقلاً بذاته؛ إن هذا هو ما نحتاج إليه الآن بالتحديد.

نلاحظ أن الأفكار المطروحة بهدف إعادة الحيوية إلى *ماركة - سلعة* - الحدّ من التسلّح، ومن أجل إعطائها دفعة من الطاقة، وكذلك بهدف تقليل فرص وقوع حرب نووية، كانت أفكاراً قليلة كما أنها كانت ترد متباعدة في السنوات القليلة الماضية. يبقى هذا المجال مع ذلك مجالاً يحمل وعوداً عظيمة. سأورد في ما يلي بعض هذه الأفكار.

ضمان عدم توجيه الضربة الأولى، وتأكيد الضربة الثانية

تتمثّل إحدى الطرق لإعادة الحيوية إلى الحدّ من التسلّح بإعلان صادر عن الولايات المتحدة بأنها لن تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية. أعلن الرئيس بكل جدية: "لن تكون الولايات المتحدة البادئة في استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظروف".

ترك هذا الإعلان تأثيراً محفزاً، كما أعاد توصيف مبدأ الحدّ من الأسلحة على أنه إيجابي ومثير، كما أنه يزوّد القوات الأميركية بالأساس الأخلاقي والسياسي بما يتعدى الأساس العسكري. وضعت الولايات المتحدة نفسها في موقف الالتزام بالموقف الأخلاقي الذي يفيد بأنّ هذه الأسلحة لن تُستخدم أبداً. أما الاستخدام المحتمل الوحيد فكان ردع الآخرين، ومعاقبة الذين يستخدمون تلك الأسلحة.

كان من الطبيعي أن يخضع ذلك الإعلان للمناقشة السياسية في أنحاء العالم، وذلك بسبب اضطرار البلدان الأخرى - هذا إذا لم نذكر الوكالات الحكومية الأميركية - لتحليل تأثير تلك السياسة الجديدة عليها. اضطرت الصين، واليابان، وروسيا، والهند، وكل دولة نووية ثانوية أخرى، إلى التفكير في العواقب. يُمكن أن يكون هذا أمراً مفيداً جداً، وذلك لأنه سيُجبر القادة السياسيين الآخرين على معارضة المصالح البيروقراطية الخاصة في بلدانهم.

هناك صيغة مغايرة قليلاً لمبدأ عدم توجيه الضربة الأولى، وهي صيغة تستحق تفكيراً جدياً بها. تتمثّل الفكرة بإضافة وعد أميركي بضربة ثانية مضمونة إلى إعلان عدم توجيه الضربة الأولى، ما يعني أنه إذا

أرادت أي دولة استخدام القنبلة - ضد الولايات المتحدة، أو أي جهة أخرى - فإن الولايات المتحدة *ستضمن* توجيه ضربة *ثانية* ضدها.

تؤدي هذه الصيغة المعدّلة إلى تقوية مبدأ الردع ضد أي طرف يُطلق القنبلة. ينطبق هذا المبدأ على العالم بأسره، بما في ذلك كوريا الشمالية، والصين، وباكستان، والإرهابيين، وحتى على إسرائيل.

تكمن قوة مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى، إما لوحده أو مع الضربة الثانية المضمونة، في وضوحه الصريح. إن مبدأ عدم توجيه *الضربة الأولى* يعني هذا بالتحديد، ويقضي المبدأ بأن القنبلة يجب ألاّ تُستخدم على الإطلاق. لكن الأمر لا يصل إلى قفزة طوباوية، أي نحو التخلص منها وصولاً إلى نزع السلاح. يعترف هذا المبدأ بوجود القنبلة، ويحاول التقليل من احتمال استخدامها. يعتبر بعض المراقبين أن ذلك هو نصف إجراء؛ لكن من الأفضل أن يتواجد نصف إجراء فعال من وجود إجراء كامل من دون فعالية.

لم يسبق للولايات المتحدة أن تبنّت عدم توجيه الضربة الأولى، وهكذا يحوز هذا التحوّل في سياساتها على اهتمام كبير. رُفض مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى خلال الحرب الباردة بسبب اعتباره أنه يُعطي تفوقاً للسوفيات الذين يمتلكون جيشاً أكبر في أوروبا. قيل حينها إنه إذا أعلنت الولايات المتحدة مبدأ عدم توجيه الضربة النووية الأولى، فإن ذلك قد يشجّع على شنّ هجوم تقليدي على الناتو. أعتقد أن ذلك كان توجهاً خاطئاً، لكن دعونا نترك الحرب الباردة خلفنا.

رُفض مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى في السنوات القليلة الماضية بسبب التردد في التخلي عن شيء مقابل لا شيء، وكذلك لأسباب عسكرية ضيقة.

لكن مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى لا يعني التنازل عن أي شيء. تعتمد الولايات المتحدة هذه الأيام، ولأسباب عملية، سياسة عدم توجيه الضربة الأول كأمر واقع. أعتقد أن الولايات المتحدة اعتمدت سياسة عدم توجيه الضربة الأولى منذ وقت طويل، ولربما منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، ما يعني أن الولايات المتحدة لم تتنازل عن أي شيء لم تتنازل عنه منذ عقود مضت.

تبرز على الدوام مسألة الأهداف التي لا يمكن تدميرها إلا بالأسلحة النووية. لكن، هل هناك سيناريو منطقي واحد يبرّر إطلاق الولايات المتحدة للأسلحة النووية على هذه الأهداف؟ تقدَّم في بعض الأحيان أمثلة تكتيكية ضيقة، إلا أن هذه الأمثلة تخلو من أي اعتبار للعواقب السياسية. "يمتلك الإيرانيون مستودعات على عمق ألف قدم تحت الأرض، وهكذا لا يتمكن أيٍّ من أسلحتنا التقليدية من الوصول إليه". حسناً، دعونا الآن نقوم بدراسة أحد السيناريوهات المقنعة، وذلك بحسب ما فكّر فيه القادة السياسيون في البيت الأبيض، وفي وزارتَي الخارجية والدفاع، وليس بحسب ما يحتاج إليه ضابط يخطّط لتوجيه ضربة تكتيكية. يُعتبر التخطيط التكتيكي هاماً، لكن يجب ألاّ يُسمح له بتقرير السياسات القومية لكسر سياسة الحظر القائم منذ أيام ناغازاكي.

لكنني أقول بعد كل ذلك إنني عثرت على عدد قليل من الضباط - برتبة ملازم أول - من الذين لا يفهمون

هذه النقطة. أريد أن أقول كذلك إنّ أكثر البلدان التي تستفيد من سياسة عدم توجيه الضربة الأولى هي الولايات المتحدة. لا أعتقد بأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة النووية لأسباب تكتيكية محضة، وذلك بالنظر إلى استثماراتها الهائلة في القوى التقليدية، وبسبب سجّلها الفريد في استخدام القنبلة مرتين. لا يمكنني التصور أن أي مستودع كوري شمالي أو إيراني تحت الأرض له من الأهمية التي تبرّر كسر الحظر المفروض على استخدام القوة النووية منذ سبعة عقود.

يشتمل مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى، وعلى الأخص إذا ترافق مع الضربة الثانية المضمونة، على تحذيرات ذات عواقب كثيرة، ما يعني أنه إذا استخدمت جهة ما القنبلة فإن التزام الولايات المتحدة بعدم استخدام الأسلحة النووية يسقط تلقائياً. دعونا الآن نستعرض الوضع التالي: تضطر قوة نووية ثانوية إلى التفكير في أن الرد على إطلاقها القنبلة سيكون أكثر ضخامة بكثير؛ ستعرف تلك القوة، وبكل تأكيد، بأن عملها هذا سيعلّق التزام الولايات المتحدة بسياسة عدم استخدام الأسلحة النووية. إنني معجب بالقسم الثاني المتعلق بالضربة المضمونة، وذلك لأنه يجعل المبدأ أقوى بكثير. لا يعني ذلك أن استخدام الأطراف الأخرى للقنبلة سيسمح للولايات المتحدة بالتفكير في ضربها، بل أن ذلك يستتبع التزام الولايات المتحدة بضربها بالفعل.

لا تضطر الولايات المتحدة إلى الإعلان أن الرد على استخدام الأسلحة النووية سيكون نووياً. يمكننا الآن أن نتذكر، ولو للحظة واحدة، مصطلحات الدبلوماسية النووية. وعد جون فوستر دالاس في خمسينيات القرن الماضي *بالانتقام الشديد*، وذلك "في الزمان والمكان اللذين نختارهما" إذا ما هاجم السوفيات. لم يستخدم دالاس كلمة *النووي* قطّ؛ هذا ما فكّر آخرون بأنه يعنيه. لا تحتوي عبارة الضربة الثانية المضمونة على كلمة *نووي* بدورها. تعطي تلك العبارة مفهوماً يماثل ذلك الذي قصده دالاس بكلمة الانتقام الشديد. لكن يصعب علينا التفكير في معنى الانتقام الشديد، أو الضربة الثانية المضمونة، إذا لم يكونا نوويين. لكننا نترك ذلك لإيران وكوريا الشمالية لتقلقا بشأنه.

هناك طرق عدة لتطبيق مبدأ *لا ضربة أولى، وضربة ثانية مضمونة*. يُمكن للرئيس أن يُعلن طرق التنفيذ في خطاب له، كما يُمكنه أيضاً التصريح بالقسم المتعلق بالضربة الثانية المضمونة من الإعلان بعد أسبوع واحد، وذلك في خطاب يلقيه وزير الدفاع ويفصّل فيه ملاحظات الرئيس. يُمكن لذلك الإعلان (في أي صيغة من الصيغتين)، وإذا كان ذلك مناسباً، أن يُحضّر ويُحفظ في إحدى خزنات البيت الأبيض. يُمكن للرئيس في حالة نشوب أزمة في الشرق الأوسط، أو جنوب آسيا، أن يظهر على شاشة التلفزيون كي يُعلن قلقه بهذا التوتر المتصاعد. يُمكن للرئيس أن يضيف أن الولايات المتحدة لن تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية، لكن إذا فعل الآخرون ذلك فإن التزام الولايات المتحدة هذا سيتغيّر.

تنطبق سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية على جميع الأطراف، ما يعني أنه إذا اختار أي طرف استخدام الأسلحة النووية، فإن هذا يؤدي إلى تعليق التزام الولايات المتحدة بعدم استخدام القنبلة،

ينطبق هذا على ذلك الطرف بالذات. دعونا الآن نتحدث بتحديد أكثر؛ إذا استخدمت إسرائيل القنبلة أولاً، فسيتوجب عليها أن تتحمل العواقب. يُمكن للناس أن يحلموا هنا بكل أنواع المشاكل في هذا المجال. هل ينطبق التزام الولايات المتحدة على إسرائيل؟ هل تفكر الولايات المتحدة فعلياً في إطلاق أسلحة نووية على تل أبيب في أي يوم من الأيام؟ لكن، ماذا بشأن استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تمتلكها كوريا الشمالية أو إيران، وهل ينطبق المبدأ عليهما؟ أقترح في ما يتعلّق بهذه التساؤلات عدم إقحام المحامين في الأمر. إذا تحوّل مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية إلى ما يماثل تعقيدات معاهدة START - بخصوص تقليص الأسلحة الاستراتيجية - وإذا كان ذلك المبدأ مكتوباً بواسطة الموظفين القانونيين في وزارتي الخارجية والدفاع، فإننا سنبتعد كثيراً عن الموضوع. أقترح أن نكتفي بترك هذه الأسئلة من دون إجابة عنها.

أما الذين يقولون إن التزام الولايات المتحدة بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية هو مجرد "مجموعة من الكلمات لا يُمكن لأحد أن يصدّقها"، فإنهم مخطئون بالتأكيد. لا تنظر البلدان الأخرى إلى المسألة بهذا الشكل. أما عندما توجه الرئيس نكسون إلى الصين في العام 1972، كان كل ما خرجت به اجتماعاته هناك حفنة من *الكلمات* حول الاستقرار العالمي. لكنّ السوفيات لم يعتبروا زيارة نكسون كلاماً فارغاً، إذ صُدم السوفيات بتلك الزيارة وأصبحوا أكثر حذراً بكثير، كما توجّب عليهم إجراء تقييم شامل جديد لسياساتهم الخارجية والدفاعية، ما يعني أنهم اتخذوا جانب الدفاع، وهذا الأمر ليس سيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى الدول النووية الجديدة.

لا يتعلّق مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، سواء أكان لوحده أم مترافقاً مع الضربة الثانية المضمونة، بالعوامل النفسية، أو سياسات أوقات السلم، بمثل ما يتعلّق بالحرب. يؤدي ذلك المبدأ إلى التخفيف من حدة الاستفزازات النووية. يرجع ذلك إلى أن كلمة استخدام في مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ليست محددة تحديداً جازماً. تضطر الدولة النووية إلى القلق بشأن تعريف الولايات المتحدة لكلمة *استخدا*م بالتحديد. أما إذا تجاوزت تلك الدولة عتبات معينة - خطوطاً حمراء - فقد تكتشف، وبطريقة قاسية، ما كانت تعنيه الولايات المتحدة بالتحديد. يُعتبر ذلك، ومجدداً، أمراً جيداً يتعيّن على تلك الدول التفكير فيه.

لا تتبنى الصين والهند سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. يُذكر كذلك أن بريطانيا وفرنسا لا تتبعا تلك السياسة، لكنهما تنتهجان تلك السياسة كأمر واقع، أي مثل ما تفعل الولايات المتحدة. استعرضت روسيا هذه الفكرة، ما يعني أن الولايات المتحدة ستنضم إلى قوى رئيسة أخرى في الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، ما يعني في واقع الأمر تعزيز توجّه القوى النووية الرئيسة بعيداً عن القتال الحربي لصالح ضبط النفس. لكن ما من مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية يحدد بالتحديد ما هو المقصود بعبارة دولة - قوة - نووية رئيسة ومسؤولة.

يُعتبر ذلك المبدأ عرفاً مفيداً بالنسبة إلى العصر النووي الثاني ولسبب آخر كذلك. سيكون من الصعب جداً للدول الرئيسة الأخرى كسر التزاماتها في أوقات الأزمات. دعونا نفترض الآن أن علاقات الولايات المتحدة قد ساءت مع الصين؛ سيكون من الأصعب بكثير على بيجينغ كسر مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، يحذّر الخبراء الصينيون في المؤتمرات الأكاديمية التي تُعقد في بلادهم، وبشكل دائم، من أن الصين ستفعل هذا. أما إذا حدثت أزمة مع تايوان، على سبيل المثال، وفعلت الولايات المتحدة شيئاً غير متوقع، فإن الصين ستعلن عندها إلغاء مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وستعتبره كأنه لم يكن. سبق لي أن سمعت كلاماً شديد اللهجة كهذا في مؤتمر إثر مؤتمر.

لكن إذا أعلنت الولايات المتحدة مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، فإن هذه الخطوة ستُعتبر أقل تعقلاً بكثير من جانب الصين. يُحتمل أن يؤدي هذا الوضع إلى تعليق مماثل للمبدأ من جانب الولايات المتحدة، ولربما من جانب قوى أخرى كذلك، مثل الهند. ستواجه بيجينغ في هذه الحالة تصعيداً مثيراً وغير مسبوق في التوترات السياسية، ممّا سيؤدي إلى نقل النزاع إلى مستوى جديد بالكامل. لكن أغلب الاحتمالات تشير إلى أن الصين لا ترغب في الوصول إلى وضع كهذا.

نظام القوى العظمى للحد من التسلّح

يبدو مبدأ الحد من التسلح، ومن منظور خمسين عاماً، مختلفاً جداً عما يبدو عليه بحسب أساس يومي. أما إذا نظرنا إليه عن قرب، فإن الأمر يبدو وكأنه يتعلّق بأجهزة الطرد المركزي الإيرانية، والتفاصيل الفنية للتحقق من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية START، وبإعادة كوريا الشمالية إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. لكن إذا نظرنا من منظور زمني أطول، فسيصعب علينا أن نصدّق أنه مع كل هذه التغيرات الجيو - سياسية الجارية لن يتغيّر مبدأ الحد من التسلح. لكن هذا التغيير يحدث فعلاً. يتغيّر مبدأ الحد من التسلّح عما كان عليه من نظام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية الذي كان سائداً في القرن العشرين، إلى نظام القوى العظمى للحد من التسلّح في القرن الحادي والعشرين. ستمتلك القوى النووية العظمى في المستقبل نفوذاً أكبر بشأن تعريف الحدّ من الأسلحة، وبشأن ماهية برنامج الحد من التسلح. لكن عواقب هذا النظام لم تأخذ إلا أقل قدر ممكن من الاهتمام.

تعمدت هنا استخدام تعبير القوى العظمى بدلاً من *القوى الرئيسة*، وذلك للتمييز ما بين مجموعتين من الدول. القوى - الدول - الرئيسة هي دول كبيرة بعدد سكانها وبناتجها المحلي الإجمالي، كما يمتلك عددٌ منها قوة ردع نووية. يتألف نظام القوى العظمى للحد من التسلّح من تلك الدول الرئيسة التي اختارت العمل من ضمن هيكلية عالمية لتقليص فرص حدوث حرب نووية، أو للحد من الدمار إذا ما حدثت تلك الحرب. أريد الآن إعطاء مثال عن الفرق بين المجموعتين. يُحتمل أن تختار الصين - أو أي قوة رئيسة أخرى - عدم المشاركة في نظام القوى العظمى للحد من التسلح، لكنها ستبقى مع ذلك قوة رئيسة تمتلك أسلحة نووية.

يُعتبر نظام القوى العظمى للحد من التسلح أنه لا يزال في مراحله الأولى، لكنني أشدّد على أنه بدأ

بالتكوّن فعلاً. في الواقع، هناك تقاطع في السياسات ما بين الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والهند، وبريطانيا، وفرنسا. تتقاسم هذه البلدان في ما بينها ما يلي:

- تتبنى جميعها سياسة عدم توجيه الضربة الأولى بالأسلحة النووية، وذلك إما بشكل رسمي أو كأمر واقع.
- حلّت سياسة ضبط النفس النووية مكان سياسة التدمير المتبادل المؤكد، والإطلاق فور الإنذار، والضربات الاستباقية.
- لم تعد مستويات التصعيد الأعلى ضد بعضها بعضاً واردة عملياً.
- تشارك جميع هذه الدول في مفاوضات حول الأمن الإقليمي، والتي تشمل القوى النووية الثانوية.
- أخذت جميع هذه الدول إجراءات استثنائية ضد الإطلاق العَرَضي للصواريخ، بالإضافة إلى فرض ضوابط سياسية مشددة على قواتها المسلحة.
- نشأت كل تلك الإجراءات خارج نطاق أنظمة الأمم المتحدة، أو معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

نشأ نظام رسمي للحد من الأسلحة، وهو نظام يحوز أقصى حدٍّ ممكن من الانتباه. تُعتبر معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية جزءاً هاماً من ذلك النظام. وتتواجد كذلك معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية START، لكن هذا النظام الرسمي أصبح معقداً جداً حيث يصعب معه تحقيق أهداف جديدة، أو نقل الحد من التسلّح إلى المستوى التالي.

أما بالنسبة إلى معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية START، على سبيل المثال، فهي تركة من إرث نظام الحرب الباردة ثنائي الأقطاب. لم يعد بإمكان الولايات المتحدة التفاوض مع روسيا حول نظام العالم النووي، بل إن الإبقاء على ذلك التفاوض أصبح مستحيلاً من الناحية العملية. لا تعالج معاهدة **ستارت** أي مشكلة من مشاكل العصر النووي الثاني، أما معاهدة START الجديدة فتملأ 365 صفحة، وهي مصممة لمنع حدوث هجوم روسي مفاجئ على الصواريخ الأميركية الموجهة. تفترض هذه المعاهدة وجود عالم على طراز التدمير المتبادل المؤكد. ويجادل بعض الأشخاص أن **ستارت** هي نموذج لمبادرات الحد من التسلح المستقبلية، وأنها ستطبّق في النهاية على بلدان إضافية. أما أنا فأفترض أن هذه المعاهدة ستملأ ثلاثين ألف صفحة، وأنها ستستغرق ثلاثين سنة لإنهاء التفاوض بشأنها.

أما إذا كان لنا أن نعثر على مثال مناسب عن التغيّر البيئي مع بقاء مبدأ الحد من التسلح على حاله، فإن ستارت هي ذلك المثال. تتجاهل هذه المعاهدة المشكلة الحقيقية المتمثلة بالقوى النووية الثانوية برمتها، هذا في الوقت الذي تركز فيه على سيناريو الحرب النووية الأقل احتمالاً. يمكنني كتابة معاهدة من شأنها ردع هجوم روسي على الصواريخ الأميركية الموجهة على بطاقة. أما السبب فهو أن الروس لا يمتلكون أي مصلحة في شنّ هجوم كهذا، يُضاف إلى ذلك أنهم لا يمتلكون القدرة على شنّ ذلك الهجوم إلا إذا كان المرء واثق من قيمة حسابات تبادل الصواريخ الموجهة المبسطة، والتي جرى تقديمها لتبرير معاهدة **ستارت**. تجعل هذه الحسابات نماذج المخاطرة المالية التي استخدمتها مؤسسات مثل أميركان أنترناشنل غروب AIG وليمان برازرز تبدو بالمقارنة دقيقة وعلمية. لا يعتقد أحد من الذين يمتلكون معلومات أساسية في

أبحاث العمليات أو الفيزياء التطبيقية أن هذه الحسابات تعكس وقائع إطلاق الأسلحة النووية بالفعل.

تعنى معاهدة **ستارت** بحلّ مشكلة لن تحدث أبداً، بينما تعجز معاهدة الحد من الأسلحة النووية بحل المشكلة المتمثلة بتحوّل إسرائيل، وباكستان، وكوريا الشمالية إلى دول نووية مع احتمال أن تلحق إيران بها، كما يُحتمل أن تنضم دول أخرى إلى هذه المجموعة كذلك. أعتقد أنه هناك إمكانية ضئيلة أن تتمكن معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية من معالجة هذا الوضع. قال محمد البرادعي، وهو حائز على جائزة نوبل، والمدير السابق لوكالة الطاقة النووية، إن معاهدة حظر انتشار الطاقة النووية هي اتفاقية عمرها أربعون عاماً، وهي مصممة لدول قليلة امتلكت التقنية أو الفرصة لتصبح دولاً نووية. دعا البرادعي إلى عملية ترميم شاملة لهذه المعاهدة. يُعتبر هذا الكلام مقبولاً، لكنه يختلف عن القول إن نظام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يمكنه القيام بهذه المهمة.

لا أقصد بكل هذا الكلام وضع **ستارت** وNPT جانباً، لكنها دعوة للاعتراف بالتغيّرات الجوهرية في النظام النووي العالمي.

هناك مشاكل في نظام القوى العظمى للحد من التسلّح؟ لا أعتقد أن الولايات المتحدة ستقوم بتصميم هذا النظام، إذ يعود أحد الأسباب إلى أن ذلك سيقلّص مصلحة واشنطن، وسيؤدي ذلك إلى الاعتراف بنشوء تعدّد القطبية النووية خارج بُنى معاهدتَي **ستارت** وNPT المرتبطتين بشدة مع نظام العام 1945.

يبرز جوٌّ من البهجة في منظر الرئيس الأميركي ونظيره السوفياتي وهما يتفاوضان على النظام النووي العالمي بينما يرفعان الأنخاب ويوقّعان معاهدة سميكة بأغلفة جلدية. يحب البلدان فعل ذلك، وأن يشاهدا رئيسي البلدين وهما يفعلان ذلك، وأن يعالج الرئيسان القضايا الصعبة ويُظهرا التزامهما بالسلم العالمي. إن تمسك الولايات المتحدة وروسيا بهذه المشاهد ليس مفاجئاً أبداً، وذلك لأنها تشدّد على استثنائية اجتماعات القمة التي ميّزت الحرب الباردة.

لكن ذلك لن يدوم إلى الأبد. تحوّل ذلك إلى مشاهد تحمل شيئاً من السخافة مع مضاعفة باكستان لترسانتها، ومع نشر إسرائيل أقماراً صناعية تبث معلومات فورية بهدف كشف إعلان حالة تأهب صواريخ، وكذلك مع قيام كوريا الشمالية بنشر فئة جديدة من قنابل اليورانيوم. يسافر الدبلوماسيون الأميركيون في أثناء ذلك إلى موسكو لعقد مفاوضات ملحة حول قواعد احتساب عدد منصات إطلاق الأسلحة النووية.

لكن، يُمكن لنظام القوى العظمى للحد من التسلّح أن يكون مفيداً لسبب آخر. انطلقت جميع مبادرات الحد من التسلح تقريباً من الولايات المتحدة، وذلك على مدى يزيد عن خمسين عاماً. أدى ذلك إلى نشوء روزنامة عادية ومبسطة. ويُحتمل أن يكون التنويع الأكبر للرأسمال الفكري أمراً مفيداً بالنسبة إلى مبدأ الحد من التسلح وللعالم، كما يُحتمل أيضاً أن تكون الوكالات الحكومية الأميركية قد قدمت ردوداً مبتكرة على اقتراحات الدول الرئيسة الأخرى، وربما يكون ذلك هو المطلوب بالتحديد.

إن الإجراءات الواردة هنا ما هي إلا خطوة أولى لمواجهة تحديات العصر النووي الثاني. أما بعض

المقترحات الهامة، مثل اعتبار الوضع مشكلة عمرها خمسون عاماً، وإدارة للأزمات الإقليمية، وترسيخ المواثيق التي تقلص مخاطر الحرب، وإعادة التفكير في مسألة الحد من التسلّح، فكلها عناوين مفيدة لأفكار أكثر وابتكارات جديدة. لكن من دون المزيد من التفكير العميق في هذه المقترحات، فإن منحنى الدروس المستفادة من العصر النووي الثاني سيأتي من تجارب قاسية. لكن هناك، بالتأكيد، طريقة أفضل للتعلم.

خاتمة

عادت مشكلة القنبلة للظهور على المسرح في فصل ثان، لكن لا يبدو أنها ستثير المشاهدين في وقت قريب.

يظل نزع السلاح الطوعي ممكناً على الدوام، لكن من شأن ذلك إضعاف البلد الذي يقوم به كثيراً، ما يعني أنه إذا قامت إسرائيل، أو باكستان، أو كوريا الشمالية بالتخلي عن القنبلة، فإن ذلك سيترك عواقب كبيرة عليها؛ حيث ستضطر هذه الدول إلى الاعتماد على وعد القوى الرئيسة لها بالحماية النووية، أو أنها ستضطر إلى الاعتماد على ضبط النفس الذاتي من جانب أعدائها. لكن مع التغيّر المستمر الذي يشهده المسرح الجيو - سياسي، ومع صعود قوى جديدة، ومع التغيّرات السياسية في العالم العربي، فإن نزع السلاح الطوعي لا يبدو تطوراً وارداً.

سادت في العصر النووي الأول منافسة نووية وحيدة. تطلب الأمر ثنائياً واحداً لأداء رقصة التانغو إذا جاز التعبير، وذلك من أجل تهدئة أي استفزازات، وللحد من الديناميات، وتقليص أعداد القنابل عن طريق الحد من التسلح. أما هذه الأيام، فإن عدد القنابل أقل بكثير من مستويات الحرب الباردة، لكن عدد المنافسين الذين ظهروا على المسرح النووي قد ازداد. تحدث هذه المنافسات في مجال إقليمي لكن تأثيرها يبقى عالمياً، وهي أدّت إلى غرس القنبلة عميقاً في أعماق الشؤون الدولية، وحدث ذلك بصورة أعمق مما كان الأمر عليه في أثناء الحرب الباردة. يُضاف إلى كل ذلك وجود نظام متعدد الأقطاب للقوى الرئيسة، وهو يمتلك بدوره عنصراً نووياً. لكن يبدو أن أي قوة من القوى الرئيسة ليست مستعدة لنزع أسلحتها طواعية.

دخل العالم فعلاً في العصر النووي الثاني، وهكذا، فإن السعي لمنعه من الظهور هو سعي من دون جدوى. سينشأ هذا العصر مع ذلك بطرق متعددة. نلاحظ أن العصر النووي الأول قد هدأ مع مرور الزمن، وذلك مع ترسيخ الاتفاقيات التي حدّت من شدة التنافس، وكذلك مع تفعيل عملية اتخاذ القرارات المتعقلة. يُمكن لهذا أن يحدث مجدداً، وذلك لأنّ هناك أسباباً تدفعنا إلى التفكير بهذه الطريقة، وبسبب عدم رغبة معظم البلدان في نشوب حرب نووية.

لكن مع ذلك هناك أخطار كبيرة، وعلى الأخص في هذه السنوات الانتقالية التي يدخلها العالم في هذه الأيام، وكذلك مع محاولة النظام الدولي التكيّف مع النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب. تميل عوامل التهدئة في هذه السنوات الانتقالية إلى أن تكون غير ناضجة، أو حتى إنها لا تتواجد أبداً، وذلك لأن ضغوط هذه البيئة الجديدة لم تُكتشف بعد أو تُختبر. نلاحظ في الوقت ذاته أن هذه قد تكون فترة مليئة بالتطورات وهادئة نسبياً، وذلك مع مواصلة القوى الجديدة بناء قواها النووية، وصواريخها الموجهة والأنظمة الأخرى. لا تبدو دول مثل كوريا الشمالية، وباكستان، وإيران وكأنها عدوانية جداً في الوقت الحاضر، وذلك لأن هذه الدول تمر في مرحلة حساسة جداً من مراحل تطويرها لقواها النووية. لكن مع نضوج قوة تلك البلدان، فإن

الابتكارات الاستراتيجية وألعاب الحرب النووية الذهنية قد تزداد، وهكذا تزداد معها إمكانية نشوب أزمة نووية جدية.

تُظهر القوى النووية الرئيسة نضوجاً بدورها. تمكنت كل هذه القوى الرئيسة باستثناء دولة واحدة وهي الولايات المتحدة، من تحديث قواها *النووية* للقرن الحادي والعشرين، كما أنها وزّعت قواها استراتيجياً. إنني أطلق على هذه التطورات وصف *القنبلة الكامنة*. تقدّم الصواريخ الموجهة المتنقلة، والغواصات، والقاذفات، والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية التي تمتلكها الصين والهند وروسيا، مشهداً ضبابياً وراء مسرح السياسات اليومية. يمكننا في بعض الأحيان سماع ما يجري، وذلك عندما يبدأ جرّ طائرة prop - مروحية - كبيرة من وراء الكواليس وسط أصوات الضجيج العالية التي تصدر عنها.

لكنّ بُعد هذه القوة عن المسرح يتعلق بالظروف بطبيعة الحال، لكنها تظل موجودة على الدوام. هذه هي النقطة الأساسية. يُمكن لهذه القنبلة المحجوبة وراء المسرح أن تقترب بمسافة أكبر من مدى رؤية الجمهور، وذلك عن طريق اختبار صاروخ موجّه أو التدرّب على حالة إنذار. يُمكن لهذا جعل أيَّ نزاع نووياً، أو أن يحوّل أزمة صغيرة إلى أمر أكثر خطورة بكثير. إن التهديد بإدخال القوى النووية إلى المسرح المنظور يمتلك نفوذاً استراتيجياً كبيراً على هذه القوى النووية الجديدة، وتأثيراً على الأخص في إبقاء الولايات المتحدة في حالة الترقب.

يُمكن للتعديلات الهادفة إلى جعل النظام الدولي أكثر أمناً أن تأتي من الخطط الكبيرة، والمفاوضات، والإجراءات التي تعزز الثقة. أما بالنسبة إلى المعاهدات فيتعيّن عليها أن تتوسع في طولها وتعقيداتها كي تغطي كل الاحتمالات في هذا العالم المتنوع. إن من شأن كل ذلك تمديد المفاوضات لوقت طويل جداً.

يُمكن للتغيّرات التي تطرأ على النظام الدولي أن تأتي من الأزمات، والاستفزازات، وربما الحروب النووية. يُحتمل أن تعتبر إسرائيل أنها لم تعد قادرة على تحمّل التهديدات النووية الموجهة ضدها، أو أن تمرّ باكستان في حالة من الهستيريا النووية، كما يُحتمل أيضاً أن يتحقق نضوج العصر النووي الثاني إثر مسار طويل ينشأ على إثر واحدة من هذه الأحداث.

يُحتمل أن تكون أزمة عميقة أو حرباً نووية مفزعةً إلى درجة تدفع بالقوى الرئيسة إلى تجاهل خلافاتها لمعاقبة الدولة المعتدية، وذلك للتأكد من عدم تكرار ما حدث مجدداً. لا يُستبعد، والحالة هذه، أن تدفع صدمة تعرّض بلد ما إلى هجوم نووي، أو الأزمات النووية المتكررة، بالقوى الرئيسة إلى تحرك مشترك. لكن السؤال الذي سيُطرح في تلك الحالة هو: إلى أي مدى ستصل إليه القوى الرئيسة؟ يُحتمل أن تتركز العقوبة على البلد المعتدي الذي خرق النظام النووي، لكن من المحتمل كذلك أن توجّه القوى الرئيسة إنذارات إلى القوى النووية الثانوية، وأن تطلب منها تسليم ترساناتها في نطاق عملية نزع سلاح إجبارية، ما يعني أن نزع أسلحة كل البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، والتي يثبتُ بأنها دول غير مسؤولة، سيبدو أنه أكثر واقعية بعد وقوع كارثة نووية. أما مسألة امتلاك القوى النووية الرئيسة للوسائل اللازمة لمساندة إنذار كهذا فهي فوق

التساؤلات.

ليس هناك ضمانات بأن يتمكن النظام الدولي من الاستجابة بالسرعة الكافية، أو بتكيّفه بالدرجة المطلوبة، لمنع وقوع كارثة نووية. تؤدي التكنولوجيا إلى تفاقم هذه المشكلة كثيراً. ولا يقتصر الأمر على أنها تزيد من انتشار القنبلة، لكنها تؤدي إلى إخلال خطير بالتوازنات العسكرية. كانت الأسباب الموجبة وراء تكديس الأسلحة في فترة الحرب الباردة تكمن في أن التخلف في هذا المجال قد يؤدي إلى أضرار سياسية وعسكرية يُمكن للطرف الآخر استغلالها. كان التحرك الموازن الذي قامت به الولايات المتحدة هو منع حدوث هذا الوضع، وفي الوقت ذاته عدم تنشيط سباق التسلح أو إطلاق قوى سياسية لا تستطيع التحكّم بها.

يُحتمل أن يكون ذلك أكثر صعوبة الآن، نظراً للتطور الكبير الذي لحق بالتكنولوجيا هذه الأيام، وهي متقدمة جداً عن أي استراتيجية لتوجيهها. إن ضبط النفس القومي ومعايير السلوك المقبولة هي في مراحل تطورها الأولى فقط. يُمكن لميزان القوى النووي أن يختلّ بطرق لم تكن ممكنة في السابق، وذلك نتيجة ضربة تقليدية دقيقة، أو نتيجة هجوم على أنظمة الكومبيوترات، أو الطائرات المسيرة الشبحية التي لا يمكن لشبكات الرادار كشفها، أو نتيجة هجوم إرهابي يُقصد منه التفجير المتعمّد للأوضاع. لم تتمكن جميع تلك العوامل من الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الذي كان قائماً في فترة الحرب الباردة. لكن جميع هذه العوامل تتواجد الآن، كما تتواجد قواعد قليلة مقبولة لتحجيمها، وربما يعود ذلك جزئياً إلى أنها لا تزال جديدة. أعتقد أنه لم يتم التفكير فعلياً في المشاكل التي تفرضها تلك العوامل.

تمكن العالم من تجاوز العصر النووي الأول من دون حدوث كارثة نووية، وذلك عن طريق مزيج من التعقّل والحظ، لكن إذا لم نحضّر جيداً للعصر النووي الثاني بمواقف أكثر جدية، فقد لا نكون محظوظين هذه المرة.

انتهى

---

[1]حصلت عام 1962، حيث عمدت كوبا والاتحاد السوفياتي إلى بناء قواعد سرية لعدد من الصواريخ النووية متوسطة المدى في كوبا، وهي صواريخ قادرة على ضرب معظم أراضي الولايات المتحدة.

[2]هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم: البرازيل، روسيا، الصين، الهند، وجنوب أفريقيا.

[3]مؤسسة راند مؤسسة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والبحثية. وكلمة راند اختصار للكلمتين بحث وتطوير باللغة الإنكليزية.

[4]الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة غير حكومية تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف تشجيع

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومقرها الرئيس فيينا. توالى على رئاستها كل من الأميركي سترايلنغ كولي، والسويديَين سيغفارد إيكلوند وهانس بلكس، والمصري محمد البرادعي، والياباني يوكيا أمانو منذ العام .2009

[5]المقصود بالقنبلة الأسلحة النووية.

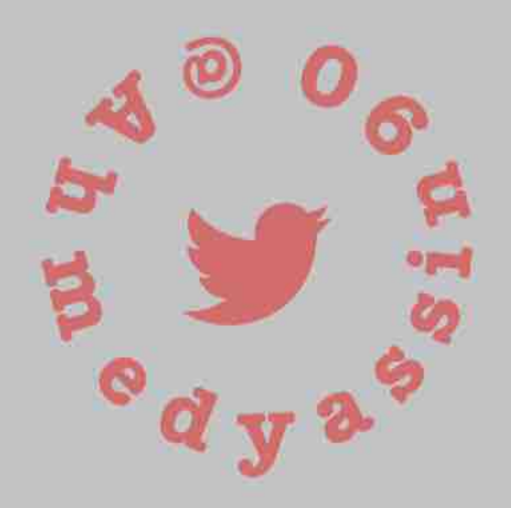
[6]بول ريكور فيلسوف وعالم إنسانيات فرنسي (1913-2005) هو امتداد لفرديناند دي سوسير. يعتبر رائد سؤال السرد.

[7]موضوع قابل للنقاش، وإلا كيف يفسر استخدام الولايات المتحدة الأميركية للأسلحة النووية في الحرب العالمية وهي نظام ديمقراطي.

[8]روبرت ماكنمارا: ثامن وزير للدفاع تولى الوزارة في عهد الرئيسين كنيدي وجونسون.

[9]جولدمان ساكس: مصرف أميركي تأسس سنة 1869 على يد المهاجر ماركوس غولدمان بعد أزمة الرهن العقاري عام 2007 تحول من مصرف استثماري إلى شركة مصرفية قابضة.

[10]يُستخدَم مصطلح القوى الكبرى لوصف الدول التي تملك ناتجاً محلياً إجمالياً يزيد عن واحد تريليون دولار في العام 2012. بعض القوى الكبرى تملك القنبلة وبعضها لا تملكها. الولايات المتحدة والصين قوتان كبريان تملكان القنبلة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا. لكن اليابان وألمانيا قوتان كبريان لا تملكانها. والهند قوة نووية كبرى. وتُسمَّى الدول التي تملك ناتجاً محلياً إجمالياً يقل عن تريليون دولار قوى ثانوية. إسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان هي قوى ثانوية تملك القنبلة. وأخيراً، يُستخدَم مصطلح مجموعة لوصف منظمات أصغر من الدول، وهي قد تكون مجموعات (مثل القاعدة أو حماس وحزب الله). لا توجد مجموعة تملك القنبلة، على الأقل حتى الآن.


@Ahmedyassin90


العصر النووي الثاني
THE SECOND NUCLEAR AGE
الإستراتيجيا، والأخطار
وسياسات القوى الجديدة
بول براكن
PAUL BRACKEN
الدار العربية للعلوم ناشرون


@Ahmedyassin90